

السُّقْلُ الْعَرَبِيَّةُ الْمَشْرِقِيَّةُ

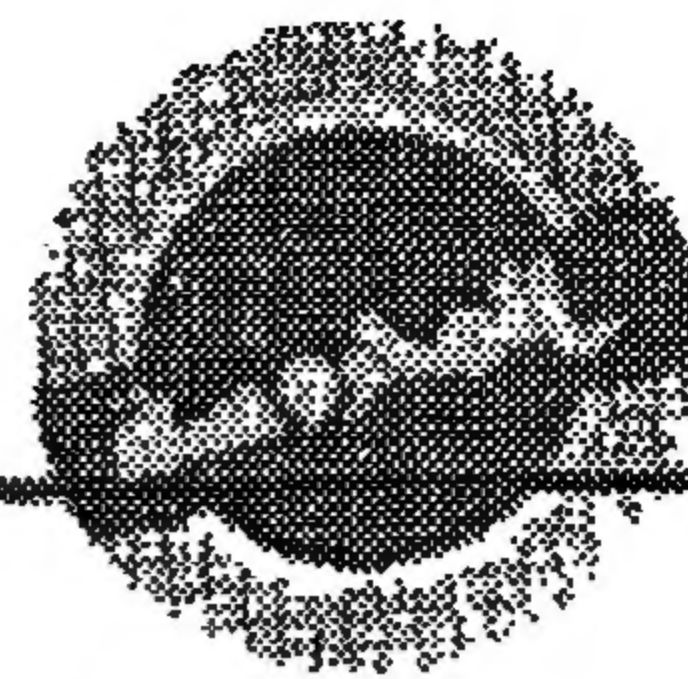
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السوق العربية المشتركة

(المجلد الثاني)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
التمسك بالسلام على اساس الشرعية	شريف رياض	الاخبار	٢١١	٩٧-٠٥-١٥	
المؤتمر البرلماني يوصى بخصخصة المشروعات العربية المشتركة	ماجد كريم	العالم اليوم	٢١٦	٩٧-٠٥-١٥	
صناعة المعلومات العربية وبداية طيبة	ابراهيم نافع	الاهرام	٢١٨	٩٧-٠٥-١٦	
التجمع الاقتصادي العربي ضرورة	-----	المصور	٢٢٢	٩٧-٠٥-١٦	
السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية	عبد الناصر عارف	الاهرام	٢٢٤	٩٧-٠٥-١٧	
حكاية احياء السوق المشتركة بعد دعوة مبارك	فاطمة بركه	اخبار اليوم	٢٢٥	٩٧-٠٥-١٧	
مبارك والحسن خطوة الى السوق المشتركة	رجب البنا	اكتوبر	٢٢٨	٩٧-٠٥-١٨	
نحو اتفاقية للشراكة العربية	-----	الاهرام	٢٢١	٩٧-٠٥-١٨	
مواجهة اخطر تحد للامة العربية	-----	مايو	٢٢٢	٩٧-٠٥-١٩	
السوق العربية المشتركة كيف ؟	سالم وهبي	الاهرام الاقتصادي	٢٢٤	٩٧-٠٥-١٩	
نافنا ظالمة ام مظلومة ؟!	نزيهة الافندي	الاهرام الاقتصادي	٢٢٨	٩٧-٠٥-١٩	
عمار يا مصر .. المقاولات .. والسوق العربية المشتركة	صلاح حجاب	الاهرام	٢٤٢	٩٧-٠٥-٢٠	
لغز السوق العربية المشتركة	رياض سيف النصر	الجمهورية	٢٤٢	٩٧-٠٥-٢٢	

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)		
العنوان			
السوق العربية المشتركة والطريق الى القدس	محمد البار	٢٤٩	٩٧-٠٥-٢٢
شرايين الحياة العربية ومحاولة جادة لاعادة التحامها	ابراهيم نافع	٢٥٢	٩٧-٠٥-٢٣
السوق المشتركة .. ورقة رابحة فى اعادة التضامن العربى	نصر زعلوك	٢٥٥	٩٧-٠٥-٢٤
خلال ايام .. قرار جمهورى بالانضمام لاتفاقية تيسير التجارة العربية	مجدى الحسينى	٢٥٦	٩٧-٠٥-٢٤
نفقات التسليح تلتهم ٢٥% من الانفاق العام	محمد قناوى	٢٥٩	٩٧-٠٥-٢٥
رؤية عربية موحدة لاقامة السوق العربية المشتركة	نصر زعلوك	٢٦٢	٩٧-٠٥-٢٦
التكامل الاقتصادى خير دفاع عن الامن القومى العربى	فوزى مخيمر	٢٦٢	٩٧-٠٥-٢٦
عبد المجيد يطالب بتنشيط العمل الاقتصادى اعربى المشترك	سحر ضياء الدين	٢٦٤	٩٧-٠٥-٢٦
السوق المشتركة .. امل كل العرب	يوسف سعداوى	٢٦٥	٩٧-٠٥-٢٦
عقد قمة اقتصادية لاقامة السوق العربية	-----	٢٧٠	٩٧-٠٥-٢٦
التمشك بوحدة الصف واقامة السوق المشتركة	-----	٢٧١	٩٧-٠٥-٢٦
التضامن العربى (الضرورة - المبادئ - الخطوات)	-----	٢٧٢	٩٧-٠٥-٢٧
التكامل العربى فى مجال الدواء ضرورة فى المرحلة القادمة	عبد المحسن سلامة	٢٧٤	٩٧-٠٥-٢٨
المخاطر الاقتصادية والطموحات النيابية	احمد البطريق	٢٧٦	٩٧-٠٥-٢٨
السوق الحرة مع سوريا .. والسوق العربية المشتركة	-----	٢٧٧	٩٧-٠٥-٢٠
منطقة التجارة العربية الحرة ... الخيار الوحيد لمواجهة النظام العالمى الجديد	-----	٢٧٨	٩٧-٠٥-٢١

مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
الخيارات الاقتصادية لمواجهة عصر التكتلات	ابراهيم نافع	٢٧٩ ٩٧-٠٥-٣١
المطالبة بدور اكبر لصناديق التمويل العربية لدعم السوق المشتركة	خالد حسن	٢٨٤ ٩٧-٠٥-٣١
القذافي يدعو لكيان اقتصادى عربى	الكفاح العربى	٢٨٥ ٩٧-٠٦-٠٢
مناطق التجارة الحرة .. هل تفتح الباب المغلق للتعاون العربى ؟	زينب ابراهيم	٢٨٦ ٩٧-٠٦-٠٢
افاق السوق العربية المشتركة	الاهرام	٢٩١ ٩٧-٠٦-٠٣
سوق عربية مشتركة لدول اعلان دمشق الـ ٨	الكفاح العربى	٢٩٢ ٩٧-٠٦-٠٣
القذافي يؤكد رغبة مبارك فى السوق العربية المشتركة	عدلى المولد	٢٩٢ ٩٧-٠٦-٠٣
احياء مشروع السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية	محمد مبروك	٢٩٤ ٩٧-٠٦-٠٣
وثيقة مصرية - سورية لاقامة سوق عربية مشتركة	جبلان جبر	٢٩٥ ٩٧-٠٦-٠٣
التكامل التجارى الضرورة والتحديات	حلمى النمر	٢٩٦ ٩٧-٠٦-٠٤
السوق العربية المشتركة فى عيون مصرية	احمد عبد الخالق	٢٩٧ ٩٧-٠٦-٠٤
الفضل للرئيس مبارك	الاهرام	٢٠٠ ٩٧-٠٦-٠٤
حلم السوق العربية المشتركة كيف يتحقق	سميرة صادق	٢٠١ ٩٧-٠٦-٠٥
نتائج قمة مبارك والقذافي بطبرق	الاهرام المسائى	٢٠٦ ٩٧-٠٦-٠٥
اجراءات لتنشيط النظام الاساسى للسوق العربية المشتركة	رشا ابو المجد	٢٠٧ ٩٧-٠٦-٠٥
المطالبة بتحرير التجارة فى الدول	على صالح	٢٠٨ ٩٧-٠٦-٠٥

مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٣١	٩٧-٠٦-١١	الاهرام	النكامل الاستثماري حلمى النمر
٢٣٢	٩٧-٠٦-١١	الجمهورية	السوق العربية ... المخرج والامل -----
٢٣٤	٩٧-٠٦-١١	الجمهورية	خطوط فاصلة سمير رجب
٢٣٥	٩٧-٠٦-١١	الاهرام المسائي	الصحف السورية تبرز تصريحات مبارك بسان السوق العربية المشتركة أ.ش.أ
٢٣٦	٩٧-٠٦-١١	اخر ساعة	الناتج القومي للدول العربية اقل من اسبانيا علاء الدين مصطفى
٢٣٩	٩٧-٠٦-١٢	الاهرام	مؤتمرات القمة العربية ضرورة لتحقيق السوق المشتركة -----
٢٤٠	٩٧-٠٦-١٢	الأهرام العربى	سوريا تدفع باتجاه السوق العربية المشتركة -----
٢٤٢	٩٧-٠٦-١٢	العالم اليوم	مفاوضات مع ٦ دول عربية لاقامة مناطق تجارة حرة خالد حسن
٢٤٣	٩٧-٠٦-١٣	الاهرام	التعاون العربى يدعم مشروع السوق العربية -----
٢٤٤	٩٧-٠٦-١٤	المساء	مبارك والسوق العربية المشتركة سمير رجب
٢٤٦	٩٧-٠٦-١٤	العالم اليوم	٣٣ مليار دولار حجم التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة خالد حسن
٢٤٧	٩٧-٠٦-١٥	الاهرام	باقامة السوق العربية المشتركة -----
٢٤٨	٩٧-٠٦-١٥	الاهرام	نواة السوق العربية المشتركة -----
٢٤٩	٩٧-٠٦-١٥	السياسى المصرى	مصر وليبيا .. نواة للسوق العربية المشتركة -----
٢٥٠	٩٧-٠٦-١٥	اكتوبر	قمة مبارك .. القذافى والطريق الى السوق العربية المشتركة -----
٢٥١	٩٧-٠٦-١٥	الأحرار	السوق العربية !! والوحدة السياسية !! مصطفى كامل مراد

مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثاني)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
-----	محاضرة عن الجدوى الاقتصادية للسوق العربية المشتركة	الحياة	٢٠٩ ٩٧-٠٦-٠٦
-----	التكامل الاقتصادي العربي	الاهرام	٢١٠ ٩٧-٠٦-٠٧
-----	الوثيقة المصرية - السورية هدفها الاسراع باقامة السوق العربية المشتركة	الاهرام	٢١١ ٩٧-٠٦-٠٧
-----	تسوية الخلافات العربية .. وحرية الانتقال .. اولى خطوات انشاء السوق	الوفد	٢١٢ ٩٧-٠٦-٠٧
-----	وزراء اعلان دمشق يناقشون السوق العربية المشتركة في اجتماعهم القادم	العالم اليوم	٢١٥ ٩٧-٠٦-٠٧
-----	الخصري .. مصر تؤيد انشاء السوق العربية	الحياة	٢١٦ ٩٧-٠٦-٠٧
-----	سفير مصر .. السوق المشتركة	الكفاح العربي	٢١٧ ٩٧-٠٦-٠٧
-----	السوق العربية المشتركة خطوة مهمة على الطريق	الاهرام	٢١٨ ٩٧-٠٦-٠٨
-----	السياسي المصري	السياسي المصري	٢٢٢ ٩٧-٠٦-٠٨
-----	سوق عربية مشتركة على الورق فقط !	العربي	٢٢٢ ٩٧-٠٦-٠٩
-----	لقاء اسرائيل - قطري حول مؤتمر الدوحة	الكفاح العربي	٢٢٤ ٩٧-٠٦-٠٩
-----	السوق العربية بين الواقع والخيال	الوفد	٢٢٥ ٩٧-٠٦-١٠
-----	الوحدة لن تتحقق طالما هناك شكوك بين الدول العربية	الاهرام	٢٢٦ ٩٧-٠٦-١٠
-----	مبارك يجدد الدعوة لاقامة السوق العربية المشتركة	الحياة	٢٢٧ ٩٧-٠٦-١٠
-----	مبارك ايد اقتراح دمشق	الكفاح العربي	٢٢٨ ٩٧-٠٦-١٠
-----	الصفقة تخدم المشروع الشرق اوسطى على حساب السوق العربية المشتركة	الكفاح العربي	٢٢٩ ٩٧-٠٦-١٠
-----	جورج الحاج		

مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٥٢	٩٧-٠٦-١٥	نتائج قمة مبارك والقذافى جاءت معبرة عن طموحات الامة العربية الاخبار	بدرالدين ادهم
٢٥٣	٩٧-٠٦-١٦	موسى .. سوق عربية مشتركة بين دول اعلان دمشق الاهرام	-----
٢٥٤	٩٧-٠٦-١٦	السوق العربية المشتركة .. لاتبدأ من الصفر !! الاخبار	صليب بطرس
٢٥٦	٩٧-٠٦-١٦	الاشقاء يمتنعون ! روزاليوسف	محمود مراد
٢٥٩	٩٧-٠٦-١٧	خطوات على طريق التكامل الاقتصادى العربى الجمهورية	-----
٣٦٠	٩٧-٠٦-١٧	العرب .. والسوق المشتركة الاهرام المسانى	-----
٣٦١	٩٧-٠٦-١٧	مصر .. وليبيا .. والسودان الشعب	الشافعى بشير
٣٦٢	٩٧-٠٦-١٧	تحركت التوائم الثلاثة للعمل العربى المشترك العالم اليوم	يحيى المصرى
٣٦٤	٩٧-٠٦-١٧	لا مقاطعة .. مع السوق العربية المشتركة العالم اليوم	يحيى المصرى
٣٦٦	٩٧-٠٦-١٨	الامن العربى والسوق المشتركة الاهرام	-----
٣٦٧	٩٧-٠٦-١٨	التعاون الاقتصادى العربى .. المبادئ والتحديات الاهرام	حلمى النمر
٣٦٩	٩٧-٠٦-١٨	حجم السوق العربية المشتركة ... هل يرى النور ؟ اخر ساعة	اسامة عجاج
٣٧٤	٩٧-٠٦-١٨	اتفاق مصرى - سورى على اقامة السوق العربية المشتركة الاهرام	ابراهيم نافع
٣٧٥	٩٧-٠٦-١٩	السوق العربية المشتركة خيار عربى لا مفر منه الحياة	فاروق البربر
٣٧٦	٩٧-٠٦-٢٠	فى الممنوع الوفد	مجدى مهنا
٣٧٧	٩٧-٠٦-٢١	اباظة .. الربط الكهربائى العربى اولى خطوات السوق المشتركة الاحرار	علاء البنا

مجلد رقم ٢	السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٧٨	٩٧-٠٦-٢١	الكفاح العربى	منطقة التجارة الحرة تدعم التعاون العربى كرم جبر
٢٧٩	٩٧-٠٦-٢١	الاهرام المسائى	المنطقة الحرة .. سنة اولى سوق عربية احمد عبد الخالق
٢٨٠	٩٧-٠٦-٢٢	المجلة	السوق المشتركة مصطفى كركوتى
٢٨٤	٩٧-٠٦-٢٢	العالم اليوم	السوق ؟ الا مشتركة" لميس الحديدى
٢٨٥	٩٧-٠٦-٢٢	الاخبار	تجربة تكاميلة اقتصادية مبكرة اخفقت لماذا ؟ صليب بطرس
٢٨٧	٩٧-٠٦-٢٢	الاحرار	حلم لا يريد ان يتحقق اسمه .. السوق العربية المشتركة -----
٢٩١	٩٧-٠٦-٢٤	الكفاح العربى	خورى .. السوق المشتركة امل العرب الوحيد -----
٢٩٢	٩٧-٠٦-٢٥	الاهرام	دول اعلان دمشق تمتلك امكانية البدء بالسوق العزب الطيب الطاهر
٢٩٣	٩٧-٠٦-٢٥	الاهرام	الجودة شرط من اجل تنفيذ المشروع -----
٢٩٤	٩٧-٠٦-٢٥	الاهرام	السوق العربية المشتركة هل تخرج من دائرة المستحيل ؟ -----
٢٩٥	٩٧-٠٦-٢٥	الاهرام	الورقة المصرية فى اجتماعات اللاذقية تركز على قيام سوق عربية مشتركة مجدى الحسينى
٢٩٦	٩٧-٠٦-٢٥	الاهرام المسائى	التعاون الاقتصادى ضرورة لقيام السوق العربية المشتركة -----
٢٩٨	٩٧-٠٦-٢٥	الاهرام المسائى	السياحة .. بوابة العبور للسوق العربية المشتركة عبد الناصر محمد
٤٠٠	٩٧-٠٦-٢٥	الاهرام	مبارك نجح فى لغت الانظار لاهمية هذه السوق تهانى البرتقالى
٤٠١	٩٧-٠٦-٢٦	الاهرام	السوق العربية ... عبد الرحمن عقل
٤٠٢	٩٧-٠٦-٢٦	الاهرام	السوق العربية المشتركة ضرورة ومسئولية -----

السوق العربية المشتركة (المجلد الثانى)			مجلد رقم ٢
			العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هل نحتاج الى قمة اقتصادية عربية سمية عبد الرازق	الجمهورية	٤٠٣	٩٧-٠٦-٢٦
السوق المشتركة .. حلم العرب محمد على ابراهيم	المساء	٤٠٦	٩٧-٠٦-٢٨
السوق المشتركة .. وفوة العرب -----	الاهرام المسائى	٤٠٨	٩٧-٠٦-٢٨



المصدر: الأخبصار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٥/١٩٩٧

اختتام
أعمال
المؤتمر البرلماني
السابع

**التمسك بالسلام على أساس الشرعية
الدولية والأرض مقابل السلام
المؤتمر يحمل إسرائيل مسؤولية
نتائج فشل العملية السلمية
لجنة برئاسة سرور وعضوية مصر وسوريا
والمغرب ولبنان والكويت لمتابعة تنفيذ القرارات
توسيع السوق العربية المشتركة
ودعوة كل الدول للانضمام للسوق**



المصدر: الأخصبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٥/١٩٩٧

الشعبية والوطنية الفلسطينية في المدينة ويعتبر هذه الإجراءات غير شرعية وباطلة وعقبة في طريق السلام. وطالب المجتمع الدولي خاصة راعين مؤتمر السلام بالتدخل لوقف هذه الإجراءات والقضاء مفعولها حفاظا على عروبة القدس ووضعها كأرض محتلة ينطبق على كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في العام ١٩٦٧.

القرارات الاقتصادية

ودعا المؤتمر الى تنقية وبلورة قرارات التكامل الاقتصادي وتحديث ما صدر عن اتفاقيات جماعية

كما دعا الى تفعيل وتوسيع عضوية السوق المشتركة القائمة حاليا في نطاق الوحدة الاقتصادية العربية وصولا الى السوق العربية الموسعة.

واكد المؤتمر اهمية دعم الدور الاقتصادي للجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والمطالبة بتحصيل قسرات المؤتمر الى ارض الواقع الاقتصادي العربي ومنع المساندة السياسية الكاملة للسوق العربية المشتركة ووضع خطة زمنية محددة للبناء المتدرج للاتحاد الاقتصادي العربي ووضع استراتيجية لمواجهة التعاون الاقليمي المطروح بالمنطقة.

كما قرر المؤتمر انشاء لجنة اقتصادية دائمة برئاسة رئيس الاتحاد العربي وطالب المؤتمر بأن تتخذ التدابير اللازمة لتجسيد وتفعيل وتطبيق القرارات الاقتصادية لهذا المؤتمر على الوجه التالي

● ضرورة منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة المصغرة التي تضم سبع دول عربية، والقائمة حاليا بمقتضى (اتفاقية

الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية) في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، (الذي يضم إحدى عشرة دولة عربية)، ودعوة الحكومات العربية، وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، الى دعم هذه الاتفاقية الصادرة عنها، وإلى دعوة باقي الدول العربية للانضمام اليها، باعتباره اطارا مرنا ومتدرجا للتكامل الاقتصادي العربي الشامل، مع امكانية النظر في تطويرها وتحديثها كلما تطلب الامر ذلك، والمبادرة الى تفعيل وتعميق (السوق) المصغرة الحالية القائمة تحت مظلة هذه الاتفاقية، وتوسيع نطاق المشاركة فيها، تحقيقا للتحرير الفوري والكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية، كمدخل حيوي وأساسي للتكامل، والانتقال بها نحو اقامة (الاتحاد الجمركي)، تنفيذاً لقرارات المجلس الصادرة في هذا الشأن، وضولا

الى مرحلة السوق العربية المشتركة الكاملة، بحيث تكون (السوق) الحالية نواة للسوق المشتركة الموسعة، واعتبار هذا التطوير والتفعيل طريقا يؤدي الى دعم الاقتصاد القومي وتكثيف وتنويع الانتاج العربي.

ويؤكد أهمية وضع خطة عمل واضحة

الاسرائيلية غير قانونية وملغاة وباطلة، وبشكل خرقا للاتفاقيات الدولية ولبثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وأشاد بصمود المواطنين العرب السوريين وتصديهم للاحتلال الاسرائيلي وممارسته القمعية واصرارهم على التمسك بأراضيهم وهويتهم السورية، ويشدد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان السوري المحتل

واستنكر التهديدات الاسرائيلية ضد سوريا والرامية الى تصعيد التوتر في المنطقة وتدمير عملية السلام، ويدعو الى مساندة موقف سوريا من استئناف المفاوضات من النقطة التي تم التوصل اليها في عهد الحكومة الاسرائيلية السابقة، والمجتمع الدولي بتحمل مسئولياتهم بالزام اسرائيل الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ التزاماتها ازاء عملية السلام

ودعا الحكومات العربية الى ايقاف خطوات التطبيع مع اسرائيل وابقاف كافة اشكال التعامل معها واغلاق المكاتب والبعثات حتى تنصاع اسرائيل الى مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وجميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل اليها على كافة المسارات خلال محادثات السلام.

كما يدعو الحكومات العربية الى تعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الاطراف والاستمرار بالمقاطعة العربية من الدرجة الاولى وتفعيلها ازاء اسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل القائم على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة.

وطالب راعين عملية السلام والمجتمع الدولي بتحمل مسئولياتهم بالزام اسرائيل بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ التزاماتها ازاء عملية السلام.

وطالب الاتحاد الاوروبي القيام بدور اكثر فاعلية في عملية السلام يتناسب مع دوره الاقتصادي ويكمل الدور الأمريكي ويعيد اليه توازنه وحياده.

ورفض المؤتمر السياسات الاسرائيلية الرامية الى تفسير الوضع القانوني والديمقراطي والطبيعي لمدينة القدس بهدف تهريبها وتحديد مستقبلها من طرف واحد خلافا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وانتهاكا للاتفاقيات المبرمة في اطار عملية السلام.

وادان الاجراءات الاسرائيلية المتمثلة في مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات خاصة في محيط القدس على جبل ابوغنيم، ومصادرة هويات المواطنين الفلسطينيين للقسيسين واغلاق المؤسسات

أكد البيان الختامي للمؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي التمسك بعملية السلام في الشرق الاوسط باعتباره خيارا استراتيجيا يتحقق في ظل الشرعية الدولية.. وحمل المؤتمر اسرائيل مسئولية نتائج فشل عملية السلام بسبب السياسات الرامية الى تكريس احتلال الاراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان.

وطالب المؤتمر بعقد القمة العربية بصفة دورية باعتبارها مؤسسة دائمة لمناخبة تنسيق مواقف الدول العربية واكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة النظام العربي وعدم استبعاد أي دولة من دوله والالتزام الصارم بعدم تدخل بلد عربي في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي آخر.

وشكل المؤتمر لجنة برئاسة رئيس الاتحاد (د فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري) وعضوية مصر وسوريا والمغرب ولبنان والكويت لمناخبة تنفيذ قرارات المؤتمر

وطالب الحكومات العربية بوضع خطة شاملة للحفاظ على الهوية العربية والاسلامية لمدينة القدس الشرقية ومطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي العربية التي احتلت يوم ٥ يونيو ٦٠ بما فيها القدس وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره

واكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة اراضي العراق ورفع الحصار عنه ودعوته لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالاسرى والمفقودين الكويتيين تمهيدا للاسراع لرفع الحصار عن الشعب العراقي في اقرب وقت ممكن واكد المؤتمر سيادة الامارات على الجزر الثلاث وطالب امريكا وبريطانيا وفرنسا بانهاء الازمة القاسية مع الجماهيرية الليبية بالطرق السلمية

واحال المؤتمر مشروع العقيد معمر القذافي للاتحاد العربي الى الدراسة بعد الاطلاع عليه لعرضه على المؤتمر القادم باعتباره آلية لتحقيق التضامن

ورفض المؤتمر الارهاب بكل اشكاله بما فيه ارهاب الدولة ودعا الى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الظاهرة والتعصير بين الارهاب ونضال الشعوب لاستعادة اراضيها وتقرير مصيرها والالتزام كل الدول العربية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد.

وطالب المؤتمر الحكومات العربية بضمان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين خاصة حملة وثائق السفر الصادرة عن دول عربية مضيفة لتسهيل امورهم الاقتصادية والحياتية لحين حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية.

واكد رفض كل ما اتخذته وتتخذته سلطات الاحتلال الاسرائيلي من اجراءات تهدف الى تفسير الوضع القانوني والطبيعي والديمقراطي في الجولان السوري المحتل واعتبار الاجراءات



المصدر: الأخصبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٥

تابع المؤتمر

شريف رياض
عمرو الخياط
رفعت رشاد
بدر الدين آدهم
مازن محمود الشوا
فوزي مخيمر

المعالم وجنول زمني بتوقيعات محددة،
للبناء للتدرج للاتحاد الاقتصادي العربي
الكامل، من خلال اتفاقية ومجلس الوحدة
الاقتصادية العربية، انطلاقاً من السوق
العربية نداء حركة الموسعة فيما بعد، كنواة
للمشروع الاقتصادي للتكامل القومي
كغاية نهائية.

ويطالب بوضع استراتيجية عربية
وأسس تنسيقية جماعية، لمواجهة
مخططات التعاون الاقليمي المطروحة في
المنطقة العربية، سواء التعاون المقترح
على مستوى منطقة الشرق الاوسط
وشمال افريقيا، أو التعاون المخطط على
المستوى المتوسطي/الاربي، لحماية
وتعظيم المصالح العربية فيها، وزيادة
ايجابياتها والحد من سلبياتها

كما طالب بإنشاء لجنة اقتصادية
برلمانية دائمة يرأسها رئيس الاتحاد
البرلماني العربي وتكون اختصاصاتها
جمع المعلومات واعداد مشاريع
التشريعات واعداد المقترحات ووضع
الدراسات، المتعلقة بموضوع (السوق
العربية المشتركة)، ومتابعة خطوات
تفعيلها وتنفيذها.

ودعا الى عقد اتفاقية تعاون بين
الاتحاد البرلماني العربي ومجلس الوحدة
الاقتصادية العربية لدعم العمل البرلماني
والاقتصادي المشترك على الصعيد
العربي، يكون على رأس اهدافها تعزيز
التكامل الاقتصادي العربي الشامل
واكد العمل على تطوير التشريعات
الاقتصادية التي تساهم في تفعيل
السوق العربية المشتركة واصدار ما يلزم
من تشريعات جديدة، وتطوير وتفعيل
التشريعات القائمة والتنسيق فيما بينها،
لخدمة هدف التكامل الاقتصادي العربي
خاصة في المجالات التالية:

تخفيف حجم السلع والخدمات
الخاضعة للاستثناءات والغاء اجازات
الاستيراد بين الدول العربية والغاء
العوائق الادارية والقيود غير الجمركية
امام التبادل السلع والخدمات
والتنسيق في مجال التخفيضات
الجمركية على السلع المتبادلة والتنسيق
بين اكلاف الانتاج توصلا الى منافسة
متكافئة وتوحيد أنظمة المواصفات
والمقاييس ومواءمة المنشأ واعطاء
الأفضلية للسلع العربية في التجارة
الخارجية العربية تعزيزا للتجارة البينية
التي لا تتعدى ٨٪ من مجموع التجارة
الخارجية العربية.



المصدر: الأفييسار

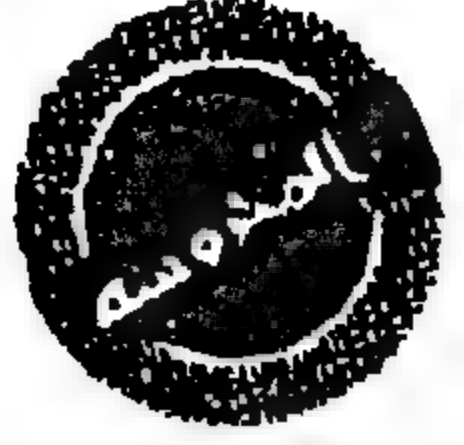
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٥

مصطفى كمال حلمي يرحب بالوفود

أقام الدكتور مصطفى كمال حلمي
رئيس مجلس الشورى مائدة غداء لتكريم
الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني
حضر المائدة كبار رجال الدولة وعدد
من الدبلوماسيين العرب والاجانب.

من أجل صياغة توفيقية

عقدت رؤساء الوفود واعضاء لجنة
الصياغة اجتماعا صباح امس استمر ٤
ساعات لوضع صياغة توفيقية للقرارات
صدورت الصياغة بعد عشاء استقر عن
التوفيق بين وجهتي نظر العراق والكويت
فيما يتعلق بموضري الحصار
والاسري المفقودين



المصدر: الأخصيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٥/١٩٩٧

عبد المجيد يجتمع

بنائب رئيس قبرص

اجتمع أمس الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بجورج فاسيليوس نائب رئيس قبرص السابق، تم بحث أوجه التعاون العربي القبرصي في إطار العلاقات الاقتصادية.

ووفد رجال

الاعمال الايطاليين

كما اجتمع أمس وفد رجال الاعمال الايطاليين الذي يزور مصر حاليا تم بحث تنشيط التعاون العربي الايطالي وخاصة في إطار القطاع الخاص العربي والايطالي.

ووفد منظمة

المؤتمر الاسلامي

كما استقبل الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أمس عبد العزيز ابو غوش ومحمد الفقي وفودين من منظمة المؤتمر الاسلامي، وتم استعراض الاجراءات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس.

ومساعد مدير

منظمة اليونسكو

واستقبل الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أمس توماس كيكر مساعد المدير العام لمنظمة اليونسكو، وتم استعراض دور منظمة اليونسكو في المحافظة على الآثار الفلسطينية وحمايتها من عبث سلطات الاحتلال الاسرائيلي.



المصدر: العالم الجديد

١٩٤٨

التاريخ: ١٠ مارس ١٩٤٨

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

أنهى أعماله أمس

المؤتمر البرلماني يوصي بخصخصة المشروعات العربية المشتركة

دعوة لحل الخلافات بين الدول العربية وحرية التنقل للفلسطينيين

كتب -

ماجد كريم وبهاء الدين علي:

أنهى مؤتمر البرلمانيين العرب أعماله مساء أمس بجامعة الدول العربية حيث أوصى المؤتمر بخصخصة المشروعات العربية المشتركة وطرح مشروعات للتعاون على المستوى الاقليمي.

كما طالب المؤتمر برسم سياسة عربية مشتركة وحل الخلافات العربية - العربية.

وقد اضطر رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية أمس إلى عقد اجتماع مطلق استمر أكثر من ساعة ونصف الساعة في محاولات مكثفة لإنقاذ البيان الختامي.. رغم تحفظات عدد من الاقطار العربية على صياغة بعض الفقرات.

من ناحية أخرى بذل كل من الدكتور جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي الحالي والدكتور فتحى سرور رئيس البرلمان المصري والذي سيخلفه في المنصب اعتباراً من أول العام القادم جهوداً مكثفة طالباً خلالها جميع الوفود التي بينها علاقات متوترة بضبط النفس والابتعاد قدر الإمكان عن إثارة مشكلات محذرين من خطورة فشل مؤتمر القاهرة.

وفى اجتماع اللجنة السياسية

تمسك الوفدان السوري واللبناني يسانهما ليبيا والعراق والسودان برفض تعديل الفقرة التي تطالب الحكومات العربية بإيقاف خطوات التطبيع مع إسرائيل وإيقاف جميع أشكال التعامل معها وإغلاق المكاتب والبعثات حتى تعود إسرائيل إلى المفاوضات على جميع المسارات وفقاً لرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف والاستمرار بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى.

وبدأ الأعضاء في مناقشة الأزمة العراقية الكويتية الدائمة حيث اعترض العراق على وصف الكويتيين بالوجودين بالعراق بالأسرى وقال إنهم مفقودون. وأكد المندوب الكويتي أنه مع رفض الكويت الكامل لأي مساس بوحدة وسلامة الأراضي العراقية ومع الترحيب بالاتفاق الذي توصل إليه العراق مع الأمم المتحدة فإننا نطالب بإدراج فقرة خاصة تطالب العراق بتنفيذ كامل قرارات مجلس الأمن خاصة الإفراج عن الأسرى معلناً رفض الكويت تشكيل لجنة لتقصي الحقائق باعتبار أن الصليب الأحمر هو الذي يتولى هذه القضية.. وأن الكويت لا يمانع في رفع الحصار

وتؤكد التوصيات والقرارات السياسية على تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات دورية لرسم سياسة عربية مشتركة وتنفيذها وتطوير ميثاق الجامعة العربية وحل الخلافات العربية وفق آلية يتم الاتفاق عليها وإنشاء البرلمان العربي الموحد وحث البرلمانات العربية على تشكيل لجنة توعوية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام واعتباره خياراً استراتيجياً ويستوجب ذلك التزاماً مقابلاً له تؤكد إسرائيل دون مواربة.

وطالبت أيضاً الحكومات العربية بضمان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين خاصة حملة وثائق السفر الصادرة عن دول عربية مضيفة لتسهيل أمورهم الاقتصادية والحياتية حين حل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.

شريطة تنفيذ العراق للقرارات. وعلى صعيد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي تمسكت سوريا بضرورة الإعلان صراحة عن إدانة هذا التعاون وليس مجرد تعبير عن القلق وإدانة المناورات المشتركة التي تهدد سوريا بصورة مباشرة.. وانضم المندوب العراقي إلى السوري أيضاً بالتأكيد على حق كل منهما في مياه الفرات.

وتؤكد التوصيات والقرارات السياسية على تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات دورية لرسم سياسة عربية مشتركة وتنفيذها وتطوير ميثاق الجامعة العربية وحل الخلافات العربية وفق آلية يتم الاتفاق عليها وإنشاء البرلمان العربي الموحد وحث البرلمانات العربية على تشكيل لجنة توعوية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام واعتباره خياراً استراتيجياً ويستوجب ذلك التزاماً مقابلاً له تؤكد إسرائيل دون مواربة.

وطالبت أيضاً الحكومات العربية بضمان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين خاصة حملة وثائق السفر الصادرة عن دول عربية مضيفة لتسهيل أمورهم الاقتصادية والحياتية حين حل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: 10 مارس 1977

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

وأعلنت التوصيات مساندة توصية لجنة القدس برئاسة عامل المغرب بوضع الأموال الموجودة في صندوق القدس تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة مؤامرة تهديد المدينة المقدسة.

كما تطالب بالعمل فورا على إطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين في سجون إسرائيل.. ويدعو البلدان الغربية الثلاث أطراف أزمة لوكيربي مع ليبيا إلى الاستجابة

للمبادرات الإيجابية المغروضة والهادفة لإجراء محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما.

كما طالب المؤتمر بتنويع وتخصيص الاستثمار الإنتاجي بين الأقطار العربية من خلال إقامة مشروعات عربية مشتركة على أساس من المصالح المشتركة وبلورة الأولويات القطاعية وفي مقدمتها الأمن الغذائي والربط الكهربائي وتنويع مصادر الطاقة والإنتاج العربي وشبكات النقل والمواصلات والصناعات المتقدمة مثل مجالات المعلومات والحاسب الآلي والمواد الجديدة والاتصالات.

وأكد على ضرورة تحديد استراتيجيات تحكم حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية في الوطن العربي تواكب اتساع ونمو القطاع الخاص ويدخل في ذلك النظر في خصخصة المشروعات العربية المشتركة السابق إقامتها برؤوس أموال حكومية.. وتيسير حركة الموارد وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية على أساس منح حق المواطنة الاقتصادية العربية في الدول العربية.

أن يشكل ذلك أدنى إضرار بالتعاون الاقتصادي العربي المشترك من خلال الاتفاق العربي على القواعد البالية التي تحكم التوجه الاقتصادي نحو العالم الخارجي.

وأكد أهمية قيام أية مشروعات مطروحة للتعاون الاقتصادي على المستوى الاقليمي على قاعدة عربية لانطلاق التعاون الاقتصادي مع الدوائر الاقليمية والعالمية من منطلق عربي دون



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بهـدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سوق عربية.. كيف؟

[٢] صناعة المعلومات العربية وبداية طيبة

وفي هذا المقال أتناول قطاع صناعة المعلومات، وهو القطاع الذي اعتقد أنه يمكن أن يسهم كثيرا في دفع التعاون العربي - العربي إلى الأمام، من خلال تكوين سوق عربية مشتركة في هذه الصناعة الواعدة. وإذا كان البدء في تحرير قطاعات أخرى تقليدية راسخة في البلاد العربية تعترضه قيود عديدة، فالأمر يختلف بالنسبة لصناعة المعلومات، لأنها صناعة ناشئة في الدول العربية دون استثناء، وبالتالي فإن رفع القيود عنها لن يؤدي إلى خسائر لهذا البلد العربي أو ذاك، بل على العكس من ذلك فإنه سيفتح أمامه آفاقا أوسع للانطلاق والتقدم.

والدافع إلى هذا القول يستند إلى ضرورة النظر إلى التكامل العربي وفقا للأوضاع الراهنة، فإذا كان التبادل والتعاون بين الدول العربية في مجالات الصناعة التقليدية - بالرغم من الاتفاقيات العديدة التي وقعت - ظلا محدودين، نظرا للتنافسية هذه الصناعات وضيق السوق المحلية أمام كل منها، فإن الأمل يبدو أكبر بالنسبة للصناعات الجديدة. ومن هنا فإن الدعوة إلى ابتكار صيغ للتكامل والتعاون انطلاقا من الصناعات الحديثة تكتسب أرضية واسعة، باعتبار أن هذه الصناعات الحديثة سوف تمكن الاقتصادات العربية من المنافسة في المجال الدولي الأرحب، ومن تصحيح الاختلالات التي تعاني منها، كما سوف تقلل من درجة اعتمادها الهائل على العالم الخارجي.

إن صناعة المعلومات بشقيها المادي، أي صناعة الأجهزة والحاسبات الآلية والإلكترونيات الدقيقة وأدوات الاتصال وتخزين من أقراص مرنة وصلبة، وبشقيها الآخر المتعلق بالبرامج والتطبيقات المختلفة لم تعد الآن من قبيل رفاهات التقدم، بل صارت أحد عوامل التنمية والتغيير

من العبارات الشائعة الآن أن عالم اليوم هو عالم الكيانات الكبيرة، وأن الكيانات الهشة الصغيرة لا مكان لها في عالم يتجه نحو التكامل وإقامة الكيانات الإقليمية والعابرة للحدود الإقليمية أيضا، أي التي تجمع بين أكثر من إقليم في انسجام وتعاون وتنسيق للمصالح المتبادلة. ولقد عرف العالم العربي أفكارا تنبئ عن التكامل الاقتصادي، وطرح كثير من المفكرين والسياسيين العرب خططا وبرامج مختلفة لتحقيق هذا الحلم منذ أكثر من أربعة عقود، غير أن أيا من هذه الخطط والبرامج لم يقدر له أن يرى النور على النحو الذي أراده أصحابه، ولأسباب مختلفة.

واليوم، وفي ظل الضغوط التي تصنعها طبيعة العالم المعاصر ونعد أن تلاتشي كثير من الحساسيات العربية التي منعت الانطلاق نحو أبسط التفاعلات العربية الجماعية في الماضي، وبعد أن بات من الضروري النظر إلى المستقبل من منظور العمل التكاملي بين أطراف الإقليم نفسه، وبعد أن أدرك الجميع أن تحقيق التنمية الحقيقية لشعوبنا العربية لن يتم إلا من خلال التعاون العربي، فإن التفكير الجاد في الدخول إلى سوق عربية مشتركة بات أمرا ملحا للغاية.

وفي مقال سابق أشرت إلى أن هناك أربعة قطاعات يمكنها أن تلعب دور القطاع الرائد، الذي لعبه قطاع الفحم والصلب والطاقة النووية في التجربة الأوروبية، والذي استطاع أن يجبر وراءه القطاعات الأخرى، وبجهد أصبح التكامل الأوروبي شاملا لجميع المجالات دون استثناء. وهذه القطاعات هي: قطاع الصناعات الثقافية، وقطاع صناعة المعلومات، وقطاع صناعة الطاقة، والآخر هو قطاع البنية الأساسية.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٥/١٩٩٧

الدائم التي لا غنى عنها لأي مجتمع معاصر، والحاجة تبدو أشد بالنسبة للدول النامية ذات المشكلات الهيكلية المتعددة. ويرجع ذلك إلى أن هذه الصناعة تدخل في كل مجالات الحياة دون استثناء، التطبيق منها والبحث الأكاديمي. كذلك فإن أنظمة المعلومات لا تقتصر على بنية إنتاجية بذاتها، بل تتكامل مع كل بنى الإنتاج، وتراعى جميع الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية في سياق متكامل يعكس أهمية وضرورة الفكر المتكامل.

ووفقا لدراسات قام بها البنك الدولي فإن حاجة الدول النامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالشبكات تعد الآن ضرورة بالنسبة لسرعة الوصول المباشر لموارد المعلومات، وسرعة اكتساب

المهارات المختلفة، وإطلاق القدرات الإبداعية لدى هذه المجتمعات، وكل ذلك يساعدها على أن تجتاز عتق الرقابة في انطلاقها نحو التنمية بأقل التكاليف. ولأنك أن توافر بنية محدودة من شبكات الاتصالات التليفونية الداخلية يساعد على الاتصال بدرجة ما بالشبكات العالمية، وكلما تطورت حالة الشبكات الداخلية لهذه الدولة أو تلك زادت قدرتها على الاستفادة من موارد المعلومات المختلفة بسهولة ويسر.

وليس جديدا أن نقول إن المعلومات قد أصبح لها الآن اقتصاد يعبر عن التطور الجارى في هذا المجال الحيوى. واقتصاد المعلومات يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة المتجددة التي لا نهاية لها، وعلى الاتصالات التي لا غنى عنها في تبادل تلك المعلومات والمعارف بين الأطراف المنتجة لهذه المعارف، وبين الأطراف المستهلكة لها. وبذلك صارت المعرفة والاتصالات منابع للثروة تعوض الموارد الطبيعية، وباتت تنافس مصادر القوة الاقتصادية التقليدية. وعلى هذا الأساس بدأنا نرى في إعادة تصنيف المجتمعات والدول مقياسا لحجم قدرتها في توليد المعرفة كمكون رئيسي في اقتصادها القومي، فهناك مجتمعات ودول لا علاقة لها بهذا المجال، وأخرى تعد دولاً معرفية، أو ذات باع كبير في هذا المجال. وفي إطار النوع الثالث من هذه الدول هناك دول يقتصر توليدها للمعرفة على وسائل تقليدية، وأخرى تقوم بعملية تكبير لهذه المعرفة بنسب ومعدلات غير مسبقة، وتعرف بمجتمعات ما وراء المعرفة.

وإذا نظرنا إلى المعرفة والمعلومات كصناعة متكاملة فسوف نلاحظ ارتباطها الوثيق بثلاث دعائم رئيسية كل منها يكمل الآخر، ولا يستغنى عنه. وأولى هذه الدعائم هو نظم الحاسبات الآلية، أو أجهزة الكمبيوتر بكل تطورها التقني وقدراتها على التخزين ومعالجة البيانات بسرعات فائقة. والدعامة الثانية هي صناعة البرامج أو التطبيقات المختلفة التي تستخدمها الحاسبات لأغراض التصميم والتنفيذ، وتنظيم عمل المعلومات، والتصنيف، واسترجاع البيانات، وغير ذلك من الوظائف الشائعة للحاسبات الآلية، سواء التي يستخدمها الأفراد أو المؤسسات. أما الدعامة الثالثة فهي شبكات المعلومات التي تربط الأفراد والمؤسسات، وتعمل على تبادل المعلومات والمعارف المختلفة، سواء في المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وتطور كل من الدعائم الثلاث مرتبط بتطور الآخر، بل يدفع كل منها الآخر نحو التطور من حيث سرعة الأداء والتكامل في الوظائف والتطبيقات، وسهولة الاستخدام والدخول في مختلف المجالات. ولأنك أن تكامل هذه الدعائم الثلاث لا ينفصل عن التطور الجارى في مجال الاتصالات، من حيث الخطوط التليفونية وقدراتها على نقل البيانات، وأجهزة الربط بين الحاسبات الآلية



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٥/١٩٩٧

الشخصية أو الكبيرة، وبين شبكات التليفونات بصورتها التقليدية، أو الحديثة المعتمدة على أنواع من الخطوط الضوئية، التي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة الحجم في سرعات عالية. ومن البديهي أن صناعة المعلومات وشبكات المعلومات صارت مكونا لا غنى عنه لدفع التقدم إلى آفاق غير مسبوقة، وأن تجاهل هذه الصناعة، أو التعامل معها بقدر من اللامبالاة، يعنى فقدان فرصة سانحة لتجاوز ركامات من التخلف والجمود.

وإذا نظرنا إلى واقعنا العربى فسوف نجد أن الاهتمام بصناعة المعلومات قد كسب أرضا لا بأس بها فى عديد من البلدان العربية، مما يعكس الرغبة فى الانطلاق، ويعكس أيضا الإدراك لأهمية هذه الصناعة ودورها فى نقل المجتمعات العربية من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر إيجابية وديناميكية. غير أن هذا الاهتمام العربى يبدو غير متوازن إلى حد ما، ففى حين يتم التركيز على صناعة البرامج والتطبيقات، والارتباط بشبكات المعلومات العالمية، فإن الدخول فى مجال صناعة الأجهزة والحاسبات الآلية وما يتصل بها من إلكترونيات دقيقة، لا يجد الاهتمام نفسه، والوضع ذاته بالنسبة لصناعة أجهزة الاتصالات ومستلزمات شبكتها من كابلات وسنترالات وغيرها.

ومعنى هذا أن الاهتمام العربى بصناعة المعلومات ينحصر فى دعامتين هما: صناعة البرامج والاتصال بشبكات المعلومات. وهما بخير شك دعامتان رئيسيتان لكنهما وحدهما بحاجة قصوى إلى مزيد من التدعيم من خلال الاهتمام بالشق المادى الأهم، وهو صناعة الإليكترونيات الدقيقة وأجهزة الحاسبات الآلية.

ومعروف أن هناك سوقا رائجة للحاسبات الآلية فى العالم العربى، وهى تقوم إما على استيراد هذه الحاسبات - المنتجة بصورة كاملة - من بلادها، ومنها اليابان ودول شرق آسيا والولايات المتحدة، أو تقوم بعمليات تجميع فردية بعد استيراد مكونات الحاسبات بصورة متفرقة من الأسواق المختلفة. وليست هناك إحصاءات موثقة حول حجم سوق الحاسبات الآلية الشخصية فى العالم العربى. غير أن التقديرات والملاحظات التى يقول بها الخبراء المختلفون تقدر حجم السوق بما يتراوح بين ٦٠٠ و ٩٠٠ مليون دولار على مستوى العالم العربى. ويقولون إنها تزيد بنسبة

لا تقل عن ١٥٪ سنويا.

وهذا يعنى أن التفكير فى هذه الصناعة فى أى بلد عربى أو أكثر، اعتمادا على صيغة لتقييم العمل، سوف يجد له سوقا رائجة فى جميع البلدان العربية، والمتصور مثلا عند تحرير سوق صناعة المعلومات العربية بمكوناتها الثلاثة أن يتكامل أكثر من بلد عربى فى مكونات الحاسب الآلى، على أن يتم تبادل هذه المكونات بعيدا عن القيود الجمركية والعوائق الإدارية، ومن شأن هذا التصور أن يجعل الطلب على أجهزة الحاسبات الآلية فى بلد عربى معين هو نفسه الطلب على مكوناته المنتجة فى أكثر من بلد، وبالتالي تتحقق المنفعة العامة العربية، والمنفعة الخاصة القطرية فى آن واحد. ويتحقق بذلك نموذج تكاملى عربى اعتمادا على آليات السوق والتعاون وتقسيم العمل فى آن واحد.

أما صناعة البرامج العربية فقد بدأت تخطط لنفسها طريقا جادا، ونرى ذلك فى جهود عديدة ومنتجات كثيرة تفرض نفسها الآن على المستخدم العربى للحاسبات الآلية، غير أن هذه الصناعة



المصدر: الأهرام

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٥/١٩٩٧

تواجه مشاكل عديدة، لعل أبرزها أنها قائمة على اجتهادات فردية من هذه الشركة أو تلك، وأنها تستند إلى أسواقها المحلية مما لا يساعد كثيرا على انتشارها، وبالتالي فإنها تواجه مشكلات في التسويق، وفي الحصول على عائد مناسب يمكن أصحابها من تطوير هذه المنتجات. ناهيك عن المشكلات الأخرى المرتبطة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وعمليات النسخ غير القانونية التي تقلل من العوائد، وهي أمور لن يمكن تجاوزها إلا من خلال منظور متكامل يجعل من السوق العربية الواسعة مجالا لكل المنتجات العربية. وما ينطبق على صناعة الحاسبات الآلية في هذا الشأن ينطبق بدوره على صناعة مستلزمات شبكات الاتصال المختلفة، وهي لا غنى عنها لإنشاء الشبكات وتشغيل عمليات الربط.

وفي النهاية فإنني أشير إلى حقيقتين مهمتين في هذا المجال: الأولى، أن هناك اهتماما كبيرا يبذل على الصعيد العربي للارتباط بالشبكات العالمية للمعلومات، وفي إنشاء شبكات عربية قطرية تقدم الخدمات لمواطنيها، كما هو الحال في مصر وسوريا والأردن ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى تونس والمغرب. وهناك أيضا محاولات ناجحة تمت لربط شبكتين أو أكثر لتعظيم الاستفادة. ومن نماذج ذلك

الربط الذي تم بين الشبكة السورية والشبكة المصرية عن طريق المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج في مصر. والحقيقة الثانية هي أن هناك جهدا حقيقيا يبذل في إطار الربط بين شبكات المعلومات العربية، وهو ما يعرف بالشبكة العربية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات، والتي استند إنشاؤها إلى قرارات مؤتمر عقد في القاهرة في ديسمبر ١٩٩٤. وتعمل هذه الشبكة على ربط جميع العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتدعيم صناعة البرامج والتطبيقات المختلفة والإسراع بتطويرها، وتبادل الخبرات بين المختصين في هذا المجال، ومواكبة الحديث المتجدد في هذه الصناعة، وتعظيم الاستفادة من المتاح على الصعيد العربي كله. ومثل هذا الجهد يستحق الإشادة به ويستحق أيضا دعمه، ففيه يتجسد نموذج للتكامل المعرفي والتكنولوجي، نحتاج إليه بشدة نحن العرب، وفيه أيضا تتمثل إمكانات تعميم هذا التكامل المهم على غيره من المجالات العربية المماثلة، تحقيقا للهدف الأكبر ووصولا إلى حلم التكامل العربي الكبير.



المصدر: **البيان**

17 مايو 1997

الرئيس مبارك للبرلمانيين العرب : التجمع الاقتصادي

العربي ضرورة

اقتصادي عربي له الياته ومؤسساته وإلى تعميق جذور الديمقراطية في الوطن العربي وتوسيع دائرة المشاركة الفعالة في الحياة السياسية للجماهير الفقيرة، من أجل تماسك وصلابة جبهتها الداخلية اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

كلمة الرئيس مبارك أكدت على القضيتين الأساسيتين اللتين دارت حولهما مناقشات البرلمانين العرب.. التضامن العربي خاصة في عملية السلام والسوق العربية المشتركة، وفي الافتتاح قال فتحى سرور عن السوق العربية المشتركة، إن التضامن العربي والسوق المشتركة كليهما يجسد الترابط فلا قيام للسوق العربية المشتركة بغير تضامن عربي، ولا فاعلية لهذا التضامن بغير تكامل اقتصادي تسهم في تحقيق سوق عربية مشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية. وطالب بإنشاء آلية برلمانية تتابع ما يتخذ

من خطوات لإنشاء السوق العربية، واقترح أن تكون الآلية في شكل لجنة خماسية تنبثق عن مؤتمر الاتحاد برئاسة رئيسه وعضوية أربعة من رؤساء البرلمانات العربية يمثلون المشرق والمغرب والخليج.

أما د. عصمت عبد المجيد فقد اهتم بالتركيز على تحديد الموقف العربي من الممارسات الإسرائيلية التي تحاول تبديد عملية السلام بالكامل. أكد د. عبد المجيد على قرارات القمة العربية ومجلس وزراء الخارجية (العرب) بوقف خطوات التطبيع مع إسرائيل التي اتخذت في إطار عملية السلام، ووقف التعامل معها بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، وتعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى. ويتقدم الوفد المصري باقتراح في هذا الصدد بالترحيب بقرارات القمة العربية

□ يختتم اليوم «الأربعاء» الاتحاد البرلماني العربي أعمال مؤتمره السابع في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، بعد أن استمرت اجتماعاته لثلاثة أيام متتالية، شارك فيها ممثلون لـ ١٨ برلماناً عربياً وتم اختيار د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصري رئيساً للاتحاد في دورته القادمة التي تبدأ في ١٩٩٨/١/١ وتستمر لعامين. واستقبل الرئيس حسنى مبارك رؤساء الوفود البرلمانية وبحث معهم أهم القضايا العربية خاصة التضامن العربي، وقضية السلام وتطوراتها.

وبيعث الرئيس مبارك للمؤتمر بكلمة ألقاها د. فتحى سرور نبه فيها الرئيس إلى التحديات الضارية التي تواجه الأمة العربية في الوقت الراهن، والتي يمكن أن تمس مصالحنا وحقوقنا الأساسية، وطالب الجميع أن يقابلوا تلك التحديات بروح جماعية وصف واحد، ورؤية ثاقبة لاتخطئ الهدف، وإصرار على خوض حركة الحضارة والتقدم.

وأكد الرئيس مبارك أن العالم العربي مطالب بالمشاركة في إرساء النظام العالمي الجديد على أسس تضمن التوازن والتكافؤ بين مصالح الشعوب المختلفة في شتى السفارات.

وأشار الرئيس إلى التحديات التي تواجه الأمة العربية بسبب تعثر مسيرة السلام، نتيجة سياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية الجائرة، ومساسها بالحقوق العربية والإسلامية الثابتة في القدس، واستمرارها في مصادرة الأراضي العربية، وسعيها إلى التضييق على أصحاب الأرض والحق.

ودعا الرئيس مبارك إلى العمل بكل عزم وجهد للوصول إلى صيغة فعالة لخلق تجمع



الله

١٣ مايو ١٩٩٧

المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومجلس وزراء الخارجية والعمل على استئناف جميع الطاقات والإمكانات العربية لمواجهة تحدى السلام فى هذه المرحلة الصعبة بحشد كل الإمكانيات العربية لدعم الموقف الفلسطينى، ويؤكد مشروع القرار المصرى أن تكون نقطة البدء فى إحياء التضامن العربى وإتمام المصالحة العربية الشاملة، وإن كان من المتوقع أن يكون القرار الصادر عن الاتحاد فى شأن السلام والقضية الفلسطينية أكثر حدة وتحديدا فى صياغته، وأنه سيؤكد على ضرورة المقاطعة العربية الإسرائيلية وفق القرارات العربية السابقة. وأكد جلال السعيد الرئيس الحالى لاتحاد البرلمانين العرب أن الاتحاد سيبذل كل الجهود من أجل دعم التضامن العربى، وقال أن أى لقاء عربى يعنى الكثير فى مجال التضامن وخاصة إذا كان هذا التجمع على المستوى البرلمانى الذى يمثل الشعوب العربية.



المصدر: **الأمم المتحدة**

التاريخ: **١٢ مايو ١٩٩٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية في القرن القادم

حكوماتهم والمشاركة الايجابية لتسريع انشاء السوق العربية، محذرا من المخططات الإسرائيلية لاقامة احلاف وعلاقات ذات طابع عسكري مع دول الجوار الاقليمي للضغط على العالم العربي ومحاصرة منابع الثروة المائية.

واشاد رئيس مجلس النواب اللبناني بدور مصر قيادة وشعبا في الحفاظ على المصالح العربية وحماية المصالح اللبنانية.

وقال السيد هشام دمشقية سفير لبنان في مصر ان المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي والذي استضافته مصر سيزيد من تفعيل العمل العربي المشترك.

وأوضح السيد حسن شاش سفير مصر الاسبق في لبنان وامين عام جمعية الصداقة المصرية - اللبنانية لرجال الأعمال ان انشاء السوق العربية المشتركة يحتاج الى تضافر جهود رجال السياسة والتشريع

ورجال الأعمال العرب لتحقيق هذا الهدف القومي. وأشار عصام خرما رجل الأعمال اللبناني وامين صندوق الجمعية الى الدور الذي يمكن ان يلعبه رجال الأعمال العرب في زيادة الاستثمارات العربية المشتركة وزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، وأكد السيد فؤاد حدوج (رجل أعمال) ونائب رئيس الجمعية أن ازالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية يمكن أن يكون أساسا متينا لانشاء سوق عربية مشتركة، مطالبا بوضع التشريعات الملزمة لكل الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي. وشهد الندوة عدد كبير من رجال الأعمال المصريين، واللبنانيين من أعضاء الجمعية.



د. فتحي سرور بدران كامل

دور مهم للمجالس التشريعية العربية في إنجاز مشروع السوق المشتركة

كتب - عبد الناصر عارف:

نظمت جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال ندوة حول مستقبل التعاون الاقتصادي العربي شاهدها الدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والسيد نبیه بری رئيس مجلس النواب اللبناني والسيد كمال الشاذلي وزير شئون مجلسي الشعب والشورى والدكتور محمد عبداللّاه رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب.

وقال السيد بدران كامل رئيس الجمعية، ان هذه الندوة تأتي في اطار اهتمام الجمعية بتعميق وتطوير التعاون الاقتصادي العربي، مؤكدا ان انشاء السوق العربية المشتركة أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية في القرن القادم، وأشار الى انه رغم الامكانات البشّرية والطبيعية الهائلة فان العالم العربي يستورد أغذية بمقدار ٢١ مليار دولار سنويا.

وطالب السيد نبیه بری بقيام المجالس التشريعية العربية ورجال السياسة بنشر الوعي حول أهمية السوق العربية المشتركة، والسعي لانجاز هذا للمشروع العربي الكبير قبل حلول القرن القادم مشيرا الى انه يمكن ان يتم من خلال هياغة اتفاقات ثنائية بين الاقطار العربية تسمح بحرية انتقال رؤوس الاموال العربية ورجال الأعمال والاستثمار داخل كل قطر عربي، موضحا ان التجربة السورية - اللبنانية في هذا المجال نموذج يمكن توسيعه وتطويره ليشمل دولا عربية أخرى، كبادرة عملية للسوق العربية الكبرى. وناشد العميد نبیه بری رجال الأعمال العرب بحث



المصدر: أخبار اليوم

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ مايو ١٩٩٢

المؤتمر البرلماني
العربي

الشعوب العربية تقول كلماتها من القاهرة: حكاية إحياء السوق المشتركة بعد دعوة مبارك



• د. محمد جلال السعيد



• نبيل بيري



• أحمد السعدون

تابع المؤتمر:

فاطمة بركة - محمد عبد الغفار
محمد عمر



المصدر: أخبار اليوم

١٩٨٢

مايو

١٢

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على مدى ثلاثة أيام.. احتضنت القاهرة آمال الشعوب العربية في الوحدة الاقتصادية.. ويحث أكثر من ٢٠٠ برلماني عربي دعوة الرئيس مبارك لإحياء السوق العربية المشتركة، كضرورة حتمية يواجه بها العرب التحديات الاقتصادية العالمية، ويحققون بها التضامن العربي المنشود.. بدأ المؤتمر أعماله يوم الاثنين الماضي.. وخلال أيامه الثلاثة.. كانت «أخبار اليوم» في جامعة الدول العربية.. لتقديم صورة متكاملة عن الحدث العربي المهم. إحياء السوق العربية المشتركة، الموضوع الرئيسي الذي فرض نفسه بقوة على مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي بعد مرور ٢٣ عاما على قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء هذه السوق في عام ١٩٦٤.

كيف عادت من جديد؟ ليتحمس لها البرلمانيون العرب بشدة. المنازعات العربية، عدم وجود ضمانات وحواجز كافية لتشجيع رأس المال العربي على الاستثمار في المنطقة العربية والتناقضات بين الفلسفات الاقتصادية التي تأخذ بها الدول العربية بالإضافة إلى اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم وخلال مناقشات اللجنة الاقتصادية التي اتسمت بالصراحة بين أعضاء الوفود قام الدكتور الصانع مندوب الكويت يطالب بالانطلاق في زيادة اليمة إنشاء السوق المشتركة ويتحمس الدكتور ايلي يشوعى مندوب لبنان بأن تتضمن ورقة العمل تسهيل انتقال رجال الأعمال وتقييم التسهيلات لهم بين الدول العربية لتسهيل للتبادل السلمي.. يطلب المندوب التونسي محمد الطرودي رئيس لجنة التشريع بالبرلمان التونسي. التدرج وإنشاء منطقة تجارية حرة عربية وأن تنتهي إلى السوق المشتركة على نهج السوق الأوروبية. وفي النهاية يتفق أعضاء اللجنة على ضرورة الدور الرقابي للبرلمانات العربية في متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية العربية وفي الاجتماع المغلق لرؤساء

الرئيس حسني مبارك كان صاحب هذه الفكرة في شهر يناير الماضي، عندما استقبل نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبناني، وأوضح الرئيس مبارك أن الأمة العربية لابد أن يكون لها كيان اقتصادي كبير، وتكتيل قوى فالقتصاد هو مفتاح السياسة ودعا إلى فكرة السوق العربية المشتركة كبديل للسوق الشرق أوسطية وتحمس إليه برى والدكتور فتحي سرور وأضرم اليهما الدكتور محمد جلال السعيد رئيس مجلس النواب المغربي ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، وقرروا أن يتولى البرلمانيون العرب إحياء السوق العربية المشتركة

وكما قال أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتي إن جهود الرئيس حسني مبارك ودعوته إلى هذه السوق هي دعوة لكي يعتمد على انفسنا امام التحدي الصهيوني بقيادة نتنياهو، إن الدول العربية لديها كل شيء القوة البشرية والقوة المالية وازرع الاستراتيجية واما قادرون بما سلك من امكانيات على تحقيق التضامن العربي الاقتصادي القوي عن طريق السوق العربية المشتركة وبالفعل تحمست الدول العربية وقدمت مصر وسوريا والعراق ولبنان والسودان والمغرب أوراق عمل للاتحاد البرلماني العربي لإحياء فكرة السوق المشتركة أوضحت إيجابيات وسلبيات التحارب العربية للتعاون الاقتصادي وبمنتهى الصراحة كشفت عن اسباب هذا الغياب للسوق المشتركة وهو عدم التنسيق والروية التكاملية، وعدم توافر هيئة لتسوية

البرلمانات يتم اقرار تشكيل لجنة لمتابعة انشاء السوق المشتركة تضم المغرب، مصر، سوريا، لبنان، الكويت.

رؤساء البرلمانات يتكلمون

هل ستفجح هذه اللجنة وما دورها هذا مابحثت عنه أخبار اليوم مع رؤساء البرلمانات. عبدالقادر قدورة رئيس مجلس الشعب السوري قال لأخبار اليوم، هذه اللجنة لها دور هام لمتابعة ما أسفر عنه انعقاد مؤتمر الاتحاد، فالسوق المشتركة ليست جديدة ولكن كانت قد دخلت على النسيان ونحن نريد تحويل الورق إلى فعل. نريد أن ننقش من التعريفات الجمركية لأن عالم اليوم هو عالم الاتحاد الأوروبي والنافتا، والجات، إذن التوحيد العربي يجب أن يبدأ بالأمور الاقتصادية وإلا لن يجد العرب موقعا لقدم في عالم اليوم.

إننا ندعو إلى «ترويك» عربية وإيجاد قانون عربي موحد للتنمية ومكافحة التلوث



المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٧ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتقريب التشريعات في التعريفات الجمركية. بدراسة اقتصادية للسوق العربية لأن ٩٢٪ من التجارة العربية مع غير العرب، هذا الرقم لا يدعم الدول العربية لزيادة تبادل المنتجات العربية إلى ٢٠٪ خلال عشر سنوات؟

● الدكتور محمد جلال السعيد رئيس مجلس النواب المغربي ورئيس الاتحاد البرلماني العربي قال في حديثه لأخبار اليوم البرلمانيون العرب لم يأتوا إلى القاهرة ليخلقوا شيئا من العدم. لكننا انطلقنا من خلال مامو موجود من اتفاقيات، جهود الرئيس مبارك وبما وضعه أمامنا من أرقام جعلتنا نفكر

ونجعلها قضية ارادة، لقد درسنا مامو موجود بقصد الوصول إلى السوق المشتركة بعد دراسة النظام التشريعي وأجراءات الجمارك والضرائب، المؤتمر السابع للبرلمانيين العرب أراد لهذا المشروع أن يتقدم بالتعاون مع الجامعة العربية من خلال نظرة مستقرة ونضيف إلى ذلك أننا فكرنا في المراحل القادمة. وتكونت لجنة خماسية للربط والاتصال مع الجامعة العربية، وراعينا أن تكون من مناطق جغرافية تضم المشرق والمغرب العربي وهذه اللجنة ستكون تابعة لرئاسة الاتحاد. هذا العام الرئاسة للمغرب والعام القادم ستكون رئاسة اللجنة الخاصة بالسوق المشتركة لصبر وأقول إن مشروع السوق المشتركة ليس شعارا، بل يمكن أن يتحقق خلال السنوات القلائل القادمة.

● الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري والرئيس المنتخب للاتحاد البرلماني العربي قال لأخبار اليوم الرئيس حسني مبارك هو الذي دعا إلى السوق العربية المشتركة أثناء اجتماعه مع الرئيس نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني في شهر يناير الماضي والرئيس بري اتفق على عقد هذا المؤتمر. وأثناء السوق المشتركة كعكة سياسية تدعم الكيان العربي الواحد مثل أوروبا. وبدلاً من الكلام فإن اللجنة الخماسية للمتابعة سوف تجتمع كل ثلاثة شهور وتكشف الأخطاء وتعد لها وتظهرها كلجنة رقابية برئاسة للاتحاد سواء بالنسبة للحكومات أو المنظمات وستجمع المعلومات وتنشر في تقارير متابعة لإنشاء السوق العربية المشتركة وستخرج هذه التقارير بكل ما فيها من ملاحظات للرأي العام العربي في البرلمانات العربية ووسائل الإعلام في العالم العربي وسيكون من أعمال المؤسسات مثل الجامعة العربية، وضع وتعريف التشريعات الخاصة بالسوق العربية وهكذا نجحت دعوة الرئيس مبارك لأحياء السوق العربية المشتركة كورقة هامة في عودة التضامن العربي بصورة عملية وواقعية. ونجح البرلمانيون العرب في أحيائها مرة أخرى وإعادة الثقة إليها بعد أن ظلت ٢٢ عاماً في الخلاعة.



المصدر: ~~إكستريم~~

التاريخ: ١٨/٥/١٩٩٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دجب البنا

مبارك والحسن :

خطوة إلى السوق المشتركة

الرحلة بين القاهرة والرباط خمس ساعات بالطائرة ، ولكن المسافة بين البلدين أقرب من ذلك بكثير .. وسوف تشهد الأيام القادمة اختصارا للمسافة يقرب البلدين أكثر وأكثر ..

خلال شهرين زار الرئيس حسنى مبارك المغرب والتقى بالملك الحسن الثانى مرتين .. المرة الأولى يوم ١٤ مارس الماضى ، وشارك فى اجتماعات لجنة القدس التى يرأسها العاهل المغربى ، وانتهت مباحثاتهما إلى رفع مستوى اللجنة العليا المشتركة بين البلدين لتكون برئاستهما بعد أن كانت برئاسة رئيسى وزراء البلدين ، ثم جاءت الزيارة الثانية للرئيس مبارك لتستغرق أربعة أيام من العمل أسفرت عن وضع إطار محدد لتطوير العلاقات بين البلدين لتكون نواة أو نموذجا لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول العربية .

المرتب



المصدر : **الكتاب**

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٨ للنشر والخدمات الصحفية والاعلومات

جدول أعمال المباحثات مزدحما بموضوعات كثيرة سواء في لقاءات القمة **وكان** بين مبارك والحسن ، أو في مباحثات رئيس الوزراء المصري والمغربي ، أو في اجتماعات وزراء الخارجية والإعلام والتجارة والثقافة في البلدين .. ووراء ذلك كانت هناك لقاءات الخبراء في كل مكان ومعهم دراسات ومشروعات .

في الطائرة وفي الطريق إلى الرباط قال لنا الرئيس مبارك : إن هناك ثلاث قضايا رئيسية تشغله يربطها خيط واحد .. القضية الأولى هي إنقاذ عملية السلام من الجمود الذي وصلت إليه نتيجة سياسات الحكومة الإسرائيلية .. وقال : إن عملية السلام تمر بموقف دقيق للغاية ، وإنه لم يحدث أبدا أن وقفت حكومة إسرائيلية مثل هذا الموقف .. وهذا يفرض على مصر أن تتحرك .. مصر بحكم دورها ومسئوليتها لا بد أن تقوم بالجهد الأكبر .. لا بد أن تجري مشاورات مع الزعماء العرب جميعا للتوصل إلى موقف عربي موحد ..

ولا بد من عمل لإنقاذ القدس .. ولا بد من حماية الحقوق الفلسطينية واللبنانية والسورية .. وقال الرئيس : لهذا سيكون لعملية السلام الأولوية في مباحثاتي .. والقضية الثانية هي بدء العمل لإيجاد صيغة عملية قابلة للتنفيذ لإنشاء السوق العربية المشتركة .. هذه السوق ضرورة حياة للعرب .. فليس معقولا أن يكون حجم التجارة بين العرب أنفسهم ٨٪ فقط من حجم تجارتهم السنوية و ٩٢٪ من هذه التجارة قائمة مع دول خارج المنطقة العربية .. معنى هذا أن العرب يستهلكون سلعا غير عربية .. وأن السلع العربية لا تجد سوقا في الدول العربية .. والاستثمارات العربية تذهب إلى الخارج بينما العالم العربي يحتاج لهذه الاستثمارات لتحقيق التنمية . وفوق ذلك فإن السوق المشتركة هي الأساس الحقيقي لبناء موقف سياسي عربي موحد .. وإلا .. فكيف يقف العرب سياسيا معا بينما هم متفرقون اقتصاديا .. أما القضية الثالثة فهي علاقات مصر والمغرب .. الروح السائدة بين الشعبين تمثل قوة دفع إلى مزيد من التقارب في كل المجالات .. الثقافة المصرية لها مكانة خاصة في المغرب ، والثقافة المغربية لها موقع في القلب المصري .. والفن المصري يستقبله كل مغربي بنفس الروح التي يستقبل بها المصري الفن المغربي .. وأقوى العلاقات الثقافية والتبادل الفني والثقافي بين الدول العربية هو بين مصر والمغرب ..

وفي شوارع الرباط ، المدينة التاريخية القديمة ، نلمس بأنفسنا صدق هذا الكلام .. أنت مصري .. فأنت موضع اهتمام ومحبة .. كل مغربي يفتح لك ذراعيه وقلبه ..



المصدر: ~~الكلية~~ ~~الكلية~~

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحلم كل مغربي أن يزور مصر .. تماما كما يحلم كل مصري بأن يزور المغرب .. وتجمعنا ظروف واحدة .. وهموم مشتركة .. الارتباط بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها القدس .. الإصلاح الاقتصادي .. الاعتماد على القطاع الخاص في التنمية .. الرغبة في تطوير وتغيير كل شيء استعدادا للقرن القادم .. أنت في المغرب لا تشعر بالغربة دقيقة واحدة .. وفي القصر الملكي - حين التقينا بالملك - شعرنا أن المستقبل يحمل الكثير من الوعود لزيادة الروابط بين البلدين ..

أربعة أيام تعايش فيها المستولون المصريون والمغاربة وتحدثوا وفتحوا قلوبهم وقالوا كل ما لديهم دون حساسية .. وتوصلوا إلى اتفاقات عديدة وقّعوا عليها كإطار للعمل في هذه المرحلة .. دراسة إقامة منطقة حرة بين البلدين يتولى الخبراء وضع تصور لخطوات تنفيذها .. زيادة حجم التبادل التجاري من ٢٠ مليون دولار ليصل إلى مائتي مليون دولار سنويا .. لقاءات بين رجال الأعمال في البلدين من خلال مجلس رجال الأعمال .. إعادة فتح المركز التجاري المصري في المغرب ، إنشاء قاعدة معلومات عن فرص الاستثمار لمساعدة المستثمرين .. إعداد اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار في البلدين .. تعاون أكبر في الثقافة .. والإعلام .. والتعليم .. وإعادة النظر في الجمارك المفروضة على سلع البلدين .. شركة مشتركة للملاحة البحرية والصيد .. وشركة قايضة ..

أفكار كثيرة .. ومشروعات .. وآمال عريضة ..

في هذا الوقت بالذات نعود إلى شعار الاتحاد قوة ، .. سوف تتضاعف قوة العرب إذا تقاربوا أكثر .. إذا تخلصوا من رواسب وخلافات الماضي .. وسوف يصبحون القوة الصاعدة في القرن القادم إذا نجحوا في توحيد الصف العربي ..

وسوف يتغير التاريخ العربي كله إذا قامت السوق العربية .. وبعد هذه الزيارة أستطيع أن أقول : إن الروح العربية مازالت حية وقوية لا تحتاج إلا للعمل ..

وحين سألت الرئيس مبارك : ما هي القضية الأولى التي تشغلك الآن ، سارع بالإجابة : الاقتصاد .. لرفع مستوى معيشة المواطن العادي .. ولإيجاد فرص عمل .. ولاستكمال البنية الأساسية .. ولتنفيذ المشروعات الكبرى التي ستجعل مصر في القرن القادم مختلفة تماما عما كانت عليه في القرون السابقة ..

وهذه الرحلة كانت خطوة على الطريق الطويل ..

لم تكن رحلة للحديث عن الأحلام .. ولكنها كانت رحلة لبدء تحقيق الأحلام .. ■



المصدر: **الجامعة العربية**

١٤ مايو ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو اتفاقية للتجارة العربية



الواحدة والعادات المتشابهة والمتألّفة، وحدة سبقت أي دول أخرى تسعى الآن إلى إقامة كيانات متكاملة بمئات السنين، وحدة اشاعت النور والحضارة في جنبات العالم فليكن من المهم من الآن فصاعداً أن تسابق الزمن وأن يعكف خبراء الاقتصاد العرب على فهم متطلبات المرحلة الراهنة ويمكن تطوير مواد الاتفاقية بما يمكنها من ملاحقة التطورات المتلاحقة والاحتاطة الكاملة بأبعاد عملية التحرير التجاري للصادرات والواردات

ولعل اتفاقية الحقوق العربية المشتركة هذه تتطلب في البداية الموانعة على إنشاء منطقة تجارة حرة عربية وهو ما يقوم بإعداد دراسة حالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجامعة العربية

وأما على ما ذكر، أن يطرح بنود هذه الدراسة أولاً على لجنة خبراء تضم ممثلين لكافة البرلمانات العربية قبل إقرارها من جانب الجامعة العربية

وقد يكبر من التناوب التحرير التدريجي للتجارة العربية بما يتواءم مع ظروف الدول الشقيقة من حيث الامكانيات البشرية والموارد الطبيعية والقدرات الفنية مما سيكون له من أثر كبير في نمو التجارة البينية، كما نرى من الأهمية ضرورة تدعيم المطلب الفلسطيني بتحرير دخول وخروج المنتجات من وإلى الأراضي الفلسطينية، كي تتمكن فلسطين من الاستفادة من اتفاق تحرير التجارة وتطوير ممتلكاتها الصناعية والاقتصادية في العالم العربي من خلال تطوير لاهم الأدوات المالية المؤثرة ولعل أبرزها الجمارك المصرفة وفي هذا الصدد، غلابد من إنشاء وتدعيم شبكة المراسلين بين البلاد العربية وإنشاء غرفة للمعاملات العربية داخل كل بنك مجهز بأحدث وسائل الاتصال مع ربط البورصات العربية ببعضها البعض، كما سيكون من الضروري إنشاء آلية تمويلية عن طريق قيام اتحاد البنوك العربية بدوره في هذا المجال بالتعاون مع محافظي البنوك العربية للوصول إلى أسس لتدفق الأموال عن طريق مؤسسات تمويل عربية للمشروعات الكبرى بدلاً من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الأجنبية

على مدار الخمسة عقود الماضية ابتداء من قيام الجامعة العربية ظل يراود آمال وتطلعات الاقتصاديين العرب وقادة الفكر الوجدوى قيام كتكتل اقتصادي عربي يكون نواة لوحدة اقتصادية شاملة تكون قادرة على استعادة مجد قديم وحافزا لاستنهاض الهمم لكي تتبوأ الأمة العربية مكانتها المرموقة في عالم اليوم.

وربما يكون من الضروري من الآن المباداة إلى إتخاذ خطوات جادة ومبرورة نحو إنشاء كتكتل اقتصادي عربي له ملامحه المميزة وسط كيانات العصر العملاقة بحيث يكون بداية عصر جديد لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإعادة التصامن العربي الذي تزعمت أركانه خلال السنوات الست الماضية وربما يكون إنشاء هذا الكتكتل بمثابة مشروع العرب الاقتصادي الذي نعتبره بوابة القرن الحادي والعشرين، ومرحلة لابد منها من أجل قيام سوق عربية مشتركة

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً، غلابد لنا أن نتذكر العديد من المحاولات الحادة التي كانت تسير في هذا الاتجاه بصرف النظر عن مدى توفيقها

واننا لنستساأل كيف يمكننا كدول عربية قبول قرارات العجلة والاندماج في الاقتصاد العالمي بينما تظل العزلة والبطيعة حائلاً بين لقاء الانفتاح، ولعله يكون من الضروري أن اذكركم أيها الاخوة الانتماء بسن المادة الأولى من ميثاق العمل الاقتصادي القوسي الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب في قمة عمارة ١٩٨٨ التي تصر على تحييد العمل الاقتصادي عن الحملات السياسية بين الدول العربية لقد جاء في الوقت الذي بات فيه من الضروري الاعلان عن إنعقاد كيان اقتصادي عربي موحد يقف بمحاذاة الكيانات العملاقة العالمية الأخرى وأصبحت التغيرات العالمية تحتم علينا تكاتف الأيدي من أجل الوقوف أمام الرياح العاتية

إننا فننادي بتفعيل اتفاقية التجارة العربية واعنى بذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٥٧ ومن بعدها اتفاقية السوق العربية المشتركة ١٩٦٤ ونحن العرب بملك مقومات طبيعية للوحدة صنعتها اللغة الواحدة والتاريخ الواحد والبقعة المتصلة دون حواجز أو سدود، وحدة جمعتها العقيدة



المصدر :

مسلم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ مايو ١٩

الشاذلى يشرح موقف الشعبة البرلمانية المصرية

مواجهة أخطر تحد للأمة العربية التضامن أولاً.. السوق المشتركة ثانياً

شرح كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والأمين العام المساعد وامين التنظيم وجهة نظر الشعبة البرلمانية المصرية إزاء الوضع العربى الراهن، فى خطابه أمام مؤتمر الاتحاد البرلمانى العربى الذى انعقد بالقاهرة مؤخراً. وفيما يلى نصه:

لقد شرف شعب مصر العربى بقدمكم إلى أرض البطولات والأمجاد العربية.. وسعد أبناء مصر باستقبال ممثلى أمة كرمها الله فى

مرحلة تتغير فيها المفاهيم فى اتجاه دعم وترسيخ التكتلات.

ميثاق الشرف

٢- ضرورة الالتزام بمبادئ، ميثاق الشرف العربى الذى اقترحه الرئيس حسنى مبارك فى مارس ١٩٩٥، والذي وافق عليه من حيث المبدأ مؤتمر القمة العربى الحادى والعشرون الذى انعقد بالقاهرة فى يونيو الماضى لاسيما فى إطار المبادئ التى تركز على تعميق الانتماء القومى، وتعزيز الدور الذى تنهض به جامعة الدول العربية ومؤسساتها واحترام استقلال وسيادة وسلامة ووحدة أراضي ونظام حكم كل دولة عربية، وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وما أوجب امتنا لمبادئ وأحكام هذا الميثاق الذى نرى أنه يمثل دستوراً للعلاقات العربية وهى على مشارف القرن الحادى والعشرين. وما يتوخى تحقيقه فى إطار التضامن العربى باعتبار أن ذلك هو السبيل لتمكين الأمة العربية من الوصول إلى أهدافها القومية العليا فى المجالات السياسية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفى هذا الشأن فإننا ندعو البرلمانات العربية إلى دراسة تفعيل المبادئ الواردة فى ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى بحيث تصبح هذه المبادئ واقعاً ملموساً تتركه الشعوب العربية الأمر الذى سيدعم من جسور وأسس الثقة التى يجب أن تكون هى الحاكم للعلاقات العربية- العربية

برلمان عربى واحد

ولاشك أن فكرة البرلمان العربى الواحد أو المجلس التشريعى الواحد تطرح نفسها بالضرورة حتى يتم إستكمال مقدسات التضامن العربى. كما تقترح الشعبة المصرية إدراج موضوع ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى كأساس للتضامن، وكمنهجية للعمل العربى المشترك على جدول أعمال المؤتمر القادم للاتحاد البرلمانى العربى.

٢- عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لكل دولة عربية والتعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفى هذا الصدد أود أن أؤكد أيضاً على الرؤية الصائبة التى طرحها الرئيس حسنى مبارك فى مؤتمر القمة العربية الذى انعقد بالدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ بشأن أن

كتابه المجيد فجعلها خير أمة أخرجت للناس وعظم قدر أبنائها واختص أرضها الطاهرة بأن تكون الوعاء الحاضن لرسالاته السماوية.

لعل هذا المؤتمر الذى يضم كوكبة من الممثلين لإرادة الشعب العربى، يعبر عن عزمنا الثابت على حماية وتنمية القدرات والامكانيات العربية على المستويات السياسية والاقتصادية من أجل تطوير نواحي الضعف فى الجسد العربى، وتطوير نواحي القوة بفلسفة قومية شاملة تدرك أبعاد الواقع الداخلى فى الدول العربية، والعلاقات مع دول الجوار الجغرافى، واثار التحولات الدولية على مستقبل أبناء هذه الأمة.

ولعلكم توافقوننى الرأى فى أن طبيعة التطورات الدولية المعاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية متكاملة للعمل العربى المشترك تحدد على ضوئها متطلباتنا الأساسية فى ضوء تفهم ظروف معطياتنا الحقيقية ذلك أن سياسة ردود الفعل، أو التصرفات الفردية الأنانية لم تعد تتلاءم مع خصائص البيئة الدولية القائمة على نظام التجمعات الكبرى ذات الاستراتيجيات الشاملة فى تحديد خطى مستقبلها

أخطر تحد

وإذا كانت أمة العرب يواجهها الآن أخطر تحد وهو حماية كياناتها الذاتى ليس فقط فى إطار مجابهة الكيانات الدولية للكبرى القوية، ولكن أيضاً فى إطار مجابهة الفرقة والخلافات العربية العربية فإن ذلك لن يكون إلا بالتضامن العربى أولاً، والسوق العربية المشتركة ثانياً.

لقد ظلت قضية التضامن العربى محورية فى أنشطة وقرارات الاتحاد البرلمانى العربى منذ نشأته فى دمشق عام ١٩٧٤، وفى الحقيقة أنه إذا كان هدف استعادة التضامن العربى بات مسئولية قومية ووطنية على عاتق البلدان والمؤسسات العربية، فإن البرلمانين العرب يمثلون بلا شك جبهة أساسية فى تحقيق هذا التضامن.

واسمحوا لى أن أطرح وجهة نظر للشعبة البرلمانية المصرية فى عناصر محددة:

١- لعل المنعطف الهام والمرحلة التاريخية الدقيقة التى تجتازها أممتنا العربية تفرض علينا أن نطوى خلافاتنا، ونجثت كل العوامل المهيبة للنزاع والتشتت، وأن نشرع فى بناء رؤية مشتركة لاسس تضامن عربى فعال يواجه المستقبل بقوة وإدراك، ومجابهة التحديات بإرادة مترامسة، حيث أن مستقبل هذه الأمة ومن بتضامنها لاسيما ونحن فى



المصدر : هسبايس

١٩ مايو ١٩٩٢

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للسوق المشتركة. حتى نتجاوز عن تجارب الماضي التي أغفلت التنوع والتعدد في طبيعة الاقتصادات العربية. كما ندعو الشعب البرلمانية المصرية إلى العمل على اعداد اعلان برلمانى عربى حول إقامة السوق العربية المشتركة على أن يتوخى الإعلان تعزيز التعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة العالم الخارجى بكتلة، وأقطاره ومنظماته الدولية وشركاته المتعددة الجنسية، كما ندعو إلى عقد مؤتمر قمة اقتصادى عربى يضع الأسس للأزمة لميثاق قومى اقتصادى عربى، ونطالب بأهمية تحييد العمل الاقتصادى وابعادته عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة فلا يمكن أن يرتهن مستقبل أبناء هذه الأمة بعلاقات المد والجزر السياسية، وأن تعطى أولوية قصوى فى برلماننا لبرامج تطوير الموارد البشرية والأنشطة المتصلة باكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية، وتوطين التكنولوجيا العربية يناط بها مهمة الاهتمام بالعمل الاقتصادى العربى المشترك، وتقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات المتخذة فى مجال العمل الاقتصادى العربى المشترك.

قوتنا فى تضامننا

إن بناء الإرادة العربية المشتركة من أجل المستقبل قضية لا تقبل التجزئة أو التسويق، فقوتنا تكمن فى تضامننا، وعالم الغد ستملكه بين أيدينا إذا ما نجحنا فى إنشاء الذاتية العربية الاقتصادية «السوق العربية المشتركة» القادرة على فرض مقومات قدرتها على الشركاء فى هذا العالم.

نسأل المولى أن يشد من أزرنا، ويمنحنا العزيمة، ويثبت أقدامنا على الطريق القويم.

الحملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى مهما كانت دواعى الخلاف أو أسبابه. حيث أن هذه الممارسات الإعلامية تؤدي إلى إزكاء روح الفرقة بين الشعوب العربية.

السوق العربية المشتركة

إن مشروع السوق العربية المشتركة يمثل الضمانة الحقيقية لمستقبل وأمن الأجيال القادمة حيث أنه لا قبل لأى دولة عربية أو مجموعة عربية شبه إقليمية أن تتعامل بأنفراد مع ديناميكيات التغيير الاقتصادى الدولى السريع.

وفى هذا الشأن فإن الشعب البرلمانية المصرية تسترعى الانتباه إلى ظاهرة ارتباط العديد من الدول العربية بالأسواق الدولية الخارجية سواء فى إطار اتفاقات شراكة أو فى إطار التعامل الاقتصادى العربى مع القوى الدولية

ونود أن نؤكد على أنه أيا كانت الصيغ المطروحة فإنها لن تحقق غاياتها فى بناء وتنمية اقتصادية حقيقية للدول العربية إلا إذا ما اتخذت الدول العربية موقفاً جماعياً لأنه من المتصور أن تؤدي تلك الشراكات المتعددة إلى توسيع نطاق التباين بين الاقتصادات العربية، ويكون الأصعب بعد ذلك الدخول فى علاقات ارتباطية بين دولها، الأمر الذى قد يؤدي إلى تقليل الفرص المتاحة أمام إمكانية قيام سوق عربية فى ظل اعطاء الأولوية للإرتباطات بالأسواق الخارجية.

ولذا فإننا ندعو إلى ضرورة اعطاء أولوية مطلقة - خاصة فى السنوات الثلاث القادمة وقبل قدوم القرن الحادس والعشرين - إلى الاتفاق على أعمال اليات السوق العربية المشتركة مع مراعاة البعد التدريجى فى تنفيذ اتفاقات التعاون الاقتصادى المهيئة

لكل دولة عربية والتعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفى هذا الصدد أود أن أؤكد أيضاً على الرؤية الصائبة التى طرحها الرئيس حسنى مبارك فى مؤتمر القمة العربية الذى انعقد بالدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ بشأن أن كل دولة عربية أدركت بما يحقق مصالحها وأقدر على تحديد مسارها على الصعيد الداخلى، وأنه من غير المعقول أن نتحمس لطرح هذا المبدأ فى مجال العلاقات الدولية ثم نعجز عن احترامه وترسيخه فى محيطنا القومى الاضيق الذى يتوافر فيه من المصالح المشتركة مما لا يتوافر فى الدائرة الدولية الأوسع

التضامن.. سلوك

٤ - إن التضامن العربى ليس مجرد سياسة تنهجها الحكومات العربية أحياناً، وتتجاهلها أحياناً أخرى، كما أنه لا يمكن أن يتحقق التضامن العربى بقرارات فوقية، وإنما ينبغى أن يكون هذا التضامن ممارسة سلوكية يتبنّاها ليس فقط الحكومات العربية، ولكن كل التيارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مدعوة لأن تشارك فى بناء هذا التضامن فالمثقفون وأصحاب الأقلام الحرة عليهم أن يزيدوا من تبصرة الراى العام العربى بأهمية وحتمية هذا التضامن والاقتصاديين عليهم أن يخططوا لمشروعات اقتصادية تتجاوز حدود القطر العربى إلى الأقطار الأخرى لأن التضامن هو ركن الحاضر لصياغة رؤية المستقبل وهو التعبير المباشر عن الإرادة السياسية العربية الواحدة.

٥ - التأكيد على بناء سياسة اعلامية مشتركة تهدف إلى تنمية قيم التعاون والإخاء بين الدول العربية، وتحريم شن



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشهير بالخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥ / ١٩

السوق العربية المشتركة كيف؟

١٩٩٧

في اغسطس عام ١٩٦٤ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قرارا بإنشاء السوق العربية المشتركة وكانت أهدافها الاربعة حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.. وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.. وحرية تبادل البضائع.. وحرية تجارة الترانزيت. وظهر في قرار انشاء السوق العربية عدة اوجه للقصور منها انه لم يتضمن توحيد التعريف الجمركية في مواجهة العالم الخارجى او ما يسمى الجدار الجمركى.. ومنها المادة ١٤ من قرار السوق التى أعطت للدول حق استثناء بعض السلع من اعفائها من الرسوم او من تخفيضها او من تحريرها من القيود وبالطبع طلبت جميع الدول العربية الاعضاء تطبيق هذا الاستثناء على قوائم كبيرة من السلع بالإضافة الى أسباب أخرى منها أسباب سياسية واقتصادية وتاريخية.

٦٦

وفي حوارنا مع عدد من المفكرين الاقتصاديين طرحنا عليهم سؤالاً محدد كيف تقوم السوق العربية المشتركة؟.. وكان سبب ذلك هو الاهتمام الكبير الذى ظهر فى قمة القاهرة بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية.. واهتمام اتحاد البرلمانات العربية بإنشاء السوق.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٩



د. سليمان المنذرى:
البداية الصحيحة هي
انشاء منطقة تجارة
عربية حرة بين
الدول الراغبة في
ذلك

الاموال العربية تتمتع بضمانات بدلا من التهديد بالتجميد والمصادرة بالخارج

تأشيرة دخول والموافقات الأمنية التي قد تستغرق وقتا طويلا وبالرغم من أننا وصلنا الى وضع نموذج موحد للبطاقة الشخصية للانتقال بها بين الدول العربية وأقرتها الأجهزة الأمنية في كل من مصر وسوريا والعراق والكويت والاردن واليمن ثم السودان ومع ذلك فلا توجد دولة عربية واحدة طبقت ذلك ولا تزال تستخدم جواز السفر للتنقل بين الدول العربية وهناك جهود على مستوى وزراء الداخلية العرب لتلافي مسألة الحصول على تأشيرة في الوقت الذي تجاوزت فيه دول الاتحاد الأوروبي تلك المسألة وأصبحت هناك حرية في انتقال الافراد.. وإذا كان هناك تخوف من انتقال المتعطلين بين الدول العربية فإن

بانتقال رؤوس الاموال انتهى عدد من المؤسسات مثل صناديق التنمية خاصة صندوق النقد العربي ومؤسسات ضمانات الاستثمار ممثلة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.. أيضا الاطار التشريعي الموحد ممثلا في الاتفاقية الموحدة للاستثمار الاموال العربية الذي وقعت عليه ٢٠ دولة عربية وأهم ما جاءت به إنشاء قضاء عربي موحد ممثلا في محكمة الاستثمار لفض المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمرين العرب.

وفيما يتعلق بانتقال المواطنين العرب قال د. سليمان المنذرى.. لا تزال تلك المشكلة من أهم العقبات سواء للسياحة أو لممارسة النشاط الاقتصادي متمثلا في ضرورة الحصول على

■ الدكتور سليمان المنذرى هو الخبير الاقتصادي العربي ومدير العلاقات العربية الاسيوية بجامعة الدول العربية وشارك على مدى ١٠ سنوات من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٦ في مجلس الوحدة الاقتصادية سالتد عن كيفية قيام سوق عربية مشتركة فقال: لا نريد ان نقفز على المراحل وعلينا ان نستفيد من تجاربنا السابقة والجهود التي بذلت منذ عام ١٩٦٤ لاقامة السوق والتي لا تتماشى مع النتائج المحدودة التي تحققت على ارض الواقع والا تطفى طموحاتنا على القدرة على الانجاز وعلينا ان نركز على البداية الصحيحة وهي انشاء منطقة للتجارة الحرة بما يتوافق مع المتغيرات الدولية والقدرات العربية.. وخلال المرحلة الماضية اصطلحت عملية انشاء سوق عربية مشتركة بالواقع العربي متمثلا في صعوبة انتقال السلع بسبب القيود الجمركية والادارية وايضا بسبب انه لم يكن لدينا فائض من السلع والبضائع يمكن تداولها وان السلع متماثلة ولا تكاد تغطي احتياجات السوق المحلي كما لم يكن هناك حماس من الحكومات أو حافز لدى القطاع الخاص للتبادل التجاري.. وفي المرحلة الأخيرة بدأت الدول العربية تولي اهتماما أكبر للقطاع الخاص وللتحرر من القيود التي تحد من التعاون الاقتصادي العربي.

الجانب الآخر من السوق المشتركة هو تحرير انتقال الافراد ورؤوس الاموال وفيما يتعلق



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٩

الدى تجربة وهى دخول العمالة العربية الى العراق وهى البلد الوحيد الذى لا يطبق موضوع التاشيرة أو الكفيل كما فى دول الخليج وكان فى العراق أكثر من ٣ ملايين مصرى يتمتعون بحقوق المواطنة العربية وهو مبدأ تم اقراره فى قمة عمان عام ١٩٨٠ بالمصادقة على ميثاق العمل الاقتصادى القومى..

والاسواق تستوعب من يجد عملا ومن لا يجد عملا يعود من حيث أتى ونحن فى العالم العربى مازلنا نحتاج الى العمالة الأجنبية وبدلا من الاستعانة بالعمالة الاسيوية الرخيصة لماذا نستعين بالعمالة العربية من منطلق المسؤولية القومية.. وبالطبع من حق الانظمة العربية تحقيق عدالة «الادنى والتنمية» من خلال بعض الاجراءات الميسرة للتوفيق بين إحتياجات التنمية ومتطلبات الأمن ويمكن من خلال التعاون الامنى تجاوز ذلك والا نضع عقبات أمام العامل العربى لأن التكافل القومى والمواثيق العربية تدعو الى ذلك.

ان اعلان المجلس الاقتصادى الاخير عن قيام منطقة للتجارة العربية الحرة تنفيذا لقرار القمة بالقاهرة يفتح الآمال مجددا لتحقيق هذا الحلم القومى كفاتحه لإقامة سوق عربية مشتركة ووضع القرار آليات وبرامج العمل وحدد مراحل الانجاز وشكل فرق العمل لانجاز منطقة تجارة حرة على مدى ١٠ سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٨ وإذا صدقت النوايا ونال المشروع اهتمام الشارع

يؤكد د. المنذرى على ضرورة أن نستفيد من التجارب السابقة التى دلت على أن الأخذ بمفهوم «كل شيء أو لا شيء» تكون محصلته النهائية لا شيء وعلى ذلك فإن التجربة تفرض أن نبدأ منطقة التجارة الحرة بالدول العربية التى ترغب فى ذلك واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الموقعة عام ١٩٨١ نصت على مبدأ الاستثناء للدول التى ترى ان الوقت غير مناسب لانضمامها على أن يكون لديها أسباب يقبلها المجلس الاقتصادى وأن تكون لاجل محدد لا يزيد على ٥ سنوات لتتكيف خلالها الدول العربية مع الأوضاع والمتغيرات خاصة ان معظم الدول العربية تبنت مبدأ الإصلاح الاقتصادى وكثير منها استكمل البنية التحتية لاسيما إنشاء أسواق مال وبورصات وآخر تلك البورصات سيفتح فى الوجة بعد أيام ويعقبها سوق الامارات وصنعاء قريبا.. وعلينا أن ندعو الى جذب الاموال العربية للاستثمار فى الوطن العربى لتغذى التنمية العربية فهى معرضة فى الخارج للتجميد والمصادرة والارتهاق بينما فى الدول العربية ضمانات وفرص استثمار واعدة وبرامج للخصخصة تتيح فرصا جيدة للاستثمار.

■ ■ الدكتور محمد محمود

الامام الخبير الاقتصادى ووزير الاقتصاد الاسبق قال ردا على سؤال كيف تقوم السوق العربية المشتركة ان مفهوم السوق هو تحرير التجارة بين الدول المشتركة فى السوق وأن يكون لديها جدار جمركى مع باقى الدول.. والتجارة لا تقوم إلا إذا كان هناك إنتاجا قابلا للتداول وليس فائضا يصعب تعريفه فى مناطق أخرى لان وجود فائض غير جيد يعنى توزيع عدم الكفاءة وانما يجب ان يكون إنتاجا منافسا عالميا.. والسوق إذا إنصبت على السلع الاستهلاكية فإن ذلك لا يفسد ترابطا بين الاسواق فالسوق النهائية تباع وتشتري فى أى مكان فى العالم.. وإرتباطنا بالاسواق العالمية بسبب الحاجة للمعدات الرأسمالية وإذا لم تساعد بعضنا البعض على إقامة تلك الصناعات فلا داعى لإقامة السوق المشتركة.

أيضا الإنتاج يتطور فى مجال مستلزمات الإنتاج والمواد تتحول الى مواد جديدة وإذا لم



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٩

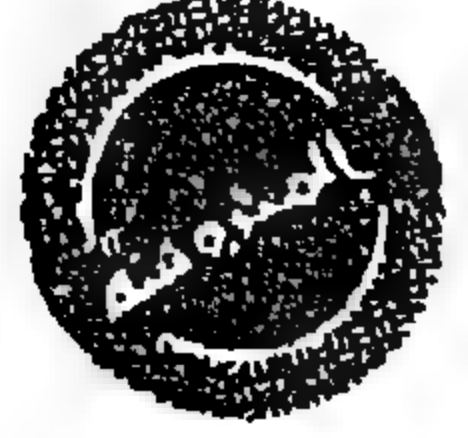
د. محمد محمود الامام:

السوق أصبحت تاريخاً.. والعنصر البشري هو التميز

فاليابان عندما أنشأت صناعة السيارات ونافست فيها لم تقل أن أمريكا لديها صناعة متقدمة في السيارات ولكن أنشأت صناعة منافسة وكوريا التي كانت متخلفة عنا الآن تخصص في الكمبيوتر وتصدر التكنولوجيا لأمريكا والحل هو رفع مستوى الإنتاج ومستوى العامل العربي فالدول العربية في نطاق مؤشر التنمية البشرية تدنى من الدول المماثلة لها في مستوى النمو، وطالما أن العنصر البشري العربي وقاعدة البحث ضعيفة فلن يؤدي ذلك إلى إقامة سوق مشتركة ودول الخليج تلجأ إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية لأن العامل العربي لا يوفر لها احتياجاتها. وحتى نستفيد من تجارب الآخرين فإن الأوروبيين عندما وصلوا إلى مستوى الوحدة النقدية وجدوا أنه من الضروري تحقيق الوحدة السياسية أولاً لذلك فإن دولة الوحدة السياسية العربية ضرورة لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

تهتم بصناعة المكونات والصناعات الغذائية فلن تقوم سوق مشتركة وإنما سوق تابعة للسوق العالمية لأن إنشاء جدار جمركي في ظل تخلف صناعي هو تخلف جماعي.

أكد د. الامام أن القضية لم تصبح قضية وجود سوق للسلع لأن الإنتاج ينتقل عبر الشركات عابرة القوميات ونصف التجارة العالمية في يد تلك الشركات وأصبح الحديث عن السوق تاريخاً وإقامة سوق عربية مشتركة لا بد من مقومات لتلك السوق ولا بد أن نسابق الزمن وليست المزايا في إقامة السوق هي المزايا القائمة لدينا حالياً وإنما المزايا تعود للعنصر البشري وعلينا أن نجذب علماءنا من الخارج ونشجع البحث العلمي ونموله ونستخدم نتائجه فإسرائيل كانت عصابات إرهابية وأصبحت الآن تتحدى العالم بصناعات متقدمة وليس صحيحاً أن التكنولوجيا متاحة في العالم لمن يريد شرائها ولكن التنافس أن ندخل في نفس المجالات ولكن بكفاءة أفضل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

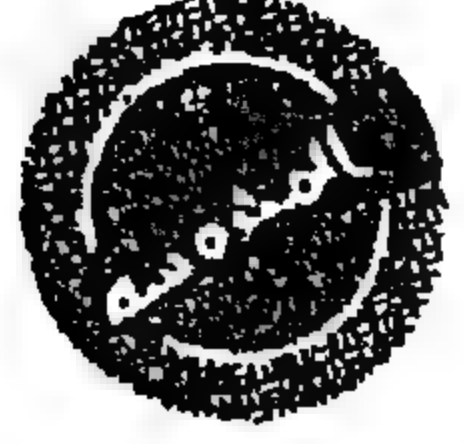
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٥ / ١٩٩٧

"نافتا"

ظلاله أم

مظلمة؟!

الحديث عن إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية، إعتبارها خطوة أولى تتفق ومعطيات الواقع تجاه السوق العربية المشتركة التي يحلم بها الجميع، امر ضروري تفرضه تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وتزايد عدد التكتلات التجارية. إلا ان الاقدام على خطوة ما يقتضى النظرة الفاحصة المتأنية لما تحقق فى المجالات المشابهة لها على الصعيد العالمى، خاصة إذا كانت ذات حظ وافر من المساندة والدعم من جانب الأطراف الأساسية فيها، ونطرح فى هذا النطاق نموذج «نافتا» أو منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التى تضم كلا من الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك ونستأذن قارئى الأهرام الاقتصادى فى استثناء، مما درجنا على القيام به عادة الا وهو التنوع فى تناول جغرافيا، اقتصاديا وسياسيا، ومن ثم سوف نضطر الى تناول



المصدر: الأهرام الإقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٩

«نافتا» من وجهة نظر الطرف الأمريكي الآخر، الا وهو المكسيك ودافعنا الى ذلك عدة إعتبارات:

- الدخول في مثل هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف يقتضى قدرا كبيرا من الموضوعية والبعد عن الحساسيات الشديدة، وأيضا عدم المبالغة في التفاؤل وبناء الأحلام.
- التباين في القدرات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، كان من أبرز عوامل الحساسية السياسية، ومن ثم يتعين علينا ان نتساءل ماذا حدث بعد مرور ما يقرب من خمسة أعوام، على توقيع الاتفاقية الأساسية؟
- هل قامت المنطقة بدورها في مجال إنعاش



الاقتصاد المكسيكي باعتباره نموذجا لإقتصاد نام، وانهشت تجارته ورفعت مستوى معيشة الأفراد، ام ان العكس صحيح؟

وماذا فعلت بالاقتصاد القوي، الا وهو الاقتصاد الأمريكي، وما هي المبررات التي تدفع بالكونجرس الى الموافقة على خطط الرئيس الأمريكي الطموحة والرامية الى إقامة منطقة تجارة حرة تشمل الأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥، وأخرى لمنطقة آسيا والباسفيك، بحلول عام ٢٠١٠؟

لقد ركزت الجولة الأولى التي قام بها الرئيس كلنتون لدول أمريكا اللاتينية، على قضية حرية التجارة بصفة أساسية، ومن ثم فان تقييم العلاقة مع الجزء «المكسيك»، يمكن ان يعطى المؤشر والدليل، الذي يتم الاهتداء به بالنسبة لكل، ممثلا في دول الكاريبي والجنوبية.

من واقع كافة هذه التساؤلات والاعتبارات يكون تناولنا لما ادت اليه «نافتا» بعد مرور هذه السنوات، وسوف نجد انها حققت على الصعيد الإقتصادي طفرة لا يمكن اغفالها في منطقة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك بصفة أساسية إلا ان الاتجاه الى العمق بعيدا عن نقاط التماس على الحدود، يشير الى عدة ظواهر أساسية اولها، استفاد الإقتصاد المكسيكي ككل من منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بالمعاملات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتفعت قيمة التعاملات التجارية بين الجانبين بنسبة ستين في المائة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٩

لتصل الى ١٦٠ مليار دولار في عام ١٩٩٦، وبحيث تأتي هذه المعاملات في المرتبة التالية، بعد المعاملات التجارية الأمريكية اليابانية. بل يضاف الى ذلك تحول الفائض التجاري الأمريكي الى فائض لصالح الجانب المكسيكي يقدر بستة عشر مليار دولار في عام ١٩٩٦، وعلى الرغم من ان الصادرات الأمريكية ارتفعت بنسبة ٣٧٪ منذ عام ١٩٩٤ وتوفر فرص عمل لحوالي سبعمائة ألف فرد بصورة مباشرة.

إلا ان الجانب الأمريكي على صعيد الكونجرس، لا يصعد بالغبطة تجاه الأرقام الخاصة بالعجز التجاري مع المكسيك حيث تعنى فقدان ٢٢٤ ألف فرصة عمل، وهو امر غير مرغوب فيه، فكيف يمكن تسويق العملة الأجنبية على حساب العملة الأمريكية؟

ثانياً: القضية الأهم، هي الآثار الاجتماعية التي ترتبت على قيام «نافتا» ونتائجها وهي قضية جديرة بالملاحظة والدراسة فقد ازدهرت مناطق الحدود بين الدولتين، إلا ان الفجوة الاقتصادية داخل فئات الشعب المكسيكي إزدادت حدة وطرحت تساؤلات حول مدى الاحساس بالمساواة والمشاركة.

ثالثاً: وهنا سوف نجد ان منطقة التجارة الحرة، كانت أكثر ضراوة وعدوانية تجاه الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية، أو محاولة الهجرة اليها من جانب الفقراء، بينما الأغنياء والعديد من الشخصيات البارزة والمؤثرة في مكسيكو سيتي، إستطاع الاستفادة من «نافتا» من خلال مشروعات مشتركة، أو من خلال شبكات تجارة المخدرات وغسيل الأموال.

رابعاً: لقد ساندت واشنطنون المكسيك خلال ازمتها النقدية في عام ١٩٩٥، وقدمت لها من المساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة الكفيلة بتخطي هذه الأزمة إلا انها في ذات الوقت كانت السبب الاساسي في هذه الأزمة عندما ضاربت رؤوس الاموال الأمريكية قصيرة الاجل وعصفت بالعملة المكسيكية.

كما اخذت في إغلاق الابواب امام المهاجرين غير الشرعيين من المكسيك والذين يقدر عدد هم بحوالي ٢.٥ مليون فرد، إضافة الى محاولة تقليل الاعداد المهاجرة بصورة شرعية والتي تبلغ ما يقرب من مائة ألف فرد سنوياً، وما يعنيه ذلك من حرمان الاقتصاد المكسيكي من تحويلاتهم المالية.

خامساً : ان الكشف عن شبكات تجارة المخدرات وغسيل الأموال والمتورط فيها شقيق الرئيس المكسيكي الأسبق كارلوس ساليناس، لا يعد بالامر الجديد بالنسبة لدهاليز الحياة السياسية والصراعات الحزبية في المكسيك قبل



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٩

تولى الرئيس الحالى ارنستو زيديلو لمنصبه، فمن خلال هذه الشبكات تم تمويل الحملة الانتخابية لساليناس الذى كان اكثر المتحمسين لاتفاقية «نافتا»، وهو ذات الموقف الذى اتخذته «واشنطن» من الرئيس البنمى السابق «نورييجا».

لقد حققت «نافتا» نتائج إيجابية بالنسبة للاقتصاد المكسيكى ككل، وبخاصة فى مجال التجارة، إلا أنها عمقت الاحساس بعدم المساواة والندية بين الشركاء فى الاتفاقية الاقتصادية وفى داخل طبقات الشعب المكسيكى الواحد حيث تسعى الى إغلاق الأبواب أمام المهاجرين الباحثين عن عمل، وتسعى الى إعادتهم وما يمثله هذا الوضع من ضغوط إجتماعية وسياسية بينما أموال الأغنياء تتدفق فى عمليات غسيل الأموال. ولا تقتصر هذه الظاهرة على المكسيك فقط، ولكنها تمتد الى دول أمريكا الوسطى ككل، وقد تم طرحها بالحاح خلال لقاء كلنتون مع رؤساء الدول المعنية لكل من كوستاريكا، نيكاراجو، هوندوراس، السلفادور وجواتيمالا.

■ ■



المصدر:

التاريخ: ١٧٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمار يا مصر

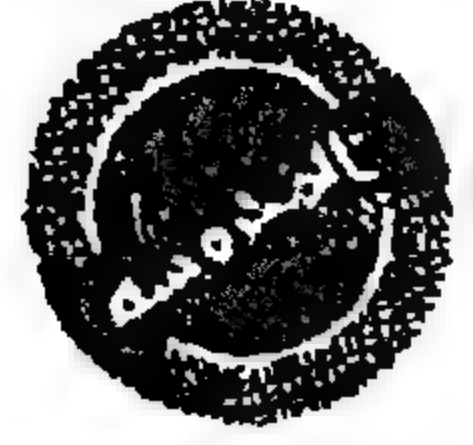
المقاولات.. والسوق العربية المشتركة

تتعد بالقلعة اليوم ندوة ينظمها الاتحاد العربي للمقاولات والاتحاد المصري للمقاولي التشييد والبناء عن دور الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك في دعم المقاولات العربية.. ويتواءم ذلك مع مجموعة مقالات للاستاذ ابراهيم نافع عن مقومات ومتطلبات قيام سوق عربية مشتركة كحبل طبيعي وعملي لعديد من دعوات الوحدة العامة والواحدية الاقتصادية في عالم تتشكل فيه المجموعات القابلة للتكامل وخير مثال يتم في هدوء السوق الأوروبية المشتركة لتتربى قريبا عملة اوروبية واحدة وعالم اقتصاديا متكاملا واحدا يدخل بالنول الأوروبية عالم القرن الواحد والعشرين حيث سيكون العالم مفتوحا للتجارة والخدمات لمن رتب اموره في هذا المجال. ولاشك ان خدمات المقاولات وصناعة سواد البناء والصناعات الداعمة لهذا القطاع تمثل حجما كبيرا في استثمارات منطقة العربية والتخطيط المستقبلي لهذا القطاع الكبير يحتاج تكامل الرؤى التي تبني على معلومات متبادلة متكاملة. وفي آخر دراسة لادارة الاسكان والتعمير بالامانة العامة للجامعة العربية (مايو ١٩٩٣) عن صناعة البناء والتشييد في الوطن العربي تؤكد ان حوالي ٧٠٪ من اجمالي استثمارات الاعمار في الاقطار العربية تصب في البناء والتشييد.. وطبقا لهذه الدراسة بلغت هذه الاستثمارات عام ١٩٨٢ مثلا حوالي ١٠٦ مليارات دولار امريكي.. كان النصيب الأكبر منها للمقاول الاجنبي.. وتذكر الدراسة (ان المقاولات العربية نمت خلال عقد الثمانينات ورافق هذا النمو تطور في كوال

المقاولات إلا ان هذا النمو والطور قد تشكل بصورة مشوهة ومتناثرة ولم يتمركز في معظم الاحوال في نطاق مؤسسي له صفة اليوميات واقتصر على وحدات صغيرة اتجه معظمها نحو اعمال من الباطن في منظومة المقاولات الرئيسية) هذا ما ذكرته دراسة الجامعة العربية عام ١٩٩٣.. وتشكلت في الفترة التالية كيانات عربية مثل تلك التي تنظم ندوة اليوم تضم في شكل مؤسسي العديد من شركات المقاولات العربية يمكنها عند تكامل خبراتها ان تكون هي الداعم والبادي لتشكيل كيان منظم لسوق عربية مشتركة.

قلدينا في العالم العربي الكفاءات المالية والكوادر البشرية من فنيين وحرفيين ولدينا نماذج طيبة في مصر وكذلك في بعض الدول العربية من الشركات العملاقة التي يمكنها ان تثبت غمليتها ان تكامل الخبرات يصنع للتشريع العملاقة.. ارجو ان تسفر ندوة اليوم عن دور محدد للجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك يمكن من خلاله دعم قطاع المقاولات العربية كقاعدة عملية لسوق عربية مشتركة.. ودائما عمار يا مصر..

صلاح حجاب



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٢

د. أحمد جويلي في حوار الجمهورية الأسبوعي

فقر السوق العربية

المشتركة

الحكومات العربية تراجعت عن تحفظاتها

عقب مؤتمر قمة القاهرة

بعض المسؤولين العرب يفضلون التعامل

مع أوروبا

مناطق حرة جديدة تقودنا نحو السوق المشتركة



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٢

لن نفزوا أسواق العالم بسلع «مضروبة»

لا

تطبيق

لـ«الجات

«على

الأدوية

الآن

صدأ القسم «أنفلونزا

آسيوية» أصابت الحصول

ولم تؤثر على الإنتاج

الحكومة مسؤولة عن فتح أسواق جديدة

وترويج منتجات القطاع الخاص



المصدر : الجمهورية

للتش : المخرجات : المخرجات : التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٢

● الجمهورية.. كيف يتم التعامل بين الشركات؟
● د جويلي في عام ٨٩ تم توقيع بروتوكول بين البلدين لإنشاء

شركة خاصة للاستثمار.. وقع بالاحرف الاولى وكان اسمها ٥٠ مليون دولار.. ولم يره هذا الاتفاق النور.. وكان الاتجاه السائد وقتها يعتمد على العلاقات بين الحكومات. وقد تم احياء البروتوكول من جديد مع اختلاف التوجهات. واصبح اسمها الشركة ٢٠٠ مليون دولار. على اساس قيام شركة للتنسيق الدولي واخرى للملاحة وشركة مشتركة لصيد الاسماك. وكلنا تعلم ان المغرب لديه ثروة كبيرة من الاسماك. ونحن نستورد كميات كبيرة

وبالنسبة للترتيبات القادمة.. تم عمل بروتوكول للمعارض في البلدين، واتفق على عقد اجتماع في مصر في الصيف القادم بين فريق الخبراء بحضور وزير التجارة المغربي، وبواكب ذلك نشاط معرض مغربي، وزيارة مجموعة من رجال الاعمال المغربية

● الجمهورية.. ما هو برنامج عمل هذه اللقاءات؟
● د الجويلي.. السير في انها مفاوضات اقامة المنطقة الحرة.

التبادل الحر

● الجمهورية.. ماذا تعني منطقة التبادل الحر؟

● د جويلي.. تعني اتفاقية تتكون من مدة يتم الاتفاق عليها. مثلا «الجات» مدتها عشر سنوات. والاتحاد الاوروبي ١٢ سنة، والحرية العربية عشر سنوات.

ونحن في مصر نحبذ تقصير المدة حتى نحقق اهدافنا. وانا وجهة نظري الا تتجاوز الاتفاقية خمس سنوات

وبالاضافة للمدة الزمنية يوجد مجموعات من السلع يتم تبادلها بين الجانبين بدون جمارك، وقد تم الاتفاق على ٧٠ سلعة معفاة من البلدين، وهذه القائمة قابلة للزيادة. وهناك مجموعة ثانية من السلع يتم اعفاؤها تدريجيا على مدى خمس

المانعة.. وانما اتسمت الحركة بالبطء.. حسب التقارير التي تلقيناها من احمد حمدي رئيس مكتب التمثيل التجاري بالمغرب. وعندما تمت زيارة الرئيس، تغيرت الاوضاع. تم رفع الحذر والتردد. بعد ان اعطت قيادة البلدين التوجه. وهذه اهمية الزيارات على هذا المستوى.

متابعة التنفيذ

● الجمهورية.. هل عقدت الاتفاقات مع المغرب لأول مرة خلال انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة؟

● د جويلي.. نعم.. وهذه اول مشتركة على مستوى الرئيس والملك، وتقرر ان تراجع تنفيذ القرارات بعد ٦ شهور في شهر ديسمبر

● الجمهورية.. ما هي ملامح التنسيق بين الدولتين؟

● د جويلي.. لقد تجسدت في الاتفاقات. ولها شقان، الاول خاص بالتجارة والثاني بالاستثمار

بالنسبة للتجارة كان حجم التبادل التجاري بيننا وبين المغرب ٢٠ مليون دولار. وقد قلت لرجال الاعمال المغربية ان هذا المبلغ لا يستحق ان تتعامل به الدول. وانما كان يعبر عن حجم تبادل تجاري بين عدد من رجال الاعمال، واتفقا على ان نزيد حجم التبادل الى ٢٠٠ مليون دولار سنويا خلال العامين القادمين. علي ان تكون قابلة للزيادة

● الجمهورية.. ما هي الاليات التي تحقق هذا الهدف؟

● د جويلي.. اعداها اتفاقية التبادل الحر، وان تدعم خطوط نقل البضائع باقامة خط ملاحى. ونحن نحتاج الى شركة ملاحية مشتركة بين البلدين، وشركة للتسويق الدولي والتجارة، وبناء الجسور بين القطاع الخاص في البلدين، وقد عقد اتفاق وقعه الحاج محمود العربي بين اتعا د الغرف المصرية وجامعة الغرف للتقليدية

وجسرت مناقشات مع رجال الاعمال شارك فيها وزير التجارة والصناعات التقليدية هو الرئيس جابر ووزير التجارة الخارجية محمد العلمي

بروتوكول قديم

للتش : المخرجات : المخرجات : التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٢

اصبح الحديث عن السوق العربية المشتركة لغزا محيرا. وبينما لا تكاد تخلو تصريحات احد المسؤولين العرب عن الاشارة الى اهمية السوق وضرورتها، ولا تتم ترجمة هذه التصريحات الى خطوات عملية

في وقت تتجه دول العالم نحو اقامة التكتلات الاقتصادية.. التي تهدد باقتسام اسواق العالم.. والسيطرة عليه.. والعرب في حالة غياب كامل..

دعونا الدكتور احمد جويلي وزير التموين والتجارة الى مائدة «حوار الجمهورية الاسبوعية».. لتتعرف على ابعاد هذه الخطوات..

● الجمهورية.. هل تمثل

اتفاقات المغرب علامة خاصة على طريق اقامة سوق عربية؟

● د جويلي.. السياسة الواضحة التي تتبعها مصر.. هي ان العلاقات السياسية المتميزة بينها وبين الدول العربية.. لابد ان يواكبها علاقات اقتصادية وتجارية قوية.

والعلاقات السياسية تحتاج الى خيط دائم ومستمر، وقد ناك هذا المنهج كثيرا في خطابات الرئيس وتصريحاته، ان مستقبل الدول العربية يرتبط باقامة منطقة حرة عربية، كخطوة نحو السوق العربية المشتركة.

وقد فتحننا عدة خطوط في هذا الاتجاه مع المغرب وتونس والكويت والسعودية ولبنان والاردن ولايعني ذلك استبعاد الدول الاخرى، وانما خطوات التفاعل تحدث خطوة خطوة حتى تكتمل.

وبعد فترة طويلة نتجنا مع المغرب لعمل ترتيبات تبادل حر، وكذلك تحاورنا مع تونس، وكانت الوزارة قد ارسلت فريق عمل للمغرب وتونس قبل اجتماعات اللجنة المشتركة.

وبلت المؤشرات التي وصلتنا في القاهرة. ان هناك نوعا من الحذر من الجانب المغربي، وذلك لايعني



المصدر: الجريدة السورية

النشرة: الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ / ١١ / ١٩٩١

سنوات.. وهناك مجموعة من السلع لا يتم الاقتراب منها، والبعض يطلق عليها القوائم السلبية ونحن لا نفضل هذه التسمية، لأن هذه السلع قد يتم التراجع عن لدخالها في القوائم السلبية

فرص جديدة

● الجمهورية.. ماهي السلع المصرية التي يتم تصديرها؟
● د. جويلي: هناك الفول والقطن المصري الذي يباع في كل

أحاء العالم، والالومنيوم.. ومواد البناء والسيراميك والحديد والنباتات الطبية. وهناك أفاق كبيرة جداً لأن التعامل التجاري يخلق فرصاً جديدة، فالصين مثلاً أفضل ملاء العالم في إنتاج الاحذية الكاوتش.. ولكن عندما تم عرض المنتجات المصرية هناك كان الاقبال عليها رائعا، حدثت نفس المفاجأة في الاقبال على الملابس المصرية الجاهزة. وخاصة ان لدينا خبرة كبيرة في انتاجها

العريب انني تلقيت العديد من النصائح، حتى لانقيم معرضاً في الصين. وبالطبع لم نستمتع اليها وكانت تجربة جيدة

وفق كل المقاييس. وترجمت الى العديد من التعاقدات.

نقطة المفارقة

● الجمهورية.. هل المخاوف تنتج عن بعدنا عن السوق.. او لانعدام المفارقة؟

● د. جويلي: اعتقد لعدم الرغبة في المفارقة. علماً بأن التجارة تتطلب المفارقة.. والا كيف تفتح اسواق جديدة، وواجب الدولة ان ترتب اقامة المعارض والدعاية الكافية.. وهي التي تحملت المخاطرة.

● الجمهورية.. هل لازال القطاع الخاص يحتاج الحكومة لتفتح له الاسواق وتساعد على ترويج منتجاته؟

● د. جويلي: نعم وهذه مسئولية الحكومة وخاصة في مجال التصدير لأن الاستيراد سهل أما

التصدير فهو صعب.

● الجمهورية.. ماذا انجزت اللجنة المشتركة مع تونس؟

● د. جويلي: بعد زيارة الدكتور الجنزوري.. تم الاتفاق على انه اذا توصل الطرفان بمسند التفاوض الى اتفاقات معينة، يمكن ان توقع دون الرجوع الى اللجنة المشتركة.

ولاشك ان هناك اكثر من نواة قوية للسوق العربية المشتركة. فهناك اتفاقية مع الأردن. ثم المغرب وتونس والكويت.. وقد قطعت مراحل متقدمة.

البعض يفضلون أوروبا

● الجمهورية.. ماهي الظروف التي تفرض الاسراع باقامة السوق العربية المشتركة؟

● د. جويلي: ساعد علي مسامعكم ما سبق ان اعلنته لرجال الاعمال في المغرب، فهم بحكم الجغرافيا اقرب الى أوروبا، وقد وصل حجم التجارة بين المغرب وأوروبا ٧٥٪، بينما حجم التجارة بين مصر وأوروبا ٢٥٪، وقد لاحظت توجهها لدى بعض رجال الاعمال المغاربة في التوجه نحو أوروبا، وقد قلت لهم اننا لا اعترض على ذلك، ولكن لديكم سلع تقليدية تصدونها الى أوروبا.. ولا ينافيكم فيها احد، مثل البرتقال والطماطم والفوسفات وزيت الزيتون، ولكن ماذا لو اردتم احداث تنمية حقيقية.. والدخول الى ميادين جديدة في الانتاج.. لن تجدوا اسواقاً في أوروبا.. ونحن في مصر نواجه نفس المشكلة، كما انه يمكن الاستفادة من موقع المغرب لتبيع الى غرب افريقيا بعد اقامة مخازن لتخزين السلع، ويمكن للمغرب الوصول الى دول المشرق عن طريق تخزين منتجاته في مصر.. وبذلك نقضي على الخوف من فتح الحدود بين الدول العربية.

● الجمهورية.. هل هناك مستجدات سياسية تزيد من اهمية اقامة السوق العربية المشتركة؟

● د. جويلي: بالتأكيد فقد كانت الخطوات في هذا المجال تتسم بالبطء حتى انعقاد مؤتمر القمة في القاهرة مؤخراً لم يعد احد يتكلم

الان على انعدام الاداة السياسية للتنفيذ

ونحن في مصر ننقد القرار مع الدول التي ذكرتها ومن يرد أن ينضم نرحب به

السرعة مطلوبة

● الجمهورية.. ماهي المعوقات التي تؤخر اقامة السوق العربية المشتركة؟
● د. جويلي: الامر يحتاج الى السرعة وان نقصر مدة الاتفاقات حتى يكون انجازنا اسرع، وتزويد الاعفاءات. واعداد نسب التدرج في الاعفاء على مدة اقل

● الجمهورية.. ماهو انعكاس توقيع تونس والمغرب على اتفاقية الشراكة الاوروبية.. بينما لم توقع مصر؟

● د. جويلي: مصر مستفيدة من نتائج الاتفاقيات.. وكذلك تونس والمغرب يمكنهما الاستفادة بما تتوصل اليه مصر والمفاوضات بينا مستمر

زيادة الصادرات

● الجمهورية.. هل لدينا خبرة كافية في مجال التصدير؟

● د. جويلي: بذلنا جهوداً كبيرة خلال عام ٩٦، ولكن الامر يحتاج إلى جهد اكبر.. واعتقد ان عام ٩٧ سيكون افضل، ونحن نلاحظ انه لأول مرة حجم صادراتنا عام ٩٦ يتجاوز ١٢ مليار جنيه بزيادة ٤٪، وقد زاد الاستيراد بنسبة ١٠٪، ولكن عندما نتابع الاستيراد نجد ان حجم السلع الاستهلاكية لم يتزايد. ولكن الطفرة حدثت في المواد الخام التي حققت زيادة ٢٧٪ عن العام الماضي، وهذا شيء جيد لأنه اضافة للانتاج.. وازيادة العمالة، ولكن هذا يعني من ناحية أخرى أننا ننتج للمستهلك المحلي.. ولا ننتج للتصدير.

والمعالجة دائماً.. كيف يكون لاستيراد المواد الخام مردود على زيادة الصادرات، وهذا يعني ايضاً أننا نوفر حماية كبيرة للسوق المحلي، وبالتالي يحقق المنتج ربحاً اكبر في حالة البيع في الداخل.

وبالتالي القضية ليست عدم توفر الاسواق.. الاسواق موجودة.. لكن



المصدر: الحيسوري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٢

اعد الحوار للنشر

رياض سيف الناصر

شارك فيه

عبد الله نصار

جسلاش راشيد

محمد الصراوى

تصوير احمد مصطفى

● الجمهورية.. ماهو انطباع رجال الاعمال فى الدول التى اقيمت بها معارض عما يحدث فى مصر؟

● د. جويلي.. انطباع رابع جداً وهناك متابعة دقيقة وقد تلقينا سيلاً من المدح حول التقدم الذى يحدث فى مصر ولا أخفى عليكم أصبحت «أخاف من الحسد» نحن لا نتكلم عن أنفسنا وإنما نسمع عن النجاحات التى تحققت فى مجال الإصلاح الاقتصادى. لديهم كل المعلومات عن مصر

● الجمهورية ماذا تطلب من المنتجين فى مصر؟

● د. جويلي.. أن يكونوا أكثر حركة.. وتكون منتجاتهم جيدة.. أيا لا يستطيع أن اطالبهم أن يفوز العالم بعون «سلع» جيدة قادرة على المنافسة. ثم تأتى بعد ذلك مراحل الترويج والنفقات التى تقبها الدولة.

● الجمهورية هل تناول اجتماعكم الأخير مع السفير الأمريكى قضية تطبيق اتفاقية «التريس»؟

● د. جويلي.. أنا وزير تجارة والتقى مع المسئولين فى العالم كله، لقد تحدثت مع السفير الأمريكى حول جدول أعمال مشتركة للجنة الاقتصادية وحول التصدير، فوالتريس جزء منها، وموقف مصر واضح جداً من تطبيق اتفاقية الجات على الأتوية. التأجيل حتى نهاية الفترة.

● الجمهورية.. ماحقيقة مايتار حول صعدا القمح وماترتب عليه من حرق المحاصيل فى بعض قرى المحافظات؟

● د. جويلي عرض مثل «الانفلونزا» وهذه طبيعة الحياة. لكن

وخففنا الاعباء عن القطاع الخاص يستطيع أن يصدر. دور المعارض

● الجمهورية.. ماهى مردود سياسة التوسع فى إقامة المعارض التى تقبها الوزارة فى مختلف أنحاء العالم؟

● د. جويلي.. مردود جيد بدون شك. فقد نجحت فى التعرف بالمنتج

المصرى.. وهناك مناطق عديدة لم نغطيها من قبل مثل جنوب شرق آسيا.. وأفريقيا، وقد حدث لأول مرة دخول هذه المناطق. وقام رجال الأعمال بالتعرف على هذه الأسواق. والتعرف بالمنتج المصرى والتفاعل مع الأسواق العالمية.

وهناك تعاقدات تمت بعد ١٠ شهور من إقامة المعرض، ولكننا لم نعتد على أسلوب التجارة كتعاقدات لا بيع مباشر، كما أن هناك أنشطة قومية تراكب بعض

هذه المعارض مثل العروض الثقافية.. والدعاية السيلحية.

● الجمهورية.. هل تتوفر امکانات المناسبة لهذا الجهاز لىؤدى دوره المطلوب؟

● د. جويلي.. الجهاز لديه امكانات

معقولة.. ويؤدى دوره بالفعل، ولسنا ضد المزيد من الدفات.

هذا الجهاز الذى تحمل مسئولية مصر ومايزيا والمغرب.. ورتب التعاقدات. وتابع التنفيذ ويواصل حل المشاكل حتى الآن.

المهم انتاج سلع قادرة على المنافسة العالمية حتى تغزو اسواق العالم. العمرة بالانتاج المنافس، وإذا كانت الدولة توفر الحماية للانتاج المحلى.. فلماذا يقامر ويصدر للخارج.

قادرين على المنافسة

● الجمهورية.. ماهى المنتجات المصرية القادرة على المنافسة العالمية؟

● د. جويلي هناك مجموعات عديدة من السلع يمكن ان نحقق بها قفزات كبيرة، مثلاً الصناعات الغذائية مكل انواعها هناك مشرق واسع يطلبها، والنباتات الطولية والعمرية مطلوبة جداً بحكم تطور العالم. وكذلك صناعة الغزل والنسيج. والوسيليات. وبالطبع السلع الصناعية والاسمدة لها سوق واسع جداً.. بينما نتكلم عن «أبو طرطور» والعالم يطلب الفوسفات. وهناك طلب من جنوب شرق آسيا على الفوسفات.

● الجمهورية.. ماهى الحدود الفاصلة بين دور الحكومة ودور القطاع العام فى عملية التصدير؟

● د. جويلي.. الحكومة عليها ان تضع السياسات والقطاع الخاص ينفذ فى اطار هذه السياسات وكلما يتم التيسير للقطاع الخاص من اجراءات وازالة تكاليف ليس لها مبرر وكلما وجدنا درجة عالية من الخدمات



المصدر: الجوسورج

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف تقاوم وتحد من الأمراض. أحيانا تكون «آسيوية» وأحيانا أخرى لها صينية أو يابانية

لن نستطيع أن نمنع انتشار المرض. ولكن يجب أن نعرف كيف نقاومه

● الجمهورية.. هل نجحنا في مقاومة صيدا القمح.. وما حجم الأضرار التي ترتبت على ظهور هذا المرض؟

● د جويلي.. لا خطورة على الإطلاق من هذا المرض. لا يوجد أي

تأثير مع هذا المرض على الإنتاج، وأنا لا اتول هذا الكلام على علانية.. راجعوا أرقام توريد القمح بالمقارنة بإنتاج العام الماضي. وستتضح أمامكم الحقيقة كاملة لا تأثير على إنتاج القمح نتيجة الإصابة بمرض الصدا

الأرقام تقول أن التوريد حتى الآن ونحن في أول الموسم ١٢٨ ألف طن، وكان في العام الماضي في نفس التوقيت ١٠١ ألف طن ولو استمر التوريد على نفس الوتيرة فمعنى ذلك أن الإنتاج يزيد. علماً بأن التوريد أمر اختياري، والوزارة لا تدخل سوق القمح للمضاربة ولا تقبل المضاربة في سوق القمح ونشتري أرباب القمح من المنتج بمائة جنيه علماً أن تكاليف الأرباب المستورد لا تتجاوز ٨٥

جنيهاً، أي أننا نعطي حافزاً للمنتج المحلي لتشجيعه على زراعة القمح، عكس «زمان» حينما كان النعم يوجه للمزارع الأجنبي.. وطالما أنني اشتري للحصول بسعر أعلى من المستورد فمعنى ذلك أننا نسير في الاتجاه الصحيح. تنمية الإنتاج.

ونتيجة لهذه السياسة أصبحنا نزرع ٢٠ مليون فدان وكانت عر ١٥ سنة مليون و ١ الف فدان



المصدر : السعاليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٤

قضايانا الاقتصادية

السوق العربية المشتركة

والطريق إلى القدس

«هل نحن في حاجة إلى زرقاء اليمامة أو ابن رشد لكى

نكتشف ان احد الطرق الرئيسية الموصلة للقدس

هى الاسراع ببناء السوق العربية المشتركة».

فكل منها سبب ونتيجة فى ذات الوقت.. وعندما قالت مصر ان اى تعاون اقتصادى على المستوى الاقليمى فى الشرق الاوسط مرتبط بما يتحقق من تقدم على المستوى السياسى فى الوصول إلى سلام شامل وعادل كانت تعبر عن حقائق وثوابت يجب ألا تضيق منا فى الزحام ويجب ألا تتغافل عنها مهما كان معسول الكلام والاسقطنا فى بئر الاوهام.

وفى اطار الضوابط التى تحكمنا فى مناقشة قضايانا الاقتصادية نطرح للنقاش قضية السوق العربية المشتركة. من محاور ثلاث هى :

(1) هل السوق العربية المشتركة مازالت لها ضرورة ام ان الاحداث قد تجاوزتها وان صيغة التعاون الاقليمى الشرق اوسطى قد ابتلعتها؟
(2) هل السوق العربية المشتركة امر ممكن ام هى حلم بعيد المنال وكفى ما ضاع من العمر فى السبعى إلى تحقيق احلام تبدو من قبيل

المسجد الاقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين. والقدس مدينة المدائن ذلك الجزء العزيز المستقر فى وجدان كل عربى وكل مسلم.. كيف يمكن ان يضيق منا ظلماً وعدواناً.. كيف يمكن ان نفقد الاقصى والقدس هل هنا ام هان الزمان.. هل اصبحنا فى حاجة لمن يستصرخ ضدها ثرنا ويصيح يا قدساه.. وهل يصلح الصياح والصراخ اليوم لاستعادة الحق المسلوب أو اعادة الارض المحتلة إلى اصحابها من العرب والفلسطينيين.

قد يبدو الموضوع بهذا الطرح بعيداً عن قضايا الاقتصاد ومرتبطة بالسياسة والسياسة فى عالمنا العربى.. على ان الامر فى حقيقته على خلاف ذلك لان التداخل والترابط بين السياسة والاقتصاد فى عالم اليوم لم تعد تخطئه العين.. ذلك ان القوة الاقتصادية اصبحت اهم ادوات السياسة فى الوصول إلى مبتغاهما واهدافها.. كما ان الاستقرار السياسى والقدرة السياسية احد اهم الدعائم اللازمة للقوة الاقتصادية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ / ٥ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. محمد
الباز

غير محسوبة بدقة كافية أو بالاعيب قد تحاكي الاعيب الحواة أحياناً وهي تحركات والاعيب لاتفيد ولا تغير من الواقع شيئاً.

في ضوء تلك المتغيرات يمكن ان نسوق رأياً قابلاً للنقاش بالنسبة للمحاور الثلاث السابقة بالنسبة للسوق العربية المشتركة من حيث الضرورة والامكانية وعلاقتها بالواقع السياسي لعالمنا العربي.

اولاً : ليس من قبيل المبالغة أو المجازفة ان نقول انه إذا كانت السوق العربية المشتركة ضرورة في اي وقت فهي اليوم غداً اشد ضرورة استناداً للاعتبارات التالية :

(أ) ان عالم اليوم كما يستند إلى حرية التجارة وتحرير الاقتصاد وانفتاح الاسواق وتدويل القضايا الاقتصادية.. فإنه يعصف بالكيانات الاقتصادية الصغيرة والهشة.. وتعد التكتلات الاقتصادية احد اهم ما يمكن ان يعصم من ذلك كله.. ومن المفارقات ان الدول الكبرى التي يمكن

ان تصمد للمناقشة الشرسة هي التي تسعى لاقامة التكتلات الاقتصادية ونجحت في ذلك إلى حد بعيد.

وان الدول الضعيفة والتي هي في أمس الحاجة إلى مثل تلك التكتلات مازالت خطواتها متعثرة على هذا الدرب.

(ب) انه من العسير بدون السوق العربية المشتركة ان يكون للاقتصاد العربي تأثيره على المستوى الدولي

الا وهام إذ هي كالمسراب يحسبه الظمآن ماءً حتى اذا اتاه لم يجده شيئاً ؟

(3) هل هناك ثمة علاقة بين السوق العربية المشتركة وواقعنا السياسي وعلى الاخص موضوع القدس العربية.

وفي مناقشتنا لتلك المحاور فإن الامر يستلزم ان نضع نصب اعيننا عدة متغيرات حاكمة لعل من أهمها :

- الواقع العربي بتعقيداته الراهنة وتداعياته والآثار العابرة والتأثيرات الفائرة التي أحدثها غزو العراق للكويت على هذا الواقع وتداعياته.

- الواقع الدولي للنظام العالمي الجديد الذي مازالت تحكمه الازدواجية في النظرة إلى قضايا العرب وقضايا اسرائيل والذي يكيل باكثر من مكيل في هذا الشأن.. فما هو محرم على العرب مباح لاسرائيل.

- الواقع الاقليمي في الشرق الاوسط والذي يسعى إلى اعطاء دور

حاسم لاسرائيل في القيادة أو الريادة فوق قدرتها حتى ولو تناقض ذلك مع الحقائق المستقرة على الارض أو تصادم مع الحقائق المستقرة في التاريخ والذي تحاول في اطاره بعض دول المنطقة ان تعطي لنفسها وزناً أعلى بتحركات



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ / ٥ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وان يصل إلى شروط تبادل عادلة..
ونظرة إلى سوق البترول يمكن ان
تعطينا مؤشرات كافية وتعطينا من
كلام كثير.

(ج) انه في غيبة السوق العربية
المشتركة ستظل الموارد العربية
مبعثرة هنا أو هناك وتتحول إلى قيد
على حركتنا بدلاً من ان تصبح
إضافة إلى قدرتنا.

ثانياً : أنه إذا كانت السوق العربية
المشتركة أمراً ضرورياً فإنها أيضاً
أمر ممكن بالنظر إلى الاعتبارات
التالية :

(أ) انه إذا كان الواقع العربي مليئاً
بالتعقيدات والتداعيات فإن السوق
العربية المشتركة يمكن ان يصبح احد
العوامل الحاسمة في حل تلك
التعقيدات وتصحيح تلك التداعيات.

(ب) انه يمكن ان تبدأ آلية تكوين
السوق العربية المشتركة بتكوين

النواة من عدة دول أو أعضاء تسمح
ظروفها الراهنة وحساباتها القائمة
بإقامة هذا التجمع ثم تدريجياً تتكون
الخلايا بفعل تلك النواة حتى تكتمل
السوق.. ومالا يدرك كله لا يترك كله.

(ج) ان القول بان ثمة تناقضاً
بين التجمع على مستوى الدول
الخليجية والسوق العربية المشتركة
قول يفتقر إلى صحيح الفكر حيث
يمكن ان يكون هذا التجمع إضافة
وليس انتقاصاً إذا ما وجدت الصيغة
والآلية المناسبة وهي ممكنة
وميسورة.

(د) ان التعاون الشرق اوسطي
لا يمكن ان يكون بديلاً للسوق
العربية المشتركة ويمكن ألا يتصادم
أو يتعارض معها في إطار
استراتيجية محكمة ورؤية دقيقة.

(هـ) أننا لسنا في حاجة إلى
تحديد الروابط والدعائم التي تستند
إليها العوامل المشتركة بين مختلف
الدول العربية والتي تجعل من
السوق العربية المشتركة أمراً ممكناً
ويكفي في هذا الشأن أن ندرك
بصدق ان الجميع في زورق واحد
مهما حاول البعض ان يصور الأمر
على خلاف ذلك.

ثالثاً : ان الطريق إلى القدس يمكن
ان يجد في السوق العربية المشتركة
أحد أهم مفرداته ذلك ان الأمر في
تقديرى انه في ظل النظام العالمي
الجديد والعجيب فلن يعطينا احد ما
لانتقوى على أخذه.. ولعل ما تحاوله
روسيا مع الصين وما أحدثه البيان
المشترك بينهما من ردود فعل خير
شاهد على ما يمكن ان تحدثه
التكتلات الفاعلة من تداعيات وما
يمكن ان تمارسه من ضبط الموازين
التي اختلت.. وقناعتي ان السوق
العربية المشتركة يمكن ان تكون
الطريق الاصبوب نحو القدس العربية
وقد لا يحتاج الأمر إلى مزيد من
القول أو الايضاح إذا امعنا النظر
واعملنا الفكر.. ونظرنا طاف في
التاريخ كزرقاء اليمامة وفكرنا طاف
كأبن رشد.. فهل ظل كلاهما على
حاله أم نحن في حاجة إلى زرقاء
أخرى وأبن رشد جديد.



المصدر :

العدد ٢٢٠٢
١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرة أخرى: سوق عربية.. كيف؟

شرايين الحياة العربية ومحاولة إعادة إحيائها

بقلم:

إبراهيم نافع

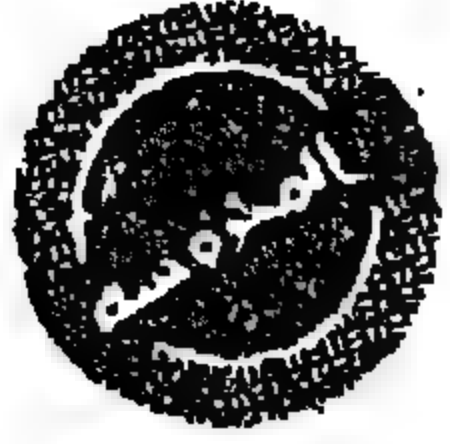
وعلى طريق تحقيق هذا الهدف يمكن أن تعمل الدول العربية على تطوير البنية الأساسية التي تربط فيما بينها من خلال إنشاء وتطوير الخطوط الملاحية البحرية، والطرق البرية، والخطوط الجوية بشكل مكثف وقوى. كذلك فإن الربط الكهربائي، والتعاون في تطوير البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية العربية يشكلان بعدا مهما في هذه العملية، لما يمثله التعاون في مجال الطاقة من أهمية للاقتصادات العربية، ولما يمثله التعاون التكنولوجي من أهمية أكبر باعتبار التطور التكنولوجي الحلقة الحاسمة في تحديد التقدم الاقتصادي لأي دولة، وباعتبار أن قوة اقتصاد أية دولة تؤدي في النهاية إلى تعزيز مكانتها السياسية إقليميا ودوليا.

كذلك فإن ميناء عدن يمكن أن يلعب دورا مهما كمركز ترانزيت وتخزين للتجارة بين المغرب العربي ومصر من جهة، وجنوب وشرق آسيا ومنطقة الخليج من جهة أخرى، كما يمكن أن يلعب دورا في تسهيل حركة التجارة من منطقة الخليج والعراق إلى شرق إفريقيا وأوروبا والأمريكتين. أما ميناء دبي وميناء أبو ظبي فيمكن أن يقيما دورا مهما كمراكز ترانزيت وتخزين للتجارة بين الخليج

القادمة منها إلى الدول العربية. أما مصر التي تعتبر حلقة الربط بين المشرق والمغرب العربيين، فإن موانئها خاصة بور سعيد وسفاجا والسويس والإسكندرية، يمكن أن تقوم بدور كبير كمراكز تخزين وترانزيت للتجارة بين الدول العربية المشرقية والخليجية من جهة، وبين الدول المغاربية وأوروبا وأمريكا الشمالية من جهة أخرى. كما يمكن أن تقوم بالدور نفسه بالنسبة للتجارة بين دول المغرب العربي من جهة، وكل من جنوب وشرق آسيا وشرق إفريقيا من جهة أخرى. أما ميناء جدة في المملكة العربية السعودية ومعه ميناء ينبع فيمكن أن يلعب دورا مهما في ربط مصر ودول المغرب العربي بكل منطقة الخليج عبر الأراضي السعودية.

وفيما يتعلق بالخطوط الملاحية فإنه يمكن التركيز على عدد من الموانئ الرئيسية التي تملك مواقع جغرافية متميزة تمكنها من لعب دور إقليمي مؤثر في خدمة تجارتها مع العالم الخارجي، والموانئ العربية تتمتع بأهمية كبيرة كحلقة اتصال بين الدول العربية ودول شمال وغرب أوروبا، خاصة إذا تم ربط المغرب مع باقي دول شمال إفريقيا العربية بخط سكك حديدية يمكن عن طريقه نقل البضائع من هذه الدول إلى الموانئ المغربية ومنها إلى غرب وشمال أوروبا. وعلى الطريق نفسه فإنه يمكن أن تلعب الموانئ التونسية والليبية والجزائرية دورا مهما كمراكز ترانزيت للتجارة العربية المتجهة إلى جنوب أوروبا أو

والعراق وإيران من جهة، ومصر والمغرب العربي وأوروبا والأمريكتين وشرق آسيا من جهة أخرى. وفي الحين نفسه يمكن لبيروت التي كانت قبل الحرب الأهلية اللبنانية أهم مركز تجاري إقليمي، أن تلعب دورا مهما في التجارة بين دول



المصدر :

الأمم المتحدة
٢٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول المشرق العربي
والسعودية مع ربط
الخطتين عن طريق
العبارات عبر خليج
العقبة، إلى تحقيق
نتائج مبهرة في تسهيل
حركة السلع والأشخاص
بين الدول العربية من
أقصى المغرب العربي
إلى أقصى المشرق
العربي.

أما بالنسبة للربط الكهربائي
بين الدول العربية فهو مشروع
ذو جدوى اقتصادية عالية نظرا
للفارق الكبير في التوقيت بين
الدول العربية بما يؤدي لاختلاف
أوقات ذروة استهلاك الطاقة
بينها، ويتيح إمكان تبادل
الاستفادة من فائض الكهرباء
بشكل يؤدي إلى توفير الطاقة
وتخفيض حجم احتياطي الطاقة
الذي تضطر كل دولة لإنتاجه
للفاء بمطالباتها في لحظات
الذروة، كما يؤدي إلى احتفاظ
الدولة بقدرتها على توفير الطاقة
في لحظات الطوارئ،
وبالنسبة لمشروع الربط

الكهربائي بين الأردن ومصر
عبر كابل بحري من طابا إلى
العقبة، والذي جرى تنفيذه
بتمويل أساسي من الصندوق
العربي للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية، فإنه سيكتمل في
العام الحالي وسيقلل الربط
الكهربائي مع سوريا وتركيا
والعراق، وأيضا الربط
الكهربائي بين مصر ودول
الخليج بالإضافة إلى دول
المشرق العربي، وهو مشروع
ضخم قدرت مصر تكلفته
المبدئية بنحو ٢.٥ مليار دولار.
وبالرغم من أنها تكلفة كبيرة إلا
أن هذا الربط سيؤدي إلى
تخفيض الاحتياطي الحدي من
الطاقة في الدول الداخلة فيه من
٢١٪ من قدراتها الإنتاجية إلى
١٣.٥٪ فقط بما يعنى توفير
الطاقة وتخفيض حجم
الاستثمارات الضرورية لتوفير
الطاقة على المدى الطويل.

أما الربط الكهربائي بين مصر
ودول شمال إفريقيا العربية فإن
تكلفته تبلغ ٢٩٥ مليون دولار
حسب الكتاب المصري الذي قدم

المشرق العربي ودول الخليج
العربي عبر ثلاثة طرق: الأول
من القاهرة إلى الإسمايلية إلى
العرش، ومنها إلى رفح وغزة
في الأراضي الفلسطينية التي
تكون بذلك قد ارتبطت برها
بجميع الدول العربية في شمال
إفريقيا. والطريق الثاني من
نويبع أو طابا على الساحل
المصري لخليج العقبة إلى مدينة
العقبة الأردنية بالعبارات
البحرية ثم بعد ذلك إلى عمان،
ومنها يتفرع إلى بغداد وإلى
سوريا ومنها إلى لبنان ليمتد
بعد ذلك إلى تركيا ليرتبط
بشبكة الطرق الأوروبية. أما
الطريق الثالث والأكثر تكلفة
فهو الطريق المعلق بين مصر
والسعودية من رأس نصراني
في مصر إلى رأس حامد في
السعودية فوق منطقة مضائق
تيران، وطول هذا الجسر نحو
١٥.٦ كيلو متر، وتبلغ التكلفة
المتوقعة لإنجازه نحو ٣.٦ مليار

دولار، ويستغرق إنشاؤه نحو ٥
سنوات. وبالرغم من تكلفته
الكبيرة إلا أنه سيحقق نقلة
هائلة في ربط السعودية ودول
الخليج برها بمصر ودول شمال
إفريقيا العربية، فإذا لم يتوافر
التمويل اللازم لإنشاء هذا
الطريق المعلق فإنه يمكن أن يتم
الاستعاضة عنه بحركة منتظمة
وكثيفة للعبارات بين مصر
والسعودية عبر خليج العقبة،
على أن يتم استخدام الطريق
البري بعد ذلك في كل دولة من
الدولتين لتحقيق هذا الهدف،
وهو ربط السعودية ودول
الخليج بشمال إفريقيا عبر
مصر والعكس. ومع ارتباط
السعودية بطريق بري مع الأردن
فإن شبكة الطرق البرية التي
ترتبط الدول العربية تكتمل
وتؤدي في النهاية إلى تسهيل
انتقال السلع والأشخاص بين
الدول العربية وبعضها البعض،
ومنها إلى دول الجوار
الجغرافي.

وفي هذا الإطار نفسه
فإنه يمكن أن يؤدي خط
سكك حديدية من المغرب
إلى مصر، ومد خط لربط

المشرق والخليج العربي وكل من
أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك
الأمر بالنسبة للموانئ السورية،
وبالذات اللاذقية وطرطوس.

وحتى تقوم هذه
الموانئ بدور فعال في
تنشيط التجارة العربية -
العربية، وفي تسهيل
حركة التجارة العربية
مع العالم الخارجي
وتقليل نفقات نقلها، فإن
ذلك يستدعي درجة عالية
من التنسيق وتنظيم
الخطوط الملاحية بين
هذه الموانئ كمركزات
رئيسية لحركة التجارة
العربية، مع زيادة
قدراتها في مجال
التخزين، وفي استقبال
عدد أكبر وأضخم من
السفن.

وفيما يتعلق بشبكة الطرق
البرية التي يمكن، إذا أنجزت،
أن تحدث طفرة كبرى في تسهيل
حركة الأشخاص والسلع بين
الدول العربية. يمكن القول إن
ما طرحته مصر وبعض الدول
العربية من مشروعات في هذا
المجال من خلال مؤتمر القاهرة
الاقتصادي لدول الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا الذي عقد في
نوفمبر الماضي، بشكل
الاتجاهات الرئيسية لربط الدول
العربية بشبكة استراتيجية
مهمة من الطرق البرية. فإذا
بدأنا من أقصى المغرب العربي
فهناك الطريق البري الذي يربط
جميع دول شمال إفريقيا
العربية من مدينة العيون في
المغرب إلى القاهرة في مصر،
مروا بالجزائر وتونس وليبيا.
ويبلغ طول هذا الطريق نحو ٧
الآلاف كيلو متر، وتبلغ تكلفته نحو
٨٥٠ مليون دولار. وإذا كانت
مصر قد أنجزت الجزء الخاص
بها حتى حدودها مع ليبيا فإن
الباقى الآن هو ازدواج الطريق
البري المفرد من ليبيا إلى المغرب
بطول ٥٥٦٤ كيلو مترا.
وإذا كان اكتمال هذا الطريق

المزدوج، ذي الحارات الأربع،
سوف يسهل حركة السلع
والأشخاص من المغرب العربي
إلى القاهرة، فإن مصر تشكل
معبرا لدول المغرب العربي إلى



المصدر :

الجامعة العربية

٢٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر الماضي. ومع اكتمال الربط الكهربائي بين المشرق العربي والمغرب العربي عن طريق مصر فإنه يمكن ربط هذه الشبكة بأوروبا، عن طريق تركيا من ناحية وعن طريق المغرب من خلال كابل بحري يربطها بإسبانيا بما يرفع من الجدوى الاقتصادية لعملية الربط الكهربائي الإقليمية للدول العربية مع دول أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر التي أنفقت منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن أكثر من ٥٠ مليار دولار على البنية الأساسية في مجالات النقل والكهرباء والإسكان والاتصالات تملك فائضا يتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من الخدمات حسبما صرح رئيس الوزراء في مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر الماضي. ومع وجود مشروعات كبرى عامة وخاصة لإقامة محطات جديدة لتوليد الكهرباء فإن مصر سوف يكون لديها فائض كبير للتصدير للدول التي سترتبط معها كهربائيا، بالذات في غير أوقات الذروة في مصر.

ومن المؤكد أن وفرة الطاقة عبر الربط الكهربائي سوف تخلق ظرفا لتأسيس الاستثمارات الجديدة دون مخاوف من حدوث عجز في الطاقة بالذات فيما يتعلق بالاستثمار في صناعات مستهلكة كبيرة للطاقة مثل صناعة الألمونيوم.

وبالإضافة إلى كل ذلك فمن المؤكد أنه من الضروري للدول العربية أن تعمل على تطوير بنية أساسية علمية وتكنولوجية ومعلوماتية مشتركة، سواء من خلال تكوين منظومة عربية مشتركة لتوفير خدمات المعلومات لرجال الأعمال والحكومات والمنظمات لزيادة الفعالية والقدرة على المنافسة اقتصاديا، أو من خلال تأسيس مراكز أبحاث علمية وتكنولوجية عربية متخصصة بحيث تتوزع أعباء إنشائها على الدول العربية

بشكل يتناسب مع حجم الناتج في كل دولة، على أن تستفيد الدول العربية على قدم المساواة من ناتج هذه المراكز البحثية العلمية والتكنولوجية، ويتم إيجاد البنية لنقل الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي تحقّقها المراكز العربية المقترحة من المختبرات إلى التطبيق الفعلي على نطاق واسع في مجال الإنتاج السلعي والخدمي، بحيث تتحقق الاستفادة القصوى من التعاون العربي في مجال البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون في مجال البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية سوف يوفر الكثير على الدول العربية من ناحية عدم تكرار الجهود العلمية نفسها، لأن المراكز العربية المشتركة سوف تقوم بالإنجاز العلمي مرة واحدة، على أن يتاح للدول العربية المشتركة في تلك المراكز الحصول عليه.

وفي النهاية فإنه يمكن القول إن ربط وتطوير البنية الأساسية العربية المشتركة من الموانئ إلى الطرق البرية إلى السكك الحديدية إلى الربط في مجال الكهرباء والبنية الأساسية العلمية والتكنولوجية، سوف يؤدي بالفعل إلى تهيئة ظروف مثالية تسهل حركة التجارة السلعية والخدمية وحركة الأشخاص، وتقلل الوقت الذي تستغرقه التعاملات الاقتصادية،

وتؤدي إلى تخفيض تكاليف النقل والتأمين على حركة التجارة بما يرفع القدرة التنافسية للسلع والخدمات العربية في أسواق الدول العربية بصفة عامة، ويؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. كذلك فإن ربط وتطوير البنية الأساسية بين الدول العربية سوف يساهم على المدى الطويل في إيجاد تشابك عميق في المصالح بين الدول والشعوب العربية، وهذا التشابك من شأنه تحسين المناخ السياسي بين الدول العربية، وصهر الشعوب العربية على المدى الطويل في

إطار اقتصادي اجتماعي واحد حتى لو ظلت الكيانات السياسية العربية على ما هي عليه في الوقت الراهن.

ووحدة المصالح وتشابكها في كل الأحوال من أقوى صور الوحدة بأشكالها المختلفة. ولاشك أن ربط البنية الأساسية العربية ببعضها البعض سوف ييسر تحقيق المصلحة المشتركة، ويوحد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير.





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٤

السوق المشتركة.. ورقة رابحة في إعادة التضامن العربي

النظام الدولي الراهن الذي يشهد تحولا عميقا في بنيته ومقوماته ويدعو إلى ضرورة امتناع الدول العربية عن الدخول في اتفاقات تتعارض مع نصوص احكام ميثاق جامعة الدول العربية أو مع موانع العمل العربي المشترك لاسيما في إطار هذه المرحلة التي تواجه فيها الأمة العربية تحديات جسيمة سواء اقليمية أو دولية.

كما دعا في كلمته خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي السابع الذي عقد بالقاهرة مؤخرا إلى العمل على سرعة إنشاء محكمة العدل العربية لحل النزاعات العربية - العربية، وتحريم استخدام القوة أو التهديد بها من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى، واخيرا اهتمام مؤسسات العمل العربي المشترك بإعادة ترتيب الاهداف القومية العربية بحيث يكون في مقدمة هذه الاهداف تحقيق الأمن القومي العربي.

ولاشك ان الظروف الحالية التي تمر بها الأمة العربية تتطلب تكاتف الدول العربية للعمل على إعادة بناء التضامن وتعبئة جميع الجهود والطاقت للعمل من أجل مستقبل يحمل للأمة العربية التقدم والازدهار بالإضافة إلى وضع استراتيجية عربية توفر حماية الأمن القومي العربي مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والتنمية والثقافة باعتبارها عناصر متلازمة لا يمكن الفصل فيما بينها الامر الذي من شأنه تحصين العمل العربي المشترك من أية انعكاسات سلبية.

نصر زعلوك

أصبح التعاون والتنسيق الاقتصادي هو المحل الحقيقي لإعادة التضامن العربي في ظل المرحلة الحالية التي يشهدها العالم من تحولات اقتصادية وتجمعات وكيانات كبرى تستدعي الاسراع في إنشاء منطقة التجارة العربية تمهيدا لاقامة السوق العربية المشتركة التي انفرد مشروعها بالتجميد لمدة ٣٣ عاما.

ويرجع تعثر اقامة هذا التعاون إلى عدة عوامل أهمها غياب الإدارة السياسية.

العربية والاعتماد في الخطاب السياسي على الشعارات من الأقوال البعيدة عن الواقع في الوقت الذي تتباعد فيه الشعوب العربية عن بعضها البعض في المجال الاقتصادي وتباين مستويات الدخول بين المواطنين العرب فإذا أمعنا النظر في مقررات قمة القاهرة الأخيرة لوجدنا انها اقترت سبعة مبادئ اساسية منهجية العمل العربي المشترك واقترت ثمانية مبادئ بشأن البنيات العمل العربي المشترك بالإضافة إلى اثني عشر مبدأ لميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي وعلى هذا الأساس فإن ما اتفق عليه القادة العرب بشأن الآليات اللازمة لتحقيق التضامن العربي يكمن في امرين:

الأول: احكام ميثاق جامعة الدول العربية وما يرتبط بذلك من إحداث قدرة التغيير بيزيد من فعاليتها، والثاني: احكام الموانع العربية الأخرى الداعية للعمل العربي المشترك.

ويرى الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ورئيس لجنة الشؤون العربية و الخارجية بمجلس الشورى أن هناك تحديات دولية ترتبط ببيئية



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ / ٥ / ١٩٩٧

حسما لخلاف عمره 5 سنوات بين الخارجية والاقتصاد

خلال أيام... قرار جمهوري بالانضمام لاتفاقية تيسير التجارة العربية

تحقيق -
مجدي الحسين:

يصدر خلال أيام	الأكثر من 5 سنوات
قرار جمهوري	بين وزارتي الخارجية
بانضمام مصر	والاقتصاد حول مدى
لاتفاقية تيسير وتنمية	تعارض الاتفاقية مع
التبادل التجاري بين	التزامات مصر الدولية
الدول العربية..	والاقليمية.
ليحسم خلافا استمر	



المصدر: **السعالم اليسوم**

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٤



عمرو موسى

لاتفاقية جديدة ولكن إذا لم تساند باقي الدول العربية ذلك الاقتراح فإن البديل هو أن يتم التعديل بموجب ملحق الاتفاقية.

كما أثارت وزارة الاقتصاد أيضا اعتراضا آخر على الاتفاقية بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة عليها يتعلق بالمادة 20 منها والتي تنص على التزام الدول الاعضاء بقواعد وقرارات المقاطعة العربية علما بأن هذا الموضوع سياسي يخص وزارة الخارجية فقط ولديها الردود الحاسمة عليه كما سيتضح فيما بعد كانت هذه هي وجهة نظر وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي فماذا كانت وجهة نظر وزارة الخارجية؟

مبررات أقوى

تري وزارة الخارجية أنه نظرا لأن مصر تولى اهتماما خاصا للعمل العربي المشترك وتنشيط دورها فيه وبوجه خاص في المجال الاقتصادي باعتبار أن المنطقة العربية هي المجال الاستراتيجي الحيوي لمصر ومن ثم تكتسب مسألة انضمام مصر لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أهمية قصوى وتزداد تلك الأهمية بعد قرار القمة العربية بالقاهرة بالاسراع في اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى عبر تفعيل العمل بتلك الاتفاقية وعلى أساس

1995 حول وجود تعارض بين الاتفاقية وأحكام الجات.

ملاحج الخلاف

وعن هنا بدأت ملاحج الخلاف تتضح في رؤية كل من وزارتي الخارجية والاقتصاد لتلك المسألة. فوزارة الاقتصاد رفعت مذكرة اعدتها قطاع التمثيل التجاري بالوزارة حول الانضمام وافقت عليها الدكتور نوال التطاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي في يناير من العام الماضي.

تري المذكرة ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري يصيغتها الحالية لا تتماشى مع أحكام الجات وبذلك لا يمكن لمصر اتخاذ اجراءات التصديق عليها قبل تعديلها وحتى تتماشى الاتفاقية مع الجات يجب اجراء تعديل اساسي لاهدافها بحيث تنص على انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات

وتشير المذكرة إلى أنه لا يجوز من الناحية القانونية تعديل اهداف الاتفاقية بروتوكول تنفيذي بل يجب تعديلها إما عن طريق وضع صياغة جديدة للاتفاقية تتضمن جميع احكامها بما فيها التعديلات المطلوبة وإما عن طريق ملحق للاتفاقية يتضمن التعديلات المطلوبة

ويخضع هذا الملحق لاجراءات التصديق الدستورية المعتادة الخاصة بالتصديق على الاتفاقيات.

ويعني ذلك في واقع الامر تعطيل الاتفاقية ومنطقة التجارة الحرة معا لسنوات طويلة بسبب الارضاع العربية وبالتالي غياب ظهور أي كتل اقتصادي عربي.

واشارت المذكرة إلى أنه نظرا لأن مصر لم تستكمل بعد اجراءات التصديق على الاتفاقية فإنه يجب المطالبة بأن يتم وضع نصوص

ويساعد انضمام مصر للاتفاقية على الاسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

تطورات القضية

بدأت الفصل الاولى لتلك القضية عام 1981 عندما أقرت الجامعة العربية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ودخلت حيز التنفيذ عام 1982 أثناء غيبة مصر عن الجامعة وقد انضمت اليها حتى الآن 16 دولة عربية ليس من بينها مصر إلا أن معالجة مصر لمسألة انضمامها للاتفاقية استغرقت وقتا طويلا للغاية امتد لأكثر من خمس سنوات حيث تم بحث الموضوع من جانب الجهات الرسمية المختصة واجهزة القطاع الخاص حيث ايدت جميعها الانضمام للاتفاقية.

وأبلغت وزارة الاقتصاد وزارة الخارجية في ابريل من عام 1995 بأن وزير الاقتصاد قد وافق على اتخاذ الاجراءات اللازمة لانضمام مصر للاتفاقية وبدأ في اتخاذ تلك الاجراءات بالعرض على مجلس الوزراء والذي وافق عليها بجلسته في 17 يوليو من نفس العام بعد بحث الاتفاقية من جميع جوانبها بما في ذلك علاقتها بأحكام الجات.

وطلبت وزارة الاقتصاد وقتها من وزارة الخارجية اتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة وافادت بأنه سيتم بعد اتمام التصديق التفاوض حول الاعفاءات المتبادلة بموجب الاتفاقية.

وعلى الفور قامت وزارة الخارجية باعداد مشروع قرار رئيس الجمهورية بانضمام مصر إلى الاتفاقية لعرضه على مجلس الشعب إلا أن اجراءات انضمام مصر للاتفاقية توقف فجأة بعد مكاتبات متبادلة بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير شئون مجلس الوزراء خلال أغسطس من عام



المصدر: السعالم اليوم

لنشر والخدمات الصدفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٤

خطة عمل وجدول زمني.

بين الاتفاقية والجات

وتشير وزارة الخارجية في خطاب تم إرساله لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي إلى أن ما ذكره قطاع التمثيل التجاري حول وجود تعارض بين الاتفاقية وأحكام الجات لا يحول دون انضمام مصر للاتفاقية خاصة أن الاتفاقية العربية المذكورة تعتبر في غالبية أحكامها اتفاقية إطار تشمل على أهداف ومبادئ عامة يتعذر بحثها وتقييمها في نطاق شروط وضوابط الجات قبل أن تتحول إلى تدابير وأجراءات تطبيقية فعلية يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقاً لما تقرره الاتفاقية من صلاحيات للمجلس ومن ثم يتم إبلاغ الجات بها وإقرارها في ظلها علماً بأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن يهدف أصلاً إلى تحقيق التوافق المطلوب عن طريق تطوير الاتفاقية إلى منطقة تجارة حرة عربية تسمح بها بل وتشجعها الجات.

وأضافت الخارجية أن مثل هذا التعارض المشار إليه هو أمر مألوف تماماً في ممارسات الجات عند بحثها لاتفاقيات منشئة لمشروعات للتكامل التجاري الإقليمي تضم أعضاء بها ويتم معالجة مثل هذا التعارض طبقاً لأليات الجات من داخلها في نهاية المطاف وذلك بتوصيات توجهها إلى الدول المعنية ذات العضوية المزدوجة فيها وفي الاتفاقيات المذكورة علماً بأنه لا يترتب على حالة التعارض الحاق أي ضرر بهذه الدول المعنية كما أنها لا تمنع أي دولة أخرى من انضمامها إلى الاتفاقية أو الجات من الانضمام إلى الأخرى والاستفادة من الإيجابيات والمزايا التي يمكن أن تعود عليها من كل منهما حتى في ظل استمرار التعارض بينهما - أن وجد - وإلى أن يتم إنهائه ويمكن لمصر أن تودع خطاب تحفظ

عام عند إيداع وثيقة التصديق بشرط ألا يتعارض انضمامها للاتفاقية مع التزاماتها الدولية علماً بأن هناك تسع دول عربية منضمة للجات منها سبع دول منضمة للاتفاقيتين معا باستثناء مصر وجيبوتي.

وحول ما أثارته وزارة الاقتصاد فيما يخص المادة العشرين من الاتفاقية والتي تنص على التزام الدول الأعضاء بقواعد وقرارات المقاطعة العربية أشارت الخارجية في مذكرتها إلى أن هذا الاعتراض لا يشكل إطلاقاً عقبة تحول دون انضمام مصر إلى الاتفاقية وذلك استناداً إلى أسس واقعية وموضوعية وقانونية واضحة.

كما أن إسرائيل لا يمكنها الاعتراض باعتبار أن هناك حكماً في اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل ينص على عدم إخلالها بالالتزامات الدولية لأي من الطرفين. ولحسم الخلاف شكلت لجنة ضمت المسؤولين بوزارات الخارجية والاقتصاد والتعاون الدولي والتجارة والتموين انتهت بعد سلسلة من الاجتماعات والمداولات إلى التوصل لقرار لصالح الانضمام للاتفاقية.

وأكد السفير سيد قاسم المصري مساعد وزير الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف في مذكرته التي تضمنت خلاصة ما توصلت إليه اللجنة والتي أرسلت للتمثيل التجاري في 25 أبريل من العام الماضي أنه لا يوجد تعارض بين انضمام مصر إلى اتفاقية التيسير التجاري بين الدول العربية وتنفيذ التزاماتها وفقاً لاتفاقية الجات لأن هناك شرطاً في اتفاقية الجات يسمى شرط التمكين (Enabling Clause) يتيح للدول النامية القيام بإجراءات في إطار التكامل فيما بينها استثناء من أحكام الجات.

خطوات عملية

وعلى أثر ذلك اتخذت وزارة التجارة والتصوين خطوات عملية

لانضمام مصر للاتفاقية بعد أن أجرت اتصالات بالدكتور عبد الرحمن السحبياني وزير الإدارة الاقتصادية بالجامعة العربية في منتصف شهر مارس الماضي للتعرف على الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل مصر للانضمام للاتفاقية وبرنامجها التنفيذي. وقد أفاد د. السحبياني بأن توقيع مصر على الاتفاقية وحدها كاف وينسحب مباشرة على البرنامج التنفيذي الذي وقعت عليه بالفعل د. نوال التطاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي باسم مصر في 19 فبراير من العام الحالي.

وكانت آخر خطوة تم اتخاذها نحو انضمام مصر للاتفاقية هي قيام الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتصوين بتوجيه خطاب إلى المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة في أوائل شهر أبريل الماضي يفيد موافقته على استكمال الإجراءات الدستورية الخاصة بانضمام مصر إلى اتفاقية التيسير حيث إن الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في نهاية شهر فبراير الماضي بشكل منطقة تجارة حرة طبقاً لضوابط وأحكام المادة 24 من اتفاقية الجات والتي تسمح بإنشاء مناطق تجارة حرة بين الدول الأعضاء وبذلك فإنها تتماشى مع التزامات مصر في المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O).

وبناء على ذلك فمن المتوقع أن يصدر القرار الجمهوري بانضمام مصر للاتفاقية خلال الأيام المقبلة ليحسم الرئيس مبارك بذلك خلافاً لما أكثر من خمس سنوات وتبدأ مصر مرحلة جديدة في ممارسة دورها الفاعل أزاء تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.



المصدر : **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٥

«هل تنجح الواقعية الاقتصادية التي تضمن المصالح فيما اخفق فيه الفكر السياسي والرومانسية الوجدانية؟»

الواقعية ومنطقة التجارة العربية الحرة

نفقات التسليح تلتهم 25% من الانفاق العام

من هنا تم المشروع القديم المتجدد، انشاء منطقة تجارة عربية حرة تدريجياً خلال 10 سنوات ابتداء من اول يناير 1998. وهي خطوة متواضعة صحيحة على طريق ربط الاقتصاديات العربية بعضها ببعض. إلا ان نجاح هذا المشروع - حتى مع توافر الارادة السياسية - يتوقف على فك الارتباط بين السياسة والاقتصاد. بمعنى اعادة صياغة العلاقات العربية - العربية انطلاقاً من قاعدة التعايش مع الاعتراف باختلاف الرؤى والمصالح. أو بتعبير آخر مصالح مشتركة وأنظمة سياسية مختلفة.

وهو ما يترتب عليه الالتزام العملي باحترام سيادة كل دولة واستقلالها ونظامها ودستورها وحدودها.. وايضاً ضرورة ترسيم دائم للحدود بين الدول العربية.. وكذلك ايجاد آلية لحل الخلافات العربية - العربية بالطرق السلمية.

وقضلاً عما سبق، فإن نجاح المشروع يرتبط بضرورة ايجاد قناة استراتيجية بأن ما أخذ بالقوة يمكن أن يسترد بغير القوة عن طريق العمل

من الواضح ان العالم يندفع بسرعة نحو كيان واحد كبير يلفظ الكيانات الصغيرة التي لا تتوافر لها شروط الانتماء إلى العولة. ليس معنى هذا، أن العولة شر مطلق، أو هي، كما يرى البعض، وجه آخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الامريكية. الحقيقة ان العولة نقلة نوعية موضوعية خارج ارادتنا، ولكنها تحتوى على امكانيات تاريخية هائلة إذا أُجيد التعامل معها حتى لا نكون من ضحاياها.

ولا مجال للدول العربية الفقيرة والغنية على حد سواء من الهروب من هذا المصير، إلا إذا سعت إلى ربط اقتصادياتها. فالاندماج في كتل اقتصادية كبيرة - أو أكثر -

هو إحدى الأدوات القليلة

التي يملكها العرب ويمكن

استخدامها في مواجهة

التحديات الاقتصادية

العالمية، خاصة مع اقتراب

سريان اتفاقيات الجات. فالتكتل

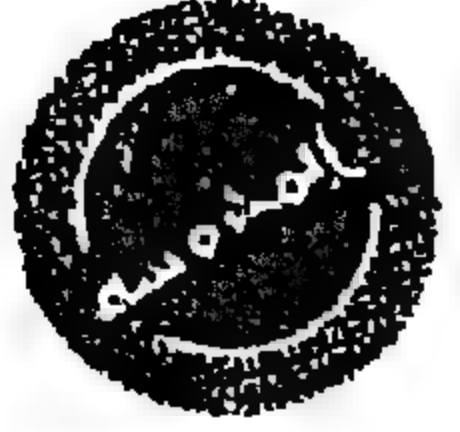
الاقتصادي هو الكفيل وحده بأن

يضع الدول العربية على خريطة العالم

الاقتصادي، ويوفر لها في ذات الوقت

تحسين شروط اندماجهم في حقبة

العولة.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



محمد
قناوى

المال جبان، ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل حدوث استقرار في المنطقة ان لم تحل هذه القضية. يبقى من التحديات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع ضرورة هيكلة الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة. والجدير بالذكر هنا، انه في عام 1986، كون المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لجنة برئاسة د. سليم الحص وكان من بين اعضائها د. عبدالعزيز حجازي، لدراسة نفس الموضوع. وعلى الرغم من عدم نشر تقرير اللجنة، إلا انه معروف للجميع. فقد اوصى بضرورة خفض حجم البيروقراطية، كما اشار إلى ان وجود منظمة متخصصة لايعنى بالضرورة حل مشكلة. أما على الجانب الاقتصادي، فهناك عدد من المعوقات يجب اخذها بعين الاعتبار ولعل اولها ان

العمل الاقتصادي العربي المشترك، ليس له أى صلة من قريب أو بعيد، بشعار توزيع الثروة العربية، الذي يسبب أزمة شاملة، بدأت بأزمة ثقة في جدوى العمل الاقتصادي العربي المشترك، وانتهت بكارثة الغزو العراقي للكويت.

ثانياً: ان التجارة البينية لا تتجاوز 7 أو 8٪ من اجمالي تجاره المنطقة مع العالم. ويرجع ذلك إلى انه لا يوجد الكثير الذي تستطيع الدول العربية ان تتاجر به مع بعضها. ويرتبط بهذه الحقيقة، حقيقة أخرى هي ان البنية الأساسية الإقليمية ضعيفة، خاصة على صعيد النقل والملاحة. وهي تحتاج إلى نحو 160 مليار دولار.

ثالثاً: أن مستوى التنمية الصناعية للدول العربية متواضع للغاية. فهي إما دول تعتمد على الزراعة أو دول تعتمد على تصدير

البترول والغاز الطبيعي إلى جانب بعض المواد الأولية

السياسي والدبلوماسي وسياسة النفس الطويل. وهو امر تفرضه من ناحية المستجندات السياسية على الساحة الدولية، ومن ناحية أخرى فإن ميزانيات الدفاع والتسلح تأخذ نصيب الأسد، على الرغم من اتفاقيات السلام مع اسرائيل.

فقد اقاد التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي للجامعة العربية بأن نفقات التسليح والدفاع والأمن لدى الدول العربية الـ 22 بلغت 156,69 مليار دولار عام 1995 أي 25,61٪ من مجموع الانفاق العام. وهو اكبر الاعباء على هذه الميزانيات.

هذا فضلاً عن ان هذا الصراع ساهم إلى حد كبير في تخلف الاقتصاديات العربية، ومن المحتمل ان يحرمها من التقدم في المستقبل، كما حرّمها منذ طوال العقود الأربعة الماضية، إذا بقي الوضع على ما هو عليه. فهو يمثل عائقاً رئيسياً في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية.. وايضاً في وجه اعادة توطين رأس المال العربي المهاجر إلى الخارج والذي يقدر بـ 600 مليار دولار. فرأس





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ٥ / ١٩٩٧

الصناعة تتوافر بذلك فرص اكبر لتوظيف الشباب وحل أزمة البطالة، وحتى يتحول الدخل القومي من الاعتماد على تصدير الحاصلات الزراعية والمواد الخام، إلى الاعتماد على تصدير سلع مصنعة. فضلاً عن أنه بغير الارتقاء بالتصنيع العربي وتنويع البنى الاقتصادية، لم ولن يثمر تحرير التجارة عن تكامل أعمق بين الاقتصادات العربية. مع أن التكامل الاقتصادي العربي، يجب أن يكون هو الهدف النهائي في أي عمل اقتصادي عربي مشترك، فهو شرط الاندماج في الاقتصاد العالمي دون أن يؤدي ذلك إلى انقسام العرب إلى شطأيا اقتصادية هنا وهناك.. وهو يعنى تحقيق حرية تبادل السلع والخدمات

وانتقال العمل ورأس المال.

يبقى من الناحية الاقتصادية،

ضرورة اشراك

المنظمات العربية غير الحكومية

المعنية بالعمل العربي المشترك مثل اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية العربية، ومؤتمر المستثمرين العرب والاتحادات المهنية في صياغة المشروع وايضاً مساهمتها في آليات تنفيذه، فهو امر حيوى وضرورى. فتوسيع التحرك لا يوفر فقط الضمانات الكافية لانطلاق المشروع ولكنه يرفع ايضاً من درجة الاهتمام العام به.

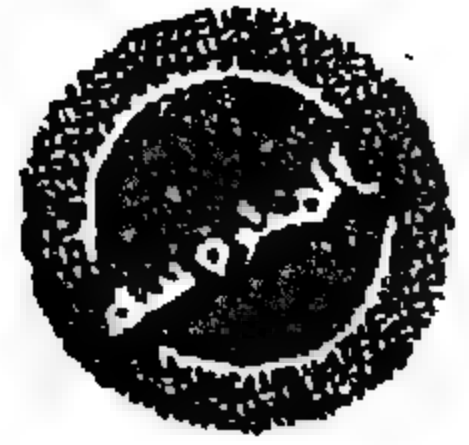
وأخيراً، لقد استطاعت الرومانسية الوجدانية أن تحرك العواطف الجماهير من المحيط إلى الخليج، ولكنها فشلت في تحقيق وحدة ناجحة.. وكنا أمل أن تستطيع الواقعية الاقتصادية التي لا تلهب العواطف ولا الجماهير ولكنها تضمن المصالح أن تنجح فيما أخفق فيه الفكر السياسى.



الاخرى

صحيح هناك صناعة

في مصر وسوريا، وهناك توجه نحو تصنيع البتروكيماويات في منطقة الخليج، إلا أن الصحيح ايضاً، أن الصناعة ليست عنصراً رئيسياً من مكونات التلج المحلي لأي دولة من الدول العربية. وليس أدل على ذلك من أن مبيعات المواد الخام والحاصلات الزراعية تشكل النصيب الأعظم في الدخل القومي. فهي تتراوح بين 85% و 95% في معظم الدول العربية. فهناك حاجة ماسة لاستثمارات اكبر في

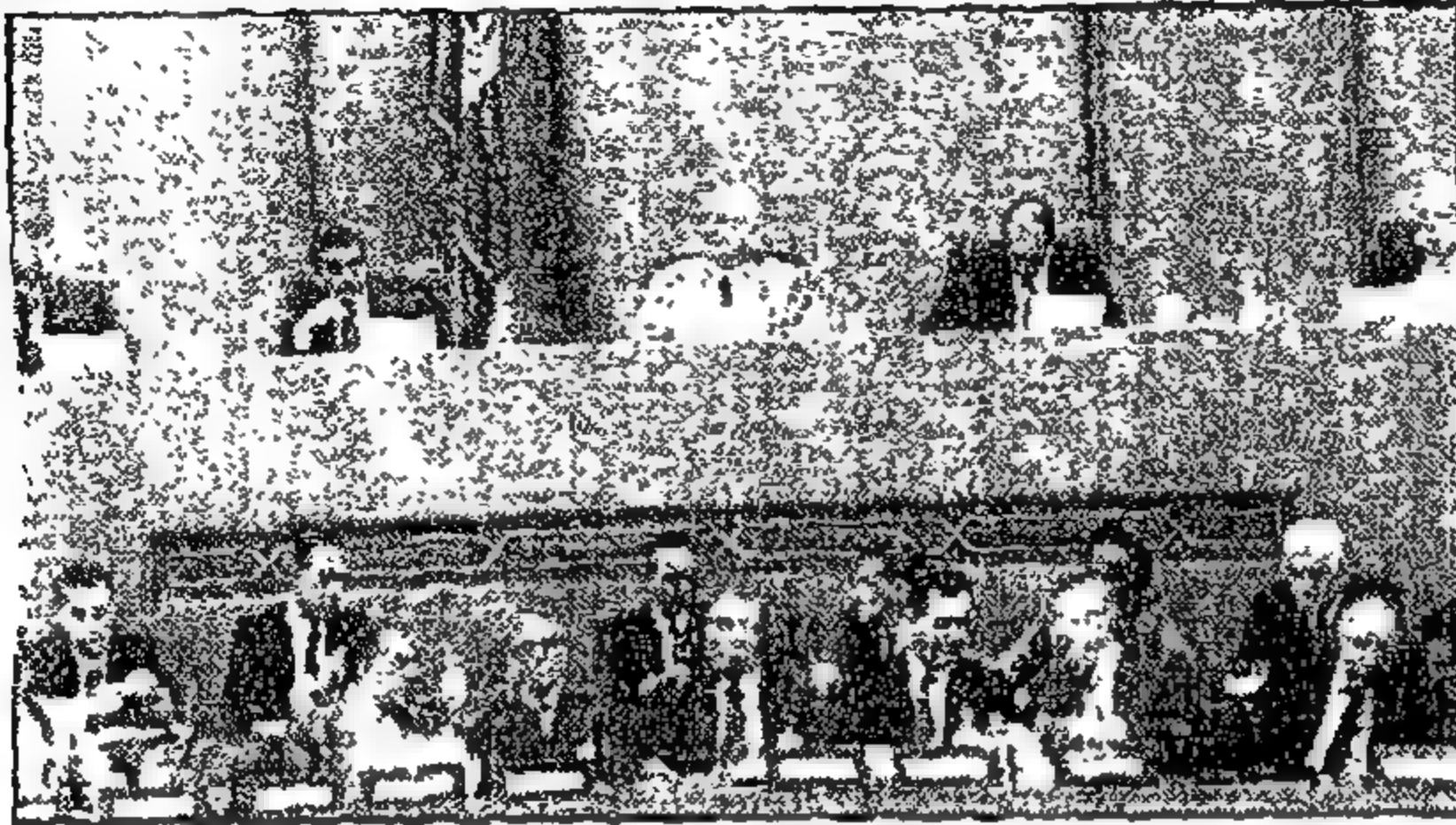


المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٦

٣٠٠ اقتصادي عربي يبحثون في ندوة التجارة والاستثمار

رؤية عربية موحدة لإقامة السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الكبرى



الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية المشاركون في الندوة العربية للتجارة والاستثمار إلى ضرورة العمل على بلورة رؤية عربية اقتصادية مشتركة تجاه السوق العربية المشتركة وتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقال في الجلسة الافتتاحية للندوة أمس إنه يجب تهيئة المتطلبات السياسية لتدعيم التضامن العربي وتعزيز فعاليته بحيث يرتبط بالمتطلبات الاقتصادية وأوضح أن نتائج أعمال هذه الندوة التي تختتم اليوم ستكون بمثابة برنامج عمل ومنهج تطبيق يتم الاستفادة منه في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي القادمة وأن نماذج أفكار القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ستكون خير سند لتعزيز ودعم الاقتصاديات العربية وإتاحة الفرصة لمؤسسات التمويل العربية لتنشيط التجارة البينية العربية. وأضاف عبد المجيد في الندوة التي شارك فيها مدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والدكتور برهان الدحاني الأمين العام لغرف التجارة والصناعة والوراثة العربية - أن الأمة العربية يجب أن تطور الأداء بما يؤهلها لدخول القرن الحادي والعشرين وتعمل على ربط الاستثمار وتطوير المعرفة والتكنولوجيا والسوق المفتوحة وأكد الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد السعودي الأسبق ورئيس الندوة أن الدول العربية بما لها من رصيد متراكم من التجارب في حقل العمل الاقتصادي وكذلك المصاعب والظفر - الدولية والمحلية التي تواجهها أدت إلى وجود ظروف غير ملائمة عطلت تنفيذ بعض الالتزامات مما أدى إلى ظهور مشاعر سلبية تجاه مؤسسات العمل المشترك وأوضح أن أغلب الدول العربية قد حققت تطورا ملموسا في مجالات الاستثمار الخارجي وأن حجم التجارة العربية البينية في تزايد مستمر. ومن جانبه أكد السيد عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد بالجامعة العربية في كلمته نيابة عن الجهات المنظمة للندوة أن الهدف منها هو الوقوف على العراقيل التي تقف وراء تعثر تطبيع العلاقات التجارية

[تصوير: عادل احمد]

مما قد يؤدي إلى ضياع الفرصة على الأمة العربية للحاق بالنظام العالمي وأوضح رجال الأعمال العرب أن مثل هذه الندوات مهمة والاتفاقيات التي تعقد بين الدول العربية للتشافية أو عن طريق الجامعة العربية ولكن المهم هو إخلاص النية والرغبة في التعاون فلو طبق ما هو موجود في اتفاقيات بين الدول العربية لكننا الآن أفضل من السوق الأوروبية المشتركة

وتناقش الندوة ١ - التي تختتم أعمالها اليوم وتنظمها الأمانة العامة للجامعة العربية بالتعاون مع كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية - مجالات الاستثمارات العربية وتنمية المجالات التجارية العربية البينية.

ويشارك فيها العديد من الشخصيات العربية من القطاع الخاص والقطاع الحكومي والمؤسسات المالية والشركات العربية المشتركة واتحادات القطاع الخاص والغرف الوطنية والعربية الأجنبية المشتركة وتهدف إلى التعرف على الاتفاقيات العربية الجماعية في مجال الاستثمار والتجارة على اقتصاديات الدول العربية ومدى مواءمة الاتفاقيات الاقتصادية العربية الجماعية مع التطورات الاقتصادية العربية والدولية ومدى مواءمة إتفاقيتي التجارة والاستثمار لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تابع الندوة نصر زعلوك

والاستثمارات العربية والتي تشمل التحرك في سبيل تنفيذ المنطقة الحرة العربية إذا استمرت دون مواجهة.

وأضاف أن الندوة تتميز بعدد محدود من الأوراق والاحداث وتتيح الوقت الأعظم للتعقيب والنقاش

وتتميز بمشاركة نحو ٣٠٠ من نخبة من المسؤولين الاقتصاديين ورجال الأعمال في العالم العربي

ثم تحدث وزير الاقتصاد السوري محمد العمادي حول ضرورة تدريس إقامة منطقة التجارة العربية في المدارس والجامعات العربية والأسراع بتنفيذها ، وتحدث وزير الاقتصاد التونسي منذر الزنادي مستوصفا تحرية بلاده في الإصلاح الاقتصادي وداعيا لضرورة زيادة التجارة البينية بين الدول العربية والتي تبلغ حاليا ٩٪ وإلى أهمية مضاعفة الجهود لتنمية المبادلات التجارية العربية

وطالب الدكتور إبراهيم فوزي رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار في كلمته بضرورة تحقيق أي خطوات عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي. وأضاف أن النظام العالمي الجديد أصبح يتحرك لوضع نظام اقتصادي جديد ربما لايسمح فيما بعد بقيام التكتلات الكبيرة. وماهو متاح أمام الدول العربية الآن ربما لا يكون متاحا بعد سنتين أو ثلاث سنوات



المصدر : الأخصيسار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

عبدالمجيد في الندوة العربية للتجارة والاستثمار التكامل الاقتصادي خير دفاع عن الأمن القومي العربي

كتب فوزي مخيمر

تستطيع ان تحصل على شروط افضل منطلقاً من تعاون اقليمي حقيقي، أو ان تقوم كل دولة على حدة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن بشروط اصعب، ومقدرة اقل على المنافسة.

وقال ان الجامعة العربية هي المكان المناسب للعمل بالتعاون مع المؤسسات العربية ذات العلاقة حكومية كانت أو أهلية على وضع برنامج يحثري على عناصر محددة ومتكاملة للوصول إلى هدف محدد للتجارة العربية المشتركة.

واكد الدكتور ابراهيم فوزي رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار ان العالم يتحرك بسرعة كبيرة نحو تكتلات عملاقة، وهذه التكتلات أصبحت ترسم لوضع حدود وقيد تصعب الطريق أمام الكيانات الصغيرة لكي تتحرك للتجمع هي الأخرى، وعليها سرعة الانجاز كعرب حتى لا نصل إلى هذه النقطة. وقال عبدالرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية ان هدف الندوة هو الوقوف على العراقيل والعوائق التي كانت وراء تعثر تطبيق اتفاقيات التجارة والاستثمار العربية، والتي قد تشل التحرك في سبيل تنفيذ المنطقة الحرة العربية

اعلن د عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ان التحديات والمخاطر التي تحيق بالعرب كثيرة، وأن خير دفاع عن الأمن القومي العربي يشقيه السياسي والاقتصادي يكمن في تعزيز تضامنا، وترسيخ تكاملنا الاقتصادي، وأن ذلك يتطلب تنفيذ الاتفاقيات والقرارات العربية في المجال الاقتصادي . جاء ذلك في كلمته بالجلسة الافتتاحية للندوة العربية للتجارة والاستثمار أمس.

وقال الأمين العام للجامعة العربية ان عالم اليوم يقوم على أن من يملك المعرفة والتكنولوجيا يملك ناصية التطور والقدرة على الوصول إلى الأسواق، والمنافس فيها وإضاف ان هناك ترابطاً وثيقاً بين الاستثمار، وتطوير المعرفة والتكنولوجيا، والسوق المفتوحة، وأن نجاحاً في العبور إلى القرن القادم يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحاً في تطوير هذا المثلث

وأعلن الشيخ محمد أبا الحيل رجل الأعمال السعودي ورئيس الندوة أنه ليس أمام الدول العربية في هذا العالم الجديد عالم منظمة التجارة العالمية، والتكتلات الاقتصادية الكبرى سوى خيارين، إما الاندماج في الاقتصاد العالمي كمجموعة



المصدر: السوق

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٦

« عبد المجيد » يطالب بتنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك

كتبت - سحر ضياء الدين:

بدأت أمس في مقر جامعة الدول العربية، أعمال الندوة العربية حول التجارة والاستثمار في الوطن العربي، بمشاركة ممثلين عن وزارات الاقتصاد في الدول العربية ومندوبي الدول العربية الدائمين لدى الجامعة، ورؤساء صناديق التمويل العربية ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي للشركة تعقد الندوة برئاسة محمد أبا الخيل وزير المالية السعودي السابق. أكد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمته على ضرورة بلورة رؤية عربية اقتصادية مشتركة



عبد المجيد

تجسده المحاور الرئيسية للندوة وقال إن تهيئة المتطلبات السياسية لتدعيم التضامن العربي وتعزيزه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتهيئة المتطلبات الاقتصادية وربط المصالح الوطنية والقومية من خلال تنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك.



المصدر : مايو -

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧

أهل كل العرب الشرق الأوسط

المتجهة نحو التكتلات تدعو أيضا
للمضى نحو أى صيغة من صيغ
التعاون المشترك.
أكد خبراء الاقتصاد والسياسة
ورجال الأعمال أن السوق
المشتركة أمل كل العرب فهي
تحقق التكامل والأمن الاقتصادى
الذى يضم بدوره الأمن العسكرى.

السوق العربية المشتركة
أصبحت مطلباً وضرورة ملحة،
ورغم أن الفكرة قديمة إلا أن
تنفيذها حالياً يعد أكثر أهمية
ويسيراً لأن المناخ السياسى
السائد فى الدول العربية يساعد
على ذلك عن ذى قبل.
كما أن المتغيرات العالمية

التغيرات العالمية والتكتلات..

تعرض علينا سرعة التغيرات

نمتلك كل مقومات النجاح.. والبداية انشاء

منطقة حرة للتجارة



المصدر : مايو -

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

تحقيق :
يوسف سعادوي

الخبراء :

**تفصيل السلع
والخدمات العربية
على الواردات الأجنبية
... ضرورة**

إقامة مشروعات زراعية
ومائية مشتركة

**إزالة الخلافات
بالطرق السلمية
... وتوسيع
التعاونين**



المصدر : ميسو

للنشر والخدمات الصدفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٦

تكامل زراعي

ويرى د. سعد نصار - وكيل وزارة الزراعة لشئون التعاون الدولي - أنه ليس من الطبيعي أن

تقام مناطق تجارة حرة بين دول عربية وأوروبية وأمريكية ولا نشأ منطقة تجارة عربية حرة، فمصر تتفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي بشأن منطقة تجارة حرة، وكذلك مع الجانب الأمريكي، وهناك دول عربية وقعت بالفعل مع أوروبا اتفاقات لمنطقة تجارة حرة مثل تونس والمغرب.

فمن باب أولى أن تظهر أي صورة من صور التعاون الاقتصادي العربي المشترك لأسباب ودواعي كثيرة أهمها انخفاض حجم التجارة البينية للدول العربية حيث لا تتجاوز ٨/٨.

وإذا كانت السوق العربية المشتركة مطلباً وضرورة عربية فيمكن أن تكون البداية بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة وهذا يشجع كل دولة أن تخصص في المحاصيل أو المنتجات التي لها ميزة نسبية وهذا في صالح كل الدول العربية، وفتح التجارة يشجع على التخصص والاستخدام الأمثل للموارد دون إهدار للطاقات وتقليل حجم الفاقد.

ويؤكد د. سعد نصار أن جميع الدراسات أثبتت أن التكامل الاقتصادي العربي في صالح كل الدول العربية الغنية والفقيرة لأن الدول الغنية لو استثمرت في الدول الفقيرة سيكون أوفر وأقل تكلفة ولأن الموارد متوفرة في كل الدول العربية مجتمعة أما أي دولة عربية بمفردها فلا يوجد بها هذا التكامل.

وبالتالي فالمطلوب في المرحلة القادمة كبدية للسوق العربية المشتركة أن نتحرك نحو أعمال مبدأ التخصص، وتسهيل حركة الاتية ياب في السلع، وتنسيق

وتنليل كافة الصعوبات السياسية وتقنية الأجواء تمهيدا بمصالحة عربية شاملة تستطيع مواجهة أي متغيرات في المنطقة من واقع القوة.

خطوات متدرجة

ويقول د. ابراهيم السباعي - أستاذ الاقتصاد بتجارة القاهرة - إن فكرة السوق العربية المشتركة رغم قدمها إلا أنها أصبحت ذات قيمة وضرورة في ذلك الوقت نظرا للمتغيرات الاقتصادية المتلاحقة سياسيا واقتصاديا وبالتالي أصبح تنفيذ السوق العربية المشتركة أمرا حتميا لأن اقتصاديات الدول العربية تعتمد على الاستيراد وإذا استمرت هذه الظاهرة ستنعكس سلباتها على الاقتصاد المصري بهروب الموارد واستغلالها في الخارج، فالسوق المشتركة تساعد على تنمية الصناعات داخل الدول العربية وتعظيم المنافسة في المنتج وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وكل ذلك يساعد على الوقوف في وجه كل ما هو قادم من الخارج.

ويضيف د. السباعي أن جميع عناصر قيام السوق المشتركة العربية موجودة في شكل قوى عاملة وطاقات بشرية، رؤوس أموال، موارد طبيعية، خبرات فنية.. وإذا كان تنفيذ السوق العربية المشتركة بصورة شاملة يواجه بعض الصعوبات فعليا، أن نبدا بخطوات متدرجة تؤدي في النهاية إلى أمال التكامل الاقتصادي العربي، فمثلا العمل بمبدأ التفضيل بمعنى تفضيل السلع والخدمات القادمة من الدول العربية على نظيرها من الوارد من الخارج، وذلك يتطلب تطوير الخدمات والمنتجات العربية، وخطوة كهذه ستولد قناعة من شعوب الدول العربية بضرورة التوسع في خطوات التعاون الاقتصادي العربي.

طالبوا بضرورة اتخاذ الإجراءات الجمركية والإدارية والسياسية لبدء التنفيذ بشكل تدريجي، وضرورة إقامة المشروعات الكبرى المشتركة بين الدول العربية، لأن التعاون الاقتصادي العربي سوف تستفيد منه الدول الغنية والفقيرة على حد سواء..

قالوا ليس من المعقول أن تقيم بعض الدول العربية مناطق للتجارة الحرة مع أمريكا وأوروبا ولا يوجد أي شكل من أشكال التعاون العربي - العربي.

المقومات موجودة

تحدث د. حسن ابراهيم - أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية موضحا أن إنشاء سوق عربية مشتركة أصبح ضرورة حتمية لكل العرب لأن المتغيرات العالمية تفرض ذلك ولأن جميع مقومات تلك السوق موجودة بصفة متكاملة لدى جميع الدول العربية مجتمعة، ولا يمكن أن يتحقق التضامن العربي الفعال بدون سوق عربية مشتركة فاعلة، والبدائية تكون باتخاذ بعض الخطوات التدريجية التي تؤدي في النهاية إلى السوق العربية المشتركة مثل إنشاء منطقة حرة للتجارة العربية تعبر عن ارادة سياسية تدرك أهمية التكامل الاقتصادي العربي، وإزالة كافة العقبات والقيود السياسية والإدارية والإجراءات التي تعرقل حركة سير التجارة أو انتقال العمالة أو رؤوس الأموال والبدء في إلغاء الرسوم الجمركية وفتح مجالات للاستثمار في المشاريع المشتركة، وإحياء كافة المشاريع والشركات العربية المشتركة التي كان قد تم توقيع اتفاقات بشأنها..

ويؤكد د. حسن ابراهيم أن السوق العربية المشتركة هي أهم خطوات التكامل العربي والتضامن والمناخ السائد حاليا يساعد على ذلك ويدفعنا للمضي قدما نحو تنفيذ تلك المشروع



المصدر : **مبايعو**

التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخطط العربية سواء في التصدير أو الاستيراد أو إزالة العوائق الجمركية، وإقامة المشروعات المشتركة الزراعية والمائية.

خطوات سياسية

ويرى د. مصطفى كامل استاذ العلوم السياسية ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

أن إنشاء سوق عربية مشتركة قضية هامة وضرورية نظرا لتعدد المشروعات الخاصة بمستقبل المنطقة والتي تقدمها اطراف خارجية كفكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول المتوسط واوربا والتي تطرحها المجموعة الاوربية ثم فكرة السوق الشرق اوسطية التي تطرحها الولايات المتحدة من خلال المحادثات متعددة الاطراف في اطار محادثات مؤتمر «مدريد ٢» وتسعى هذه الاطراف الخارجية لتشكيل مستقبل المنطقة بشكل يتفق مع مصالحها وارائها

ولا يوجد مقابل ذلك تحرك عربي ايجابي نحو تحقيق اي صيغة من صيغ التكامل أو التعاون العربي.

من ناحية اخرى اتجه العالم نحو اقامة التكتلات والتجمعات الاقتصادية العملاقة مثل النافتا لدول امريكا الشمالية وتجمع دول الامريكيتين وتجمع دول الباسفيك ثم تجمع الاسيان بين دول جنوب شرق اسيا والتجمع الاوربي الذي زادت عضويته من ٦ اعضاء الى ١٥ عضوا.

وأمام كل هذه المتغيرات العالمية والمحلية أصبحت السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة والمضى نحو اعمال التكامل الاقتصادي العربي لايتأتى الا من خلال بعض الخطوات السياسية اهمها:

عدم تدخل دولة عربية في الشؤون الداخلية لأي دول عربية اخرى وقبول الحدود بين الدول والمساواة في السيادة بين الدول العربية والاتفاق على تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين بعض الدول العربية بالطرق السلمية دون اللجوء الى الحرب أو التلويح بها وأن تمتنع كل دولة عربية عن الانتقام من مواطني الدولة الاخرى في حالة قيام اي منازعات بينها وبين دولة عربية اخرى.

ويؤكد د. مصطفى كامل أن التعاون الاقتصادي لا يقتضي فقط رفع الحواجز الجمركية وانما يتطلب الاتفاق على مشروعات مشتركة وذلك لخلق فرص التجارة بين الدول العربية لان المشروعات هي التي تولد مصالح وتخلق منافسة شريفة

بين المنتجات.

يضيف د. مصطفى كامل أن المناخ السائد حاليا بين الدول العربية يعد افضل بكثير من ذي قبل أي أن الملابس تساعد على ظهور أي شكل من اشكال التعاون العربي لاننا في اشد الحاجة للتضامن العربي لمواجهة المتغيرات والمخاطر التي تواجهنا.

تنقية الاجواء العربية

ويتفق مصطفى السلاب - رجل اعمال - مع الرأي السابق ويضيف أن ما حدث في اوريا من خلال السوق الاوربية المشتركة يدعونا للنظر باهتمام الى ضرورة تحقيق السوق العربية المشتركة أو أي صورة من صور التكامل العربي لاننا كدول عربية نجد تقارب الثقافات والعادات والتقاليد ووحدة اللغة والاديان

وغيرها بالاضافة الى توافر جميع مقومات التعاون الاقتصادي العربي من موارد ورؤوس اموال وقوى عاملة وخبرات وغير ذلك والسوق العربية المشتركة سيتسفيد منها الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ولا ضرر على الدول الغنية من الفقيرة لان الغنية يمكن ان تستغل رؤوس اموالها في الدول الفقيرة والتي بها مقومات لاتوجد بالدول الغنية ومن هنا يتحقق التكامل المنشود.

ويؤكد مصطفى السلاب على ضرورة تنقية الاجواء العربية والتغلب على الخلافات الشخصية الموجودة في النفوس واقناع الشعوب اولا بضرورة واهمية السوق المشتركة وتغيير بعض القوانين حتى تلائم المتغيرات الجديدة.

البداية منطقة تجارة

ويشير محمد ابوالعينين - رجل اعمال وعضو مجلس الشعب - إلى أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية يكاد يكون غير موجود لأن حجم التجارة البينية للدول العربية لايتجاوز ٨٪ من الصادرات و٩٪ من الواردات، ولا يوجد أي تنسيق بين القطاعات الانتاجية.. ومن هنا فالسوق العربية المشتركة أصبحت هامة ولا غر للدول العربية من تنفيذها وبشكل تدريجي يبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة والتي تبدأ أيضاً بإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول العربية للسلع المصنعة محلياً وكل ذلك يؤدي إلى إشغال المنافسة بين الدول العربية وتكون النتيجة تحسين الانتاج والخدمات.



المصدر : **مبايعو**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧

على تنفيذ الكثير من خطوات
التعاون الاقتصادي بالإضافة
إلى الاتجاه العالي العام نحو
التكتلات، فلم يعد أمام
الحكومات العربية سوى أن
تسير بخطوات إيجابية نحو
تحقيق السلام وإنقاذ المنطقة من
المخاطر التي تحيط بها فلا يمكن
أن تتصور علاقات اقتصادية بين
الدول العربية بدون اتفاق
سياسي على حل النزاعات أو
المشاكل السياسية والصراعات
القديمة التي تهدد الأمة العربية.
ويضيف سيد أبو الليل أن
تدعيم وتنفيذ دور اقتصاد
المصارف العربية أصبح ضروريا
لأنه يلعب دوراً كبيراً في التنمية
ويرسم استراتيجيات مصرفية
عربية تساعد أيضاً على دعم
التعاون الاقتصادي المشترك
كما أن اللجان المشتركة
والبروتوكولات والاتفاقات بين
الكثير من الدول العربية أمور
يجب دعمها وزيادتها بجانب
الدور الإيجابي الملقى على عاتق
رجال الأعمال لتدعيم وزيادة
حجم التبادل التجاري بين الدول
العربية.

وعن المعوقات التي قد تواجه
تنفيذ السوق العربية المشتركة أو
منطقة التجارة العربية الحرة..

يقول محمد أبو العينين: إن
بعض الدول سوف تتضرر من
فقدان إيرادات عامة من الرسوم
الجمركية، من هنا يتحتم تعويض
تلك الدول تعويضاً مجزياً من
خلال إنشاء صندوق تعويض
المتضررين، ووضع سياسات
مشتركة تراعى ألا يتضرر قطاع
إنتاجي معين له أهمية نسبية في
سلعة معينة نتيجة التوسع في
نشاط آخر.

ويؤكد أن المتغيرات العربية
والعالمية السياسية والاقتصادية
السائدة حالياً تدعو للسعي
لتذليل كافة العقبات التي تحول
دون تنفيذ التكامل الاقتصادي
العربي المشترك
لأن الأمن أصبح اقتصادياً
وليس عسكرياً.

التعاون يحقق السلام

ويؤكد سيد أبو الليل - الخبير
الاقتصادي بالمجالس القومية
المتخصصة - أن المناخ
السياسي السائد حالياً يساعد



المصدر: الأهرام الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٦



افتتاح من الشعب البرلمانية المصرية.

عقد قمة اقتصادية

لإقامة السوق العربية

السيد كمال الشاذلي يرأس الوفد
المصري في المؤتمر البرلماني العربي

العربية في الحدود والنظام
السياسي والاجتماعي لها لأن
هذا من شأنه أن يدعم التضامن
العربي ويعزز مسيرته نحو
الاتفاق.

ودعا الشاذلي إلى عقد قمة
اقتصادية عربية لوضع الأسس
اللازمة لبناء إقتصادى عربى
قوى يكون قادرا على مواجهة
التحديات، ووضع آلية للتقريب
بين التشريعات الاقتصادية
العربية وإنشاء السوق العربية
المشتركة.

قامت الشعبية البرلمانية المصرية بدور حيوى ساهم فى تحقيق
النجاح المنشود للمؤتمر البرلماني العربي، وقد رأس السيد كمال
الشاذلي الوفد البرلماني المصري في المؤتمر، حيث ضم هذا الوفد
نحو خمسين عضوا من مجلس الشعب ومجلس الشورى، وخلال
كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر باسم الشعبية البرلمانية المصرية أكد
كمال الشاذلي أن شعب مصر يسعد بوجود ممثلى الشعوب
العربية على أرضه وتحت ظلال جامعة الدول العربية، بيت العرب،
خاصة وأن الأمة العربية تتعرض لمخاطر عديدة تحتاج مواجهتها
إلى وحدة الصف واستعادة التضامن ونبذ الخلاف وتحقيق
التعاون لحماية مستقبل هذه الأمة العربية.

الذى اقره الزعماء العرب في
مؤتمرهم الأخير بالقاهرة
عندما انعقدت القمة العربية،
وان تلتزم كل دولة عربية
باحترام حقوق جاراتها

وأكد الشاذلي على أهمية
وحدة العمل البرلماني العربي
كتعبير واقعى عن وحدة مصير
الشعوب العربية من المحيط
إلى الخليج، كما أكد على أهمية
الالتزام بميثاق الشرف العربى



المصدر: المراسم الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٦/٥/٣١

التمسك بوحدة الصف وإقامة السوق المشتركة

شهدت القاهرة والعواصم العربية، انجح مؤتمر للبرلمانيين العرب تحت مظلة جامعة الدول العربية، بيت العرب، حيث شارك فيه ممثلوا ١٧ دولة عربية جاءوا تعبيراً عن ضمير الشعب العربي كله من المحيط الى الخليج في العمل من اجل تحقيق التضامن العربي ووحدة الصف ونبذ الخلاف، واقامة السوق العربية المشتركة للاستفادة من الطاقات والموارد والأموال العربية في مواجهة التكتلات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية التي تريد السيطرة ولا تريد للعالم العربي وجوداً بينها ليظل سوقاً لمنتجاتها تستنزف هذه التكتلات الأجنبية ثروات العرب ومدخراتهم لكيلا يستثمرونها في التطور والتنمية.

لكن ارادة التحدى عند الشعب العربي اقوى من ارادة القهر والعدوان، فكان هذا المؤتمر البرلماني العربي تعبيراً حياً عن صحوة عربية شعبية تدعم وتوازن صحوة القادة والزعماء العرب من اجل نبذ الخلاف وتحقيق الوفاق لانه السبيل الاوحد للدفاع عن الامن والوجود العربي كله.

ولقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في وقت تتعقد فيه الجهود الدبلوماسية الرامية الى دفع مسيرة السلام نحو هدفها المنشود في اقامة العدل واعادة الحق العربي، بينما اسرائيل قد عقدت العزم على ما يبدو لوقف هذه المسيرة والتلويح بالحرب ظناً منها انها تلقى الرعب في قلب العرب، ولكن هيهات ان تجنى اسرائيل ثمار احلامها في الهيمنة والسيطرة، فقد اجتمع العرب على نبذ خلافاتهم وتوحيد صفوفهم سياسياً واقتصادياً لمواجهة التحدى والغطرسة الاسرائيلية، ولقد كانت هذه الارادة العربية هي اللغة المشتركة بين الوفود البرلمانية العربية خلال هذا المؤتمر. ولقد اكد الدكتور فتحى سرور ان الامة العربية في حاجة ماسة الى تحقيق التضامن لمواجهة العدوان والتعنّت الاسرائيلي، وهذا يتطلب ارادة عربية واعية في ازالة الخلافات والنزاعات بين الاقطار العربية في اطار جامعة الدول العربية.

واصدر المؤتمر بالاجماع قرارات سياسية واقتصادية لدعم وحدة الصف العربي وتحقيق التضامن، تقوم على اساس العمل الجاد لتحقيق اقامة السوق العربية المشتركة لتشمل حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والاقامة والعمل وتبادل البضائع والنقل وتطوير التشريعات العربية لتحقيق هذا الهدف الاقتصادي القومي، كما يدعو المؤتمر الى تحقيق وحدة الصف العربي وعدم استبعاد اى دولة من دوله، وان تعقد القمة العربية بصورة دورية منتظمة لرسم السياسة العربية المشتركة ووضع خطط تنفيذها، وان يعمل البرلمانيون على دعم هذه السياسة لحماية الامن العربي وحل الخلافات والنزاعات بين الدول العربية.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧/٥/١٩٩٧

التضامن العربي (الضرورة - المبادئ - الخطوات)

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

رابعا - أطروحات التعاون الاقليمي المختلفة في المنطقة، والتي تبذل في حوزتها الهوية والذاتية العربية، مثل السوق الشرق الاوسطية، التراكة الاوروبية المتوسطية وغيرها. وتبدو خطوة هذه المشروعات عن الحديث عن احتمال ان يصبح التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط بديلا عن التعاون العربي. وان تحل الاطر الاقليمية محل الاطر العربية في هذا الشأن. معنى ذلك نول الهوية العربية في كيان اكبر واوسع ولا يعنى هذا رفض التسامح الاقليمي، الاقتصادي او السياسي، وانما يعنى ان هذا التعاون في ظل حالة التشتت العربية لن يعكس العرب من التعامل مع هذه التحولات من منطق القوة والاتحاد، بما ينطوي عليه هذا من صياح للحقوق والمصالح العربية، والاكثر والخطر من ذلك صياح «الفكرة القومية» التي دفعت احيال عديدة قبلنا حياتنا ثما لتحقيقها

ولكن تكرار الجولة القادمة، هي مسيرة التضامن العربي هي الحولة الاكثر فاعلية في اطار الحولات الاخرى المتعاقبة التي حالف بعضها النجاح، واصيب معظمها بالفشل، فانه لابد من قيامها على اساس وسيادى - محددة وواضحة حتى لا يتكرر السيناريو المثير في التاريخ العربي وهو تكرار الاخطا - وعدم الاستعادة من الدروس اعم هذه الاسر هي -

١ - المصارحة والشمولية والواقعية، المصارحة لتحديد اسباب ومصادر الخلل في العلاقات العربية - العربية على اساس سليمة وصحيحة، والشمولية لتحديد منهج جديد للعلاقات بين الدول العربية يراعى

منذ الغزو العراقي للكويت في ٢ اغسطس عام ١٩٩٠، والامة العربية وتطلعها الاقليمي المتمثل في الجامعة العربية، تتعرض لانتكاسة خطيرة، غير مسبوقه في التاريخ العربي الحديث، حيث انحلت لزمة للغزو شرخا في جدار التضامن العربي واطاحت بكثير من مسلمات العمل العربي المشترك وبنرت بنور الشك والريبة بين الحكومات والتسعوب العربية، وابت الى تراجع الثقة في دعوى الوحدة العربية، وانعكس ذلك على مؤسسات العمل العربي المشترك فاصيبت بالشلل، والعلاقات العربية - الدولية التي نتج عنها مزيد من الاختراق للاستقرار اضافة الى العلاقات العربية الاقليمية والدولية التي نتج عنها مزيد من الاختراق للامن القومي العربي، ومزيد من الضعف للجامعة العربية.

الفاستطينية، وتكره لكل ما تحقق من انتجازات على طريق السلام منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

ثالثا - طموحات دول الجوار وسياساتها، وهي بالاضافة الى اسرائيل، ايران وتركيا فبالنسبة لايران، فإن خروج العراق من معادلة توازن القوى في الخليج بعد غروه للكويت وهزيمته العسكرية، ومثلها فرصة ذهبية للمطالبة بدور بارز في ترتيبات الامن الخليجي بعد حرب الخليج، ولذلك عارصت اى وجود اجنبي في المنطقة كما وفقت حد اعلان دمشق الذي يضم دول الخليج الست بالاضافة الى مصر وسوريا، هذا اضافة الى تهديدها للامن القومي العربي من خلال تكديس الاسلحة الحديثة والمتطورة، وبصير الصواريخ عند مضيق هرمز تستطيع ان تطول عدة دول خليجية في الوقت نفسه، والاصرار على احتلال جزر الامارات الثلاث، طنب الكبرى، طنب الصغرى، وابى موسى، وعدم الاستجابة لاي دعوى للحدار السلمي حولها، ودعم ومساندة للشيعية في بعض دول الخليج وتحريضهم على اثاره الفتن والاضطرابات اضافة الى تقديم الدعم للجماعات الاصولية المتطرفة في بعض الدول العربية، مثل مصر والحزائر

وبالنسبة لتركيا، فلانه على الرغم من الاتجاهاات التي عمر عنها رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان والقاصية بدعم علاقات تركيا بدول الجوار الاسلامي، فان سيطرة الجيش على مقاليد الامور في البلاد، بصفته حامى حنى لطمانية، قد اصاب هذه التوجهات بالتراجع والشلل، ويمكن حصر المخاطر التي تمثلها تركيا بالنسبة للامن القومي العربي في مرحلة ما بعد حرب الخليج في ١ - تهديد مصابر المياه العذبة لنهرى دجلة والفرات في كل من سوريا والعراق من خلال اقامتها للسود عليهما من ناحية، وتلوين مياههما من ناحية اخرى، واعتبارها لهذين النهرين، نهرين وطنيين مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

٢ - عقد عدد من الاتفاقيات الامنية والعسكرية مع اسرائيل، اتلحت للاخيرة مجالا اوسع للحركة، وخاصة في المجال العسكري واستخدمتها ككتا الدولتين في الضغط على سوريا.

٣ - الاختراقات المستمرة للحدود العراقية، لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني في الشمال العراقي.

الا انه وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت الفترة للماضية تحركات عربية مكثفة على اكثر من مستوى وفي اكثر من اتجاه، لاهياء التضامن العربي ووضع مشروع المصالحة العربية الذي اعمته الجامعة العربية في ابريل ١٩٩٣ موضع التنفيذ الفعلي حتى ان تحقيق التضامن العربي ووضع مشروعات السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة موضع التنفيذ كانت احد الموضوعات الرئيسية على جدول اعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي في القاهرة في الفترة من ١١ - ١٣ من هذا الشهر وكان انعقاد القمة العربية في القاهرة عام ١٩٩٦ اثر وصول رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو الى الحكم واعلاه عن سياسته المتشددة تجاه السلام، وما اعقبها من تحركات عربية ثنائية وثلاثية وجامعة من خلال الجامعة العربية التي اتخذت قرارا تاريخيا في دورتها السابعة بعد المائة بتحميد خطوات التطبيع مع اسرائيل وربطه بالتقدم في عملية السلام، كان كل ذلك احد اهم مظاهر ما يمكن تسميته (بالصحة العربية) والتي وان كان البمين للتطرف في اسرائيل هو احد اهم اسبابها المباشرة، الا انها انعكاس لعدد من التحولات الاقليمية والدولية التي شهنتها منطقة الشرق الاوسط والعالم في السنوات الاخيرة وما صاحبها من تحديات حساس فرصت على العالم العربي اعادة التفكير بحدية في سبل الحروح من (المازق التاريخي) الذي وضع فيه، اهم هذه التحولات هي

اولا - سيطرة منطق «التكامل الاقتصادي والسياسي على ادارة وتوجيه العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم، واذا لم يستطع عالمنا العربي، ان يواكب هذه التطورات من خلال تضامن حقيقي ينصرف على كل المحالات السياسية والاقتصادية والثقافية، فسوف يجد نفسه محاطا بمجموعة من التكتلات الاقتصادية والسياسية، الدولية والاقليمية، بينما هو يعاني من التمزق والفرقة، على الرغم من ان تجاريه الوحشية قد بدأت مسيرتها قبل التجارب الناجحة حاليا بسنوات وسنوات مثل الاتحاد الاوروي، ومنظمة الآسيان، والناقتا، وغيرها.

ثانيا - عملية السلام، وما يعترضها من جمود وتراجع منذ وصول رئيس الوزراء الاسرائيلي اليميني بنيامين نتنياهو الى الحكم واصراراه على عدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع السلطة الوطنية



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧/ ٥/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التطورات الجديدة في البيئات، العربية والاقليمية والدولية، والواقعية حتى لا تأخذنا التسعرات والصيغ الخيالية التي تنهار في اول اصطدام لها بروض الواقع، ولا تعنى الواقعية الاستسلام للواقع، ولكنها تعنى عدم اغفاله او تجاوز حقائقه

٢ - الانطلاق من الجامعة العربية، بمعنى ان تكون الجامعة اطارا لاي مبادرة للتضامن او المصالحة العربية، حتى لا تشير الى مبادرات فردية او ثنائية حساسيات معينة لدى بعض الاطراف. ولذلك فقد كان من الطبيعي ان ينطلق مشروع المصالحة العربية منها في ابريل ١٩٩٢، وهذا يقتضى تفعيل دور الجامعة عن طريق

١ - تفعيل لليثاق، حتى يتلاحم مع التغيرات والتحولات الجديدة التي لم تكن موجودة حينما انشئت الجامعة العربية منذ نصف قرن وخاصة قاعدة الاجماع التي تتبع في اتخاذ القرارات في كل أجهزة الجامعة العربية

٢ - اصلاح الجهاز الاداري للجامعة العربية، والتغلب على البيروقراطية الرائدة بها ووما، الدول بالتزاماتها المالية تجاهها، حيث هناك ٩٨ مليون دولار متخزرات للجامعة لدى الدول الاعضاء

٣ - تفعيل الدور الاقتصادي للجامعة العربية فعلى الرغم من تعدد الاحقة التابعة للجامعة العربية وتقوم على العمل الاقتصادي العربي المتحرك، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوحدة الاقتصادية، مشروع السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، الاتحادات النوعية، مشروع منطقة التجارة الحرة العربية وغيرها، فانها مازالت معطلة، ومازال التعاون الاقتصادي العربي في حنوده البناء ونظرة سريعة على التجارة العربية البنية يوضح ذلك، حيث بلغ نصيب الصادرات العربية البنية ٧,٢٪ من الصادرات العربية الكلية عام ١٩٩٠، في الوقت الذي تصل فيه الصادرات بين دول المجموعة الاوروبية الى ٥٦٪ من اجمالي صادراتها، وبين الولايات المتحدة وكندا (النافستا) الى ٢٤٪ وبين دول اليفتا ١٤٪.

٤ - البناء فوق الجهود السابقة، وليس هدمها او اعمالها لاحداث التراكم التدريجي المطلوب مع الاستفادة من لخطتها والعمل على عدم تكرارها مرة اخرى

٥ - اعطاء الاهتمام الاكبر للعوامل الدينية في عملية التضامن العربي، والبحث عن الاختلالات الهيكلية التي تحول دون تحقيق الطموحات العربية في الوحدة والتضامن، فقد جاء غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ليذكر بمجموعة من الحقائق، يبدو انها كانت منسية او متجاهلة اهمها -

١ - ان الخطر الذي اعتاد العرب ان يقولوا ان مصيره خارجي، قد يجد له عصابات داخلية بالنسبة لدولة او لعدد من الدول العربية

٢ - ليس من الحكمة الاستخفاف باي نزاع ينشأ بين طرفين عربيين مهما كان صغيرا على اعتقاد انه امر ثانوي حتى لا تتطور الامور وتطول تأثيراتها السلبية كل الدول العربية

٣ - عدم التدخل في التمسور الداخلية للدول الاخرى، واحترام سيادتها على ارضها ومواردها الاقتصادية، وحق شعوبها في تحديد اعدائها الوطنية العليا في مجالات السياسة والاقتصاد بحرية تامة

٤ - عدم اللجوء الى القوة لحل الخلافات والبراغات العربية، مهما كانت الظروف، وهذا يقتضى الاسراع بوجود آلية لفصل المنازعات العربية، يكون للحدود اليها ملزما، والانتهاج من انتشاء محكمة العدل العربية، وإقرار ميثاق الشرق العربي لترسيخ مبدأ حل الخلافات في اطار البيت العربي وعدم اللجوء الى المحاكم الدولية التي لا تراعي خصوصيات العلاقات العربية

٥ - التسدرج، اي البسده بالممكن وطرق للجلالات التي يبدو للتعاون فيها اكثر سهولة والبعد عن إثارة للوضوعات الحساسة في المراحل الاولى، وهذا تبدو اهمية الجانب الاقتصادي، كالحجده اهم للعوامل التي تساعد على التضامن بما يوفره من مصالح مشتركة من ناحية، وتهيبته للظروف الملائمة للانتقال الى للجلالات السياسية من ناحية اخرى.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨/٥/١٩٩٧
الاتحاد العربي لمنتجات الأدوية يناقش إقامة سوق دواء عربية مشتركة

التكامل العربي في مجال الدواء ضرورة في المرحلة القادمة

٢٥ دولار عام ١٩٧٥ إلى ٤٤
دولار عام ١٩٨٧ ووصل إلى ٥٠٥
دولار، عام ١٩٩٢

وقد أدى الحصار المفروض على العراق إلى تدهور انتاجه من الدواء وهو الذي كان ينتج قبل الحصار حوالي ١٢٪ من الانتاج الدوائي العربي وبما يعادل ١٦٥ مليون دولار

وتوقعت الدراسة زيادة الانتاج الدوائي العربي إلى حوالي ٢ مليارات دولار تقريبا مع بداية القرن القادم لتغطي حوالي ٤٧٪ من الاستهلاك المتوقع للوطن العربي والمقدر بحوالي ٤٢ مليار دولار بزيادة سنوية قدرها ٦٪ وعلى مستوى الدول فقد تمكنت بعض الدول العربية من تغطية نسبة مرتفعة جدا عن استهلاكها

تضامى النسبة التي حققتها الدول المتقدمة في هذا الخصوص حيث استطاعت مصر تغطية حوالي ٩٢٪ من استهلاكها وتعطى المفرد حوالي ٨٥٪ من استهلاكها الدوائي اما سوريا عابثا تكتفى بنسب ٧٥٪

كذلك استطاعت لبنان تغطية حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها من الادوية، والاردن ٤٠٪ بينما تغطي كل من اليمن والسعودية والامارات حوالي ٢٠٪ من استهلاكها المحلي.

وبالنسبة لاتفاقية الجات وتأثيرها على الصناعات الدوائية العربية اشارت الدراسة إلى أن التطبيق الفوري للاتفاقية سوف يزيد اسعار الكثير من المستحضرات المتداولة في السوق فعلا إلى ستة أضعاف السعر الحالي نظرا لزيادة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاما. لذلك اقترحت الدراسة ان تتعامل الدول العربية مع الاتفاقية مثل تلك الدول التي لها نفس ظروفنا الاقتصادية مثل الهند والصين التي تعارض التطبيق الفوري لبراءات الاختراع، يتطلب بحق التصنيع الاجباري لمستحضرات الشركات

عربية وحدها ٦٠٪ من حجم الصناعة العربية حيث تضم مصر ٢٨ مصنعا (عاما، خاصا، ومشتريكا) ويحوز الدواء المصري قبول المستهلك العربي، ويتم تسويقه عن طريق وكلاء في بعض الدول مثل السعودية واليمن والاردن أو عن طريق المؤسسات الحكومية مثل سوريا والعراق. وقد اقترحت الدراسة انشاء شركات دوائية عربية مشتركة في

مجال تصنيع المواد الخام الدوائية والتغليف والتعبئة وتصنيع الدواء، وايضا التركيز على قيام مراكز بحثية على مستوى عال لمواجهة التطور العلمي المذهل في هذا المجال.

وركزت الدراسة على ضرورة توحيد أساليب التسجيل في الدول العربية، وأن تكون الأولوية للدواء العربي في كل مكان.

زيادة الاستهلاك

وفي دراسة اعدها د. أحمد شوقي جيندي عميد كلية الصيدلة بجامعة عين شمس أوضح ان تاريخ التصنيع الدوائي بمصر يعود إلى عقد الثلاثينات حيث بدأت مصر بتصنيع الدواء لأول مرة ثم تبعتها بعض الدول العربية الأخرى ولكن بشكل محدود، وقد تضاعف حجم الانتاج الدوائي العربي من ٢٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ووصل إلى ٨١٥ مليون دولار عام ٨٧ وحوالي ١.٢ مليار دولار عام ١٩٩٢.

ويرجع العامل الرئيسي لزيادة الانتاج إلى ارتفاع استهلاك المواطن العربي من الأدوية بفعل تحسن مستوى المعيشة حيث تضاعف استهلاك المواطن العربي من الادوية خلال العقدین السابقین من ٥.٦ دولار عام ١٩٧٥ إلى ١٢ دولارا تقريبا عام ١٩٩٢، وبذلك

تضاعلت نسبة تغطية الانتاج العربي الدوائي للاستهلاك رغم زيادة معدلات الانتاج التي بلغت مايقارب خمسة أضعاف انتاج ١٩٧٥ كما ارتفع نصيب المواطن العربي من الصناعة الدوائية من

ناقش الاتحاد العربي لمنتجات الادوية خلال دورته الماضية التي عقدت في عمان بالأردن ضرورة إقامة سوق دوائية عربية مشتركة لمواجهة الحملة الشرسة التي تتعرض لها الصناعات الدوائية العربية حاليا نتيجة تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية وملحقاتها وخصوصا حق الملكية الفكرية.

وصرح د. مصطفى ابراهيم عضو مجلس ادارة الاتحاد والمفوض العام لشركة مصر للمستحضرات الطبية بأنه قد تمت مناقشة سبل إقامة سوق دوائية عربية مشتركة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لاستمرار بقاء الصناعة الدوائية العربية بعد تطبيق الجات وقال إن الصناعة الدوائية العربية تحتاج إلى قيام صناعات للمواد الخام ومواد التعبئة والتغليف والمواد الأولية، وهو ما يحتاج إلى استثمارات ضخمة ويستدعى جهدا عربيا موحدا لمواجهة النفقات الباهظة لاقامة تلك الصناعات، وفي الوقت نفسه يمكن الاستفادة من المواد الوسيطة والمشتقات البترولية والنباتات الطبية المتوافرة في أنحاء العالم العربي.

واضاف ان الاتحاد العربي منذ انشائه في عام ١٩٨٦ قام بعمل الدراسات العديدة حول هذا الموضوع باعتبار ان السوق العربية الدوائية المشتركة امر حيوي وينتظر فقط الاجراءات التشريعية والارادة السياسية للتطبيق لتصبح الدول العربية وحدة إنتاجية واحدة للصناعات الدوائية ويمكن أن تكون نواة لاقامة السوق العربية المشتركة.

واشارت أحدث الدراسات التي قام بها الاتحاد إلى أن الدواء العربي يغطي ٤٠٪ من احتياجات السكان العرب وتمثل الصناعة



المصدر: الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٨

الخاصة وكذا المساهمة المادية
والفنية في الأبحاث والتطوير
والاستفادة من الفترة الانتقالية
ومدتها عشر سنوات والتي تمنح
للدول النامية وفقا للاتفاقية و
ماقررت مصر أخيرا وحسنت
الخلافا حوله

تحقيق:
عبد المحسن سلامة

المخاطر الاقتصادية والطموحات النيابية



أحمد البطريق

اعرب نواب مجلس الشعب عن أملهم في ان تسهم مقررات مؤتمر القاهرة للبرلمانيين العرب في تحقيق الحلم بإقامة السوق العربية المشتركة مؤكدين ان التطورات التي يشهدها عالم اليوم تستدعي ان تسرع دولنا العربية خطاها في هذا المجال بعيدا عن كل الخلافات او التحفظات التي كانت تحول من قبل دون تحقيق مثل هذه الطموحات الوحيدة.

وقال النواب ان التكتلات الاقتصادية العملاقة التي يشهدها عالم اليوم كذلك المشروعات الإقليمية المختلفة إضافة لاتفاقية التجارة العالمية الحرة المعروفة اختصارا باسم «الجات» سوف تؤثر سلبيا على الاقتصاديات العربية بشكل غير مسبوق إذا ما استمرت الأوضاع والخلافات دون حسم أو تجاوز.

وأشاروا إلى أن التعاون العربي من شأنه ان يجعل من منطقنا العربية قوة اقتصادية لا يستهان بها نظرا لتنوع مواردها الاقتصادية وتزايد قوتها الصناعية ومنتجاتها المنافسة مؤكدين

أن الاسواق العربية وحدها قادرة على تنشيط هذا الاقتصاد وتقويته

وقال النواب ان الاختلافات المطروحة في الرؤى نتيجة تفاوت معدلات الدخول مابين الدول العربية جميعها من شأنها ان تكون أحد عناصر القوة، وليست مثملا يتحيل البعض أحد عناصر الفرقة . مطالبين بأن تكون السوق العربية المشتركة هي البداية الحقيقية ليس فقط لتبائل الانتاج ولكن لانتقال رؤوس الاموال والساح بحرية انتقال الافراد بين ارجاء الوطن بعدما أصبحت اسواق العمالة العربية مقصورة على القادمين من دول جنوب شرق آسيا في الوقت الذي تعاني فيه دول عربية كثيرة من مشكلات البطالة المتفشية بين أبنائها رغم كونها عماله مدنية ومؤهلة للتعامل مع كل الانماط والمجالات الحرفية والصناعية والانتاجية الأخرى.

وأشاروا إلى أن تمسك دولنا العربية بمثل هذا المقترح من شأنه أن يساعد على تحقيق التضامن العربي المفقود.. والذي حرص الجميع على التأكيد عليه رغم وجود معوقات كثيرة حالت بشدة دون ان يتحقق خلال الفترات الماضية.

وأكد النواب أن المتغيرات المطروحة

أحمد البطريق

على الساحة والمتعلقة بتعثر مسيرة السلام من شأنها ان تكون دافعا حقيقيا للوصول إلى هذا الهدف محذرين من خطورة استمرار حالة الفرقة الاقتصادية في ظل المحاولات الاسرائيلية العديدة لاخترق الاسواق العربية من خلال مايسمى بعمليات التطبيع.

فالنائب محمد عبد الأخر قال ان مقررات القمة البرلمانية التي عقدت بالقاهرة قد جسدت الأمل العربية التي يرددها المواطن البسيط متمثلة في التأكيد على التضامن العربي، كذلك حتمية قيام السوق العربية المشتركة بعدما استشعر الجميع أن الأجواء العالمية تحمل في طياتها العديد من المخاطر، سواء كانت متعلقة بالتكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وفي منطقة شرق آسيا، كذلك للاتفاقيات الإقليمية الأخرى وما يتردد حول الشراكة المتوسطية.

وقال الدكتور محمد عبد الأخر ان الدول العربية قادرة على تحقيق طفرة غير مسبوقة في المجالات الاقتصادية

نظرا للتنوع الشديد في مواردها الاقتصادية مؤكدا أن قيام السوق العربية من شأنه أن يكون عاملا حاسما في تحقيق التضامن العربي ويكون مقدمة حقيقية للتوحد السياسي الذي يعد الأمل لكل أبناء الوطن وقال النائب أحمد أبوزيد زعيم الأغلبية بمجلس الشعب وعضو الشعب البرلمانية المصرية المشاركة في اعمال المؤتمر ان الظرف الذي يمر بأمستنا العربية من شأنه أن يهدد مسيرتها واستقرارها وأن السوق العربية المشتركة باعتبارها خطوة اساسية على الطريق التوحد العربي تعتبر البداية الحقيقية لتفادي كل المخاطر المحسنة بالوطن. وقال ان التوحيد بضرورة قيام السوق العربية المشتركة، كذلك التأكيد على التضامن العربي كأهم المقررات التي صدرت عن المؤتمر انما تعنى أن ممثلى الشعوب العربية يؤكدون على أن العمل العربي المشترك هو المخرج وهو الملاذ الوحيد لتفادي مخاطر عديدة باتت تهدد كيانه في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والاتفاقيات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. كذلك ما يجرى تخطيطه من محاولات هيمنه على المنطقة في ضوء التعاون التركي الاسرائيلي



المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ / ٥ / ١٩٩٧

كلمة اليوم

السوق الحرة مع سوريا .. والسوق العربية المشتركة

مع بعض هذه الدول الى عشرة اضعاف مثلما حدث أخيرا بين مصر والمغرب.. فبعد أن كان التعامل الاقتصادي هو في حدود ٢٠ مليون دولار.. أصبح في حدود ٢٠٠ مليون دولار.. وذلك بعد عقد اللجنة المشتركة العليا التي رأسها كل من الرئيس مبارك والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني.. كذلك اتفق الجانب المصري والسوري في اجتماع اللجنة المشتركة الأخير على إنشاء مناطق حرة بين البلدين.. والهدف هو تنشيط التجارة بين الدولتين الشقيقتين.. كما أن الدكتور الجفوري رئيس مجلس الوزراء تحدث عن أهمية ذلك عقب عودته من رحلته الاسيوية التي زار خلالها الصين وماليزيا وسنغافورة وأبو ظبي.. وتحدث عن النهضة الاقتصادية في الدول المشهورة بالنمو الاسيوية.. التي كانت أربع دول.. وأصبحت الآن سبع دول.. منها الصين التي بلغت أعلى معدل في النمو الاقتصادي.. وهذه الدول هي اليابان وكوريا، و تاوان.. وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا وانونيسيا، وهذه الدول كانت مصر تسبقها في النمو الاقتصادي منذ عدة عقود وكان مستوى المعيشة في مصر أعلى وأفضل الا انها حققت نهضتها وتقدمها الاقتصادي منذ فترة وجيزة وبعد تحسين وجودة منتجاتها الصناعية التي تجعلها قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية.. لذلك فمصر تدعو دائما وترحب دائما بإنشاء السوق العربية المشتركة.. وإنشاء المناطق الحرة بين شقيقاتها العربيات وترحب بقرار اللجنة العليا بيننا وبين سوريا الذي اتخذ أخيرا لإنشاء منطقة حرة بين مصر وسوريا.

الوحدة التي يريها أي شعب مع شعب آخر أو مع شعوب أخرى لابد لها من شروط تعتبر من كلاسيكيات السياسة منذ زمان قديم.. وهذه الشروط أربعة لابد من توافرها لاتمام هذه الوحدة.. وهي: الترابط المكاني، والتكامل الاقتصادي، والتجانس الثقافي، والصالح السياسي المشترك.. وإذا تعذرت عوامل اتمام الوحدة المنشودة.. يكون البديل عنها شكلا من أشكال التعاون، وأهم هذه الاشكال هو التكامل الاقتصادي.. وهو ما تنشده الشعوب العربية فيما بينها، وإذا تعذر ذلك أيضا يكون البديل هو السوق العربية المشتركة الذي يعمل على إحداثها الرئيس محمد حسني مبارك.. ونلاحظ ذلك في احاديثه التي يؤكد فيها على أهمية السوق العربية المشتركة.. وهذه السوق هي حلم عربي قديم.. وسبق لنا أوروبا في الحديث عنه.. ولكن سبقتنا أوروبا في تنفيذه وإنشاء دول السوق الأوروبية المشتركة ثم بعد ذلك تطورت هذه السوق لتصبح الاتحاد الأوروبي.. وهذه الدول لم تقم بعمل واحد في هذا الصدد، الا بعد استفتاء تقوم به كل دولة على حدة، حتى يكون ذلك هو إرادة شعوب وليست إرادة حكام أو أحزاب في السلطة.. بذلك نرى أن الرئيس مبارك يكرر الدعوة الى إنشاء السوق العربية المشتركة.. وتبادلت مصر الرأي مع شقيقاتها من الدول العربية، وتم الاتفاق عليه مع بعض الدول التي بينها وبين مصر لجان عليا مشتركة.. مثل سوريا والمغرب والأردن.. والسعودية والامارات وتونس.. وليبيا ولبنان والهدف من ذلك هو ازدهار حركة التجارة بين هذه الدول في المجال الاقتصادي.. وزادت حركة التعامل



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣١ / ٥ / ١٩٩٧

منطقة التجارة العربية الحرة.. الخيار الوحيد لمواجهة النظام العالمي الجديد

تتجاوز سوى نسبة ٨٪ من حجم التجارة العربية الخارجية عام ١٩٩٤، كما لم تتجاوز هذه النسبة ١٠٪ في أحسن حالاتها خلال الفترة من ٨٠ إلى ١٩٩٠ وهو ما يشير إلى اتجاه التجارة العربية - العربية للانخفاض بنفس معدلات انخفاضها في مواجهة التجارة الدولية

وقد تعمق التوجه المحلي في العالم العربي على حساب التوجه القومى حيث قنجه دولة إلى الإقليمية ويساعد ذلك النزاعات العربية وتصعد التضامن العربى الذى أصبح فى آخر صورته ومستوياته.

ويرجع ضعف التجارة العربية - العربية لسبب غياب التنسيق فى السياسات الاقتصادية واختلاط النظم الاقتصادية التى تضعها بعض الدول العربية طرال العقود السابقة والقيود التى فرضت على تجارة التصدير والاستيراد وبسبب الرسوم والضرائب الجمركية وفرض القيود على تحويل العملة وتعدد أسعار الصرف وضعف التسرع فى المنتج العربى.

وتستوجب التغلب على تلك العقبات أن ترفع جميع المعوقات القانونية وأن تكفى كل الاجراءات المعوقة للتجارة العربية العربية والمعوق لجذب الاستثمارات العربية . واعطاء مزيد من حرية الحركة وانتقال رؤوس الاموال وانتقال الافراد.

والتكامل الاقتصادى العربى لا يمكن تحقيقه إلا بتنمية مستقلة تعتمد على مشروعات متكاملة إنتاجيا وتجاريا تهدف لاشباع حاجات المواطن العربى وتضع المصلحة القومية الواسعة فوق المصلحة الإقليمية الضيقة . فإذا تمكنت الدول العربية من تحقيق ذلك فستكون بلا شك لها بقدرة على التكامل مع السوق العالمية وامامهم خيار واحد لتحقيق التكامل الاقتصادى وهو خيار التكتل والتجمع وإقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى لمواجهة النظام العالمى الجديد ويجب أن تكون كل دولة سوقا واسعة لهذه التجارة لتسبق «الجات»

نصر زعلوك

بذلت الدول العربية خلال السنوات الخمسين الماضية، العديد من الخطوات التى تهدف لتحقيق التكامل الاقتصادى من خلال التعاون المشترك سواء الجماعى أو الثانى أو التجمعات الإقليمية . إلا أن هذه الخطوات لم تحقق التكتل المأمول والمنشود، وكان السعى لتحقيق التكامل الاقتصادى مع العالم الخارجى أعمق وأسرع من التكامل العربى.

ولاشك أن مستقبل العالم العربى مرهون بقدرة على تنظيم أموره وأوضاعه الاقتصادية وتطوير مؤسساته القومية وتنويع السياسات الخارجية لتتكيف مع التطورات العالمية والانتقال بالعلاقات الدولية إلى مرحلة الفعل بدلا من رد الفعل وصياغة علاقات أفضل متوازنة وبخاصة مع أوروبا واليابان والصين والنمور الآسيوية والانفتاح عليها بشكل أوسع وليس أمام العالم العربى من سبيل لتحقيق ذلك إلا بالتكامل والتكامل والتنسيق وتوحيد السياسات وتوحيد لغة التفاوض

ويجمع عدد كبير من الاقتصاديين العرب على أن أول ما يجب عمله الآن هو تطبيق اتفاقية الجات بكامل نصوصها مع استبعاد ما تضمنته من نصوص ومراحل انتقالية بدول العالم العربى وبعضها البعض وفتح الحدود بينهم ورفع الحواجز الجمركية

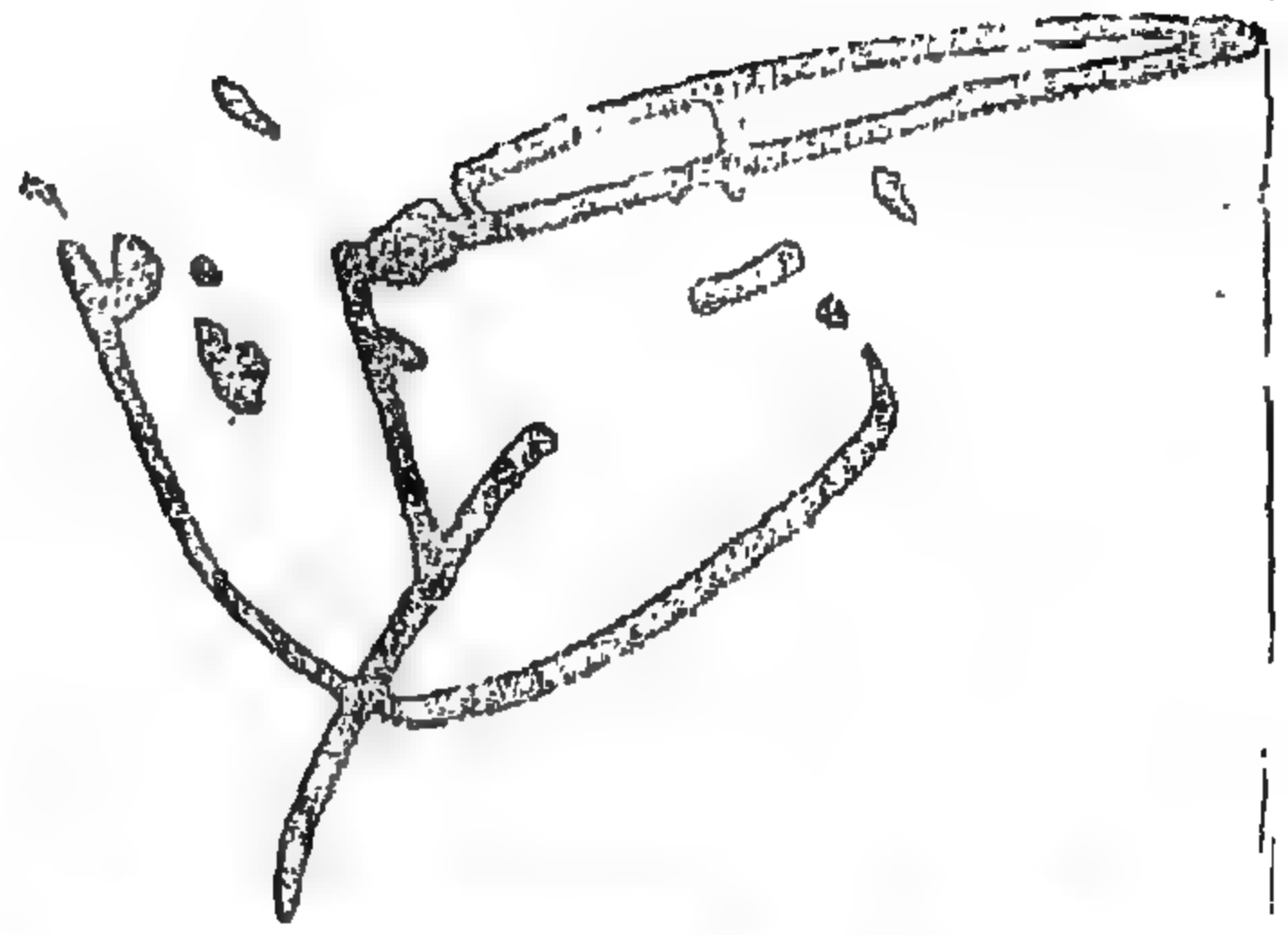
وأكدوا ضرورة أن تبدأ التجربة الاقتصادية العربية من الآن بنفس نصوص اتفاقية الجات لتكون جات عربية يمكن من خلالها إعادة تأهيل الاقتصاد العربى لمواجهة تحديات الجات العالمية والبداية الصحيحة لجات عربية هو انشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

وتؤكد دراسة مهمة قدمت لندوة التجارة والاستثمار التى عقدت مؤخرا بالجامعة العربية أن تجارب الماضى تبين أن التجارة العربية - العربية لن تنمو إلا إذا رفعت من أمامها جميع الحواجز والعوائق ورفعت عنها جميع الرسوم والجمارك، ونجاح المنطقة الحرة الكبرى مرهون بتحقيق ذلك لتكون نواة لسوق عربية بلا حواجز أو قيود وأشارت الدراسة إلى أن التجارة العربية - العربية لم



المصدر : الأهرام العريبي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٣١



نحو سوق عريية مشتركة

الخيار الثاني

لواجهة عصر التكتلات





المصدر : الأهرام العربى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ٣ / ١٩٩٧

□ لن يسمح العالم الجديد، الذى يتشكل الآن، للكيانات الصغيرة للهمشة بأن تحيا فيه، والعالم من حولنا يستكمل فى السنوات القليلة الباقية من القرن، إنشاء كيانات اقتصادية كبرى، تحيط بالمنطقة العربية، فعلى الضفة الأخرى من المتوسط، سوف تستكمل أوروبا بناء أوروبا الموحدة، والتى تضم سوقا هائلة تقارب الـ ٨٠٠ مليون نسمة، وتراثا من الصناعة، وأفاقا للنمو مع بلدان أوروبا «الشرقية» السابقة، التى تندمج فيها تدريجيا، لتشكل ما يكاد يكون قارة كاملة مغلقة على نفسها، وإلى الغرب وعبر الأطلسي تستكمل الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء منطقتي التجارة الحرة بينها، وبين كندا والمكسيك، ومنطقة أخرى بينها وبين دول أمريكا اللاتينية، ومنطقة ثالثة بينها وبين دول شرق آسيا، ومجموعة دول الباسيفيك، يحدث هذا الأداء العالمى، والمنطقة العربية تشهد فقداننا لصداقية جميع المشروعات التى استندت على قاعدة سياسية، مفادها استمرار عملية السلام، فمئذ تولى بنيامين نتنياهو السلطة فى إسرائيل منذ عام كامل، أصبح الحديث عن استمرار عملية السلام نوعا من المقامرة الضخمة.

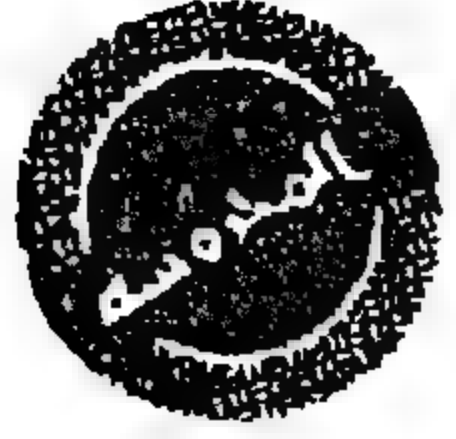
ولقد كنت، ولسنوات طويلة، من الذين تحدثوا عن يقين، بضرورة التكامل العربى، باعتباره واحدا من أهم أسس القوة العربية فى مواجهة التطورات العالمية، وشهدت عبر سنوات طويلة مع جيلى، الإجهادات التى حدثت للمشروعات العربية و التصديعات السياسية التى عاشتها المنطقة العربية، والحساسيات البيئية التى عاقت وعرقلت كثيرا من المشروعات المشتركة، إلا أن المنطقة العربية فى العقد الأخير، بدأ يتبلور فيها أداء سياسى، تخلص من الحساسيات القطرية التاريخية القديمة، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنتى أرى ضرورة استناد أية محاولة جديدة لإنشاء سوق عربية مشتركة، إلى قاعدة سياسية صلبة، يكون لها فضل المبادأة والمبادأة، ولكيلا نضيق الممكن طلبا للمستحيل، فإنتى أرى أن هناك أربعة قطاعات أساسية جاهزة، لكى تكون بمثابة القاطرة التى تجذب التكامل العربى، فهى قطاعات اقتصادية محورية، يمكنها تحقيق طفرة فى الاقتصاديات العربية، وتصلح كذلك للتمهيد للسوق المشتركة، دون تكاليف كبيرة على الدول العربية.

قطاع الثقافة

من بين مستويات عديدة للتفاعل العربى - العربى، يظل المستوى الثقافى هو الأعمق والأكثر إتساعا فى كثافة وحجم هذه التفاعلات - وعلى ذلك - فإن الدعوة إلى التركيز على تنشيط ودعم التكامل الثقافى العربى من خلالها والبدء به، تتسجم مع أى تفكير عملى فى موضوع التكامل العربى العام، والمجالات الثقافية التى

يمكن اقتراح وسائل وطرق عملية لتحقيق التكامل العربى كثيرة ومتنوعة، وفى مقدمتها مجال التعليم، الذى يمكن اعتباره القاعدة التى تقوم عليها الثقافة، بل والمستقبل العربى كله، لأنه هو وحده الإمكان الحقيقى لتطوير وعى عربى مشترك بين أبناء الجيل، الذى سيقود العالم العربى فى القرن المقبل، ومن هنا تظهر الحاجة إلى إعادة صياغة برامج ومناهج التعليم العربية، لكى تكون مؤكبة للتطورات العلمية المذهلة التى يعيشها العالم اليوم، ومن ناحية ثانية، دافعة إلى مزيد من تعميق المعرفة والوعى لدى أبناء كل بلد عربى، وإن يمكن تحقيق هذا، دون تأكيد مناهج التعليم الجديدة على الروح النقدية والعلمية، وتشجيع الابتكار والمبادأة العلمية، وإن يمكننا تحقيق ذلك دون إبداء أن هناك استثمارة مطلوبة فى العملية التعليمية، وأن العملية التعليمية أصبحت صناعة ضخمة ناتجة هو توسيع قاعدة المتعلمين، ذوى التراكم المعرفى، والخبرات، والمهارات، القادرة على تطوير الأداء والعمل فى مجتمعاتها.

وفى مجالات الأدب والإعلام والسينما والمسرح، لا بد من إمام العرب الطامحين إلى خلق تكامل ثقافى عربى حقيقى، سوى إبداع مزيد من القنوات، للتواصل والمشاركة، وتكوين شركة عربية مشتركة للنشر، وتوزيع الأعمال الأدبية والمسرحية على امتداد السوق العربية الواسعة، بأسعار اقتصادية، للإسهام فى حركة التنوير والتثقيف لدى المواطن العربى العادى، ليكون قادرا على فهم التغيرات من حوله، والتعامل مع العالم الجديد.



المصدر : الأهرام العربى

النشر والخدمات الصحفية والمعلّومات التاريخ : ٣١ / ٥ / ١٩٩٧

النفط العربى

يمثل النفط بالنسبة للمنطقة العربية، السلعة الأكثر حيوية واستراتيجية، والأعلى مربودا اقتصاديا، وتمتلك المنطقة العربية ما يزيد على ٦٢٪ من الاحتياطي العالمى للنفط و٢١٪ من الاحتياطي العالمى للغاز الطبيعى، وتؤكد التقارير الدولية أن حجم

الاحتياطيات والإنتاج فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، عمره لن يزيد على عشر سنوات، وهو الأمر الذى لن يجعل فى العالم منتجين كبارا للسلعة الأكثر حيوية، سوى البلدان العربية، وبعض دول الأوك، كفرنزويلا، وإيران، وبعض بلدان وسط آسيا، إضافة إلى المكسيك، هذا الواقع يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا القطاع ربما يمثل قطاعى الفحم والصلب اللذين استند إليهما التكامل الأوروبى، لأن هذا القطاع يتيح فرصا لإقامة صناعات كبرى، تعتمد على المشتقات البترولية، بدلا من الاكتفاء بتصدير النفط فى شكله الخام، بما يعنيه ذلك من مربود اقتصادى، نتيجة للفارق الهائل بين سعر برميل النفط الخام، وسعر ذات البرميل المصنع، وبما يعنيه ذلك من تحقيق قفزات تكنولوجية محسوسة، مع اكتساب الخبرة فى عمليات التصنيع، إن صناعات كالألومنيوم والأسمدة، وتسييل الغاز، والدائن، والبتروكيماويات، باشتقاقاتها غير العضوية، تفتح بابا هائلا للمنطقة العربية، لدخول عالم الصناع والمصدرين الكبار، خاصة مع وجود سوق هائلة فى آسيا وإفريقيا، تستطيع أن تستهلك كل هذا الإنتاج، إن التكامل فى هذه الصناعات وتنويعها، وتبادل إقامتها، هو للدخول إلى عملية التعميق الصناعى، التى تمهد الطريق العربى لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى.

صناعة المعلومات

تعد صناعة المعلومات، سواء المتعلق منها بصناعة الأجهزة والحاسبات، وأدوات الاتصال، والتخزين من أقراص مرنة وصلبة، أو المتعلق منها بصناعة البرامج والتطبيقات المختلفة، واحدة من صناعات العصر والمستقبل، وهى لم تعد من قبيل الرفاهية، بل صارت واحدة من عوامل التنمية والتغيير، التى لا غنى عنها لأى مجتمع معاصر، والحاجة إليها فى الدول النامية، أكثر إلحاحا وأشد نفعا، وهى وفق دراسات البنك الدولى، المدخل الوحيد المتاح لها، للخروج من عنق الزجاجة، للانطلاق نحو التنمية بقل تكاليف. وصناعة للمعلومات صناعة متكاملة، تستند إلى ثلاث دعائم أساسية، يرتبط كل منها بالآخرى، هى: نظم الحاسبات الآلية، أو أجهزة الكمبيوتر بكل تطورها التقنى، وصناعة البرامج، وشبكات المعلومات، التى تربط الأفراد والمؤسسات، وتطور كل من الدعائم الثلاث، مرتبط بتطور الأخرى، بل وتنفع كل منها الأخرى نحو التطور والتكامل.

وعلى الرغم من أن صناعة المعلومات قد اكتسبت أرضا واسعة فى المنطقة العربية، إلا أن الاهتمام العربى بصناعة المعلومات، ينحصر فى دعائمين هما: صناعة البرامج، والاتصال بشبكات المعلومات، إلا أن هذا الاهتمام يحتاج إلى مزيد من التدعيم، من خلال الاهتمام بالشرق المادى الأهم، وهو صناعة الإلكترونيات الدقيقة، وأجهزة الحاسبات الآلية، وليست هناك إحصائيات موثقة حول حجم سوق الحاسبات الآلية الشخصية فى العالم العربى، وأرجح التقديرات، ترجح أن حجم السوق يتراوح ما بين ٦٠٠ و٩٠٠ مليون دولار على مستوى العالم العربى، وتزيد سنويا بمعدل ١٥٪، وهذا يعنى أن التفكير فى هذه الصناعة، سوف يجد له سوقا رائجة فى جميع البلدان العربية، وللتصور أنه عند تحرير سوق صناعة المعلومات العربية بمكوناتها الثلاثة، أن يتكامل أكثر من بلد عربى فى مكونات الحاسب الآلى، على أن يتم تبادل هذه المكونات بعيدا عن القيود الجمركية، والعوائق الإدارية، وبالتالي تتحقق المنفعة العامة العربية، والمنفعة الخاصة القطرية، أما صناعة البرامج العربية، فهى تواجه مشكلات عديدة، لعل أبرزها، أنها قائمة على لجهودات فردية من هذه الشركة، أو تلك، وأنها تستند إلى أسواقها المحلية، مما لا يساعد كثيرا انتشارها، وبالتالي فإنها تواجه مشكلات فى التسويق، وفى الحصول على عائد



المصدر : الأهرام العربى

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٣١ للنشر والخدمات المصرفية والمعلومات

مناسب، يمكن أصحابها من تطويرها، ناهيك عن المشكلات الأخرى المرتبطة بالحفاظ على الملكية الفكرية، وعمليات النسخ غير القانونية، وهي أمور لن يمكن تجاوزها، إلا من خلال منظور متكامل، يجعل من السوق العربية الواسعة، مجالا لكل المنتجات العربية.

لا جدال فى أن وجود بنية أساسية متطورة، تربط مجموعة من الدول، يمثل أحد العوامل الحاسمة فى تطوير العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، لأن البنية الأساسية المترابطة، تؤدي إلى تسهيل حركة السلع وعناصر الإنتاج، وتخفيض تكلفة النقل، والتأمين على الأشخاص والسلع بين هذه الدول، فضلا عن أنها



فى النهاية توجد تشابكا صحيا كبيرا فى المصالح الاقتصادية بين الشعوب، والحكومات والدول العربية، أكثر ما تكون احتياجا لتطوير البنية الأساسية، فيما بينها، كشرط ضرورى لتطوير العلاقات الاقتصادية بينها بشكل سريع، بدلا من الوضع الراهن، الذى لا يتجاوز فيه حجم التجارة بين الدول العربية ٨٪ من إجمالي تجارتها الخارجية، ولا يتعدى حجم التدفقات الاستثمارية العربية إلى الدول العربية نسبة ١٥٪ من إجمالي التدفقات الاستثمارية إلى الخارج، ومن المؤكد أن عدم توافر البنية الأساسية المتطورة التى تربط الدول العربية ببعضها البعض، يشكل أحد العوامل المؤثرة سلبيا فى حركة التجارة العربية - العربية، وعلى حركة الأشخاص وتجارة الخدمات.. وبالتالي، فإنه من الضرورى أن تسعى الدول العربية، لتحقيق طفرة هائلة فى البنية الأساسية التى تربط بينها، إذا كانت تسعى لتحقيق تطور اقتصادى حقيقى، وعلى طريق تحقيق هذا الهدف، يمكن للدول العربية أن تعمل على تطوير الخطوط الملاحية، والطرق البرية، والخطوط الجوية فيما بينها، وكذلك تنشيط مشروعات الربط الكهربائى، والتعاون فى مجال الطاقة، وهناك موانئ عربية مؤهلة لكى تصبح أجزاء فى حلقة وصل عربية متكاملة لحركة تجارة الترانزيت بين الشرق والغرب، وبين أوروبا وإفريقيا، فهناك موانئ تونس، والجزائر، وليبيا، وموانئ الإسكندرية وبورسعيد، وسفاجا، وجدة، وينبع، ودبي، وأبوظبى، واللاتقية، وطرطوس، وحتى يمكن لهذه الموانئ، أن تلعب دورا فى تسهيل حركة التجارة العربية مع العالم الخارجى، فإن ذلك يستدعى درجة عالية من التنسيق والتطوير، لتصبح هذه الموانئ، مراكز رئيسية لحركة التجارة العربية، وفيما يتعلق بشبكة الطرق البرية، فهناك الطريق البرى الذى يربط كل دول شمال إفريقيا العربية، والذى يبدأ من مدينة العيون فى المملكة المغربية، وينتهى فى القاهرة، ويبلغ طوله ٧ آلاف كيلومتر، وتبلغ تكلفته ٨٥٠ مليون دولار، واستكمال هذا الطريق، بعد أن أنجزت مصر الجزء الخاص بها حتى حدودها مع ليبيا، سوف يربط بلدان الشمال الإفريقى، ببلدان الخليج وسوريا، والعراق، ولبنان، ومنها إلى تركيا وآسيا وأوروبا، وفى الإطار نفسه، فإنه يمكن أن يؤدي خط سكة حديدية من المغرب إلى مصر، ومد خط لربط دول المشرق العربى والسعودية، مع ربط الخطين عن طريق العبارات، أو الاتفاق والجسور عبر خليج العقبة، إلى تحقيق نتائج مبهرة فى تسهيل حركة الأشخاص والسلع بين الدول العربية من أقصى المغرب العربى، إلى أقصى المشرق العربى.

وبالنسبة للربط الكهربائى بين الدول العربية، فهو مشروع ذو جدوى اقتصادية عالية، يتيح إمكانية تبادل الاستفادة من فائض الطاقة، بشكل يؤدي إلى توفير الطاقة، وتخفيض حجم احتياطي الطاقة، الذى تضطر كل دولة لإنتاجه، للوفاء بمتطلباتها، ومن المؤكد أن وفرة الطاقة عبر الربط الكهربائى، سوف تخلق ظرفا لتأسيس استثمارات جديدة، دون مخاوف فيما يتعلق بالاستثمار فى صناعات مستهلكة كبيرة للطاقة.



المصدر : الأهرام العربى

لتنشر والإخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ٥ / ١٩٩٧



ولعل هذه القطاعات المرشحة لقيادة التكامل
الاقتصادى العربى، نقود . إذا تحققت . المنطقة
العربية إلى عصر جديد، تتخلص فيه من تراث
تجارب مضت، على مدى أربعة عقود من الفرص
الضائعة، والإجهادات التى تمت لمشروعات
عمل عربى مشترك، لأن هذا التحدى قد
يكون هو التحدى الأخير للمنطقة،
للخروج من الحالة التى تعيشها،
فالتكامل الاقتصادى، وقيام
سوق عربية مشتركة، أصبح
ضرورة وليس خيارا،
ضرورة يفرضها
الواقع والعصر،
والعالم من
حولنا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ٥ / ١٩٩٧

المطالبة بدور اكبر لصناديق التمويل العربية لدعم السوق المشتركة

D كتب خالد حسن: طالب خبراء الاقتصاد العرب بدعم الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل العربية خلال المرحلة القادمة في إطار مشروع إقامة السوق العربية المشتركة.

وأكد الخبراء أن الفترة الحالية تشهد ازدهارا في التعاون العربي المشترك في المجالين التجاري والاقتصادي. وأشاروا إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية من 7٪ أوائل التسعينات إلى 9,2٪ عام 96 وكذلك صدور البرنامج التنفيذي في فبراير الماضي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى على مراحل سنوية متدرجة طبقا لجدول زمني لمدة 10 سنوات.

أكد عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن هناك بالفعل بعض المواقف التي تحد من الارتقاء النسبي للمبادلات التجارية العربية حتى الآن ويمكن تصنيفها إلى عدة مجموعات بعضها يتعلق باختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتشابه المنتجات العربية ويمكن التغلب على هذه المجموع من المواقف عن طريق تطوير السياسات والأنظمة الاقتصادية وتحريكها نحو اقتصاد السوق والمجموعة الثانية من المواقف تتمثل في القيود التجارية والنقدية حيث تتخوف بعض الدول العربية من التأثير السلبي لتحرير وتنمية التجارة مع الدول العربية ويمكن معالجة هذه القيود من خلال مشروع منطقة التجارة الحرة العربية وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي

والتصحيح الهيكلي في الدول العربية أما المجموعة الثالثة من المواقف فتتركز في محدودية الطاقات الاستثمارية للأسواق والاستثمار وهذه ستتلاقى تدريجيا بفعل التطور الاقتصادي في الأجل الطويل بالدول العربية.

وأضاف السحبياني أن هناك أيضا بعض المواقف المتعلقة بكفاءة التجارة العربية في المجالات المؤثرة على التجارة مثل النقل والتعقيدات الإدارية وغيرها حيث أن هناك جهودا مستمرة على المستوى العربي لرفع كفاءة التجارة من خلال معالجة هذه المؤثرات.

ومن ناحية أخرى أكد مندر الزنايدي وزير التجارة التونسي أنه رغم جميع الجهود المبذولة من جانب الدول العربية إلا أنه لا يزال نصيب العالم العربي في التجارة العالمية محدودا نظرا لعدم تنوع هيكل الصادرات العربية مع سيطرة المواد المصنعة على وارداتنا من الخارج كذلك لا تتجاوز حاليا نسبة التجارة الخارجية البينية نسبة 9٪ من جملة تجارتنا الخارجية كما أن الاستثمار العربي في البلدان العربية لا يتجاوز نسبة 6٪ من إجمالي الاستثمارات العربية في الخارج رغم ما توفره الآن من فرص للاستثمار المربح في معظم الدول العربية التي قامت بتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي.

وأضاف مندر الزنايدي أنه على قدر ما يتم التنسيق بين جهود الدول العربية لتحكم في المفاهيم والقواعد الجديدة للتعامل العربي بقدر ما استفادنا لنا الوسائل والطرق الكفيلة بتحقيق النهضة الجماعية والتعزيز كقوة اقتصادية رافعة تؤثر أكثر مما يؤثر عليها.

ويشير الدكتور عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة شركات «دلة» للاستثمارات التي أن قيام بعض الدول العربية منذ مطلع الثمانينات بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية يعد دليلا على شعور الدول العربية بضخامة التحديات التي تواجهها والتغيرات الكبيرة في الاقتصاد العالمي والذي أصبح يعتمد بصفة أساسية على التكتلات الاقتصادية لذلك أصبح من الضروري أن تبحث أيضا الدول العربية عن إقامة تكتل عربي يجد سوقا كبيرة تستوعب الانتاج ويحقق أهداف التنمية مع إعادة تخصيص الموارد العربية للتخصيص الأمثل.

وأضاف أن القطاع الخاص العربي عليه الآن العبء الأكبر في تنمية التجارة العربية البينية في ظل اتجاه الدول العربية لتحرير تجارتها وأعطاه القطاع الخاص دورا كبيرا يصل في بعض الأحيان إلى 60٪ / 70٪ من حجم إنتاج القومي.

من ناحية أخرى طالب سعيد الفلاح رئيس الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بضرورة قيام صناديق التمويل العربية بتخصيص جزء من تمويلها لدعم مراكز البحث العلمي بالدول العربية والتي ستؤدي بلاشك إلى إنتاج منتجات جديدة متنوعة يمكن أن تدخل في مجال التبادل التجاري بين الدول العربية مع العمل على تنويع الهيكل الانتاجي للدول العربية. مشيرًا إلى أنه نتيجة لعدم التنظيم والتنسيق بين القطاعات الصناعية العربية فإنه يوجد لدينا حاليا 3 ملايين طن طاقات معطلة في مجال الزيوت كما يوجد لدينا 2 مليون طن طاقة فائضة في مجال المنظفات.



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٧/٦/١٩٩٧

القذافي يدعو لكيان اقتصادي عربي يدخل المنافسة ويلغي «عقدة الخواجة»

لا يمكن بواسطتها إرغام العرب على التعاون وإقامة شراكة مع أوروبا لأنها ستكون شراكة بين قوي وضعيف، فيما المطلوب تعاون اقتصادي عربي - أوروبي عبر المتوسط على أساس الند للند.

وقال ان الفاعليات الاقتصادية هم الجنود الذين يمكن ان يقوموا بالافتحام الاقتصادي ويدخلوا المعركة التي يخشى الآخرون دخولها، ويدخلوا ايضا المنافسة مع الآخرين وخصوصا الأميركيين الذين يريدون أن يحولوا العالم كله الى سوق استهلاكي لانتاجهم وتعطيل اي فاعلية انتاجية في العالم تحت شعار حرية التجارة والتي تعني ان تأخذ البضائع الأميركية والانتاج الأميركي طريقا إلى أسواق العالم بدون عوائق كالجمارك والضرائب والرسوم وغيرها.

وأوضح ان كل هذه النشاطات الاقتصادية تحتاج إلى مئات الآلاف او الملايين من القوى العاملة مؤكدا أنه إذا اردنا ان نسير على الطريق الصحيح يجب ان يكون هؤلاء العمال شركاء في الانتاج وأن يشعروا بكيانهم وأن يكونوا محترمين.

أكد العقيد معمر القذافي ان التحام الفاعليات الاقتصادية في البلدان الثلاثة، مصر وليبيا وتونس، سيخلق قوة كبيرة على شاطئ البحر المتوسط، وهي عملية مهمة جدا، إذ ان هذا الكيان العربي القوي سيتمدد ويشمل كل الفاعليات الاقتصادية من المحيط الى الخليج، ما يؤدي الى قيام قوة اقتصادية كبيرة.

ودعا القذافي في كلمة وجهها إلى فاعليات اقتصادية من مصر وتونس، الى ضرورة التخلص من عقدة الخواجة، لأن بإمكان العرب ان يصنعوا ويبدعوا وينتجوا ويستغنوا عن الولايات المتحدة، مشييرا إلى ان أوروبا تقطع للتعاون مع العرب تعاوننا مفيدا.

ونبذ الى عسدم الربط بين التفكير الاقتصادي والتفكير الأمني والعسكري الذي يهدد المصالح الاقتصادية ويضحي بها، فالقوة العسكرية الأوروبية (يوروفورس)



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠

مناطق

التجارة

الحرة

هل تفتح الباب المغلق
للمتعاون العربي؟



المصدر : الأهرام الإقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تمشيا مع المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تتمثل في إقامة تكتلات إقتصادية مثل الإتحاد الأوربي والنافتا وتكتل الآسيان ٠٠٠ أصبحت إقامة مناطق التجارة الحرة مطلبا أساسيا للدول النامية خاصة وأن الدول المتقدمة تمارسه وتسعى إليه لأن أي دولة خارج هذه التكتلات لن تحظى بالمزايا والأفضليات التي تمارس فيها ٠ ومنطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة ٠٠ فالأولى

عبارة عن إتفاق بين دولتين أو أكثر على تحرير التجارة فيما بينها ، وعادة مايتضمن هذا التحرير قوائم سلبية لا يتم تحريرها مثل تجارة السلاح أو الخمر مثلا ورغم أن تحرير السلع يتم أيضا بالتدريج إلا أنه توجد بعض السلع التي يتم إعفاؤها فورا وهي السلع التي تتمتع بنسبة جمارك منخفضة ٠

أما المنطقة الحرة [مثل بور سعيد] هي عبارة عن تحرير مدينة أو ميناء تجاريا بمعنى أن كل المنتجات التي تدخل هذه المنطقة تعتبر منتجات مصدرة ، وكل المنتجات التي تخرج منها تعتبر منتجات مستوردة ، ولهذه المنطقة أهداف عديدة ٠٠ فقد تكون منطقة حرة لتنمية صناعات أو صناعة معينة وقد تكون لتنمية التجارة بها أو يكون هدفها تحقيق الهدفين معا ، بالإضافة إلى الأهداف القومية البعيدة المدى لتنمية منطقة بذاتها مثلما حدث في مصر حينما أنشأت المنطقة الحرة ببور سعيد بعد حرب ٧٣

عن مناطق التجارة الحرة ٠٠ التي تسعى مصر حاليا لإقامتها مع الدول العربية أو الأجنبية ٠٠ يدور موضوع تحقيق العدد ويشمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي قرر قيامها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في

يونيو الماضي وإقرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي [الدورة ٥٩] البرنامج التنفيذي لتنفيذ إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية اعتبارا من ١/١/١٩٩٨ وسوف يتم إجراء تخفيضات جمركية على السلع



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٥

المتبادلة بين الدول العربية بنسب متساوية على مدى عشر سنوات حتى تصل إلى الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية في عام (٢٠٠٧) بمعنى أنه سيتم إجراء تخفيض جمركي سنوي نسبته ١٠٪ على جميع السلع باستثناء السلع التي تطلب دولة أرجاء أعفائها خلال العشر سنوات وذلك لمراعاة الصناعة .

المحلية بها لإختلاف مستويات الصناعة في الدول العربية حرصا على الصناعات الناشئة

في البداية يقول محمد سلامة المستشار التجاري بجهاز التمثيل التجاري : تسعى الدول العربية الآن للدخول في تكتل يضمها للحصول على مزايا تفضيلية تمكنها من التنمية وتحقيق مزايا للفرد العادي وليس للتجار والصناع فقط فالفرد سوف يحصل على سلع أرخص سعرا

وفي إطار المنطقة العربية الكبرى ينص البرنامج التنفيذي لها على إمكانية إتفاق دولتين عربيتين أو أكثر على إتفاق فيما بينها للحصول على تبادل أفضليات أو إعفاءات تسبق البرنامج التنفيذي أي في مدة أقل من العشر سنوات ، والسياسة الاقتصادية الحالية لمصر تسعى إلى إقامة مناطق حرة مع الدول العربية في شكل ثنائي مثل الكويت وتونس ولبنان ، ويقوم التمثيل التجاري حاليا بالإعداد لإقامة الإتفاق الخاص بإقامة مناطق التجارة الحرة مع هذه الدول بالتعاون مع وزارات الخارجية والزراعة والصناعة و قطاع التجارة الخارجية ومصلحة الجمارك وإتحاد الصناعات والإتحاد العام للغرف التجارية ومن مزايا إقامة منطقة التجارة الحرة بين دولتين إختصار الفترة الإنتقالية التي يتم خلالها الإعفاء التدريجي للرسوم الجمركية إلى

خمس سنوات بدلا من عشر سنوات ، وتوجد بيننا وبين بعض الدول العربية إتفاقيات تجارية يتم بموجبها إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وسوف تكون هذه السلع معفاة أيضا فوراً من الجمارك كما سيتم أيضا مناقشة بند إلغاء الرسوم الجمركية على أي سلعة تعتبر من مستلزمات الإنتاج والمواد الخام ، ونسبة الرسوم الجمركية عليها حاليا لا تزيد عن ١٠٪ ليطبق الإلغاء فوراً ، بالإضافة إلى العمل على أن تكون القائمة السلبية للسلع التي تطلب كل دولة أرجاء أعفائها من الرسوم الجمركية في أضيق الحدود .

[وضمن إتفاقيات التجارة الحرة الجاري الإعداد لها الآن إتفاق التجارة الحرة بين مصر واوكرانيا

ويهدف لدعم العلاقات التجارية بين البلدين خاصة زيادة الصادرات المصرية إلى اوكرانيا للتغلب على العجز التجاري المستمر في غير صالح مصر حيث تشير الإحصاءات إلى أن صادرات مصر إليها بلغت ٨٠٥ مليون دولار خلال عام ١٩٩٥ في حين بلغت الواردات منها ١٠٧ مليون دولار خلال نفس العام ،

وقد تم الإتفاق على بدء التفاوض على صياغة مواد الإتفاق بما يتضمن التحرير التدريجي لبيود السلع المتبادلة بين البلدين

منطقة بين مصر والمغرب

أعد جهاز التمثيل التجاري نمونجا لمشروع إتفاق منطقة تجارة حرة بين مصر والمغرب يشمل أن تكون الفترة الإنتقالية التي يتم خلالها الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية خمس سنوات مما يتيح الفرصة للسلع والمنتجات المصرية للتواجد والإستقرار في الأسواق العربية قبل تحرير التجارة العالمية عام ٢٠٠٥

ومن المعروف أن الصادرات المصرية إلى المغرب تواجه منافسة شديدة بعد دخول إتفاق المشاركة بين المغرب والإتحاد الأوربي حيز التنفيذ أوائل العام القادم حيث يعطى هذا الإتفاق مزايا للسلع

الأوروبية من حيث السعر بجانب جودة السلع الأوروبية ٠٠ مما يحد من قدرة صادراتنا على النمو ولذلك فلابد من العمل على حصول مصر على نفس هذه المزايا عند إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والمغرب كبداية تنطلق منها إلى مزيد من المزايا الجمركية .

وينص الإتفاق على التحرير الفوري للمنتجات المدرجة والمتمعة أصلا بالإعفاء في إتفاق التجارة الساري حاليا بين البلدين ، وإلغاء الرسوم الجمركية على أي سلعة من مستلزمات الإنتاج أو المواد الخام يتفق الطرفان على إدراجها وبلغ الرسم الجمركي عليها بين ٥٪ ، ١٠٪ على غرار ماسيتم مع الإتحاد الأوربي ومانم التوقيع عليه بين المغرب والإتحاد الأوربي ، بجانب إلغاء الرسوم الجمركية على باقي المنتجات على مدى خمس سنوات بنسب متساوية .

منطقة التجارة الحرة بين مصر والكويت

ترتبط مصر والكويت بإتفاق تعاون تجاري تم التوقيع عليه في القاهرة في أواخر أغسطس ١٩٨٩ ، وقد جرت محاولات لإدخال بعض التعديل عليه في أواخر عام ١٩٩٥ ، كما إقترح الجانب المصري في فبراير ١٩٩٦ إستبدال التعاون التجاري القائم بإتفاق لمنطقة تجارة حرة ، وقد تم إعداد مشروع لإقامة منطقة التجارة الحرة بهدف إلى تحرير التجارة بين البلدين من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على

بعض السلع الحيوية مع التدرج في الإلغاء التدريجي للسلع الأخرى وفقا لبرنامج زمني يتفق عليه وكذلك إزالة القيود غير الكمية التي تؤثر على إنسياب حركة التبادل التجاري بينهما .

وتوجد بعض السلع غير الخاضعة للإعفاءات الجمركية ستكون محلا للتفاوض بين البلدين لإخضاعها للإعفاء الجمركي بعد فترة ، كما أن هناك ضوابط لتحديد السلع ذات المنشأ الوطني وتضمينها



المصدر : الأهرام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٤

في بروتوكول يلحق باتفاق منطقة التجارة الحرة ويعتبر جزءا مكملا له

وتوجد بعض الملاحظات على المشروع المقدم من الجانب الكويتي تنصب على النصوص الخاصة بالديباجة والفصول الأول والثاني [التبادل التجاري] والرابع [تسوية المنازعات] والفصل الخامس [الأحكام الختامية]

توجد أيضا بعض الملاحظات الموضوعية لمصر ، فقد ورد بالمشروع الكويتي المقدم [نص المادة الرابعة] بشأن عدم سريان الإعفاءات المقررة في هذه الاتفاقية على السلع المصنعة والنصف مصنعة المنتجة في المناطق الحرة في أي من البلدين والمصدرة إلى الطرف الآخر ، رغم أن المناطق الحرة تعتبر من الناحية القانونية خارج السيادة الضريبية والجمركية للدولة حيث يتم التعامل معها بالنقد الأجنبي وتعامل باعتبارها جزءا من العالم الخارجي ، وبالتالي فإن ما تتمتع به الصادرات المصرية المنتجة خارج المناطق الحرة ، من إعفاءات لدى تصديرها إلى الأسواق الخارجية ... يجب ألا يمتد هذا التمتع بالإعفاء على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة والمصدرة منها إلى الأسواق الخارجية لطبيعتها الخاصة .

سوف تستفيد الكويت كثيرا من تطبيق هذا النص لأن مصر لديها خمس مناطق حرة قائمة فعلا في كل القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس والإسماعيلية فضلا عن المناطق الحرة العامة الجديدة المزمع إقامتها في سفاجا ودمياط وبور سعيد [شرق التفريعة] والعريش وعتاقة [شمال خليج السويس] ورأس النقب بالقرب من منفذ طابا البري وأخيرا المنطقة الحرة بمدينة رفح .

أن الكويت ليس بها حاليا مناطق حرة وإن كان هناك مشروع لإنشاء منطقة حرة في الشويجج ، وتجري الاتصالات للاستفادة من الخبرة

المصرية في إدارة وتشغيل المناطق الحرة .

من الملاحظات المصرية أيضا ملاحظات خاصة بالمواصفات القياسية فقد ورد بالمشروع الكويتي في المادة الثامنة نصا بمراعاة أن تكون السلع والمنتجات المصدرة بينهما مطابقة للمواصفات والمقاييس المحلية أو الدولية .

وهذا النص مقبول من الناحية العلمية حيث أنه يتمشى مع الاتجاه العالمي لضبط المواصفات وأنظمة مراقبة الجودة ، الأمر الذي يستتبعه التزام المصدرين في كلا البلدين جديا بما يطلبه الطرف الآخر من مواصفات مما يؤهله للمناقسة مع مصدرى البلاد الأخرى .

● ورغم أن مصر لم تكن من الدول العربية التي وقعت على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تم التوقيع عليها في تونس في ٢٧ / ١ / ١٩٨١ إلا أن مصر من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة على ميثاقها الذي يوجب قيام تعاون وثيق بين تلك الدول في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجاري في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وإنضمام مصر لإتفاقية مسالة وقت وكانت هناك خطوات تم إتخاذها

● إن اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الكويت سيكون بديلا لإتفاق التعاون التجاري الموقع بينهما في ٢٩ / ٨ / ١٩٨٩ ولكن سيستظل الاتفاقيات الأخرى التالية معملا بها ، ومنظمة العلاقات الثنائية بين البلدين والمجالات التي تتعلق بها ، وهذه الإتفاقات هي :-

— بروتوكول إنشاء المراكز التجارية في كلا البلدين الموقع في ١٠ / ١ / ١٩٩٠ .

— إتفاق تشجيع وحماية الإستثمارات الموقع في ١٥ / ٥ / ١٩٨٩

— إتفاق التعاون مع سوق الكويت للأوراق المالية في ١٤ / ٤ / ١٩٩٦ .

[وتعتبر تركيا من أوائل الدول التي أهتمت منذ أوائل الثمانينات بسياسات السوق الحرة وأصدرت لذلك قانون المناطق الحرة رقم ٣٢١٨

سنة ١٩٨٥ لتحقيق مزيد من التحرر الإقتصادي لكافة قطاعات الإقتصاد وتوفير الأمان للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الإستثمار والقضاء على الإجراءات البيروقراطية التي تعوق الإستثمار ، وتنقسم المنطقة الحرة في إستنبول إلى منطقة مطار إستنبول ، وهي منطقة متاخمة للمطار ومساحتها عشرة آلاف متر مربع ، ومنطقة إستنبول للجلود بجانب المنطقة الحرة في إزمير وهي من أولى المناطق الحرة المتخصصة في التصدير وتديرها إحدى شركات القطاع الخاص ، وكذلك المنطقة الحرة في إنطاليا ، والمنطقة الحرة في مرسين والمنطقة الحرة في ترابزون ومساحتها ٤٤,٤ ألف متر مربع . ومن المزايا التي تتيحها هذه المناطق الحرة طبقا للقانون ٣٢١٨ ... عدم خضوع المشروعات والأرباح الناتجة عنها لأي ضرائب أو رسوم بما في ذلك ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وأية ضرائب محلية وحرية تمويل الأرباح للخارج بدون قيد أو شرط وبدون الحصول على إذن مسبق ، وعدم وجود حدود دنيا أو قصوى لرأس المال المستثمر ، كما لا توجد قيود على جفسيه رأس المال ، بالإضافة إلى أن أقصى فترة للإنتفاع بالترخيص للمشروعات ٩٩ عاما قابلة للتجديد ، وإمكانية بيع منتجات المناطق الحرة داخل تركيا ، وحرية تحويل العملة المحلية إلى عملات حرة ، ولايجوز توقيع الحجز أو التأميم أو مصادرة المشروعات المقامة ، وإنشاء بنية أساسية في المناطق الحرة معافاة للبنية الأساسية في الدول المتقدمة ويعتمد أسلوب إدارة المناطق الحرة في تركيا على قيام الحكومة التركية بتوفير الأراضي للمستثمرين وإقامة البنية الأساسية مثلما حدث في المناطق الحرة في أنطاليا



المصدر : الأهرام الإقتصادي

التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومرسين مع التزام القطاع الخاص في إقامة مشروعات البنية الأساسية ، وأن يقوم القطاع الخاص بإقامة مشروعات البنية الأساسية والرأسمية وهو ما حدث في باقي المناطق الحرة في إستنبول ، وترابزون ، وأيجة ومنطقة مطار إستنبول .

[وقد بلغ إجمالي حجم التجارة في المنطقة الحرة في ترابزون عام ١٩٩٤ حوالي ٤٤,١ مليون دولار إرتفعت في عام ١٩٩٥ إلى ٤٨ مليون دولار أمريكي

كما بلغت خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ١٩٩٦ إلى ٩٧ مليون دولار ، ويبلغ نصيب مصر فيها حوالي ٥ مليون دولار أمريكي ، أما بالنسبة لإجمالي حجم التجارة المتداولة في المناطق الحرة في تركيا طبقا لإحصائيات جهاز التمثيل التجاري

فقد بلغ عام ١٩٩٤ حوالي ١,٩ مليار دولار ، إرتفع في عام ١٩٩٥ إلى ٢,٩ مليار دولار كما بلغ خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ١٩٩٦ حوالي ٢,٣ مليار دولار

[ويمكن إستخدام المنطقة الحرة في ترابزون كنقطة إنطلاقاً للصادرات المصرية إلى أسواق الدول المجاورة في دول الكومنولث والدول الآسيوية الأخرى وذلك بسبب تمتعها بموقع جغرافي مميز حيث تقع هذه المنطقة الحرة في الجزء الجنوبي الشرقي للبحر الأسود في الشمال الشرقي من تركيا ولا يفصلها عن حدود الدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي سوى ألفي كيلو متر ، كما تتميز أيضا بقرب موقعها من دول شرق أوروبا حيث لا يفصلها عن رومانيا سوى البحر الأسود ، كما توجد خطوط برية مع سوريا والعراق وإيران .

[وتنقسم إلى مناطق للتخزين وتضم مخازن للتبريد وصوامع للحبوب والغلل ومخازن للزيوت والكيمياويات ، بجانب وجود مركز تجاري ويستقبل ميناء ترابزون حوالي ألفي باخرة تجارية سنويا ، كما تقوم بعض الشركات التركية بتخزين كميات من السلع الغذائية والإستهلاكية بهذه المنطقة بهدف توفير بضاعة حاضرة لتلبية الطلبات الفورية لدول البحر الأسود من هذه السلع ، ويعتبر هذا أسلوبا مناسباً للشركات المصرية التي ترغب في إستعادة أسواقها بدول الكتلة الشرقية السابقة ، وقد بدأت بالفعل إحدى الشركات المصرية بالتعاون مع إحدى الشركات التركية تجربة تصدير بعض السلع المصرية إلى هذه المنطقة الحرة تمهيدا للتسويق بهذه الدول .

■ ■



المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٧/١٩٩٧



رأى

آفاق السوق العربية المشتركة

في حوار مع الإعلاميين بمناسبة يوم عيدهم الرابع عشر، أكد الرئيس حسني مبارك أن السوق العربية المشتركة كان من الواجب إقامتها قبل السوق الأوروبية، وأن الأرضية مهيأة لذلك، مشيراً إلى أن مشوار التعاون الاقتصادي «الشرق أوسطي» طويل ومرتببط بحل القضية الفلسطينية وإحلال السلام الشامل والعادل بالمنطقة.

وقد لخص الرئيس مبارك في أجابته الصريحة والمباشرة طموحات كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج في إقامة تجمع اقتصادي يليق بقدرات الأمة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية التي لن تجد فيها الكيانات الصغيرة مكاناً أو حتى مجالاً متحيزاً للتفاوض، وهو ما يبدو واضحاً في الممارسة الفعلية للعلاقات الدولية في الوقت الراهن.

والحقيقة أن هناك اتفاقيات اقتصادية قائمة بالفعل بين الدول العربية ويبقى مجرد تنشيطها، ويمكن كذلك أن تتحمل مؤسسات العمل العربي جنباً إلى جنب مع صنابير التنمية العربية والهيئات التنموية المتخصصة مسئوليتها الكاملة، إذا توافرت الإرادة السياسية، في إزالة المعوقات التي تعترض انطلاق الاقتصاد العربي نحو التجمع والتكامل في مناخ ينسجم مع التطلعات القومية لبناء السوق العربية المشتركة.

لقد أصبحت السوق العربية المشتركة أمراً لا مفر منه اليوم قبل الغد، ولعل البدء بإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية تنفيذاً لقرارات القمة العربية الأخيرة بالقاهرة، تكون النواة لتحقيق الحلم القومي في إقامة مثل هذه السوق، وقد تجاوزت متطلبات بناء السوق كل الحدود ليس فقط لأن قيمة الواردات العربية من السلع الزراعية والغذائية بلغت ٢٣ مليار دولار في مقابل صادرات تبلغ ٥,٧ مليار دولار، ولكن أيضاً لأن متطلبات منظمة التجارة العالمية والمشاركات المتعددة مع التكتلات الدولية والعولمة وإزالة الحواجز والرسوم الجمركية يتطلب عملاً عربياً جماعياً وموحداً.





المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٦ / ١٩٩٧

في غضون ٣ سنوات سوق عربية مشتركة لدول اعلان دمشق الـ ٨

القاهرة «الكفاح العربي»

وفاروق الشرع لنظرائهما في دول الإعلان خلال اجتماعهم المقبل في اللاذقية. وقالت مصادر دبلوماسية مصرية انه تم الاتفاق على هذه الخطوة خلال الاجتماع الذي عقد مؤخراً في القاهرة بين الرئيس مبارك وعبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري، على أن يبدأ تطبيق صيغته ليشمل الدول العربية. ويرى الجانبان المصري والسوري أن ذلك يستغرق ٣ سنوات.

يعكف عدد من الخبراء المصريين والسوريين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية على إعداد صيغ مشروع السوق العربية المشتركة... تمهيداً لعقد اجتماع مشترك يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران (يونيو) الحالي، وقبل بدء اجتماعات دول إعلان دمشق بيوم واحد، لبلورة النقاط المتفق عليها وادماجها في مشروع واحد يقدمه وزير الخارجية البلدين عمرو موسى



١٩٩٧/٦/٣

التاريخ

تنشر في الخدمات الصحفية والمعلقات

القذافي يؤكد رغبة مبارك في السوق العربية المشتركة



بقلم:

عبدى المولى

كان اجتماع العقيد القذافي برجال الأعمال المصريين والتونسيين والليبيين مثمرا وقد بدأ القذافي بخطاب تحليلي مستفيض بشروح أفكاره الاقتصادية البناءة في السوق العربية الحرة والتضامن الاقتصادي للدول الثلاث والعرب أشاد بقوة نظام المشاركة في الانتاج والارباح وأوضح ان

العامل - وهو الاساس في العملية الانتاجية فيجب ان يتوفر له الحافز الانتاجي لزيادة الانتاج وهذا الحافز يتطلب المشاركة الفعلية في دخل المشروع ضرب مثلا بالسوق العربية للسيارات التي يجب ان توحد انتاج السيارة العربية والبلاد الثلاث مصر وليبيا وتونس التي لا تنقصها الخبرة لإقامة هذه الصناعة ولا تنقصها المواد الخام ولا مصانع الحديد والصلب ولا الامكانيات البشرية الضخمة والعمالة المتخصصة.. وقال القذافي انه يجب ان نحمل على إيجاد سوق عربية مشتركة نتبادل فيها السلع التي ننتجها ونصدرها إلى العالم تأكيداً للانتاج العربي المتفوق فلنأكل من اليابان التي غزت العالم بسياراتها ورفضت ان تدخل أي سيارة اجنبية إلى سوقها.

وقد قوبل خطاب العقيد القذافي بالتصفيق بعد التقدير وقام رجال الأعمال المصريين يؤكدون حرصهم على تنفيذ برنامج العقيد وقد تقدم السيد / محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية وقال ان الصناعة والتجارة بين العرب اول مطلب يجب ان نسعى إلى تحقيقه ولا بقاء لنا كعرب بدون تكامل صناعي تجاري ولن نتحقق القومية العربية إلا بتقدم الصناعة العربية المتفوقة التجارة العربية التي تعم السوق العربية أولا تغزو السوق العالمية لتوفر اسباب الجودة وقلة التكلفة التي وتدفع إلى المنافسة العالمية واطلاق الحوافز بالمشاركة في الانتاج للأيدي العاملة المصرية تحفزها لزيادة الانتاج.. وكل دولة عربية لها اساليبها في اطلاق هذه الحوافز.. وتوفير المطلوب للبلاد العربية من الصناعة والتجارة العربية هو الهدف ومتى تحقق الكيف مع الكم في الصناعة المصرية تمكنت التجارة العربية من شق طريقها في الاسواق الاجنبية ومهمتنا السعى لتحقيق أملنا وقد عدد السيد فريد خمس الاعتمادات التي توفرت في خطة الصناعة المصرية للشركة العربية لصناعة السيارات

والعربية للمقاولات والتكامل الصناعي لجميع الحديد والصلب.

وقال رجل الأعمال المصري عبد المنعم سعودي ان السيارة العربية في طريقها إلى الظهور وان مصانع الشركة بالعاشر من رمضان تشهد تطورا سريعا للوصول إلى أحدث وأوفر استهلاكاً للوقود بحيث تصبح سيارة العرب كلهم التي لا تقل شكلاً ولا مضموناً عن أفخم السيارات العالمية.. واننا نسعى دائماً إلى تحقيق رغبة الرئيس مبارك في تحقيق التكامل الانتاجي والاقتصادي والتجاري العربي تحقيقاً لرغبة شقيقه العقيد القذافي.

وأشاد السيد عبد الوهاب قوطه بما شاهده في مصنع السفينة «السابع من أبريل» الضخم من الآلات مساحات الاراضي والعمال في صناعات الحديد والصلب والخرائط وكان واضحاً ان مؤتمر رجال الأعمال الذي عقده الرئيس القذافي في ليبيا قد أثمر وأوضح ان التكامل للصناعي والتجاري العربي آت لا ريب فيه وان رجال الأعمال اكثروا عقب سماع القذافي انهم ماضون على نفس الطريق المرسوم الذي شرجه العقيد وقد سعدت ان نقل «الدش» إلى هذا الاجتماع وتمنيت ان نقله التلفزيون المصري



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٦ / ١٩٩٧

الدورة الـ ٦٥ لمجلس الوحدة الاقتصادية تبدأ غدا بالقاهرة:

إحياء مشروع السوق المشتركة وتحيية التبادل التجاري بين الدول العربية

كتب - محمد مبروك:

تبدأ غدا بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية اعمال الدورة الخامسة والستين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على المستوى الوزاري وبمشاركة جميع الدول العربية الاعضاء في المجلس.

وصرح السيد حسن ابراهيم الامين العام للمجلس ان هذه الدورة تكتسب اهمية خاصة بما تحويه من مواضيع محورية وهامة على الصعيد العربي ويتصدر جدول اعمالها موضوع كيفية احياء مشروع السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية استجابة للدعوات المتكررة من الرئيس حسنى مبارك وجهوده مع كافة الدول العربية للاسراع باقامة سوق عربية مشتركة كنواة لاقامة كتلة اقتصادية عربية قادر على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

وسيوجه السيد حسن ابراهيم خلال اعمال الدورة دعوة لجميع الدول العربية لتحديد تاريخ موحد لاعلان التزام كافة الدول الاعضاء في السوق المشتركة بالتحريك الكامل للتبادل التجاري فيما بينها.

واوضح الامين العام انه سيتم بحث عدة اجراءات محددة لاحياء مشروع السوق العربية المشتركة في المجلس الذي سينعقد برئاسة سوريا وتستمر اعماله يومين اهمها: البدء بمشروع السوق المشتركة الصغيرة في موعد محدد وتضم سبع دول هي مصر

وسوريا والعراق وليبيا والاردن وموريتانيا واليمن
● تكليف الامانة العامة للمجلس بالمتابعة الدقيقة والاتصال المباشر بكافة الاجهزة المعنية في الدول العربية لتنفيذ قرارات السوق العربية المشتركة
● دعوة الدول غير الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية للمشاركة في التحرير الفوري للتجارة من خلال الية للانتساب الى السوق
● تقوم الامانة العامة للمجلس بتقديم تقرير ربع سنوي عن مسار تنفيذ اهداف السوق العربية
ويعرض مجلس الوحدة في الدورة التقرير الاقتصادي الذي يتضمن مشروعا جديدا للتكامل الاقتصادي العربي والرؤية المستقبلية له باعتبار ان السوق العربية المشتركة هي جوهر المشروع الاقتصادي العربي وغايته النهائية
كما يطالب التقرير بتبنى استراتيجية قومية لبناء كيان اقتصادي عربي قوى يضم كافة الدول العربية
وسيناقش الوزراء المشاركون في اعمال الدورة قرارات المؤتمر البرلماني العربي السابع والدعم البرلماني لقيام السوق العربية واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل ورؤوس الاموال وبحث طلب الاتحاد العربي للمعارض للانضمام الى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة



المصدر: السبعم السبعم

للتشرف والخدماء الصدففة والمعلومااء : التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢

اساقبلهما مبارك امس

د. الجنزورى: وثيقة مصريّة - سوريّة لاقامة سوق عربيّة مشتركة

عبد الحليم خدام: نحتاج لمؤتمر اقتصادى

عربى لمواجهة تعنت اسرائيل

الشيخ الذى عقد بين الرئيسين مبارك والاسد. وقال لقد ركزنا فى هذه الجولة على المؤتمر الاقتصادى المقرر عقده فى الدوحة فى نوفمبر القادم والتحالف التركى الاسرائيلى واقامة السوق العربية المشتركة. وأشار خدام الى انه عرض على الرئيس مبارك ايضا نتائج الاتصالات التى تمت فى هذا الصدد وقال انه تم تبادل وجهات النظر والاتفاق على قيام مصر وسوريا باعداد وثيقة تتعلق باقامة سوق عربية مشتركة لعرضها على الاشقاء فى جميع الدول العربية والانتقال الى مرحلة جديدة من العمل العربى.

وردا على سؤال عما اذا كانت هناك نية لالغاء عضوية اسرائيل فى المؤتمر الاقتصادى قال خدام ان المؤتمر الاقتصادى انشئ من اجل اسرائيل وتبنيته كعضو وشريك فى هذه المنطقة وبالتالي فان عقد المؤتمر القادم فى الدوحة فى عدم وجودها لا يحقق الهدف الذى سعوا لعقد المؤتمر من اجله. وتساءل خدام لماذا لا يعقد مؤتمر اقتصادى عربى فمثل هذه المؤتمرات فى ظل سياسة اسرائيل الراهنة التى تعرقل عملية السلام لا تكون مفيدة والمفيد هو اللجوء للعمل العربى لمواجهة التطورات الجارية ولذلك لابد من قيام كتل عربى لاننا عندما نقيم مثل هذا التكتل ستنعاون معنا كل دول العالم.

□ كتبت جيلان جبر: صرح د.كمال الجنزورى رئيس الوزراء بان الوثيقة المزمع اعدادها بين مصر وسوريا هى مجرد افكار عامة للتحرك العربى. وازاف بعد لقاء الرئيس مبارك ونائب الرئيس السورى عبد الحليم خدام صباح امس ان الموقف العربى يحتاج لاقامة استثمار عربى مشترك لتحقيق ما سعيانا اليه من 1951 والذى لابد ان يكون بداية مثملا حدث فى اوروبا وذلك لقيام منطقة تجارة حرة وسوق عربية مشتركة. وتساءل د.الجنزورى كيف يمكن ان تكون هناك قاعدة للاستثمار على ارض العرب مثملا فعملت اوروبا تمهيدا لاقامة اتحاد عربى جمركى. وأكد الجنزورى ان هذه الافكار المشتركة بين مصر وسوريا ستكون نواة لعرضها على الاشقاء العرب لاقامة السوق المشتركة لذلك سعيانا لوضع هذه الافكار فى ورقة.

وصرح عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى بانه تبادل مع الرئيس مبارك مختلف وجهات النظر حول التطورات الجارية فى المنطقة والاجتياح التركى للعراق والتعنات الاسرائيلى فى عملية السلام. وازاف انه عرض على الرئيس مبارك نتائج الجولة العربية التى قام بها مؤخرا عقب لقاء شرم



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٩٩٧ السوق العربية المشتركة (١) التكامل التجاري ضرورة والتحديات

تحرير التجارة البينية من كل القيود والتي تتمثل في تخفيض القيود الجمركية بما فيها القيود الإدارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات، إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية مع الالتزام بتعريف جمركية موحدة تجاه السلع المستوردة من الخارج، إلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على السلع المتبادلة وإلغاء الدعم بصوره المباشرة وغير المباشرة، حرية حركة عناصر الانتاج - العمل ورأس المال، تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الاعضاء في السوق، توحيد السياسات الاقتصادية بكل فروعها في مجالات النشاط المختلفة

د. حلمي نمر نقيب التجار

مفوقات التكامل التجاري

ان إنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب ضرورة تحقيق مصلحة مشتركة تعود بالنفع على مواطني الدول الاعضاء في السوق حتى تشجع كل دولة ان لها مصلحة في الاستمرار في هذا التجمع.

قد يكون من المستحيل القيام بتحرير التجارة البينية والتي يتطلبها إنشاء السوق العربية في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية في وقتنا الحالي حيث ان تحرير حركة تنقل السلع والخدمات وعوامل الانتاج يؤدي الى عجز الدول الاقل تطورا والتي لا تملك هيكل اقتصاديا يتبع لها المنافسة العادلة مع منتجات بقية الدول مما يؤدي الى ان تتجه عوامل الانتاج للتركز في الدول الاكثر تقدما

كما ان عملية تحرير التجارة البينية ستواجه مشكلة انخفاض الانتاجية وعدم وجود طاقات انتاجية فائضة تسمح بالتبادل المطلوب وان كالى هناك عمليات تصدير للمنتجات المحلية للأسواق الأجنبية فلا يعني ذلك وجود طاقات انتاجية فائضة ولكن الهدف هو التصحية بحزم من الانتاج وحرمان السوق المحلية منه من اجل الحصول على النقد الاجنبي اللازم إما لسداد الديون التراكمية أو لشراء مستلزمات الانتاج أو لشراء مواد استهلاكية كالقمح والبراد التبريدية التي تقصر الانتاج المحلي عن تحقيق الاكتفاء الذاتي منها ، كما ان هناك مشكلة تشابه المنتجات الوطنية في بعض الدول العربية مما يؤدي في حالة تحرير التجارة البينية الى منافسة ضارة بالانتاج المحلي للمثل ويؤدي الى غبن واضح بالدول الاقل تطورا كما ذكرنا سابقا.

ولاشك ان تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية بما فيها القيود الادارية التي يتطلبها تحرير حركة السلع والخدمات تحتاج الى وقت طويل لمراسلة القوانين والتشريعات التي تحكم هذه القيود الا ان في الدول العربية الاعضاء في السوق.

أما عملية تخفيض الرسوم الجمركية ثم الفائضا قد تكون شبه مستحيلة في المدى القصير حيث ان هذه الرسوم تمثل جزءا كبيرا من موارد الدول وسيكون لها تأثير سلبي على عجز الموازنات العامة

كما ان عملية إلغاء الدعم بصوره المختلفة المباشرة وغير المباشرة قد يكون مبدأ اقتصاديا سليما، ولكن في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة للطبقات محدودة الدخل وفي ظل تزايد معدلات التضخم فإن إلغاء الدعم سوف يؤدي الى زيادة الأسعار وتحمل الطبقات الفقيرة اعباء مالية لا تقدر على تحملها

وأخيرا فان تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كمطلب لتحرير التجارة البينية يحتاج الى اجمال طويلة وهي في نظري مرحلة متقدمة جدا من مراحل التكامل الاقتصادي التجاري تقترب كثيرا من مرحلة تحقيق الوحدة السياسية، يتضح مما سبق ان إنشاء سوق عربية مشتركة على اساس مبدأ تحرير التجارة البينية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الدول العربية سيواجه تحديات كثيرة تعوق تحقيق الاهداف المنشودة من إنشاء السوق، لذلك يجب التفكير في تنفيذ فكرة إنشاء هذه السوق المشتركة على مراحل عن طريق تحرير التجارة لبعض السلع مع إلغاء القيود الادارية والكمية والرسوم الجمركية في خلال مدة يتفق عليها تتناسب مع الظروف الاقتصادية للدول المشتركة ويتلافى السوق حتى تحقق الفائدة المشتركة في الغبن الذي قد يقع على الدول الاقل تطورا.

وفي مقالنا التالي يوم الاثنين القادم سنتناول بالتحليل البديل الثاني لإنشاء السوق العربية المشتركة على اساس نموذج التكامل الانتاجي أو الاستثماري.

هناك اهتمام متزايد في وقتنا الحاضر - سواء على مستوى القيادات السياسية او على مستوى المؤسسات التشريعية - بالتوجه نحو إنشاء سوق عربية مشتركة. والسوق العربية المشتركة ليست فكرة جديدة فهي قائمة فعلا منذ سنوات طويلة وتبنتها منظمة الوحدة الاقتصادية التابعة للجامعة العربية، ولكنها للأسف واجهت صعوبات كثيرة أدت الى فشلها في تحقيق الغرض المنشود منها وهو تحرير التجارة البينية بين الدول العربية المشتركة في السوق ومع ذلك فان تبني فكرة إنشاء سوق عربية على نطاق واسع في ظل الظروف المحلية والدولية الحالية لها - في تقديري - أهمية ومغزى خاص - اقتصاديا وسياسيا - يتمثل في الأمور التالية -

أولا - التكامل الاقتصادي العربي أصبح ضرورة ملحة لمواجهة المنافسة غير المتكافئة مع التكتلات الدولية العملاقة التي ظهرت في السنوات الأخيرة على الساحة الدولية، ولاشك ان السوق العربية المشتركة هي إحدى صور التكامل الاقتصادي العربي

ثانيا : - ولعل الأهمية السياسية لإنشاء السوق العربية ترجع إلى الرغبة في الرد على الأصوات التي تعالت في السنوات الأخيرة والتي تنادي بصور مختلفة للتعاون الاقتصادي وأهمها السوق الشرق اوسطية وهي تكامل اقتصادي عربي - اسرائيلي يؤثر سلبا على التضامن العربي - العربي ويقفنا هويتنا العربية

ثالثا - ان الاتحاد محو التحرير الاقتصادي والانتقال من نظام القطاع العام الى نظام القطاع الخاص يؤدي الى توحيد الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية مما يجعل إنشاء سوق عربية مشتركة وسيلة مهمة لدعم وتنمية مشروعات القطاع الخاص مما ينعكس بدوره على تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي

رابعا : - التجارة الدولية أصبحت في غير صالح الدول العربية سواء من حيث حجم الصادرات بالمقارنة بالواردات أو من حيث انخفاض أسعار الصادرات وزيادة أسعار الواردات ولقد انخفض نصيب الدول العربية من اجمالي الصادرات العالمية خاصة بعد استكمال السوق الأوروبية وكل ذلك يدعو الى ضرورة دعم التجارة البينية بين الدول العربية ولن يتأتى ذلك الا بإنشاء السوق العربية المشتركة

خامسا - ان تحرير التجارة الدولية وتطبيق اتفاقية الجات - بعد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية سيكون له كثيرا من السبلات التي يجب مواجهتها بالتكامل الاقتصادي العربي

سادسا : - وأخيرا ان اقتناع القادة العرب بتبني فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة قد يؤدي - في حالة نجاح تنفيذ التجربة - الى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن العربي وبالتالي الى زيادة التقارب بين الشعوب العربية. ولعل حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة تؤدي في نهاية المطاف الى وحدة الصف العربي وجمع الشمل مرة أخرى بعد سنوات طويلة من الصراع والتفتت

وإنشاء السوق العربية المشتركة يقتضي منا التفكير في اختيار نموذج التكامل الاقتصادي الذي يحقق الغرض المنشود في أقرب وقت ممكن ودون ان يواجه تحديات تعوق التنفيذ. ونماذج التكامل قد تتخذ إحدى صورتين أو كليهما -

نموذج التكامل التجاري ويعني تحرير التجارة البينية بين الدول العربية من جميع القيود التي تعوق انتقال السلع والخدمات

نموذج التكامل الانتاجي أو الاستثماري ويعني التعاون والتنسيق من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة في مجال الأنشطة الاقتصادية المختلفة

وتجدر الإشارة الى ان نموذج التكامل التجاري لا يتعارض مع نموذج التكامل الانتاجي فهما نموذجان متكاملان ولكن القضية ترتبط بالأولويات... من أين نبدأ... وفي هذا المقال سوف نتناول نموذج التكامل التجاري لتحديد متطلبات تحقيقه والعقبات التي تقف عثرة في سبيله وتمثل تحديات يجب أن نلخصها بعين الاعتبار حتى نجد لها الحل المبكر المناسب حتى لا تتعرض تجربة إنشاء السوق لنفس ما تعرضت له التجارب السابقة وسوف نتناول في مقال لاحق التكامل - حتى أو الاستثماري كنموذج لإنشاء السوق العربية المشتركة

متطلبات التكامل التجاري يتطلب التكامل التجاري ضرورة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٤

السوق العربية المشتركة تسعى لزيادة دورها في تدعيم الحركة التجارية

مطلوب وعى جماهيرى بأهمية السوق ودورها فى تدعيم الحركة التجارية

تمثل السوق العربية المشتركة الحلم العربى الواعد وسط تحديات لاحدود لها عربيا وخارجيا.. ومن هذا المنطلق جاءت دعوة الرئيس مبارك من خلال القمة العربية الاخيرة بإعطاء الاولوية القصوى لتكون هذه السوق فوق كل الاهتمامات.. ورغم أن الفكرة ليست وليدة اليوم ولكنها موجودة منذ أربعين عاما إلا أنها لم تخرج إلى حيز الواقع ولذلك فإن تنفيذها فى الوقت الحالى أصبح هو الحلم بعد أن نجح الرئيس مبارك فى تهيئة أجواء سياسية مناسبة من المشرق إلى المغرب العربى واصبح لا يبدل عن إقامة السوق العربية المشتركة اذا رغبت الدول العربية فى أن يكون لها مكان وسط تكتلات النظام العالمى الذى يعتمد على التكامل والمناطق الكبرى للتجارة الحرة.. والمنطقة العربية بها كل المقومات ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك وكان قرار القمة العربية الاخيرة لتحقيق السوق الحلم..



المصدر : الأهرام المسائي

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٤

على مسيرة التطورات العالمية
دفعة قوية

ويؤكد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أن دعوة الرئيس مبارك لإنشاء السوق العربية المشتركة تشكل دفعة قوية وإسماوية للعالم العربي للدخول في تنفيذ الإتفاقيات التي تم توقيعها دون تباطؤ

لتحقيق التقدم والأزدهار لأن إنشاء منطقة تجارية حرة وأسواق عربية مشتركة يمثل اللبنة الأولى لاجتداد التكتل الاقتصادي العربي فالظروف الاقتصادية في الوقت الحالي مواتية بعد أن توافرت العناصر الرئيسية اللازمة لبنية اقتصادية صالحة وبعد أن تحققت إنجازات وإصلاحات

اقتصادية هائلة في مصر والعالم العربي وتوافرت النسب الطبيعية التي تضيف إلى السلع والخدمات العربية قدرات تنافسية داخل الأسواق مقابل المستورد البديل عنها وأشار إلى أن ثمار الإصلاح الاقتصادي في مصر تحتم إنشاء هذه السوق لكي يعم الخير كافة الأقطار العربية وإيجاد تكامل اقتصادي عربي حقيقي لصالح المواطن المستثمر على حد سواء

ويشير محمود العربي رئيس الاتحاد للغرف التجارية إلى أن الجهود التي تبذلها مصر بقيادة الرئيس مبارك لإحياء إتفاقيات إنشاء سوق عربية مشتركة تدل على مدى

حرص مصر على إنشاء تكتل اقتصادي عربي يواجه التكتلات الأخرى ويدل على مدى العمق في التفكير نحو المستقبل والحرص على الحفاظ على مصلحة العالم العربي في وقت أصبح فيه العالم لا يعرف غير لغة التكتلات الاقتصادية وأن التحرك المنفرد ليس له مكان في العالم

وأضاف أن الإتحاد العام للغرف التجارية حرص على دعم التحرك المصري والعربي نحو إقامة هذه السوق والذي أصبحت مطلباً ملحاً في الوقت الذي تستعد فيه لدخول القرن الحادي والعشرين

وقال إن إنشاء السوق العربية المشتركة سيؤدي إلى تنشيط التجارة البينية وتدعيم موقف الدول العربية أمام أي من التكتلات الاقتصادية الأخرى التي تحيط بالمنطقة من كل جانب

ويقترح محمود العربي عقد قمة

وقال إن هناك بعض الخطوات التدريجية التي تؤدي في النهاية إلى السوق العربية المشتركة مثل إنشاء المناطق الحرة للتجارة العربية تعبير عن ارادة سياسية تدرك أهمية التكامل الاقتصادي العربي وإزالة كافة العقبات والقيود السياسية والإدارية والأحصاءات التي تعرقل حركة سير التجارة أو انتقال العمالة أو رؤوس الأموال والبذل في إلغاء الرسوم الجمركية وفتح مجالات للاستثمار في المشاريع المشتركة وإحياء كافة الإتفاقيات والشركات العربية التي تم الاتفاق بشأنها من قبل

المفاجئ.. ملامح

ويرى الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن السوق العربية المشتركة والتي تسعى مصر لتحقيقها في الوقت الراهن هي من أهم خطوات التكامل والمفاجئ السائد حالياً يساعد على ذلك ويدفعنا للمضي قدماً نحو تنفيذ ذلك المشروع وتذليل كافة الصعوبات السياسية وتنقية الأجواء تمهيداً لمصالحة عربية شاملة تستطيع مواجهة أي متغيرات في المنطقة من واقع القوة الاقتصادية

الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والنموذج يؤكد أن دعوة الرئيس مبارك لإنشاء سوق عربية مشتركة يأتي في إطار حرص مصر على المصلحة العربية العليا لأن هذا التكتل العربي أصبح من الأمور الضرورية في الوقت الحالي مشيراً إلى أن هناك عدداً كبيراً من الدول العربية أصبح مقتنعاً تماماً بإنشاء هذه السوق وأن دعوة مصر تأتي في إطار الحرص على المصلحة العربية وتدعيم العمل العربي المشترك وبالنسبة لمستقبل المنطقة كلها خاصة أن الدول العربية تمر بنقطة تحول مهمة فرضتها عليها المتغيرات الدولية الجديدة والتي تقتضي بالضرورة زيادة التجارة البينية العربية والتي من شأنها زيادة الاستثمارات واتاحة المزيد من فرص العمل وتوفير تنمية حقيقية للاقتصاديات العربية

وأشار إلى أن هناك مقومات واعدة من التجارب يمكن أن تؤدي إذا تم الاستفادة منها إلى قيام سوق عربية مشتركة على خير وجه وقادرة

يؤكد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الدعوة التي تقوم بها مصر بالمشاركة مع الجامعة العربية للاسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة وبلورة رؤية عربية اقتصادية وتنفيذ المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى تعد من الضروريات الملحة والعاجلة في الوقت الراهن لأنها تؤدي إلى تهيئة المتطلبات السياسية وتدعيم التضامن العربي وتقدير فعاليته حيث يرتبط بالمتطلبات الاقتصادية وأشار إلى أن الجامعة العربية تعمل في هذا الإطار وبكل حب من خلال منظمات وهيئات متعددة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية واتحاد المصارف العربية واتحاد الغرف التجارية العربية وغيرها من الاتحادات النوعية والقطاعات الخاصة ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي حققت نتائج ايجابية وكانت خير سند لتعزيز ودعم الاقتصاد في العالم العربي

ويشير إلى أن دعوة الرئيس مبارك بالاسراع في إنشاء السوق العربية نابعة من حس قومي يحمل هموم الوطن والمواطن ويسعى لتضامن عربي وفق أسس واضحة المعالم تؤهل العالم العربي لدخول القرن الحادي والعشرين ويعمل على ربط الاستثمار بالتطور التكنولوجي والسوق الحرة المفتوحة بلا قيود من أجل المواطن العربي ولحاضره ومستقبله

الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية يؤكد أن السوق العربية المشتركة تمثل الحلم والامل بعد أن ظلت حبيسة الأدراج بعبادتها واتفاقياتها لسنوات طويلة موضحاً أن إنشاء هذه السوق أصبح ضرورة حتمية لكل العرب لأن المتغيرات العالمية تفرض ذلك ولأن المتغيرات العالمية متسارعة من حولنا.. هدفها اقتصادي في المقام الأول ولأن جميع مقومات هذه السوق موجودة ووصفة كاملة لدى الأقطار العربية بلا استثناء مقومات بشرية وإسماوية وثقافية وبينية واقتصادية قريبة الشبه لدى كافة الدول العربية ولا يمكن أن يتحقق التضامن العربي الشامل مبروك إنشاء هذه السوق الحلم



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٤ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عربية يقتصر جدول أعمالها على بند واحد وهو إنشاء السوق العربية المشتركة والبدء فوراً في خطواتها التنفيذية مؤكداً أن هناك ضرورة لتشكيل لجنة من ممثلي العرف التجارية العربية والجامعة العربية والمنظمات الأخرى المختلفة للاتصال والمتابعة لحث القادة العرب للأسراع في تنفيذ التوصيات والقرارات التي اتخذت في هذا الشأن

السوق الأمل

ويؤكد الدكتور سليمان المنذرى مدير العلاقات العربية الآسيوية بالجامعة العربية أن إقامة سوق عربية مشتركة يمثل الأمل الذي تسعى له كل الاقطار العربية وسط التحديات التي تواجه العالم العربي والتكتلات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم وقال أن دعوة مصر إضافة إلى جهود الجامعة العربية وإعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخراً عن قيام منطقة تجارة حرة يفتح المجال أمام تجديد الأمل مرة أخرى لتحقيق السوق العربية المشتركة باعتباره حلماً قومياً وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية بالقاهرة حيث وضع القرار لأول مرة أليات وبرامج عمل وحدد مراحل الانجاز وشكل فرق العمل لانجاز منطقة

تجارة حرة على مدى ١٠ سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٨م

ويطالب بضرورة الدعوة إلى جذب الأموال العربية المهاجرة للاستثمار في الوطن العربي وتشكل النواة الحقيقية في البنية الأساسية وتؤدي إلى تنمية ورافد التنمية التي تحتاجها السوق العربية المشتركة فهي معرضة في الخارج للتخمين والمصادرة بينما توجد في الدول عمائدات وفرص استثمارية هائلة وبرامج للإصلاح الاقتصادي وبرامج شاملة للخصخصة وإنشاء لأسواق المال تتيح مزيداً من الغرض وأشار إلى أن التنفيذ العملي لهذه الاتفاقية سيتم في أول يناير القادم وذلك بإجراء تخفيض بنسبة ١٠٪ سنوياً على كافة السلع العربية المتبادلة لكي تتلاشى هذه الرسوم الجمركية بعد مرور ١٠ سنوات وأكد أن هذا القرار سيساعد على زيادة حجم التبادل التجاري العربي ليصل إلى حوالي ٢٠٪ من إجمالي التجارة العربية في العالم

المنظمات الأهلية

ويرى الخبير الاقتصادي على نجم أن هناك دوراً فعالاً يمكن أن تلعبه المنظمات الأهلية في إنشاء السوق

د. عصمت عبد المجيد:

المشروع حيوى

ومصيرى

بالنسبة للدول

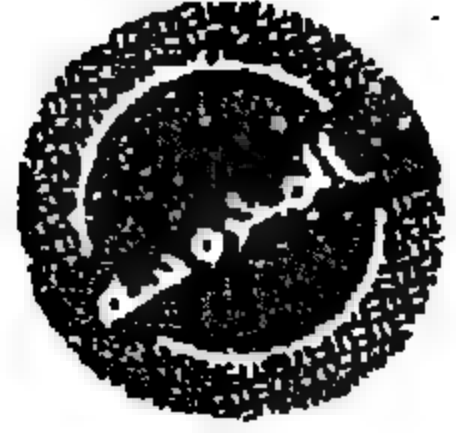
العربية فى

عصر التكتلات

العربية المشتركة حيث أن الدول العربية أكثر احتياجاً من أى وقت مضى لإنشاء مثل هذا التكتل الاقتصادي.. وقال أن الجمعيات الأهلية والمنظمات والهيئات يمكن أن تلعب دوراً حاسماً فى تهيئة الرأى العام للتعبيل بإنشاء هذه السوق من خلال إيجاد وعى شعبى وجماعى يقنع المواطن العادى بأن له مصلحة فى إنشاء هذه السوق.

وقال أن الرئيس مبارك يعطى أهمية كبرى لإنشاء السوق العربية المشتركة من خلال تحركات سياسية عربية ومحلية ستؤدي حتماً إلى تكوين تكتل اقتصادى عربى على أسس علمية صحيحة يستطيع مواجهة التحديات من التكتلات الأخرى وسيؤدي إلى تشكيل ارادة سياسية لدى زعماء العالم العربى تسير جنباً إلى جنب مع الإدارة الاقتصادية العربية الناشئة

أحمد عبد الخالق



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ - ٦ / ١٩٩٧



رأى

الفضل للرئيس مبارك

هاهما مصر وسوريا تناقشان معاً إقامة السوق العربية المشتركة التي كانت من التواغل الرئيسية للرئيس حسنى مبارك في خلال العامين الماضيين فقد دارت هذه المناقشات الواعدة - بإذن الله - في خلال استقبال الرئيس مبارك أمس الأول للسيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري والسيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا.

فقد باتت قضية قيام السوق العربية المشتركة على هذا النحو هما مشتركا ومهدفا عربياً رئيسياً وكان الفضل للرئيس مبارك في طرح هذه القضية المتصلة على نحو وثيق بالمستقبل العربى وفي هذا النطاق اتفقت مصر وسوريا على إعداد وثيقة تتعلق بقيام السوق العربية المشتركة لطرحها على الدول العربية الأخرى، لتكوين بذلك بداية - مرحلة جديدة في العمل العربى على حد تعبير نائب الرئيس السوري وفي إطار دعوته إلى هذا الهدف الكبير الذى لأغنى عنه في عالم اليوم قال الرئيس مبارك في لقائه برجال الإعلام يوم السبت الماضى إنه من الواجب إقامة السوق العربية المشتركة قبل السوق الأوروبية المشتركة وأستند قول الرئيس إلى أن التفكير فى الوحدة الاقتصادية للعربية كان سابقاً للتفكير الأوروبى فى إقامة وحدة اقتصادية ولكن الأربعين سنة الماضية منذ بدء التفكير العربى فى إقامة الوحدة الاقتصادية لم تشهد خطوات عملية ملموسة فى هذا الاتجاه.

واليوم يقود الرئيس مبارك باقتدار مسعى إقامة السوق العربية المشتركة التى يراها ضرورية لمصلحة المواطن العربى فى كل مكان، ولأنها هى التحدى الذى يقرصه الاتحاد العالمى إلى التكامل الاقتصادى وسوف يسجج الرئيس أ. س. الله كما يحق فى إقامة المشروعات العملاقة فى مصر لمصلحة شعبها العظيم.



المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ / ٦ / ١٩٩٧

حلم السون الحرية الشريعة

كيف يتحقق

د. محمود مكي الدين: الظروف الاقتصادية مؤاتية

.. بعد ٣ شروط سياسية

عادل جزازين:

لم يعد حلقا مستحيلا
والبدايات الصغيرة

ليست

فقط



المصدر : الجمهورية

للتنسيق والتعاون الاقتصادي
التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٧

مصطفى زكي

المصالحة

السياسية

تسليم

التعاون

الاقتصادي

تطرح مصر هذه الايام وبقوة على الساحة الاقتصادية مشروع السوق العربية المشتركة والذي يوليه الرئيس مبارك اهتماما خاصا .. ولا عجب في ذلك فعالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي لا يعترف بالكيانات الضعيفة ..

ويجىء التحرك المصرى لمشروع السوق والحديث عن وثيقة مصرية سورية حوله في وقت يستشعر فيه العالم العربى تحديات سياسية واقتصادية كبيرة ليس من سبيل امامه لمواجهة هذه التحديات الا بالتجمع والتكتل والتفسيق والتعاون ..

- الرغبة في التعاون.
- القدرة على تنفيذ اتفاقياته.
- المصداقية في الالتزامات التي تلتزم بها هذه الاتفاقيات وعدم النكوص فيها ..

- فعدم توافر هذه الشروط كان الى حد كبير وراء فشل محاولات التعاون الاقتصادي العربى السابق.

السوق موجودة رسميا

- ومن الامور التي قد لا يتذكرها البعض لغرما أملنا ان توجد فعلا اتفاقية سوق عربية مشتركة بين الدول العربية منذ ٢٢ عاما .. لكنها ظلت طوال هذه المدة حبرا على ورق !!

ففي ١٣/٨/١٩٦٤ صدر القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة وبدأ تطبيقه من يناير ١٩٦٥ .. ووقعت هذا القرار خمسين دول

الجات لقواعد جديدة حيث نصت على ازالة جميع القيود غير الجمركية وتضمينها في الرسوم الجمركية .. وقد كانت هذه القيود تمثل عائقا كبيرا امام التكتل الاقتصادي العربى بحجة ان ازلتها يمس مفهوم سيادة الدولة ..

كما سمحت الجات في المادة ٢٤ باقامة تكتلات اقليمية من حقها ان تمنح مزايا

لاعضائها دون

ان تلتزم بإعطاء

هذه المزايا لدول

اخرى خارج

التكتل .

وبذلك نجد ان هناك عوامل كثيرة متوفرة تدعم التعاون الاقتصادي العربى في هذا الوقت بالذات لكن لابد من توافر ثلاثة امور سياسية هي :

● الدكتور محمود محيى الدين استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يرى ان الظروف التي يمر بها العالم العربى اليوم مواتية تماما لبدء قيام السوق العربية المشتركة فقد تقاربت السياسات الاقتصادية في كثير من البلاد العربية لاتباع العديد منها برامج اصلاح اقتصادى متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية.

كما زادت الطاقة الانتاجية في معظم الدول العربية مما جعل هناك حاجة لتوسيع أسواقها، ثم ان تزايد البطالة في العديد من هذه الدول يستدعى دفع معدلات النمو الاقتصادي لاستيعاب العمالة.

وبضيف د. محمود محيى الدين : وهناك عامل آخر مشجع لقيام السوق العربية المشتركة وهو إرساء



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول
الجامعة العربية عام ١٩٥٢.

● اتفاقية تسديد مدفوعات
المعاملات وانتقال

رؤوس الاموال بين

الدول العربية عام

١٩٥٢.

● اتفاقية الوحدة

الاقتصادية بين دول

الجامعة العربية عام ١٩٦٤.

● قرار السوق العربية المشتركة

المصادر من مجلس الوحدة

الاقتصادية عام ١٩٦٤.

● اتفاقية تيسير التبادل التجاري

وتنميته بين دول الجامعة العربية عام

١٩٨١.

ومن المشروعات العربية المشتركة

وقعت مصر:

● اتفاقية انشاء شركة الملاحة

العربية سنة ١٩٦٢

● المصرف العربي للتنمية في

افريقيا عام ١٩٧٤.

● الشركة العربية للاستثمارات

البتروولية عام ١٩٧٥.

وفيما يتعلق باتفاقيات رؤوس الاموال

تم توقيع

● الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس

الاموال في الدول العربية عام ١٩٨٠

● اتفاقية رؤوس الاموال عام ١٩٨٢

● وفيما يتعلق بحرية انتقال العمالة

تم توقيع:

الاتفاقيات الثانية العربية في مجال

انتقال القوى العاملة واولى هذه

الاتفاقيات بين مصر والكويت عام

١٩٦٦.

● الاتفاقية

العربية لتنقل

الأيدي

العاملة

عامي ١٩٦٧

و ١٩٧٧.

● اما

اتفاقيات

التنسيق

العام فهي

عديدة منها.

● معاهدة

الدفاع

المشترك

والتعاون.

فقط في مصر

والاردن وسوريا

والعراق والكويت ثم

انضمت اليها ليبيا

وموريتانيا واليمن ..

وكان من المفروض ان

يكتمل انشاء هذه

السوق عام ١٩٧٠

ولكن بالطبع لم يدخل

هذا المشروع حيز

التنفيذ .

ورد البعض ذلك

للخلافات السياسية

والحاساسيات التي لا

تنتهي بين الدول العربية

وارجعه البعض الآخر

للضغوط الخارجية

للقوى الاجنبية التي

ليس من مصلحتها ان

تقوم للعالم العربي قانمة ويكون قوة

اقتصادية مؤثرة في العالم وبالتالي

قوة سياسية.

بينما نسب البعض الثالث عدم قيام

السوق العربية حتى الان لعوامل

اقتصادية فنية كاختلاف النظم

الاقتصادية وتشابه الهياكل

الانتاحية التي تقلل من فرص

التبادل التجاري، والحماية الجمركية

العالية في بعض الدول وعدم وجود

مواصفات قياسية وشهادات منشأ

للسلع العربية وعدم وجود تسهيلات

في النقل والاتصالات وغيرها من

الامور التي لو وجدت الارادة

الفعلية للتعاون المشترك لذللت

واحدة بعد اخرى وعاما بعد عام .

محاولات ... لنصف قرن

وتوضح سجلات الجامعة العربية ان

الخمس سن سنة الاخيرة منذ انشاء

الجامعة عام ١٩٤٥ شهدت جهودا

كثيرة واتفاقات عديدة لحفز التعاون

العربي وكانت مصر هي القاسم

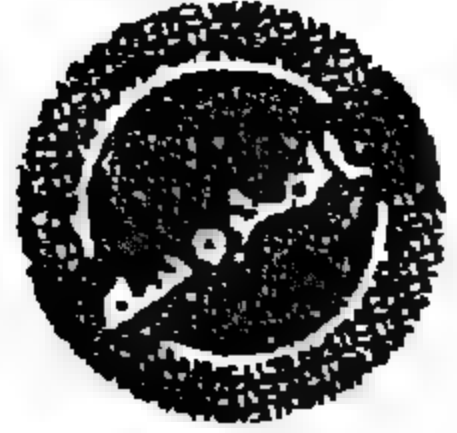
المشترك في كل محاولات واتفاقات

العمل العربي المشترك

● ففي سبيل تحرير التجارة بين

الدول العربية تم توقيع:

● اتفاقية تسهيل التبادل التجاري



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الاقتصادية : المعلومات التاريخية : ١٩٩٧/٦/١٠

سعيد
الجامعة
العربية عام
١٩٥٠

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧
 - اتفاقية تنسيق السياسة البترولية عام ١٩٦٠
 - اتفاقية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٦٨
 - اتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٧١
 - اتفاقية صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦
 - استراتيجيات العمل العربي المشترك عام ١٩٨٠
- ولكن كما يقول الدكتور محمود محيي الدين مع كل هذه الجهود

وتلك المداخل كان البون شاسعا بين ما استمدفته هذه الاتفاقيات المسطورة والمنظمات القائمة عليها من ناحية وواقع العلاقات الاقتصادية العربية من ناحية اخرى

٦٠ منظمة وحدوية!!

واضافة الى هذا العدد الهائل من الاتفاقيات الموقعة معلا بين الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية فقد شهدت السنوات الماضية استاء ما يزيد على ٦٠ منظمة اقليمية من اجل التعاون الاقتصادي العربي والعديد من مجالس المتابعة والتنسيق ومنصات المؤتمرات والندوات التي اوصت جميعا بالبدء بالفعل في التعاون الاقتصادي العربي المشترك ومن هذه المنظمات الاقليمية اتحادات عربية في شتى مجالات الاقتصاد منها اتحاد غرف تجارة وصناعة وزراعة البلاد العربية واتحاد المصارف واتحاد البورصات واتحاد المستثمرين العرب والمنظمة العربية للتنمية الصناعية واتحاد العمال العرب والمنتدى الاقتصادي العربي واتحاد الصناعات الدوائية العربي .. ويرى الخبراء ان تفعيل دور هذه المنظمات والاتحادات وتنشيطها سيخدم كثيرا قضية التعاون العربي المشترك ويغير كثيرا من الواقع المحزن لهذا التعاون وصولا للهدف المنشود وهو السوق العربية المشتركة.

ليس بالحلم المستحيل ..

ويرى خبراء الاقتصاد العرب ان تحقيق السوق العربية المشتركة ليس بالحلم المستحيل والفرص متاحة الان لتحقيقه اكثر من اي وقت مضى.

● الدكتور سمير طويار استاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني يتحدث عن الامكانيات العربية الهائلة المتاحة لاقامة السوق يقول.

العالم العربي لديه كل المقومات اللازمة لقيام هذه السوق ونجاحها ولا يفتقنا شيء في سبيل قيامنا بانشاء السوق العربية ولكن المسألة في رأيي مسألة عزيمة وبرايا .. اي ان تكون عندنا النية الصادقة في انشاء اطار اقتصادي ينظم ويكيف كل الموارد لصالح المنطقة

جميعها.

● الدكتور عادل جزارين نائب رئيس جمعية رجال الاعمال يقول ان عملية الوصول الى سوق عربية مشتركة ممكنة جدا لكنها لا شك ستأخذ منا وقتا طويلا نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية في البلدان العربية عن بعضها البعض فبينما السعودية والامارات مثلا مفتوحتان تماما وليس بينهما حوايا جمركية تذكر حيث لا تريد الحمارك على

١٠٢ نجد التعريف الجمركي في دول مثل ليبيا والسودان عالية جدا وهي كذلك في مصر ايضا لكن بشكل اقل حدة.

والحل العملي كما يراه د. عادل جزارين هو ان نبدا العمل مرحليا علي نطاق الدول المتجاورة .. يقول: يمكن البدء بالتعاون المشترك بين مصر والاردن مثلا وبين دول المشرق ثم دول المغرب وهذا يحدث الان فعلا بدرجة ما .. ثم تنضم هذه التجمعات الي بعضها البعض تدريجيا لتشمل الوطن العربي كله.

ويؤكد د. عادل جزارين ان البدايات المرحلية ليست عيبا ولا بصفة فالسوق الاوروبية المشتركة ذاتها بدأت بهذا الشكل الجزئي او المرحلي حيث لم توقع اتفاقية السوق في البداية سوى ست دول اوروبية ثم زاد العدد تدريجيا الي ان وصلوا الي ما وصلوا اليه ..

ويبدى نائب رئيس جمعية رجال الاعمال تفاؤلا للمؤشرات التي تحدث الآن في مجال التعاون العربي .. يقول

بدأت الآن حركة جيدة تمثلت في انشاء مناطق تجارية حرة ثنائية مثل التي بين مصر وتونس وبين مصر وسوريا وغيرها وهذه هي البداية الصحيحة في طريق التكامل وزيادة التبادل التجاري.

فانقافات التجارة الحرة مرحلة اولى لابد منها في سبيل تحقيق مستويات اعلي من التعاون الاقتصادي الاقليمي فاذا ما اتخذت اجراءات اضافية كتوحيد السياسات التجارية او تيسير انتقال عناصر الانتاج تحديدا العملة ورأس المال والمنشآت او توحيد السياسات المالية العامة والنقدية او توحيد السياسات والسلطات كنا بصدد مراحل اعلي من التعاون.

اي ان منطقة التجارة الحرة تبدأ بالاتحاد الجمركي ثم ترتقى لتصبح سوقا مشتركة ثم ترتفع لمستوى الاتحاد الاقتصادي كحالة الاتحاد الاوروبي بعد معاهدة ماستريخت.

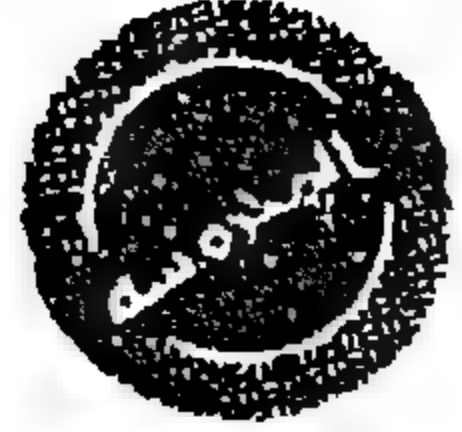
المصالحة أولا ..

● مصطفى زكي رئيس الغرفة التجارية المصرية سابقا وعطو المجلس القومي المتخصصة .. يرى ان البداية الفعلية لقيام السوق العربية المشتركة هي المصالحة العربية .. ويقول.

انا لا ارى صعوبة في هذه المصالحة .. اذا كنا قد مددنا ايدينا الي اسرائيل بعد كل هذا العداء وكل هذه الحروب واذا كنا نحاول الان جامعين انقاذ عملية السلام مع اسرائيل فما بال الحال مع الدول العربية الشقيقة.

ويؤكد: ان المصالحة ستسهل التعاون الاقتصادي بكل صوره والذي طالما اوقفته وكبلته النزاعات السياسية بين الاقطار العربية والحكام العرب.

ويضيف: ومهما كانت النزاعات العربية فهي ليست اشد ضرارة من النزاعات معتدة الجذور بين دول



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتحاد الاوروبي التي قامت بينها
اكبر حربين عرفتهما البشرية كما
ان معظم مناطق الصراع في
الماضي كانت وراعا هذه الدول
الاوروبية اضافة الى ما بينها
من اختلافات شديدة في كل شيء
كاللغات والمعتقدات والاصول
العرقية .. لكن كل هذا لم يمنعها من
التفكير في اقامة نوع من الوحدة
الاقتصادية.

ولحسن الحظ ان اخر مؤتمر
قمة عربي والذي عقد بالقاهرة
العام الماضي ادرك أهمية التعاون
العربي المشترك في الحال
الاقتصادي ووصى بضرورة
الاسراع في انشاء السوق العربية
المشتركة والبدا بعمل منطقة حرة
مشتركة كبداية صحيحة على
الطريق .



المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٦

أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

نتائج قمة مبارك والقذافي بطبرق

خطوة مهمة على طريق السوق العربية المشتركة

أكد حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أهمية نتائج القمة المصرية/ الليبية التي عقدت خلال اليومين الماضيين في طبرق بين الرئيس حسني مبارك والعقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية بالنسبة لمسيرة إقامة السوق العربية المشتركة الموسعة التي دعا إليها الرئيس مبارك مراراً وتكراراً وقال حسن إبراهيم في تصريح صحفي له أمس إن نتائج هذه القمة سوف يشعر بها المواطن العربي في كل الدول العربية.

ووصف البيان الختامي للقمة المصرية/ الليبية بأنه جاء معبراً عن طموحات الأمة العربية في إقامة السوق العربية المشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ودعا إلى ضرورة العمل على استئناف تطبيق أحكام قرارات السوق العربية المشتركة القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للوصول إلى السوق العربية المشتركة الموسعة التي تضم جميع الدول العربية وأوضح أن تطبيق هذه الأحكام يهدف لتحرير التجارة العربية تحريراً كاملاً وتعزيز الاستثمار في المشروعات التكاملية وتكوين التكتل الاقتصادي العربي القادر على التعامل مع المستجدات على الساحة الاقتصادية.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ / ٦ / ١٩٩٧

مجلس الوحدة الاقتصادية في ختام أعماله أمس:

إجراءات لتنشيط النظام الأساسي للسوق العربية المشتركة

كتبت - رشا أبو المجد:

بالمجلس كما وافقت الدول الأعضاء على برنامج العمل الاستراتيجي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للسنوات العشر القادمة وتكليف الامانة العامة للمجلس بمتابعة تنفيذ هذه القرارات واعداد تقارير دورية عن سير التنفيذ. وقد وافق المجلس على انظر في طلب الاتحاد العربي للمعايير والمؤتمرات الدولية بالانضمام الى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في مطلق المجلس بعد قيام الامانة العامة بإعداد مذكرة تتضمن النظام الاساسي للاتحاد وارسالها للدول الاعضاء.

وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ختام اجتماعات الدورة العادية الخامسة والستين والتي عقدت أمس بمقر جامعة الدول العربية، على إجراءات لتنشيط النظام الأساسي للسوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء بالاتفاقية، في إطار قرارات المجلس والمجهودات العربية الجارية في هذا الشأن، ومراعاة القواعد الأخ، المنظمة لتحرير التجارة الملزمة للدول الأعضاء.



المصدر : السعالم السوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧

اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية بدأت أمس المطالبة بتحرير التجارة في الدول غير الأعضاء بالسوق العربية

□ كتب - علي صالح :

بدأت في القاهرة أمس اجتماعات الدورة 65 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مستوى المندوبين الدائمين. وتناقش الدورة مشروع التكامل الاقتصادي العربي ودعوة الدول العربية غير الأعضاء في السوق العربية المشتركة للتحرير الفوري الكامل للتجارة. كما تناقش تحديد اعلان التزام الدول العربية الاطراف في السوق المشتركة وتنمية حركة التبادل التجاري بين الدول العربية. وأشار، حسن ابراهيم الامين العام للمجلس إلى أنه تم تكليف الامانة العامة للمجلس لاعداد تقرير حول مشروع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين دول المجلس. وقال انه عرض على المجلس الذي ترأسه سوريا عدة اجراءات لتفعيل السوق المشتركة من اهمها : تحديد تاريخ لتفعيل السوق العربية المشتركة المصغرة والتي تضم دولاً وهي مصر وسوريا والعراق وليبيا والاردن وموريتانيا واليمن. وأضاف ان الاجراءات تشمل قيام الامانة العامة للمجلس بمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالسوق بالإضافة إلى تقديم الامانة العامة للمجلس تقريراً ربع سنوي حول مسار تنفيذ اهداف السوق العربية المشتركة بين الدول الاعضاء في السوق. كما يناقش المجلس التقرير الاقتصادي للامين العام والمقدم إلى الدورة الـ 65 ويتضمن الاتجاهات الاقتصادية للاقتصاد العربي عام 96 وأوضاع وتطورات التجارة البينية للدول العربية بشكل عام ودول السوق العربية المشتركة بشكل خاص. ومن ناحية أخرى اكدت الدكتور فوال التطاوي وزيرة الاقتصاد ان مصر حريصة في لقاءاتها مع اللجان المشتركة مع الدول العربية على تدعيم جميع سبل التعاون سواء في مجال التبادل التجاري أو الاستثمارات المشتركة.



المصدر: الحسبة

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

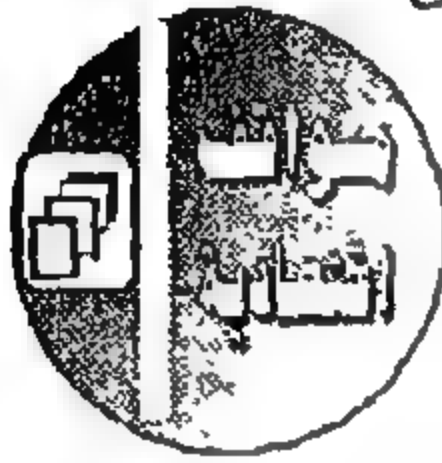
محاضرة عن 'الجدوى الاقتصادية' للسوق العربية المشتركة'

● لندن - «الحياة» - دعت رابطة أصدقاء جامعة الدول العربية في المملكة المتحدة استاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في القاهرة الدكتور جلال أمين إلى إلقاء محاضرة بعنوان «الجدوى الاقتصادية للسوق العربية المشتركة». وسوف يسعى الدكتور أمين في هذه المحاضرة التي سيلقيها إلى مناقشة موضوع السوق بمعزل عن ظلاله الأيديولوجية وإلى استعراض القوى الاجتماعية والدولية التي تستفيد من هذا المشروع وإلى مقارنة فوائده بفوائد الانضمام إلى المشاريع الأخرى المطروحة على النطاقين الإقليمي والدولي.

إننا نأمل حضوركم هذه المحاضرة التي سترأسها الاستاذ باسل عقل - المفكر الفلسطيني، عضو المجلس في الساعة السادسة من مساء الأربعاء في ١٩٩٧/٦/٢٠

Lecture Theatre
School of Oriental & African Studies (SOAS)
University of London
Thornhaugh Street, Russel Square
London WC 1

التكامل الاقتصادي العربي كيف يرتبط بنظام؟ فعال لتوزيع المغانم والمفارم



ويأتي التنسيق بين القطاعات الإنتاجية كمقدمة لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في اتحاد اقتصادي إقليمي، ويتضمن هذا النهج سرعة تحقيق مزايا الوحدة بدلا من الاعتماد فقط على قوى السوق البطيئة وغير الفعالة أحيانا ويرى البعض أن أهداف التنسيق بين خطط التنمية العربية كان غائبا في الماضي.

٢ - إنشاء بنك أو مؤسسة تمويلية للتكامل العربي. لا جدال إن المال هو عصب الاقتصاد ويعتمد نجاح الجهود والحدودية على توافر التمويل اللازم للأنشطة المختلفة وفي مقدمتها وضع الخطط القومية الاستراتيجية، وتحديد المشروعات المشتركة التي تساعد على سرعة تحقيق التنمية والتكامل، وتوفير التمويل اللازم لها، وتوفير التمويل اللازم للنهوض بالمناطق الأقل تقدما، ومساعدة الدول الأعضاء على إجراء التحويلات الهيكلية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

٣ - مجلس رئاسي يمثل حكام الدول الأعضاء يتضمن كل التكتلات الاقتصادية والسياسية مجلسا رئاسيا يتولى وضع وإقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد، ويمكن الاستعانة باتفاقيات مجالس التعاون القائمة بالدول العربية.

٤ - مجلس أو برلمان للشعوب توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد (البرلمان الأوروبي) الذي يتمتع بسلطات فعلية قليلة، ويؤثر سياسيا كبير في التعبير عن آراء وأحلام وأفضليات الشعوب المشاركة في الاتحاد الأوروبي، ولقد ان الأوان للانتباه لأهمية المشاركة الشعبية في تحقيق الاتحاد الاقتصادي والسياسي العربي، حيث أعاد المسئولون في الكثير من الدول العربية على التصور بأن التنمية عملية ينهض بها المسئولون دون سرامهم، في حين تطلب مسيرة التنمية السليمة الاتجاه إلى مشاركة شعبية واسعة وكثيفة لما تتطلبه من وجود التزام المواطنين بنجاحها ومسئولياتها.

٥ - إقامة نظام على لتوزيع منافع التنمية: إن محاولات تحقيق الاندماج الاقتصادي أو التكامل الصناعي بين الدول العربية تجابه صعوبات تنشأ أساسا من مخاوف المستثمرين المحليين من فقدان وضعهم المميز في الأسواق القطرية التي تحميها أسوار عالية من الجمارك والقيود التجارية.

وتؤكد جميع المؤشرات إمكانية نجاح التكامل الاقتصادي العربي، لأن منافع تنسيق الإنتاج تفوق خسارة بعض المنتجين الصالحين، ويعتمد نجاح سياسات الاندماج الاقتصادي على وجود نظام موازن لتوزيع منافع الوحدة، ويسهل التغلب على معوقات التكامل والتنسيق الصناعي العربي في إطار نظام من المشاركة في صنع قرارات التنمية واستغلال موارد العالم العربي، وبحاجة معالجة القضايا الكبرى للعالم العربي لقدر كبير من المصارحة والواقعية والتفاعل بين الشعوب العربية، وإلى جانب كل هذا وذاك إلى الإدارة السياسية الواعية والإيمان بأن مستقبل العرب في وحدتهم.

أصبح في حكم الفريضة الواجبة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي لا يقبل الجدل والنقاش حوله في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبعد أن أثبتت تجارب العالم المتقدم أن التكامل الاقتصادي يعتبر بمثابة طرق النجاة الرئيسي لتعميق التقدم والإسراع بمعدلاته وسرعة إيقاعه.

ويقدم الدكتور على سليمان وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعاون العربي بوزارة الاقتصاد والبنك الدولي الإجابة على نقطة بالغة الأهمية وهي المرتبطة بصعوبة قيام تكامل اقتصادي بين دول تتشابه هياكلها الإنتاجية، حيث يذكر أن تجربة أوروبا مع التكامل على الرغم من تماثل هياكلها الإنتاجية والمنافع التي تحققت لكل منها توحي أن التشابه الهائل والهياكل الإنتاجية لا يعتبر عثرة رئيسية على طريق التكامل، وأن المهم للنجاح ارتباطه بالقدرة على وضع الاستراتيجية المناسبة والمناسبة للسير في طريق التكامل على المدى المتوسط والبعيد، وهو ما تحقق في ظل تحررة السوق المشتركة الأوروبية وتقدمها إلى مرحلة الاتحاد الأوروبي بكل ما يعكسه من درجات أكثر عمقا وأكثر اتساما وشمولا في تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يكاد أن يصل إلى مرحلة العصرية والاندماج الاقتصادي ويمهد إلى درجات عالية من العصرية السياسية.

وبالنسبة للأوضاع العربية، فإن مبدل التكامل يجب أن يرتبط باستغلال عناصر القومية العربية كمحرك للاستراتيجية التكاملية، حيث يتمتع الاقتصاد العربي بتنوع كبير في موارده الطبيعية والموقع الجغرافي والمناخ والموارد المالية لا يتوفر مثله حتى لإمبراطورية مترامية الأطراف، فهناك الوادي والجليل والصحراء والغابات والساحل والعمق. وهناك الأنهار والوديان الخصبة، والنفط والمعادن، وهناك الزراعة بأنواعها، وهناك قطاع صناعي نشيط يتوهم للانطلاق في سوق متصلة كبيرة، وفوق هذا وذلك هناك أمة عربية متحانسة يزيد تعداد سكانها على مائتين وعشرين مليون نسمة ويتمتع قطاع منهم بمستويات دخول متوسطة أو عالية، ويتكون معظمه من الشباب الواعد الطموح.

ويحتاج تفعيل عناصر قوة الاقتصاد العربي إلى إجراءات على طريق التقدم في مقدمتها الاهتمام بالإصلاح الداخلي ومعالجة البطالة والقضاء على أسباب التوتر السياسي والاجتماعي وتنفيذ ما يحتاجه من إصلاحات مع الاهتمام بوضع قواعد موحدة للانفتاح على العالم الخارجي وإزالة أسباب الخلافات وتوفير التلاحم والاتصال والتواصل على المستوى الشعبي وسرعة استكمال البناء للتكامل اعتمادا على قاعدة التنظيمات والمؤسسات العربية القائمة بالفعل.

ويشير الدكتور على سليمان إلى أن الاستراتيجية الناجحة للتكامل الاقتصادي العربي تحتاج إلى مجموعة من الآليات التي طبقت في التجارب التكاملية الناجحة في مقدمتها ما يلي:

١ - وضع خطة قومية للتنسيق الصناعي: لم يعد صعبا في عالمنا المعاصر الذي تتوافر فيه الإحصاءات وإمكانيات ثورة البيانات والمعلومات أن يتم وضع صورة للبرنامج الصناعي العربي وإمكانيات تحقيق التنسيق بين صناعاته..



د. علي سليمان



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦/٧/١٩٩٧

السفير السوري بالقاهرة:

الوثيقة المصرية - السورية هدفها الإجراء بإقامة السوق العربية المشتركة

مشتركة وأعرب السفير عيسى درويش عن أمله في أن يلقى التوجه نحو إنشاء السوق العربية المشتركة الذي تبنته القيادتان المصرية والسورية الترحيب في الوطن العربي لأنه توجه في مصلحة العرب جميعا وأشار إلى أنه عندما تتشابه المصالح الاقتصادية بين الاقطار العربية وتزيد الاستثمارات المشتركة فإن الإرادة السياسية ستتوافق مع الإرادة الاقتصادية وبالتالي يوجه الاقتصاد والسياسة لخدمة الأمة العربية وأكد السفير عيسى درويش أن توجيهات الرئيس مبارك والامد تنصب حول هدفين أساسيين أولهما الاستفادة من الاستثمارات العربية في ظل ترايد مخاطر الاستثمار في الدول الأجنبية خاصة ما يتعلق بإقلاص السوق والتصحم والمشكلات التي تواجه المسلمين في الدول الأوروبية. أما الأمر الثاني فهو تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال المساعدة في أن تخلق منتجاتها كل التسهيلات الممكنة حتى تعبر من قطر عربي إلى الآخر.

أكد الدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية أن الهدف من الوثيقة المصرية - السورية لقيام السوق العربية المشتركة التي تم الإعلان عنها خلال زيارة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الأخيرة للقاهرة هو الإسراع بالخطى الرامية إلى إقامة هذه السوق تحقيقا للمصالح المتبادلة لجميع الاقطار العربية وقال السفير عيسى درويش - في تصريحات لوكالة انباء الشرق الأوسط أمس - إن مصر وسوريا تريدان اختصار السنوات العشر التي سيتم خلالها إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من خلال عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة تسبق بها الزمن للوصول إلى أقصى ما يمكن الوصول اليه، مؤكدا في الوقت نفسه أن منطقة التجارة العربية تشكل الإطار العام للتكامل الاقتصادي العربي وأضاف درويش أن إعداد هذه الوثيقة المصرية - السورية جاء بناء على توجيهات من الرئيس مبارك والاسد لتحقيق ما أقرته القمة العربية الأخيرة بالقاهرة حول إنشاء منطقة تجارة عربية حرة وصولا إلى إنشاء سوق عربية



المصدر: الوفاء

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية .. ضرورة في عصر التكتلات
تسوية الخلافات العربية .. وحريّة
الانتقال .. أولى خطوات إنشاء السوق

مشكلة البلاد العربية انه لا يوجد تشابه في نظمها السياسية والاقتصادية ولكن هذا لا يمنع من تقريب الصيغ المتشابهة واعداد الدراسات والابحاث التي تدفع لذلك واعتقد ان اول خطوة لذلك هي رفع الحواجز والمغاها بين الدول العربية كذلك لابد من احداث نوع من التعاون بين البنوك والمؤسسات المصرفية العربية والتنسيق فيما بينها فاذا اعتقدنا تحقيق هذه الخطوات البسيطة فانها يمكن ان تكون نواة للسوق العربية المشتركة التي يتحتم قيامها حاليا للظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية.

حاجة ماسة

لما الدكتور سعيد عبد المنعم استاذ المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس فيشدد على الحاجة الماسة للعرب لاقامة السوق العربية للوقوف امام التكتلات الاقتصادية الكثيرة المنتشرة في العالم في الوقت الحاضر، ثم ان الدول العربية جميعا غنية بالموارد والموارد الاقتصادية من تربة لا يد عاملة لبتترول للتكنولوجيا كل هذه المقومات لو تكاملت مع بعضها البعض فانها يمكن ان تخلق تكتلا اقتصاديا هائلا يستطيع ان يقف امام التكتلات الاقتصادية العالمية..

عندما قامت الاتحادات الاقتصادية العربية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي والاتحاد لغربي استبشر العرب خيرا، واعتقدوا ان السوق العربية المشتركة اصبحت قاب قوسين أو أدنى ولكن حماقة غزو العراق للكويت اجهضت تلك الاحلام وفتحت مجلس التعاون العربي، مما جعل الحلم يتراجع وينقهر في زمن يعرف بعصر التكتلات الاقتصادية العملاقة.

ما هو مصير السوق العربية المشتركة التي جاءت الدعوة لإنشائها مؤخرا ضمن توصيات اتحاد البرلمانيين العرب؟ وكيف يمكن تحقيقها؟
الأجواء العربية الحالية مهياة تماما لعقد مصالحة عربية واقامة سوق عربية مشتركة هكذا يتحدث الكاتب الصحفي سلامة أحمد سلامة موضحا ان مشكلة السوق العربية المشتركة حاليا هي لية التنفيذ، هل تبدأ اقامة للسوق مرة واحدة أم تدريجيا وعلى خطوات ومراحل تؤدي في النهاية لتحقيق هذا الحلم الكبير يساعدنا على تبني هذه الفكرة - فكرة التدرج في انشاء السوق - هو تباين واختلاف النظم واللوائح والتشريعات الاقتصادية على امتداد دول الوطن العربي وكل هذا يستغرق وقتا حتى يمكن تنظيمه واعداه في تشريعات متناغمة وواحدة، اما بالنسبة لدول الاتحاد الاوروبي فهي توحدت اقتصاديا بدون عوائق وبسرعة نظرا لتشابه الظروف الاقتصادية واللوائح الجمركية والؤسسات المالية ولكن



المصدر: ~~السوق~~

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ / ٦ / ١٩٩٧



د. سعيد عبدالنعم



د. مدحت حسنين

السوق موجودة منذ ٢٠ عاما.. وأعاقتها الخلافات العربية

تحقيق: طلعت المغربي

عدم وجود تعاون حقيقي بين الشعوب ممثلة في القطاع الخاص وإنما كان تعاوننا بين الحكومات لم يؤد إلا إلى مجموعة من اللوائح حفظت في الجامعة العربية وفي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كما أن الظروف السياسية في ذلك الوقت والخلافات العميقة التي كانت بين الأنظمة العربية جعلت التعاون السياسي بين الحكومات تعاوننا شابه الخوف والرغبة في العلاقات السياسية بين الدول العربية، فإثر ذلك تأخرنا سلبيا على كل المحاولات لإنشاء السوق العربية المشتركة وتبادل السلع والخدمات، حتى أن أهم عنصر من عناصر هذا التبادل وهو انتقال رؤوس الأموال وانتقال العمالة كان أيضا مشوبا بالخوف والخوف ووضع الدول العربية العوائق وفرضت القيود على تحرك أهم عنصرين من عناصر قيام السوق المشتركة وهما رؤوس الأموال والعمالة.

مشاكل أخرى

يقول الدكتور مدحت حسنين كانت معظم الدول تعتمد على صادرات المواد الخام سواء المنتجات الزراعية كالقطن في مصر أو النفط في دول الخليج

العربية هو إنهاء الخلافات العربية - العربية ، وأن يتفق القادة العرب على أهمية السوق وضرورتها الحيوية وأن يعلموا أن إنشاء السوق المشتركة العربية هو في صالح كل أفراد الشعوب العربية ، وهناك خطوات مهمة لابد من اتباعها في هذا الإطار وهي حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتبادل الخبرات والعقول بدلا من هجرتها للخارج .. عندما يتحقق ذلك تدريجيا فإن هذه الخطوات سوف تؤدي لا محالة للسوق العربية المشتركة ..

ضرورة حيوية

الدكتور مدحت حسنين استاذ الاقتصاد بالجامعة العربية يعتبر السوق العربية المشتركة ضرورة لا مفر منها خاصة أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية فالتكتلات الاقتصادية هي التي تحكم مسار النظام العالمي الجديد ولاتستطيع دولة بمفردها أن تتعامل سواء في مجال الإنتاج أو النقل أو الاستيراد أو التصدير إلا من خلال تكتل اقتصادي يفرض شروطه على التكتلات الاقتصادية الأخرى، أما إذا تحركت دولة بمفردها فإنها لن تستطيع أن تحصل على أفضل الشروط لصالحها وبالتالي فإن الموقف الطبيعي هو أن تتكامل الدول العربية في شكل كتلة اقتصادية من خلال السوق العربية المشتركة.

لقد بدأت السوق العربية المشتركة فعلا منذ ٢٠ عاما ولكن لم يكن هناك تكافؤ في البنية الهيكلية الأساسية لاقتصاديات الدول العربية حيث كانت هناك مجموعة الدول المصدرة للنفط الخام ولم تكن مشاكل هذه الدول تسمح بالتعاون فيما بينها وبين الدول العربية الأخرى، التي كان معظمها دول تتبع التخطيط الاقتصادي المركزي المبني أساسا على نظرية الاكتفاء الذاتي ولحلل الإنتاج المحلي محل الواردات، والاعتماد على الذات ومجابهة أي انفتاح سواء على الدول المجاورة أو على دول العالم، فكان طبيعيا أن تكون الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية آنذاك هي اتفاقيات بين الحكومات وكل حكومة كانت تعلم بأن هذه الاتفاقيات كان لا يمكن أن تتم فعليا إنما تؤخذ هذه الاتفاقيات لكي تجابه الزحف العربي الاعلامي نحو قيام وحدة اقتصادية عربية سواء كانت تتعلق هذه الاتفاقيات بالوحدة الاقتصادية أو لتفادي المدفوعات العربية المشتركة أو المشروعات العربية المشتركة أو التعاون الاقتصادي الاقليمي أو لتفادي التنسيق بين الخطط المركزية العربية كذلك لم تنشأ الوحدة السياسية العربية ولم تكن هناك أية دولة جادة في ذلك..

ويضيف: كما كان تجاهل القطاع الخاص العربي لعدم وجود هذا القطاع في فترة التخطيط المركزي واتباع النظم الاشتراكية أحد الأسباب الهامة في



المصدر : الوففسس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٧

أو المنتجات الزراعية في السودان وسوريا والعراق
وعندما ننظر للموضع الحالي نجد ان الخلافات
السياسية بين الانظمة الاقتصادية العربية قد
تلاشت باستثناء موضوع العراق فالانظمة الحاكمة
في الدول العربية يسودها التفاهم التام بينها وهذه
اول خطوة نحو تحقيق التعاون الاقتصادي العربي
على المستوى الرئاسي لهذه الدول، اما فيما يتعلق
بالانظمة الاقتصادية فنجد ان معظم الدول العربية
قد تحررت من انظمة الاقتصاد المركزي وانتقلت الى
قوى السوق، وايضا دخلت في برامج اصلاحات
اقتصادية اساسية وبالتالي أصبحت هناك دعائم
لقيام تعاون اقتصادي عربي بين اقتصاديات
متناسقة فيها من عناصر الجذب لكثير من عناصر
النفور. ايضا فان انشاء الاتحاد الاوروبي وتكتل
امريكا مع كندا والمكسيك وقيام اليابان برعاية
الكتلة الاسيوية كل ذلك يدعو الى قيام تكتل عربي
قد يؤدي هذا التكتل في يوم من الايام الى تكتل شرق
اوسطي فهذا التكتل سوف يكون له شأن كبير في
العالم ولكن التكتل الشرق اوسطي لن يتحقق الا من
خلال تكتل اقتصادي عربي.

خطوات التكتل

وفيما يتعلق بخطوات السوق العربية المشتركة
فان اولي الخطوات لهذا التكتل الاقتصادي العربي
هي حرية انتقال رؤوس الاموال لاقامة مشروعات
صناعية عربية برؤوس اموال عربية في المناطق
والبلدان التي لها مزايا اقتصادية نسبية، فيمكن في
بلد مثل مصر والسودان وايضا سوريا اقامة
صناعات كثيفة العمل برؤوس اموال عربية
كصناعة الالكترونيات. وتجميع بعض الصناعات
المماثلة، وفي منطقة الخليج يمكن اقامة صناعات
بتروكيمياوية لاستخدام النفط كمادة خام، وايضا
يمكن اقامة صناعات ثقيلة في بعض الدول العربية،
خاصة الصناعات التي أصبحت مكلفة في الدول
التقدمة، وهكذا يمكن من خلال رؤوس الاموال
والعمالة، ان تبدأ الدول العربية في نقل
التكنولوجيا من الدول للتقدمة، ايضا يمكن قيام
بنوك مشتركة بين الدول العربية وتدعيم
للمؤسسات القائمة وعلى رأسها الصناديق العربية
المشتركة، كذلك يمكن قيام مؤسسة مالية عربية
لتشجيع القطاع الخاص على غرار مؤسسة التنمية
الدولية التي أنشأها البنك الدولي منذ حوالي ٢٠
عاما بهدف تشجيع القطاع الخاص الصغير
والمتوسط على اقامة المشروعات وتوفير قروض
ميسرة على فترات طويلة، وبهذا الشكل يمكن ان
ننتقل من التصور النظري والاكاديمي والسياسي
لاقامة سوق عربية مشتركة الى برنامج فعلي يكون
فيه دور للقطاع الخاص العربي وجمعيات رجال
الاعمال العربية لما فيه مصلحة التعاون الاقتصادي
العربي المشترك.



المصدر: السعالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/٦/١٩٩٧

وزراء اعلان دمشق يناقشون السوق العربية المشتركة في اجتماعهم القادم

□ كتب - ربيع شاهين:

تجرى مشاورات واتصالات مكثفة بين وزراء خارجية دول اعلان دمشق الثمانية لعقد اجتماع لهم في سورية نهاية شهر يونيه الجاري.

وكشفت مصادر دبلوماسية عربية مطلعة عن ورقة عمل سوف تتقدم بها سوريا الى الاجتماع المقترح يتضمن مقترحات مهمة لانشاء سوق مشتركة بين الدول الثماني لتكون بمثابة نواة ومحور مهم للدول العربية ومنطقة التجارة الحرة التي اقترتها قمة القاهرة وكلفت مجلس الجامعة باعداد دراسات بشأنها وسرعة اتجازها واكدت المصادر الدبلوماسية او المقترحات السورية تعد استكمالا للمقترحات المعروضة بشأن السوق العربية ومنطقة التجارة الحرة.

كما ستكون استكمالا لما عرضه وفد سوري رفيع المستوى والذي زار القاهرة قبل عدة ايام.

واعتبرت المصادر ان التحركات المالية سواء من خلال اجتماع دمشق او مجلس الجامعة تعد البداية العملية لاقامة السوق.

من جانب اخر كشفت المصادر عن خطة عمل سوف يناقشها وزراء خارجية دول الاعلان بشأن عملية السلام والعقبات التي تواجهها فيما سيطالع وزير الخارجية عمرو موسى نظراءه من وزراء خارجية دول دمشق على نتائج اتصالات تقوم بها وبصفة خاصة مهمة د. اسامة الباز بين اسرائيل والفلسطينيين في هذا الشأن.



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٧

الخضري: مصر تؤيد انشاء السوق العربية

□ بيروت - «الحياة»

اصبحت الدول تلتقي عند هذه الفكرة
ويجب الاسراع فيها..

وقال رداً على سؤال «هناك اتسياء
ذكرتها منذ اسبوع عندما قابلت
الرئيس بري حيث قلت باننا عملنا
جهد في ما يتعلق باوضاع الجالية
اللبنانية في سبيروليون وكرت بعدها
ايضا اننا نفق مع لبنان ليس فقط في
سبيروليون انما في كل مكان وهذا
الكلام جدي. وهناك تنسيق يتم بين
القيادات وعلى مستوى وزراء الخارجية
في البلدين في مواضيع اخرى سواء
راثة او مقبلة». وكان بوير التقى
النواب رشيد الخازن وقبلان عيسى
الخوري ونهاد سعيد

■ أعلن السفير المصري لدى لبنان
عادل الخضري تأييد بلاده لانشاء سوق
عربية مشتركة. وقال بعد لقائه وزير
الخارجية فارس بوير في قصر بسترس
ان البحث ركز خصوصا على التكتل
الاقتصادي العربي.

واكد «نحن في مصر يؤيد انشاء
سوق عربية مشتركة والرئيس حسني
مبارك بذل جهده مع الرئيس نبيه بري
والدكتور فتحي سرور للدفع بفكرة
السوق العربية المشتركة. والواضح ان
الفكرة بدأت تأخذ تفكيراً جدياً من جانب
الدولة حيث بدأت من البرلمانيين والآن



المصدر: الكفاح العربي.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/.....

سفير مصر: السوق المشتركة تطلق في اجتماع دول «إعلان دمشق»

اللقاء ان البحث تركّز بشكل خاص على التكتل الاقتصادي العربي، مشيراً الى أن إطلاق السوق العربية المشتركة يتم طرحه كمرحلة أولى في اجتماع دول إعلان دمشق في ٢٥ حزيران الحالي، وهذه الفكرة متبلورة ما بين مصر وسوريا.

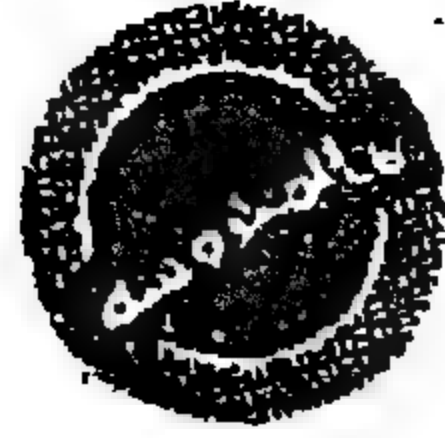
وأوضح أنه كان أول من عرض فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر ولبنان يتم من خلالها إعفاء السلع الزراعية من الجانبين من الرسوم الجمركية.

ونفى السفير المصري ان تكون مهمة الوساطة التي قام بها اسامة الباز بين الاسرائيليين والفلسطينيين قد فشلت، وقال: نحن ما زلنا نقوم بدور حيوي في هذا الموضوع.

وأوضح ان الجهود التي تبذلها مصر والمبعوث الأوروبي تتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة، مشيراً الى أن بلاده لم تتخذ موقفاً بعد حيال المؤتمر الاقتصادي المطروح لدول الشرق الأوسط.

أعلن السفير المصري في لبنان عادل الخضري تأييد بلاده لإنشاء سوق عربية مشتركة مشيراً الى أن مصر تقوم بجهد شديد في الشرق الأوسط لمحاولة إحياء عملية السلام.

التقى وزير الخارجية فارس بوزير أمن في قصر بستانس السفير الخضري الذي أوضح اثر



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

السوق العربية المشتركة

ونظرة مشقة على الشرق

من أهم التطورات التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرًا . في تقديري . هو ذلك الحماس الإيجابي الجاد لإنشاء السوق العربية المشتركة، والذي أكاد أقول أنه لم يكن يمثل هذه الجدية ولا هذا الحماس من قبل، بالرغم من شدة الحاجة لملء هذه السوق . وبالرغم أيضا من أنها تكاد تمثل لنا الآن الفرصة الأخيرة لمواجهة التحديات المحيطة بالوطن العربي من جميع الجهات.

أما هذه التحديات فكثيرة، ومن الممكن أن تصل في أقصى نتائجها إلى حد تهميش بعض الاقتصادات العربية في عالم يتشكل الآن من كتلات اقتصادية كبيرة . فتجربة الدول الأوروبية في إقامة السوق لم تعد هي التجربة الوحيدة من هذا الطراز على المستوى العالمي، وإنما تلاها ظهور عدد من التجارب الأخرى التي أثبتت على مر الأيام نجاحات لا تقل عما حققتها أوروبا على مدى الأربعين عاما الماضية . فهناك الآن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك . وهناك تجمع «الآسيان» الذي يضم عددا من دول شرق وجنوب شرق آسيا الناهضة اقتصاديا . وهناك المحاولة المتجددة لبعض دول أمريكا الجنوبية لإعادة تحقيق التكامل فيما بينها مرة أخرى التي جرت في خلال الأعوام القليلة الماضية.

كما لا ننسى أيضا أن هناك محاولات تهدف إلى توفير أداة تنظيمية لتحقيق التنسيق بين هذه الكتلات الاقتصادية الكبرى، منها تجمع «الابيك» الذي يضم الدول المطلة على المحيط الهادي، وهو بذلك يضم بلدان مجموعة «الآسيان» وبلدان مجموعة المنطقة التجارية الحرة في أمريكا الشمالية، وبعض بلدان التجمع الأمريكي الجنوبي، إلى جانب بعض الدول المهمة اقتصاديا على المستوى العالمي مثل اليابان والصين.

وبذلك فإن جميع الدول الكبرى على الصعيد الاقتصادي الدولي قد تجمعت معا، أو تنسق معا من أجل تعزيز تنافسها على المستوى العالمي، ولضمان استمرار النمو والتقدم في عالم الغد . فإذا كانت هذه هي التحديات على المستوى العالمي، فإن التحديات على المستوى الإقليمي ليست بأقل من ذلك خطورة ولا أقل أهمية، خاصة منذ بدء المسيرة السلمية في المنطقة . فالدفع نحو ما يشبه السوق الشرق أوسطية كان هما أساسيا منذ البداية، وهو ما انعكس في شكل آلية وليدة هي المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . ومع الموقف الإسرائيلي المتعنت إزاء العملية السلمية، بدا من الواضح أن هذه

الدعوة للشرق أوسطية تواجه صعوبات جمة تتمثل الآن في العراقيل الكبيرة التي تكتنف عقد المؤتمر الاقتصادي الرابع في الدوحة في خلال الخريف القادم، فضلا عن التحقق المبدئي الذي أبداه العديد من الدول العربية تجاه هذه السوق، وكذلك عملية التطبيع الاقتصادي عموما منذ البداية . وقد أدركت الدول العربية الخطورة الكامنة في المضي في عملية التطبيع، بالرغم من تعثر عملية السلام، خاصة بعد تسلل تكتل الليكود الإسرائيلي للحكم، مما دعا القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية إلى إعادة التأكيد على الربط بين عملية التطبيع وبين التقدم في إقرار «سلام في المنطقة».



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ / ٧ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية - أن يمكن توقع المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي تشكل رؤوس الأموال العربية جزءا منها، أو تدفق المزيد من رؤوس الأموال العربية مباشرة في سياق الاستثمارات الأجنبية، لكنها ستكون جزءا من عملية تعزيز اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، وليس على أرضية محاولة إقامة أي تكتل اقتصادي عربي. ويعزز من ذلك بالطبع اتفاقات المشاركة مع

والبديل الثاني الذي كان معروضا على المستوى الإقليمي هو إيجاد منطقة حرة بين أوروبا الموحدة ودول جنوب المتوسط، والمعروف بمسمى المشاركة الأوروبية المتوسطية. وبالرغم من التقدم الذي حدث في هذا الإطار بتوقيع اتفاقات للمشاركة بين أوروبا الموحدة وكل من إسرائيل وتونس والمغرب، إلى جانب المفاوضات الجارية مع مصر، فإنه من الملاحظ أن هذه المنطقة الحرة لن تضم العدد الأكبر من الدول العربية، كما تضم أطرافا أخرى من غير العرب. وبالرغم من أهمية أوروبا كشريك اقتصادي في الوقت الراهن وفي المستقبل، وبالرغم من أن أوروبا تحاول تعزيز التعاون بين الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقات، فإن هذا كله يتم لمصلحتها في الأساس حيث يوسع من حجم السوق المتاحة أمامها، ناهيك عن غرابة أن تتم عملية التكامل الاقتصادي العربي عبر أوروبا، وهو الأمر الذي كان قد أشار إليه بحق السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري عند لقائي به في الأسبوع الماضي، فضلا عن أن أوروبا قد اختطت في هذا السبيل نهج المفاوضات المنفردة مع كل دولة على حدة، لتعطي بالتالي الوزن الأكبر لحجم ما ترغب هي في تحقيقه مع كل دولة من هذه الدول، دون أن تترك المجال مفتوحا أمام التفاوض الجماعي العربي - الأوروبي.

ومع أن مبررات التكامل الاقتصادي العربي معروفة للجميع، وبالرغم من أن التحديات المطروحة على الاقتصادات العربية قد تزايدت في الفترة الأخيرة، مع الميل الواضح في العالم لتعزيز حركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة الدولية، خاصة بعد توقيع اتفاقات الجات الأخيرة وتأسيس منظمة التجارة العالمية، بالرغم من كل ذلك فإن حركة التكامل الاقتصادي العربي مازالت لا ترقى إلى مستوى يمكن القول معه إن العرب يقدرون حق التقدير طبيعة التحديات التي يواجهونها، ويعملون بالفعل على زيادة قدراتهم التنافسية في حلبة الاقتصاد الدولي.

فإذا كان المتشائمون يتوقعون أن يستمر الحال على ما هو عليه، بالنسبة لجهود تحقيق إنجاز تنموي عربي يعتد به، فإنني أغامر بالقول بأنه من الزاوية الشكلية فإنه سيحدث المزيد من التعاملات العربية، ولكن على أرضية الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ المتوقع - مع المزيد من إجراءات التحرير الاقتصادي الجارية الآن - في معظم الأقطار

أوروبا وتأسيس منطقة تجارة حرة معها في عام ٢٠١٢.

ويؤكد كل ذلك ضرورة التفكير في اتخاذ إجراءات وأساليب أكثر عملية لمواجهة هذه التحديات والتحديات، التي باتت على الأعتاب. ويمكن القول إن عددا من الدول العربية والقادة العرب قد أصبح أكثر إدراكا، وأكبر حماسا للمسارة بتأسيس سوق عربية مشتركة، حتى وإن بدأت هذه السوق بعدد محدود من الدول العربية الفاعلة اقتصاديا. وبالرغم من أن الطموحات العربية في التعاون الاقتصادي كانت سابقة حتى على التجربة الأوروبية، فإن الإنجاز في هذا الصدد كان محدودا. وهو الأمر الذي دعا الدول العربية إلى التفكير منذ بداية الثمانينيات في نمط جديد لتحقيق الفكرة، يتمثل في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية، وفي هذا الإطار فإن نماذج إقامة التجمعات العربية الإقليمية الفرعية، التي نظر إليها منذ البداية على أنها يمكن أن تعزز من فرص التكامل والتجمع الاقتصادي على المستوى القومي، أو يمكن أن تشكل جسرا أو مرحلة نحو التكامل والتجمع



المصدر: الأهرام

للتبشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٧ / ١٩٩٧

والواقع أن ما

يدفعني إلى القول

بأن المبادرة الحالية للمبادرات المصرية والسورية تعد مبادرة تاريخية، ليس هو فقط ما يمكن أن ينجم عنها من اتفاقات في المجال الاستثماري أو التجاري وإنما لسببين، أولهما: أنه لأول مرة يتم التعامل على أعلى مستوى سياسي في موضوع التكامل الاقتصادي العربي بين البلدان العربية. ومن وجهة النظر العلمية البحتة يمكن القول إن موضوع التكامل هو بطبيعته موضوع سياسي وإرادي قبل أن يكون موضوعا اقتصاديا بحتا يمكن ترك أمر تنظيمه للقطاع الخاص وحده، ولاقتصاديات السوق وحدها. فمن الصحيح أنه يجب مراعاة تحقيق مصالح جميع الدول المنضمة للسوق المشتركة حتى يتوافر الدافع الكافي لها على التمسك بها. تعقده من اتفاقات ووضعها موضع التنفيذ. كذلك فإنه لا بد من احترام آليات السوق والمنطق الاقتصادي السليم في عمل السوق المشتركة. ولكن الدافع السياسي هو الأساس، كما توضح التجربة الأوروبية، ليس فقط كسبب رئيسي من أسباب النشأة، ولكن أيضا كسبب لتوسيع السوق وامتدادها لتشمل أغلب دول أوروبا. فمن المعروف أن السوق الأوروبية المشتركة عند ضمها لكل من اليونان وأستراليا والبرتغال قد تحملت موازناتها أعباء لحاقلة دفع هذه البلدان الأقل تقدما نحو تحقيق تقدم اقتصادي ملموس وتمسكها بالعمل على تعزيز عملية التعاون والتكامل

الاقتصادي على طريق تحقيق الهدف الأكبر، وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بين الدول الأوروبية أعضاء هذا التكتل.

أما السبب الثاني فهو أن الدول المدعوة لتأسيس هذه السوق تعد أكثر الدول فعالية على المستوى الاقتصادي العربي، فالنتائج المحلى الإجمالى المجمع لهذه البلدان يمثل ما نرى

لم تكن مدركة على وجهها الصحيح منذ البداية، وأن العمل الخلاق للتغلب على هذه العوائق لم يتم حتى على مستوى عدد محدود من الدول تضم عددا محدودا من السكان يتمتعون بأعلى مستويات الدخل بالمقارنة بالقطار الأخرى.

ومع زيادة إدراك القادة العرب لحجم التحديات عالميا وإقليميا، وضرورة الاستجابة العربية الجادة لها، كان التحرك المصري في خلال الشهور الماضية لحفز العرب على التكتل وإيجاد سوقهم المشتركة. وفي هذا الإطار تمثل الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك والوفد المرافق له في إطار أعمال اللجنة العليا المصرية - المغربية المشتركة بادرة تاريخية في مجال العمل العربي المشترك، حيث اتفق في خلالها على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين عمدة أضعاف، إلى جانب الاتفاق على أن تعقد اللجنة العليا المشتركة

بين البلدين على مستوى القيادة السياسية العليا مرة واحدة في العام على الأقل بالتناوب بين البلدين.

وقد تبع ذلك لقاء القمة بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد، حيث اتفق في خلاله على إعداد ورقة عمل تتناول الإجراءات العملية للبدا في إقامة السوق العربية المشتركة، وطرحها على عدد أكبر من الدول العربية على أن تكون البداية بدول إعلان دمشق الثماني.

ثم جاءت بعد ذلك الاتفاقات بين مصر وليبيا على مضاعفة حجم التجارة والاستثمارات بين البلدين في خلال الأعوام القادمة.

قد بدأت في الأصل على أساس أن هذه التجارب الأقل من الإقليمية، قد تكون ذات حظ أكبر لأنها تضم عددا أقل من الدول تتوافر لها، في الوقت نفسه، مقومات تكاملية أفضل، سواء كان ذلك من زاوية التسقارب المكافئ، أو من زاوية التسقارب السياسي أو الاقتصادي أو غير ذلك من المقومات. ولكن التجربة العملية أثبتت عكس ذلك، وأكدت أنها فشلت الفشل نفسه، فلا هي في الواقع حاربت التشتت القائم، والذي مازال قائما، ولا هي كانت جسرا ناجحا، لأنها لم تسهم بشكل ملموس في تحقيق أى إنجاز تنموي يعتد به. فواحد من هذه المجالس (مجلس التعاون العربي) انتهى رسميا، والثاني (الاتحاد المغاربي) في حكم المنتهى عمليا، أما الثالث (مجلس التعاون الخليجي) فبإلزام من استمرار وجوده وإقامة العديد من أبنيتة المؤسسية، فإن الإنجاز المتحقق منه لم يكن بحجم التوقعات العربية منه، ناهيك بالطبع عن التوقعات الخليجية. والواقع أن تجربة مجلس التعاون الخليجي في الفترة الطويلة نسبيا التي عاشها حتى الآن، والتي تزيد على خمسة عشر عاما، تقدم دليلا إضافيا على ضرورة استقصاء مدى ثوافر الرغبة الحقيقية في التكامل الاقتصادي.

ويكفى أن نضرب لذلك مثلا واحدا يتعلق بفكرة إقامة الاتحاد الجمركي بين دول هذا المجلس، فقد كان من المفترض في البداية أن يتحقق هذا الأمر بعد ثلاثة

أعوام من تاريخ إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أي أنه كان ينبغي التوصل للاتحاد الجمركي الخليجي في مارس ١٩٨٨، وحتى الآن فإن الخلافات بين دول المجلس مازالت تحول دون التوصل إليه. والواقع أن ما نهدف إليه ليس القول بأن تجارب التكامل على المستوى العملى تخلو من العوائق، أو تعارض المصالح، أو احتمالات تاخر خطواته، ولكن الهدف الحقيقي هو إبراز أن التأخر لا يعتمد إلى ما يزيد على عشرة أعوام، إلا إذا كانت هناك عوائق



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على نصف إجمالي
الناتج المحلي لجميع
الدول العربية. وهذه
الدول الثمانية تتمتع
أيضا بهياكل اقتصادية
متنوعة. الأمر الذي
يتوقع منه أن يرتفع
التبادل التجاري المحتمل
بينها في ظل الوزن
الكبير الذي تمثله هذه
الدول في مساحة
التجارة.

فالدول الثمانية تقدم أكثر من
ثلاثة أرباع حجم الصادرات
العربية الإجمالية، كما أنها
تتلقى نحو ثلثي حجم الواردات
العربية الإجمالية وإذا ما أضفنا
إلى التعاون بين الدول الثمانية
التوجه المصري لزيادة التعاون
مع عدد آخر من الدول العربية،
مثل المغرب وليبيا وتونس، فضلا
عن العلاقات القوية التي تربط
بين دول مجلس التعاون
الخليجي وكل من تونس
والمغرب، فإن أهمية المستوى
الذي يمكن الانطلاق منه إلى
تعزيز حركة التبادل التجاري
العربي على الأقل، تزداد
وتتضاعف. ولأن الثبة تتجه نحو
جعل السوق العربية المشتركة
سوقا مفتوحة أمام الدول العربية
فلربما ازدادت حركة التعاون
الاقتصادي العربي على مختلف
المستويات بعد إقرار مجموعة
دول الإعلان للاتفاقية، مع جميع
التعديلات المطلوب إدخالها
عليها لكي تلقى قبول مختلف
الأطراف.

وفي الواقع فإن مثل هذه
الاستجابة للتحديات الخطيرة
المطروحة على العرب، وعلى هذا
المستوى من القيادة السياسية،
يضعنا من جديد لأن نأمل في غد
أفضل للوطن العربي يتعلم من
دروس الماضي، ويبني وطننا
أفضل لأجياله القادمة.



المصدر: السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨/٦/١٩٩٧

السياسي المصري

١٧ رأى

استطاعت مسيرة العمل العربي المشترك مرحلة جديدة وهامة بالاتفاق المصري السوري على إعداد وثيقة السوق العربية المشتركة وبدء مناقشات المجلس الوزاري للوحدة الاقتصادية العربية حول مشروع إنشاء سوق عربية مشتركة مصغرة بمشاركة كل من مصر وسوريا والعراق والاردن وليبيا واليمن وموريتانيا .

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في إطار التحركات الدولية الرامية إلى إنشاء سوق شرق أوسطية تدمج إسرائيل في النظام الاقتصادي العربي ، والتحركات العربية الراهضة والمتحفظة على عقد المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الرابع في الدوحة خلال نوفمبر القادم .

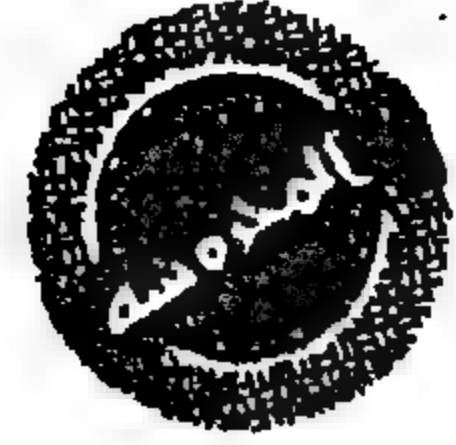
وتكمن أهمية السوق العربية المشتركة في أنها تمثل ركيزة هامة للأمن القومي العربي ، في إطار ما تواجهه الأمة العربية من تحديات ومؤامرات تستهدف تكريس التفرد والمصراعات العربية وتدهيف النظام الإقليمي العربي .

وإذا كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية قد ظلت حبيسة الأراج خلال الفترة من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٤ فإن خطوات تنفيذها جاءت بطيئة رغم الخطط والبرامج الطموحة وتعدد منظمات العمل العربي المشترك التي ترعلت حتى أصبحت مجرد هياكل خاوية الوفاق تستصرخ أعضاها من حين إلى آخر لصداد حصاصهم في الميزانية .

وكما ولدت فكرة السوق العربية المشتركة في إطار تصاعد المد القومي خلال حقبة الخمسينيات والستينيات فإن مبادرة إحيائها تأتي في إطار تحديات جديدة مهدت لوحدة الصف العربي وتفعيل التكامل الاقتصادي كركيزة هامة من ركائز الأمن القومي العربي .

وإذا كانت الوحدة الأوروبية قد تحققت بفضل النضج السياسي والفكري لأعضائها فإن الدول العربية مطالبة بتجاوز خلافها ومصراعاتها ، وإدراك أهمية توحيدها وتكثفها ، واستثمار عناصر القوة التي تجمع الكلمة العربية .

إن السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لا بد من تغييرها في إطار ما تواجهه الأمة العربية من تفاوت في توزيع الدخل وتفاقم في الانكشاف الغذائي ، وتزايد الاعتماد على الخارج وتفاقم المخاطر التي تواجه الاستثمارات العربية في الخارج ، مثلما حدث في بورصة نيويورك وأسبانيا وما حدث في بنك الاعتماد والتجارة .



المصدر: العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٩

سوق عربية مشتركة على الورق فقط!

كتب: صلاح عزازي

رغم الزفة السياسية والاقتصادية والإعلامية لاجتماعات الدورة الـ ٦٥ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي اختتمت أعمالها بالجامعة العربية منذ أيام باعتبارها دورة السوق العربية المشتركة إلا أن المحصلة النهائية «صفر» بعد مرور أكثر من ٢٢ عاما على قرار انشاء السوق المشتركة.

يؤكد ذلك ما دار في الدورة الأخيرة التي جاءت قراراتها الختامية تدعو من جديد إلى تجنب الازدواج الضريبي، واستئناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة والذي لم يبدأ أصلا في الدول

الموقعة على الاتفاقية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية، وبينما لم يلتزم أحد جاءت توصية تشير إلى إصدار تقرير نصف سنوي عن سير تنفيذ مشروع السوق المشتركة وكالعادة جاءت بقية القرارات والتوصيات تشيد بالدولة التي تستضيف الاجتماعات، وتكرر التأكيد على ما سبق من قرارات في دورات سابقة، كالدعوة إلى تحرير التجارة البينية بين الدول العربية وغيرها. المفارقة في أعمال هذه الدورة التي حضرتها د نوال الططاوي وزيرة الاقتصاد المصرية وحسن إبراهيم الأمين العام بمجلس الوحدة الاقتصادية وترأسها سوريا أن جملة الأوراق والبحوث والتقارير الموزعة على هامش

الاجتماع وصلت إلى مئات الصفحات بشأن متابعة انشاء السوق العربية المشتركة والجهود البرلمانية والحكومية لقيامها، والأغرب أنه تم اختصار مناقشة كل هذه الأوراق في ساعتين فقط بعد أن كان محمدا أن تستغرق أعمال دورة مجلس الوحدة الاقتصادية الـ ٦٥ يومين كاملين كما أعلن منذ وقت مبكر.

أما كلمات المشاركين فظلت تدور في فلك التأكيد على التكامل الاقتصادي لمواجهة الجات والمتغيرات الاقتصادية العالمية، والتشديد على حتمية انشاء السوق العربية المشتركة باعتبارها المنقذ من الأوضاع الاقتصادية العربية المتواضعة ومن الحصار الدولي الظالم على ثلاثة أقطار عربية هي العراق وليبيا

والسودان، ولهذا جاءت إحدى التوصيات تدعو لرفع الحصار لخطورته على فرص تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي.

المعروف أن الرئيس مبارك سبق له التصريح أكثر من مرة خلال الأسابيع الماضية إلى أهمية السوق العربية المشتركة وهو ما أكدته المسئولون السوريون خلال جولات خدام والشرح العربية الأخيرة، كما دعت ليبيا إلى عقد قمة عربية عاجلة في أي قطر عربي.. لكن كل هذه الدعوات مازالت مجرد أفكار ولم تر طريقها للنور حتى الآن رغم أن قطر مازالت تؤكد على أن المؤتمر التطبيعي الشرق أوسطي سيعقد في موعده بالدوحة في نوفمبر القادم. ■



المصدر: الكفاح العربي

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١

لقاء اسرائيلي - قطري حول مؤتمر الدوحة وسوريا تعد مشروع سوق عربية مشتركة

الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا» في الدوحة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل نتيجة تعثر عملية السلام بسبب السياسات الاسرائيلية المتعنتة. من جهة اخرى، نشرت صحيفة «تشرين» السورية ان وزير الاقتصاد محمد العمادي يحضر مشروع السوق المشتركة الذي سيكون مفتوحاً امام الدول العربية الاخرى ومنبثقاً عن ميثاق التعاون الخليجي ويمنح «تسهيلات مهمة للتبادل التجاري الحر واعفاءات مغفلة للاستثمارات».

وكان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام اقترح في القاهرة الاسبوع الماضي عقد اجتماع اقتصادي عربي بدلاً من قمة الدوحة داعياً الى انشاء سوق عربية مشتركة مؤكداً ان مؤتمر الدوحة «انشئ من اجل اسرائيل وتثبيتها كعضو وشريك في هذه المنطقة».

(ا.ف.ب. رويتر)

اعلن بيان لاتحاد الغرف الاسرائيلية امس ان رئيس الاتحاد دان غيلرمان سيلتقي امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في نيويورك اليوم للبحث في اشتراك تل ابيب في قمة قطر الاقتصادية، فيما تعد سوريا مشروعاً لإنشاء سوق مشتركة بين دول «اعلان دمشق».

وقال غيلرمان «يجب الاتصيح العلاقات الاقتصادية والتجارية رهينة عملية السلام (...) تنأثر بصعودها وهبوطها، وعلينا ضمان استمرار التعاون الاقتصادي واستقراره واجاد اكبر قدر ممكن من قصص النجاح لدفع عملية السلام» مشيراً الى ان اللقاء يهدف الى دعم «العلاقات الثنائية» بين قطر واسرائيل.

واضاف البيان: ان اللقاء الذي سيعقد اثناء زيارة الشيخ حمد الى الولايات المتحدة يكتسب أهمية خاصة بعد الدعوات التي وجهتها دول عربية عدة الى منع اسرائيل من الاشتراك في «القمة»



المصدر: السوف

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى الوفد

السوق العربية بين الواقع والخيال

كثير الكلام هذه الايام عن السوق العربية المشتركة فتحركت الاحلام القديمة عند العرب، بعد سنوات من الصمت ماتت الفكرة خلالها، او كانت من المؤكد ان وراء «تحريك» الكلام عن السوق العربية المشتركة النجاحات الكبيرة التي تحققت في السوق الأوروبية المشتركة التي قاربت ان تصل الى أوروبا للوحدة..

●● ولما لا يعلم فان الحديث عن السوق العربية المشتركة بدأ في نفس الفترة التي بدأ فيها الحديث عن السوق الأوروبية المشتركة. ولكن لاننا من شعوب الكلام، وهم من شعوب العمل.. مازلنا نتحدث بينما هم، قاربوا على تمام العمل!!

●● وحتى نتحقق فكرة السوق العربية لابد من استقرار سياسي.. واستقرار تشريعي. واستقرار أمني.. ثم وضوح رؤية حتى تتحدد المصالح وتتوحد الاهداف. نقول هذا لان نظرة واحدة الى حجم التجارة العربية - العربية اقل مما يتصوره انسان.. بينما حجم التجارة العربية - الغربية في القمة ويلصاعد باستمرار!!

●● ان المنطقة العربية تمتلك امكانيات هائلة من التكامل الاقتصادي اذ يمكن احداث التزاوج بين فائض رؤوس الاموال العربية التي

تأخذ طريقها الى الاسواق الغربية للاستثمار هناك.. وفائض العمالة العربية الجيدة للوجود في مناطق عربية. ثم توفر المواد الخام او الامكانيات الصناعية والزراعية في مواقع اخرى.

واحداث التزاوج بين هذه القومات الثلاثة يمكن ان يحدث طفرة اقتصادية عربية تستفيد منها كل المنطقة العربية.

●● وليس غريباً ان في الوطن العربي من يستورد البيض من رومانيا والدجاج الجماد من البرازيل ولحوم الاغنام من نيوزيلندا. بينما يملك الوطن العربي امكانيات محلية هائلة تمكنه من توفير كل هذه المنتجات عربياً.. وبالتالي يمكن ان يصب للخير العربي.. في البلاد العربية.

●● فقط علينا ان نجلس سوياً وننسق سوياً بعيداً عن أي حساسيات. ولو طرحنا جانباً النظرة الاقليمية عند بعضنا كما فعلت لوروبا الغربية.. فان السوق العربية المشتركة سوف تتحقق خلال سنوات محدودة.

«الوفد»



المصدر: ~~الأحسان~~

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

مبارك عقب افتتاح حفل قارون:

الوحدة لن تتحقق طالما هناك شكوك بين الدول العربية

حسنى مبارك: لا أريد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع: أريد الحديث عن السوق العربية المشتركة فإذا كانت منطقة حرة عربية فيجب أن تكون بداية لسوق عربية مشتركة فهذا هو ما نهدف إليه ونأيد به خلال العامين الماضيين.

وحول ما إذا كانت لقاءات الرئيس مبارك في المغرب مع الملك الحسن ومع ولي العهد السعودي ونائب الرئيس السوري مثل إرادة عربية وخطوة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة قال الرئيس حسنى مبارك: نحن نتكلم عن السوق العربية وكذلك تحدث نائب الرئيس السوري في نفس الموضوع ونحن نؤيد إنشاء السوق العربية المشتركة ونأيد بها لأنها المخرج الوحيد للامة العربية لتنمية اقتصادها حتى لا تطلب دولة عربية من دولة عربية بترولية معونات طالما سيكون هناك تبادل تجارى مشترك وتصنيع مشترك من خلال القطاع الخاص.

أكد الرئيس حسنى مبارك أن الوحدة العربية لن تتم إلا إذا قامت السوق العربية المشتركة.

وقال في تصريحات للصحفيين عقب افتتاح حفل بترول قارون أمس أن هناك شكوكا بين الدول العربية تمنع اتمام هذه الوحدة حيث أن بعض الدول البترولية تظن أن الدول الأخرى تهدف فقط لطلب المعونات وتساعل هل تصرف هذه المعونات على المواطنين أم على أشياء أخرى؟

وأوضح مبارك أن السوق العربية يجب أن تبدأ ولو بعدد محدود من الدول وباقي الدول ستضم لها لأنها ستكون ناجحة ومفيدة لجميع الدول وهذه هي بداية الوحدة الحقيقية.

أما وحدة على الورق فقط فلن تكون لها نتيجة بل على العكس ستحدث خلافات ونحن لدينا خبرة في هذا المجال. وعن الأفكار السورية بإنشاء منطقة تجارة حرة تجمع دول إعلان دمشق قال الرئيس



المصدر: الحسيبة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١

أبدى استغرابه من مشروع 'الألف اليوم'

مبارك يجدد الدعوة لإقامة السوق العربية المشتركة

الناشرة: الحياة

من دولة عربية بتروولية معونات. السوق لا يضر اي دولة عربية ولا اظن ان هناك مبرراً لأي دولة ان تطلب من دولة بتروولية المعونة خصوصاً وان موقفهم المالي الحالي صعب وموضوع المعونات اصبح ثقيلاً.

وحول الافكار السورية عن انشاء منطقة تجارة عربية حرة تجمع دول اعلان دمشق الثماني قال مبارك: «لا اريد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع. اريد الحديث عن السوق العربية المشتركة فإذا كانت منطقة حرة عربية فيجب ان تكون بداية لسوق عربية مشتركة. وهذا هو ما نهدف اليه».

صحافية امس عن المقصود بمشروع الالف يوم وقال: «هل هي الوحدة الواحدة لن تتم الا اذا قامت السوق العربية المشتركة، هناك شكوك بين الدول العربية اذ ان بعض الدول البترولية يظن ان الدول الاخرى تهدف فقط لطلب المعونات».

وحول ما اذا كانت لقاءات الرئيس مبارك في المغرب مع الملك الحسن الشهر الماضي ومع ولي العهد السعودي ونائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام أخيراً تمثل خطوة على طريق انشاء السوق العربية المشتركة، اعتبر السوق «المخرج الوحيد للامة العربية لتنمية اقتصادها حتى لا تطلب دولة عربية

عما الرئيس حسني مبارك يجدد الى اهمية قيام السوق العربية المشتركة» ولو بعدد محدود من الدول

والرئيس الحديث عن «وحدة على التورق ليس له نتيجة بل على العكس سيجد خلافات ونحن لدينا خبرة في هذا المجال. جاء ذلك تعقيباً على دعوى قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي لعقد قمة عربية للبحث في كيفية دخول العالم العربي القرن المقبل من خلال مشروع الالف يوم الذي طرحه.

ونسأل مبارك في تصريحات



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

مبارك أيد اقتراح دمشق إقامة سوق عربية مشتركة

موقف هذه الدول المالي صعب». وتزامن موقف مبارك مع بيان للجبهة الوطنية التقدمية في سوريا رأي في إنشاء السوق المشتركة «تأكيداً على ضرورة امتلاك الأمة العربية لعناصر القوة اللازمة في مواجهة متطلبات المرحلة الراهنة». وأضاف: إن السوق «تحويل دون حدوث اختراقات في الأمن الاقتصادي العربي وتمنع محاولات الهيمنة على الوطن العربي من تحقيق أغراضها». من جهة أخرى، شجبت الجبهة التي عقدت اجتماعاً لها أمس برئاسة نائب الرئيس السوري زهير مشاركة العدوان التركي على شمال العراق، واعتبرت أنه «يشكل تهديداً للأمن القومي العربي ومحاولة لتشتيت الجهد العربي وتهديداً لوحدة العراق أرضاً وشعباً». (أنفب-رويت)

أيد الرئيس المصري حسني مبارك أمس اقتراح نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إقامة سوق عربية مشتركة، واعتبر أنها «بداية الوحدة الحقيقية» بين الدول العربية و«المخرج الوحيد للأمة العربية لتنمية اقتصادها». ورأى أن «السوق العربية يجب أن تبدأ ولو بعدد محدود من الدول»، ويمكن للدول العربية الأخرى أن تنضم إليها لاحقاً، معتبراً أن هذه السوق مفيدة لكي «لا تطلب دولة عربية من دولة عربية بترولية معونات ولا سيما أن



المصدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

فضيحة «الاعتماد اللبناني»... بالوقائع الصفقة تخدم المشروع «الشرق أوسطى» على حساب السوق العربية المشتركة ما هو دور «ميريل لينش» في السهم وعلاقتها بالمصرف

كتب جورج الحاج:

صفقة بيع بنك «الاعتماد اللبناني» التي يشاع ان رقمها المطروح في التداول لبنانياً وخليجياً ودولياً، يقارب الـ ٢٠ مليون دولار اميركي، تنصدر واجهة الأحداث المصرفية والمالية لفترة من الزمن، وان كان مصرف لبنان «مالك المصرف» حدد نهاية حزيران (يونيو) موعداً للمؤسسات المصرفية اللبنانية، كي تبث عملية الشراء «تحت طائلة» سحب دفتر الشروط منها وطرحه على المصارف العربية والأجنبية.

«صفقة العصر» هذه - كما يسميها النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور مكدش بولدكيان - لم تستأثر فقط باهتمام الأوساط المصرفية اللبنانية ذات الملاءة وحسب، إنما أيضاً المصادر السياسية والنيابية التي تراقب عن كثب تطورات «الخط البياني» الذي يسلكه المعنيون مباشرة في عملية «إخراج» الصفقة لبنانياً وتسويقها من ثم خليجياً ودولياً، وسط ملايسات تعريضها تارة ما يجري وراء الكواليس في المكاتب المغلقة، وطوراً عبر تسريب اعلامي أقل ما يمكن ان يقال عنه، بأنه لا يحمل البراءة الكافية، في مسيرة انجاز الصفقة على نحو يعطي الأولوية لمصلحة الاقتصاد اللبناني. ومن التلميح الى التصريح الى التفاصيل وبشكل اسئلة:

اولاً: لماذا العجلة في بيع بنك «الاعتماد اللبناني» الذي استطاع مصرف لبنان بالذات (وبالتعاون مع شركة انترا للاستثمار) إنقاذه من براثن التصفية في «بنك الشرق» - بصرف النظر عن ملايسات عملية الانقاذ - ثم امتلكه بعقود شراء ثنائية مع شركة انترا للاستثمار، وثلاثية بين المركزي، وشركة «انترا»، ومجلس إدارة «الاعتماد اللبناني»؟ وقد اكسبته هذه العقود ربحاً لصالح مصرف لبنان تعدت قيمته المليون دولار.

ثانياً: ان تطور الميزانية المالية السنوية، في «الاعتماد اللبناني» أكسبه ملاءة جيدة ومحفظة ممتازة، خصوصاً في عامي ٦٥-٦٦، حيث أصبحت ودائمه توازي ٣٠,٥٪ من مجموع ودائع الجهاز المصرفي، وتسليفاته ٢٠,٧٪. أما نسبة الملاءة فقد بلغت ٢٧,٥٢٪ رغم الديون المشكوك بتحصيلها، ما يؤكد سعة رأسماله وممتلكاته والمؤسسات التابعة له، الأمر الذي حمل صندوق النقد العربي على فتح اعتماد به ٥٠ مليون دولار اميركي لصالح «الاعتماد اللبناني» ساهم في انطلاقة الناجحة بشرياً وتقنياً، في السوق المصرفية والمالية اللبنانية التي انتشر فيها به ٤ فرعاً (إضافة الى فرع واحد «أوف شور» في ليماسول - قبرص).

وتتساءل الأوساط المصرفية - في ضوء هذه المعطيات -



المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

المنافسة بين الخليجين والاميركيين والحصول على الصفقة بأدنى الأسعار (وفي احاديث الصالونات الخليجية المصرفية في بيروت، ما يلح الى علاقة بعض المصارف في لبنان بالجدول المالية في «بنك المشرق» قيد التصفية، الأمر الذي يتقاطع والتسريعات الإعلامية ذات المصالح المعروفة).

الثانية: اللقاءات التي تجري وراء الكواليس بين جهات مالية لبنانية قريبة من السلطة، وبين ممثلي شركة «ميريل لينش» (الوكيل السمسار) وبنك ترانست كومباني ليمتد الاميركيين، لـ «تحيص» دفتر الشروط في ضوء مصالح واحتياجات ورغبات المصارف الاميركية الكبرى، للتوسط مع احدها لإنجاز «صفقة العصر» وإتمام عملية شراء «الاعتماد اللبناني» الذي تربطه بالشركة المذكورة والبنك الاميركي، اتفاقيات اصدار سندات بالدولار الاميركي، بقيمة ٦٠ مليوناً تستحق عليهما في أواسط عام ١٩٩٩.

وترى الاوساط المصرفية والسياسية الوطنية في مجريات التعاطي مع عملية بيع «الاعتماد اللبناني»، بما يحيط بها من ملايسات ويتداخل فيها من اطراف اقليمية ودولية. لهم «سماسر تهم البلديون»، ان الملف الصفقة خرج عن كونه مسألة تجارية او مصرفية او مالية بحث، الى الدائرة الوطنية والقومية الخطيرة، بحيث تتم «عملية الاخراج» اما مباشرة لمصلحة وحساب المصارف او المؤسسات المالية الاميركية (بواسطة «السمسار الدولي» «ميريل لينش») كجزء من الاستراتيجية الاميركية - الاسرائيلية المصرفية والمالية والاقتصادية، لتنفيذ «مشروع المشرق» او «سطية» على مراحل، وإما مداورة عبر مصارف خليجية تتعاطف اصلاً مع المشروع الصهيوني... استباقاً لقيام السوق العربية المشتركة التي يلعب فيها مصرف جاهر لتمويل التجارة الخارجية العربية والدولية دور «صمام الأمان» في التعاطي الاقتصادي والمصرفي والصناعي والسياحي على امتداد الوطن العربي والعالم.

ويبقى السؤال مطروحاً بالحاح وقيل فوات الأوان: الى متى يبقى مجلس النواب غائباً او مغيباً عما يعد ويحاك من مكائد ضد لبنان واستطراداً العرب؟ ولماذا لا يتدخل فوراً، ما دام امر صفقة بيع «الاعتماد اللبناني» يتعلق بالأمن الاقتصادي والمالي، بل وبالأمن الوطني للدولة، لإحيائها وتحويل بنك «الاعتماد اللبناني» الى مصرف للتجارة الخارجية اللبنانية، عبر تعديل قانون النقد والتسليف، الذي يتذرّع به البعض لتسريع «صفقة العصر» على حساب الشعب وأمنه الاقتصادي وعلى حساب المصلحة العليا للدولة والوطن.

عن الأسباب التي حملت مصرف لبنان على استعجال طرح دفتر شروط بيع «الاعتماد اللبناني»، سواء من المصارف اللبنانية او من المصارف العربية والاجنبية، وهو على هذه الملاءة الجيدة، في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد اللبناني في قطاعاته الانتاجية من صناعية وزراعية وسياحية، الى مركزية مصرفية يمكن معها تحويل «الاعتماد اللبناني» الى «بنك للتجارة الخارجية» يملكه مصرف لبنان ويديره، كما هو معمول به في بعض بلدان أوروبا الغربية وحتى الشرقية، وكما يلعب هذا البنك دوراً مهماً في دعم الصادرات الصناعية وتسهيل حركة التبادل ومنح ضمانات للسلع المصدرة الى الخارج بتقسيط صفقاتها في الأسواق.

وإذا كان من المتعذر تحويل «الاعتماد اللبناني» الى بنك للتجارة الخارجية، بسبب بعض احكام قانون النقد والتسليف التي لا تجيز لمصرف لبنان ان يمتلك مصرفاً خاصاً، فمن الأولى، ان يصار الى تعديل القانون - لهذه الجهة - ضماً بمصلحة الاقتصاد الوطني، خصوصاً ان حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة اعترف اكثر من مرة وعلى الشاشة الصغيرة وفي الصحف: «ان الاقتصاد اللبناني لا زال يتركز على عناصر موسمية. ولم يستطع التطور كي يصبح عنده قطاعات انتاجية باستمرار، خصوصاً قطاعات يتوجه انتاجها الى الخارج بمعنى قطاعات تصديرية وصناعية وسياحية».

لكن ما يجري في كواليس الإعداد لـ «صفقة» بيع «الاعتماد اللبناني»، يرسم علامة استفهام كبرى حول الخلفية السياسية للصفقة - اذا صح التعبير - وما يبدو ويتضح من نيات اقليمية - خليجية ودولية مشوبة بالحق وتتمحور حول نقطتين مركزيتين: الأولى: الاتصالات التي يقوم بها ممثلو بعض المصارف الخليجية في بيروت خصوصاً «بنك الخليج الدولي» لدرس صفقة البيع تمهيداً ربما لشراء «الاعتماد اللبناني» رغم ان دفتر الشروط مطروح على المصارف اللبنانية أولاً.

واللافت ان المصادر المصرفية الخليجية والاجنبية، لجأت الى تسريعات إعلامية غير صحيحة حول قدرة المصارف اللبنانية الكبرى، المعنية، ومنها بنك عودة والبنك اللبناني - الفرنسي وفرنسبنك وبنك بيلوس، على تأمين قيمة الصفقة التي يشاع بأنها تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار في محاولة لإبعاد هذه المصارف عن الملف.

وفي هذا النطاق يربط بعض المصادر السياسية المراقبة بين طابع العجلة في الصفقة، وتحديد مهلة الشهر الواحد للمصارف اللبنانية، وبين ما يجري من ضغوط خليجية واجنبية غير مباشرة، تمهيداً لحصر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة (٢)

التكامل الاستثماري

في مقال سابق استعرضنا التحديات التي تواجه انشاء سوق عربية مشتركة على اساس تحرير مطلق للتجارة البينية بين الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعايشها المواطن العربي. وقد ذكرنا انه في حالة اضطرارنا الى اتباع نموذج التكامل التجاري لابد ان يتم ذلك على مراحل في خلال مدة تتناسب مع الظروف القائمة حتى نستطيع تحقيق المصلحة المشتركة وتلافى الفتن الذي قد يقع على بعض الدول دون الاخرى

اما النموذج البديل لتحقيق التكامل الاقتصادي من اجل انشاء سوق عربية مشتركة فهو نموذج التكامل الاستثماري الذي يتطلب التعاون والتنسيق بين الدول العربية من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة، خاصة في مجال الصناعة والزراعة وقد يتزامن مع ذلك تنظيم انتقال الافراد وحسن استخدام رؤوس الاموال والتعاون في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي واجراء اصلاحات الاقتصادية الداخلية التي تهيئ مستقبلًا تحقيق تحرير التجارة

د. حلمي نصر

تقيب التجاريين

البينية ومعنى ذلك ان التكامل الاستثماري يعطى الاهمية القصوى لعملية زيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية عن طريق المشروعات الجديدة او عن طريق استغلال الطاقات العاطلة

ولا شك في ان نموذج التكامل الاستثماري سيعالج كثيرا من المشاكل الاقتصادية للدول العربية من زيادة الانتاج وتعويض الموارد للدولة وعلاج عجز الموازنة العامة.. كما تعنى زيادة القدرة على التصدير وبالتالي معالجة عجز ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدول من العملات الصعبة كما ان زيادة الانتاج تعنى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع وهذا يترتب عليه تخفيض الاسعار وانخفاض معدل التضخم ولا شك في ان زيادة الانتاج والموارد والعملات الصعبة تؤدي الى زيادة قدرة الدول على تسديد مديونياتها الخارجية.

ولعل كل ما سبق ذكره الناتج عن تطبيق نموذج التكامل الاستثماري يهيئ المناخ لتحرير التجارة الخارجية ويعالج كثيرا من التحديات التي تواجه انشاء السوق العربية المشتركة والتي اشرنا اليها في مقالنا السابق.

ولا شك في ان الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي وما يربطه من حصص قطاع الاعمال العام وتوحيد قوانين الاستثمار ودعم حوافز الاستثمار سيلقي على القطاع الخاص مسؤولية تحقيق اهداف التكامل الانتاجي او الاستثماري خاصة ان هذا القطاع يتميز بالدافع الشخصي والمنافسة في تحقيق كفاءة الاداء، كما انه غير مكبل بلوائح وقوانين تعوق انطلاقه، كما انه قادر على تحقيق جودة الانتاج مما يمهله الى زيادة الصادرات وتجدر الاشارة الى اهمية تحقيق القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية بجانب مسؤوليته في التنمية الاقتصادية فالخوف، دائما يراود المسؤولين في الدول من قيام القطاع الخاص بنشاط على حساب مصالح الطبقات محدودة الدخل سواء عن طريق التركيز على انتاج سلع للتصدير وحرمان السوق المحلية او عن طريق اللجوء الى تحديد الاسعار لتحقيق اكبر ارباح ممكنة دون مراعاة الظروف الاجتماعية للمواطنين.

معوقات تحقيق التكامل الاستثماري

قد يواجه التكامل الاقتصادي الاستثماري كنموذج لانشاء سوق عربية مشتركة بعض التحديات او المعوقات ولكن في تقديرى انه ممكن التغلب عليها اذا توافرت الارادة والسياسية للقادة العرب. وفيما يلي بعض المعوقات الرئيسية.

اولا :- مشكلة تمويل المشروعات الاستثمارية. ان تطبيق نموذج التكامل الاستثماري يقتضى توفير رؤوس الاموال اللازمة من الدول الاعضاء في الاسواق العربية المشتركة والمشكلة ليست مستحيلة الحل فهناك بدائل كثيرة منها ضرورة تعاون الدول الفنية وهي دول الخليج مع الدول الفقيرة في المنطقة فبدلا من استثمار اموالها في الدول الاجنبية وتعرضها لمشكلة تجميد هذه الاموال في حالة الازمات السياسية فان استثمار الاموال العربية في المنطقة العربية سيعود بالنفع والخير على المواطن العربي. ويمكن ايضا تطبيق مبدأ التخصص حيث تنشأ المشروعات في الدول التي تتميز بتوافر عوامل الانتاج فيها، او عن طريق تشجيع القطاع الخاص للاسهام في مشروعات التكامل مع منح الحوافز المشجعة او عن طريق انشاء صندوق لتمويل تسهم فيها الدول الاعضاء في السوق بجزء من مواردها، وقد تلجأ الى القروض الخارجية مع الالتزام بحسن استخدامها في المشروعات الانتاجية. مشكلة القصور في مصادر النقد الاجنبي القصور في النقد الاجنبي يمثل مشكلة امام مشروعات التكامل الانتاجية خاصة تلك التي تعتمد على استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج، وعلاج هذه المشكلة يرتبط اساسا بنجاح مشروعات التكامل، وما يترتب عليها من زيادة الانتاج وزيادة الصادرات.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٧

ثالثا - مشكلة اختلاف قوانين الاستثمار في الدول العربية: إن اختلاف قوانين الاستثمار واختلاف المميزات التي تمنح لحظ رويس الأموال المستثمرة قد يعوق عملية التكامل الاستثماري مما يتطلب بالضرورة توحيد قوانين الاستثمار وإصدار قانون استثمار موحد بحكم مشروعات الاستثمار داخل الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة.

رابعا - اختلاف السياسات التي تحكم الخطط للتنمية: إن اختلاف السياسات المالية والنقدية والمصرفية قد تمثل عقبة في سبيل نجاح أهداف التكامل الاستثماري لذا فمن الضروري التوحيد بين المبادئ التي تحكم هذه السياسات، وهذا يتطلب تعديل التشريعات واللوائح المتعلقة بهذه السياسات، ولا شك في أن هذا التوحيد لا يمكن أن يتم إلا في أجل طويلة نسبيا وعلى مراحل.

يتضح مما سبق أن التوجه نحو إنشاء سوق عربية مشتركة لابد أن يبدأ بالتعاون والتنسيق في مجال المشروعات الاستثمارية حيث إن التحديات التي يمكن أن تواجه هذا النموذج من التكامل الاقتصادي يمكن أن نجد لها حلالا مناسبيا. كما أن هذا التكامل الاقتصادي سيساعد في الأجل الطويل نسبيا على حل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها المواطن العربي في الدول العربية وبالتالي سيهيئ المناخ لتطبيق سياسة التكامل التجاري، التي تعتمد على تحرير التجارة البينية بين الدول العربية وبالتالي تحقيق شأنا ناجحة للسوق العربية المشتركة.



المصدر : الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٧

الجمهورية تقبل

السوق العربية .. المخرج والأمل

xx وصف الرئيس حسني مبارك السوق العربية المشتركة بأنها المخرج الوحيد للأمة العربية لتنمية اقتصادها والحصول على مكانتها المستحقة في القرن الحادي والعشرين .. بعد ان تأخرت طويلا في تحقيق هذه الامة واستطاعت تجمعات اقليمية أخرى في أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية تحقيقها بنجاح على الرغم من انه لا تربطهم نفس الروابط التي تربط الأمة العربية.

xx وتسعى مصر وسوريا من خلال مظلة الجامعة العربية لتحقيق هذا المشروع الذي تعطل أو تأخر كثيرا على الرغم من أنه بدأ كفكرة وخضع للدراسة قبل السوق الأوروبية المشتركة ولكن الآخرين نجحوا في اقامة دعائمها وانتقلوا منها إلى الوحدة الأوروبية بعناصر متدرجة.

xx ومع سعي مصر - مبارك الدائم نحو السلام العادل والشامل لم ننس دورها لتحقيق السوق المشتركة وإيضاح الحقائق .. خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية .. ونتوقف امام هذه الحقائق التي أعلنها الرئيس مبارك في تصريحاته عقب افتتاح توسعات حقول بترول قارون، حيث نبه مصر إلى نمو نشاط القطاع الخاص والاستثمار المشترك في المشروعات الكبرى الصناعية والزراعية .. الأمر الذي يحقق المصلحة العربية العليا .. وهذه المشروعات تعنى حسن استغلال الموارد المتاحة في الدول العربية .. وتوفير فرص عمل متزايدة .. وكذلك ان المعونات الأجنبية كسياسة وواقع في طريقها للانحسار والالغاء ولا يصح الاعتماد عليها إلى زمن أطول .. ويكون البديل هو التعاون المشترك وتنميته وعدم الاستسلام للرقم الحالي للتبادل التجاري العربي - العربي الذي يبلغ ٨ / فقط من حجم التجارة العربية مع الخارج وهو خطأ مشترك لجميع الدول العربية كما قال الرئيس حسني مبارك لأنها تملك الموارد ١ الامكانيات والسلع التي يمكنها تحقيق التكامل الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري وهو ما يعكسه نجاح المشروعات المتفق عليها في اللجان المشتركة .. ووصلت إلى زيادة ٦٠ و ٧٠٪ في بعض الحالات .

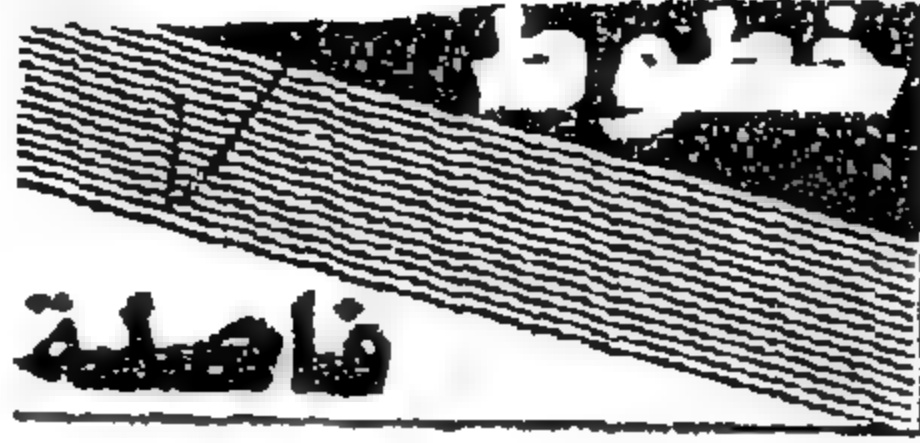
xx ولذلك يشارك خبراء الاقتصاد مصر مبارك الرأي في أن السوق العربية المشتركة ليست فقط المخرج الوحيد للأمة العربية لتنمية اقتصادها .. بل هي الأمل المتاح امامها كي تحقق التكامل الاقتصادي المؤدى إلى الوحدة العربية الكاملة.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نستمع حالينا كلاما إيجابيا
ومتشجعا عن السوق العربية
المستفركمة . وكيف أصبحت
الحاجة ماسة إليها الآن أكثر
من أي وقت مضى . وما يريح
النفوس أن معظم هذه
التحريجات صادرة عن الأخوة
العرب بالذات الأمر الذي
يؤكد أن الفكرة قد اختدمت في
العقول .. والله لا بد من بدل
الجهود لتحويلها إلى واقع

● ● ●

من هنا .. فإن تأخيدات الرئيس
مبارك المستمرة على أن هذه
السوق تعد بمثابة المخرج
الوحيد للتنمية اقتصاد الأمة ..
إنما هي ناديسدان نخس
- ولا شك - أحلام وطموحات
أبناء الشعوب العربية الذين
يتسرعون في قراره أنفسهم
بأنهم يملكون من المفومات
البشرية، والمادية، والفكرية.
ما يعادل «ثروات» الآخرين بل
ربما يفوقها بخير !

● ● ●

لا جدال أن أي شعب في الدنيا
يتطلع . إلى فسرص عمل
متزايدة ، وإلى أن يرتفع حجم
صادراته وإلى توفير رصيد
لا بأس به من العملات الصعبة
داخل خزائن بنوكه كاحتياطي
دائم .. بما يحقق في النهاية ..
مستوى جيدا للمعيشة ، وأما ،
واستقرارا يسودان كسافة
الأرجاء . والأصقاع .

● ● ●

أمس أعلن د. جواد العفاني
نائب رئيس الوزراء الأردني
للسبب الاقتصادي .. أن بلاده
تحيي . وتبني بدعوة الرئيس
مبارك لإقامة السوق العربية
المشتركة مشيرا إلى أن اتفاقية
التجارة الحرة بين مصر
والأردن تؤكد أن البلدين قادران
على خلق «سراحة» مريحة
بينهما .

.. ومع الأردن .. توجد سوريا ،
والبحرين ، والمملكة العربية
السعودية ، والبحرين ، وعمان
وغيرها . وغيرها .. بحيث
يتأكد من جديد أن مصر سوف
تبقى قاعدة الانطلاق إلى الأفق
الأرحب ، والأوسع .

وليضف التاريخ .. إلى سجلاته
.. بادرة جديدة من المبادرات
التي سوف يظل يزدهر بها
العالم العربي ، ويفتخر حتى
يوم الدين

سعيد عيسى



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٧ / ١٩٩٧

الصحف السورية تبرز تصريحات مبارك بشأن السوق العربية المشتركة

السورية في صفحاتها الأولى، تصريحات الرئيس مبارك، التي أدلى بها في ختام زيارته لمواقع بترونية، وتأكيد سياسته أن قيام منطقة حرة عربية يجب أن تكون بداية لسوق عربية مشتركة وخطوة على طريق الوحدة العربية

دمشق - ١١ ش أ: رحبت الصحف السورية أمس بتصريحات الرئيس مبارك التي أكد فيها مجددا أهمية قيام السوق العربية المشتركة في أسرع وقت ممكن باعتبارها المخرج الوحيد لتنمية اقتصاد الأمة العربية وأبرزت صحف «الثورة» و«البعث» و«تشرين»



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



• رسالة الأردن • علاء الدين مصطفى

في ندوة العاصمة عمان:

التعاون الاقتصادي العربي ضرورة

النتائج الثمينة لمنتدى الشرق الأوسط أثرت في أسيان

• السوق العربية المشتركة أمل بدأ يأخذ طريقه إلى التحقيق، فهناك قرار به من قمة القاهرة العربية في يونيو من العام الماضي، وكان أحد محورين أساسيين في جدول أعمال المؤتمر السابع للبرلمانيين العرب في القاهرة منذ أسابيع، مما يعني وجود توافق رسمي وشعبي على أهمية تحقيق السوق العربية المشتركة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الدول العربية سياسيا واقتصاديا، خاصة مع وجود مشاريع أخرى منها السوق الشرق أوسطية، والشراكة بين الدول المطلة على البحر المتوسط في جنوب أوروبا، وعدد من الدول العربية..

الاقتصادية الجديدة هو التخصصية.. وهذا يجعل القطاع الخاص مسئولية جديدة.. وعلى مدى أيام الحلقة النقاشية التي نظمتها مكتب مؤسسة فريدريش ناومان في عمان.. دارت مناقشات عديدة حول المشروعات المطروحة حاليا على المنطقة العربية وتتمثل في ثلاثة مشروعات رئيسية:

• أولا : إنشاء السوق العربية المشتركة وهذا هدف تسعى اليه الدول العربية من خلال توصية مؤتمر القمة العربي الأخير. واجتماع البرلمانين العرب الذي عقد مؤخرا بالقاهرة وأوصى بضرورة قيام السوق الاقتصادية العربية المشتركة في عالم أصبح يقوم على التكتلات العملاقة.. ويتبنى الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية إنشاء كتلة اقتصادية عربية من خلال انشاء السوق العربية المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية لتنشيط التجارة البينية العربية..

• ثانيا : التعاون الاقتصادي الاقليمي أو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية والتي طرحها

وعلى مدى ثلاثة أيام شهدت العاصمة الأردنية عمان جلسات عمل ولقاءات ومناقشات حول قضايا التعاون الاقليمي، شارك فيها نخبة من الصحفيين الاقتصاديين من مصر ولبنان وفلسطين وتم طرح كافة القضايا المتعلقة بالعمل العربي المشترك.. ودارت مناقشات ساخنة حول مستقبل التعاون العربي في المرحلة القادمة!!

والواقع العالمي الراهن يفرض على الدول العربية أن تتعامل بعقل مفتوح مع هذا الواقع الجديد في ظل التطورات السياسية والاقتصادية.. حيث تتجه دولنا العربية نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.. وفي ذات الوقت تتبنى البرامج الإصلاحية للخروج من المشكلات الاقتصادية المتمثلة في البطالة والديونية والتضخم وغيرها.. هذا الى جانب أن قيام منظمة التجارة العالمية التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ اتفاقيات الجات الأخيرة.. تتطلب إعادة النظر في جدوى المشروعات الاقتصادية.. خاصة وأن محور السياسات



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الى تحقيق ذلك.. فمن الممكن إنشاء منطقة
تجارة حرة عربية والسوق العربية المشتركة.
ويرى واصف عازر المدير العام للبنك الاهلى
الأردنى أن قضية «العولمة» تفرض على
البلدان العربية أن تأخذ فى التعامل مع العالم
الخارجى، ضرورة التعاون الاقتصادى وهذا
لتقوية اقتصادياتها.. وهذا ليس من قبيل
الشعارات أو العواطف.. ولكنها قضية مصالح
وجود.. ولذلك على الدول العربية أن تخلق
وحدة عملاقة لمواجهة التكتلات
العمللاقة.. وهذا بالمشاركة بإمكانات
فعالة..

كما تم طرح قضية الخصخصة باعتبارها
أحد أهم مكونات البرامج الإصلاحية في
العديد من البلدان العربية.. وتبلورت الآراء
حول أن الخصخصة تستهدف توسيع قاعدة
الملكية العامة من جهة وتطوير الإدارة وإدخال
تكنولوجيا جديدة من خلال بيع بعض
الوحدات لمستثمر رئيسى.. وتم طرح التجربة
المصرية فى الخصخصة.. التى تأخذ فى
الاعتبار العديد من الأبعاد خاصة البعد
الاجتماعى.. حيث تلزم الحكومة المصرية بأنه

لن يضار عامل واحد من برنامج الخصخصة
فهناك أشكال عديدة لتفويض العاملين أو
برامج التدريب للتحويل.. ومهدف الخصخصة
هو رفع الكفاءة الإنتاجية لوحدات القطاع العام،
لتسهم فى الاقتصاد الوطنى وتكون لها
قدرة على المنافسة فى السوق المحلى وتتميزها
لتكون قادرة على المنافسة فى الأسواق الدولية.

أشكال التعاون الأخرى

● الصيغة الثانية المطروحة لأشكال وصور
التعاون الإقليمى هو ما يسمى بالسوق
الشرق أوسطية.. وتم طرح هذه الفكرة لأول
مرة فى مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب ١٩٩٤
وقمة عمان الاقتصادية ١٩٩٥.. ومؤتمر
القاهرة الاقتصادية عام ١٩٩٦.. وتستهدف
عكرة السوق الشرق أوسطية قيام تعاون
اقتصادى إقليمى فى إطار اتفاقيات السلام
وفق مؤتمر مدريد ودمج الاقتصاد الاسرائيلى
بالمنطقة.. من خلال رفع كافة أشكال المقاطعة
الاقتصادية عن إسرائيل.. وطالبت البلدان
العربية الربط بين التقدم فى مفاوضات السلام
على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية..
وتحقيق التعاون الإقليمى.. ومسعى تعزيز
مفاوضات السلام حالياً على جميع المسارات..
تضاءلت فرص نجاح قيام السوق الشرق
أوسطية خاصة وأن معظم البلدان العربية
تتربع أفعال وردود أفعال الحكومة الاسرائيلية
برئاسة نتنياهو.. وقرارات بناء المستوطنات
فى جيل أبوغنين بالقدس الشرقية.. كما أن

شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى
السابق، خاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو مع
منظمة التحرير الفلسطينية.. وكان هناك إصرار
من الدول العربية على الربط بين تحقيق السلام
الشامل ودمج إسرائيل فى اقتصاد الشرق
الأوسط.. وقمت ثلاثة مؤتمرات دولية فى هذا
الشأن فى الدار البيضاء وعمان والقاهرة.

● ثالثاً الشراكة الأوروبية المتوسطية.. وهذه
الشراكة ترتبط بإنشاء منطقة تجارة حرة
كبيرة بين دول شمال حوض البحر الأبيض
المتوسط (أوروبا) ودول جنوب حوض البحر
المتوسط، الدول العربية وشمال أفريقيا..

واقع الاقتصاديات العربية

وإذا تحدثنا عن إنشاء السوق العربية
المشتركة والتى تمثل المشروع الأول المطروح
أمام البلدان العربية كأحد صور التعاون

الاقتصادى.. يبلغ الناتج القومى الإجمالى
للدول العربية ٢٩٠ مليار دولار لعام ١٩٩٥..
ومقارنة مع بعض الدول الصناعية فإن الناتج
القومى للدول العربية مجتمعة أقل من الناتج
المحلى لاسبانيا ٥٥٢ مليار دولار.. وأقل من
نصف دخل إيطاليا..

هذا الى جانب وجود العوائق الجمركية
وغير الجمركية التى تحول دور اسباب
التجارة العربية مع بعضها البعض والتى لا
تتجاوز ١٠ من محمل التجارة العربية مع
العالم..

ولكن جواد العناني نائب رئيس الوزراء
الأردنى للشئون الاقتصادية يرى أن تلك
الأرقام لا تعكس الحقيقة حيث أنها تقتصر
على التجارة فى السلع فقط ولا تتضمن
الخدمات.. وهذا يتطلب التعديل فى تلك الأرقام
لتعكس الخدمات وحجم التبادل فى الخدمات
ومما يعطى صورة أكثر واقعية وأكثر أملاً..
كما أن شكل التجارة العربية يأخذ فى التغير
خلال السنوات الأخيرة.. فهناك تجارة فى
السلع المعمرة بين البلدان العربية وكذلك السلع
الفدائية.. وقد كنا نستورد هذه السلع من
الخارج.. وأصبحت الآن أكثر قبولا فى الوطن
العربى..

ولا بد أن ندرك أن هناك ظروفاً مفروضة
على بعض البلدان العربية.. فالاقتصاد
الفلسطينى واقع تحت هيمنة الاقتصاد
الاسرائيلى.. وهناك عقوبات اقتصادية
مفروضة على ثلاث دول عربية أخرى وهى
العراق وليبيا والسودان.

ويرى جواد العناني أنه لدعم الاقتصاديات
العربية ولإنجاح إنشاء السوق العربية
المشتركة لابد ألا نخضع القرار الاقتصادى
للقرار السياسى.. حين تصل البلدان العربية



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شارك فيها السفير هاني رياض سفير مصر في الأردن ورامون ميسرس مستشار المفوضية الأوروبية في الأردن والدكتور نبيل عموري الخبير الاقتصادي وأشار السفير هاني رياض الى أن مفهوم العولمة الذي أصبح أحد خصائص النظام العالمي يتطلب ضرورة التعامل مع التكتلات الدولية العملاقة ولعل أقرب كتلة هي الاتحاد الأوروبي وهناك مفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبي للتعاون الاقتصادي بين مصر ودول الاتحاد.. وهذا الاتفاق يتم إعداده بعناية لأنه سيحكم شكل التعاون المستقبلي بين مصر وأوروبا في المستقبل.

. وأشار رامون ميسرس مستشار المفوضية الأوروبية في عمان الى إعلان برشلونة الذي تحدث عن مفهوم الشراكة والذي يتضمن الحوار المسبق والعمل المشترك. منذ تصميم السياسات المختلفة وحتى مرحلة تنفيذها وتطبيقها

وتحدث الخبير الاقتصادي الدكتور نبيل عموري وقال كنت أفتنى أن تكون مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية بين كتلة عربية والاتحاد الأوروبي. ونتمنى قيام كتلة عربي.. وهذا يعطي قوة للمفاوض في مراحل إعداد الاتفاقيات وتنفيذها وأن يكون مبنيا على تخطيط استراتيجي وإيمان الفكر، ودراسة تفصيلية للتوجهات خلال السنوات القادمة، مع وجوب دراسة المتغيرات العديدة من خلال خطة وبرنامج عمل محدود ويشمل آليات التنفيذ والمتابعة.

مستقبل الاقتصاد العربي

كانت تلك خلاصة بعض ما دار من حوارات حول أوجه التعاون الإقليمي.. ولعل ما هو مطروح حاليا على الساحة الدولية من «العولمة»، وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة.. يفرض على البلدان العربية إعادة النظر في أوضاعها. ووضع آليات لتحقيق السوق العربية المشتركة كمدخل لقيام كتلة إقليمي عربي، فحين يقوم التكتل الاقتصادي العربي وهذا من خلال برنامج يسير وفق خطة مدروسة مسبقا لتنفيذ أهداف واضحة. فهذا التكتل يكون قادرا على مسايرة العولمة وبرزور التكتلات الاقتصادية العملاقة سواء الاتحاد الأوروبي أو دول النافتا أو التكتل الآسيوي.. ولعل ما طرحه الاتحاد البرلماني العربي من ضرورة قيام السوق العربية المشتركة يعد أحد المدخل العملية للوصول الى تحقيق هذا الهدف في المستقبل

محاولات إحياء مفاوضات السلام ودفعها من جديد وإخراجها من حالة الجمود الحالي، لم تحقق النجاح حتى الآن

وهذا يعني أن صيغة الشرق أوسطية أصبحت مجمدة ورمز التقدم في مفاوضات السلام على كافة المسارات. وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والجلء عن الجولان والجنوب اللبناني

● الصيغة الثالثة المطروحة للتعاون الاقتصادي.. المشاركة الأوروبية المتوسطية والتي جاءت نتيجة لتغير جذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه التعاون مع دول شرق وجنوب المتوسط.. وأن المشاركة أصبحت هي الأسلوب الجديد للتعاون وعلى كل دول المنطقة أن تسعى لاستثمار هذا المناخ الجديد. استفادا الى أن كافة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك تتأسس على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ويصاحب ذلك تكثيف للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمالية

وسيكون الهيكل الاقتصادي الأساسي الذي يدعم هذه العلاقة هو تأسيس منطقة أوروبية متوسطة للتجارة الحرة تتكون من كل أوروبا (حتى حدود روسيا وأوكرانيا) وكل البحر الأبيض المتوسط.. ويبلغ بذلك عدد الدول ٤٠ دولة وفي عام ٢٠٢٥ سيصل تعداد السكان الى نحو ٨٠٠ مليون نسمة.

وفي هذه المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ من المفترض أن تكتمل التجارة الحرة للسلع المصنعة. مع وجود درجة كبيرة من التحرير التجاري للمنتجات الزراعية.. ليس فقط بين كل دولة على حدة في البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي وإنما أيضا بين دول البحر المتوسط أنفسها وبين أوروبا الشرقية.

وستزال تدريجيا العقبات الاقتصادية الرئيسية مثل زيادة التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية.. وذلك بفضل تأسيس

المنطقة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي - البحر المتوسط خلال الـ ١٥ سنة القادمة. ويقدم الاتحاد الأوروبي نحو ٤.٧ مليار إيكو لكي تقسم بلدان المتوسط بإعداد وتأهيل هيكلها الانتاجية للتعاون الاقتصادي.

وتخوض مصر حاليا مفاوضات شاقة يرأسها السفير جمال العيوي مساعد وزير الخارجية لمفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية وتستهدف المفاوضات وضع أسس العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي حيث أن نسبة حوالي ٤٠ من تجارة مصر الخارجية مع الاتحاد الأوروبي.

وقد عقدت جلسة في ختام الحلقة النقاشية



المصدر: الأهرام

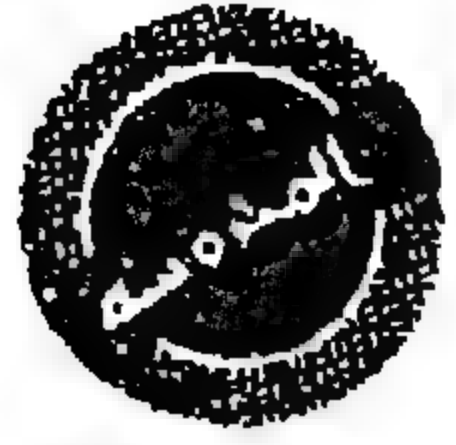
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ / ٦ / ١٩٩٧



مؤتمرات القمة العربية ضرورة لتحقيق السوق المشتركة

جاء تأكيد الرئيس المصري مجدداً على أهمية قيام السوق العربية المشتركة في أقرب وقت معبراً بشكل دقيق عن الاحتياج العربي الملح لتحرير التجارة العربية البينية باتجاه إقامة سوق عربية واحدة تجعل من العرب قوة اقتصادية كبيرة لها قدرة عالية على الحصول على مكانة متميزة على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة. وذلك من خلال استخدام السوق العربية المشتركة كورقة رئيسية للمساومة مع الدول الصناعية المتقدمة من أجل علاقات اقتصادية متوازنة وعادلة، وبالذات من أجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وإعادة إنتاجها، فضلاً عن ابتكارها بالاعتماد على الذات.

والحقيقة أن تحقيق كل ذلك يتطلب إرادة سياسية من قيادات الدول العربية لتحقيق السوق العربية المشتركة لمصالح الشعوب العربية بشكل متوارر وعلى قدم المساواة. وحتى يمكن استكشاف وتعبئة هذه الإرادة ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها، فإنه من الضروري أن تعقد مؤتمرات قمة عربية دورية بشكل منتظم سنوياً لمتابعة تطور تحقيق الأهداف الاستراتيجية العربية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن الأهمية الكبرى لهذه القمة في رأب أي صدع بين الدول العربية وفي دفع العلاقات الشاملة بينها إلى الأمام وتفادي حدوث أي أزمة كبيرة أو حتى صغيرة بينها.



المصدر : الأهرام العربى

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٢ للنشر والخدمات الصحفية والهواتف

مؤتمر الدوحة

سوريا تدفع باتجاه السوق العربية المشتركة

يبدو أن الموقف السوري هو الأكثر رفضاً لإعطاء إسرائيل فرصة المشاركة فى مفاوضات متعددة مع جيرانها العرب، حتى لو اتخذت شكل مؤتمر الدوحة الاقتصادي.. الموقف السوري مرده التعنت الإسرائيلي وبصفة خاصة عقب وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم.. وأخذ التحرك السوري منحى مختلفاً يسعى إلى إحياء السوق العربية المشتركة.

التعاون الاقتصادي العربى تحول إلى ضرورة عربية ملغومة بجذبة من جانب سوريا ومصر، والعديد من الدول العربية الأخرى، بعد أن ظل حبرا على ورق تقريبا، ولسنوات طويلة، وهذه الضرورة سببها - على ما يبدو سوريا - أن المفاوضات السورية كان يستفيد من ورقة إمكانية مساندته للتطبيع بين إسرائيل وبقية الدول العربية، أى حل المشكلة التاريخية لإسرائيل، وهى الاعتراف العربى الشامل بها، بعد أن يتم التوصل إلى اتفاقيتين متزامنتين تضمنان الانسحاب الإسرائيلى من الجولان السوري حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ومن الأراضى اللبنانية المحتلة، مع الأخذ فى الاعتبار حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لكن مع مجيء حكومة بنيامين نتنياهو للحكم فى إسرائيل للعام الماضى، وتذكرها لما تم التوصل إليه بين المفاوضين السوريين والإسرائيليين، بشأن الانسحاب من كامل أراضى الجولان حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ثم استمرار توقف المفاوضات السورية الإسرائيلية، فإنه بات واضحا لسوريا أن المفاوضات الثنائية مع إسرائيل قد لا يتم استئنافها لعدة سنوات، لأن الجانب الإسرائيلى لا يلتزم ولا يتجه للالتزام بالأسس التى بدأت المفاوضات بها، ولا يريد مواصلة، انطلاقا مما أسفرت عنه من التزام إسرائيلى بالانسحاب من الجولان حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وأصبحت سوريا بذلك لا تحقق مصالحها فى الانسحاب الإسرائيلى الكامل، فى الوقت الذى لا تتحقق فيه المصلحة اللبنانية الماثلة، وتتهدد فيه إسرائيل باتفاقياتها مع الفلسطينيين، وهو ما يعنى التضرب المباشر لأكثر من طرف عربى من جراء السياسة الإسرائيلية، فى الوقت الذى يتضرر فيه العرب عموما من جراءها، باعتبار أن الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية موجهة للعالم العربى عموما،



المصدر: الأهرام العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٤

وليس فقط لأطراف المواجهة التي لم توقع معها معاهدات للسلام. وقرّبت على ذلك ضرورة التحرك السوري والعربي الكثيف لمنع استفادة إسرائيل من المفاوضات متعددة الأطراف، والتي يعد مؤتمر الدوحة الاقتصادي أقرب مظاهرها، واستهدف التحرك السوري والعربي تجميد التعاون في المفاوضات المتعددة - التي توازي المفاوضات الثنائية - وفقاً لعملية السلام في مدريد، واستند التحرك السوري إلى التعنت الإسرائيلي ومخاطره على العرب عموماً، وإلى مواقفه السابقة التي تشترط المشاركة في المفاوضات للتعددية الأطراف عند تحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية، باعتبار أن مجرد المشاركة في المفاوضات المتعددة هو مكسب إضافي لإسرائيل، طالما لم يتم الاتفاق معها في المفاوضات الثنائية على الانسحاب من الأراضي العربية، وأعطى استمرار سوريا في عدم المشاركة في المفاوضات المتعددة مصداقية لتحركها العربي، المطالب بالامتناع عن هذه المشاركة بسبب السياسة الإسرائيلية، التي أصابت عملية السلام بالتدهور، وزاد من المصدقية السورية أن مؤتمر وزراء الخارجية العرب أوصى في مارس الماضي بتعليق المشاركة العربية في المفاوضات للتعددية الأطراف، واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى، وتفعيلها إزاء إسرائيل، حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة [١]



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٧

من بينها المغرب وتونس والأردن والسعودية مفاوضات مع 6 دول عربية لإقامة مناطق تجارة حرة

□ كتب - خالد حسن:

تجرى مصر حاليا مفاوضات مع 6 دول عربية لإقامة مناطق تجارة حرة مشتركة معها. هذه الدول هي المغرب وتونس والسعودية والأردن ولبنان وليبيا. صرح بذلك أحمد خالد رئيس جهاز التمثيل التجاري، وقال إنه من المتوقع أن تجري مفاوضات مماثلة مع سوريا قريبا. وأشار إلى أنه في هذا الإطار سيصل إلى القاهرة يوم 19 يونيو الحالي وفد مغربي برئاسة وكيل أول وزارة التجارة لبحث إجراءات إنشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر والمغرب. ويعقب ذلك زيارة لوزير التجارة المغربي للقاهرة في سبتمبر القادم للاتفاق على الملامح الرئيسية

لاتفاقية المنطقة.

وقال خالد إنه سيتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية منطقة التجارة الحرة خلال اجتماع الدورة السادسة للجنة العليا المصرية - المغربية برئاسة الرئيس حسني مبارك والعاقل المغربي الملك الحسن الثاني. وقال إن مصر تجري حاليا مفاوضات لإقامة مناطق تجارة حرة مع 6 دول عربية.. وذكر أحمد خالد أن مكاتب التمثيل التجاري تجري حاليا مفاوضات حول شهادات المنشأ والمواصفات القياسية بين الدول العربية والتي تعد من أهم معوقات تنمية التجارة البينية بين الدول العربية مشيراً إلى أن الصادرات المصرية للدول العربية تصل إلى 1.6 مليار دولار سنوياً ووارداً 1.5 مليار دولار.



المصدر: الأهرام

للتنمية والتنمية الزراعية والصيد البحري
التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٤

التعاون العربي يدعم مشروع السوق العربية ومسيرة السلام بالمنطقة

أكد الدكتور يوسف والي نائب رئيس
الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح
الأراضي أن مشروعات التعاون بين
الدول العربية في المجالات الاقتصادية
تشكل دعما حقيقيا لمشروع السوق
العربية المشتركة ومسيرة السلام في
الشرق الأوسط .
حاء ذلك خلال لقائه مع السيد بدر
الحميدي مدير الصندوق الكويتي
للتنمية والذي حضره السيد فيصل
الخالد سفير الكويت لدى مصر . وتم
خلاله بحث مشروعات التعاون بين
مصر والكويت في القطاع الزراعي .
وأعرب الحميدي عن اعتزاز بلاده
بالمشاركة في مشروعات التنمية
بمصر ، وبخاصة مشروع تنمية
سيناء مما يظهر عمق العلاقات بين
البلدين الشقيقين



المصدر: السمسرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٤

فنا السعيد

٣ ساعة .. فى ليبيا

مبارك والسوق العربية المشتركة نابلس صافى السرايى ورؤيته بمسألة المستقبل

ماذا نستطيع أن تفعل الدول العربية .. وكل منها منعزل عن الآخر .. يرضى بما قسمه الله له من ثروة .. سواء بترولية ، أو بشرية ، أو فكرية .. أو .. أو ..؟؟
نعم .. نحن نسجد لله حمداً وشكراً على ما آتانا من نعم .. لكن يجب أن نضع فى اعتبارنا .. بأن رب العالمين يحث عباده على الجد ، والاجتهاد وعلى الحركة الدائبة ، والنشاط المستمر .. من هنا .. وجب علينا أن نبحث الوسائل التى تساعدنا على مواجهة المنافسة العاتية من أجل البقاء .

الرئيس مبارك - والحق يقال - لديه تصور كامل عن ملامح المستقبل .. ويعرف إلى أى مدى سوف تصل حدود المعاناة .. إذا لم يتوصل العرب إلى « الصيغة » الملائمة .

● ● ●

مثلاً .. عندما تنشأ منطقة حرة بين مصر والمغرب .. وبين مصر والأردن .. وبين مصر وسوريا .. وعندما يتم رفع حجم التبادل التجارى بين مصر وليبيا إلى مليار دولار مناصفة بينهما فضلاً عن تحرير السلع من الرسوم الجمركية .. ألا تعتبر تلك كلها خطوات على الطريق ..؟؟

عموماً .. ما يريح النفس .. أن الشعوب والقيادات العربية أصبحت تتوفر لديها الآن قناعة كاملة .. بأهمية إنشاء السوق العربية المشتركة التى دائماً يقول عنها الرئيس مبارك إنها سبقتنا بها الأوروبيين .. لكنهم للأسف كانوا أسرع فى التنفيذ !!

● ● ●

خلال الثلاثين ساعة التى أمضيتها مع الرئيس مبارك فى مدينة طبرق بليبيا .. التقيت بنماذج عديدة من الإخوة الليبيين .. وبصراحة لمست فيهم هذه المرة .. حماساً ما بعده حماس لتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية مع مصر .

أنا شخصياً أتوقع .. أن تخرج فكرة السوق العربية المشتركة إلى النور خلال فترة قصيرة من الزمان .. لسبب بسيط .. أن الاتصالات التى يجريها الرئيس مبارك حالياً ، واللقاءات التى يعقدها مع الزعماء العرب ، وتصريحاته المستمرة التى تؤكد على أهمية هذه السوق .. كل ذلك سوف يساعد بإذن الله على تحقيق المراد .

الرئيس مبارك كان فى زيارة للمغرب الشهر الماضى .. ومع الملك الحسن ناقش الفكرة التى لقيت استجابة طيبة ومشجعة من العاهل المغربى .. وأول أمس قام الرئيس بزيارته ، الخاطفة لليبيا وبحث مع العقيد معمر القذافى نفس الموضوع أيضاً .. خرجاً برؤية واضحة ومحددة .

● ● ●

إن الجميع فى الوطن العربى باتوا يؤمنون الآن .. بأن العالم كله اتجه إلى « التكتلات الاقتصادية » وبالتالى لا مكان للكيانات المبعثرة .. لأن كافة التجارب العملية أثبتت أن الكبير يأكل الصغير .. فما بالناس .. وأوروبا توحدت .. كما ظهرت تجمعات مشتركة فى آسيا ، وأمريكا اللاتينية .. وهما هى الولايات المتحدة الأمريكية قد احتلت المرتبة الأولى ..؟؟



المصدر:المستند.....

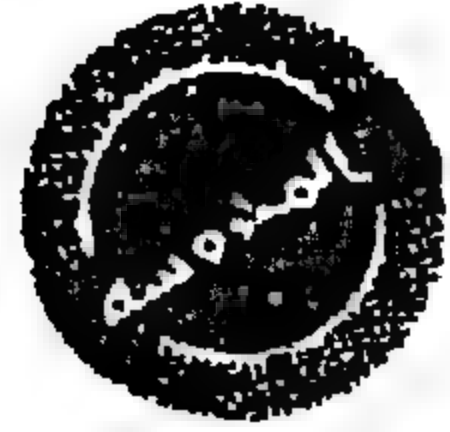
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٤

ربما .. سادهم إحساس في فترة زمنية
معينة .. بأن رصيدهم من البترول قليل
بتحقيق طموحاتهم وتنفيذ خططهم .. لكن
الموقف قد تغير حاليا .. بكل ما تحمله
الكلمة من معنى ... وكم أتمنى أن تكون
تلك نفس نظرة الدول العربية الأخرى
المنتجة للنفط .

● ● ●

على أي حال .. إن الوقت يمر سريعا ..
وها هي مصر تدفع العجلة بكل ما أوتيت من
قوة .. تطرح الأفكار والتصورات .. تضع
" اللبنة الأولى .. وتقيم قواعد البنيان الذي
نرجو أن نراه قريبا متينا بإذن الله .

سيد مكي



المصدر: السعالم السوم

التاريخ: ١٤/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

33 مليار دولار حجم التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة

□ كتب - خالد حسن:

الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة خلال لقائه مع وزير التجارة التونسي كالتقارب الجغرافي ووحدة التاريخ واللغة والدين وتقارب العادات والتقاليد وتشابه الهياكل الاقتصادية لحد كبير وتطبيق معظم الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادي وتحرير تجارتها الخارجية مما استدعى من الدول العربية الاسراع في إقامة منطقة حرة للتجارة العربية ولهذا شرعت أغلب الدول العربية في إقامة مناطق حرة للتجارة الثنائية بين كل دولتين حيث أقامت المغرب منطقة حرة مع تونس وتسعى لإقامة منطقة أخرى مع مصر كذلك قامت مصر بإقامة منطقة حرة مع الأردن وتسعى لإقامة منطقة حرة مع ليبيا وسوريا وتونس والسعودية ولاشك أن إقامة مثل هذه المناطق الحرة العربية الثنائية سيساعد بشكل كبير وفعال في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة الزمنية والتي تم تحديدها بـ 10 سنوات تبدأ من يناير القادم حتى نهاية ديسمبر عام 2007.

وأكد رئيس جهاز التمثيل التجاري أن إقامة مثل هذه المناطق يعد تجربة مصغرة للمنطقة الكبرى كذلك يؤدي إلى تحريك الطلب الفعال لتصدير الانتاج لهذه الأسواق الخارجية بدلاً من الاقتصار على الانتاج لسوق محدود واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة لدى الدول العربية.

بلغ حجم التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة والتي تضم كلا من مصر - الأردن - سوريا - ليبيا - اليمن - موريتانيا خلال عام 95 ما يقرب من 33 1 مليار دولار منها 11 4 مليار دولار صادرات دول السوق و 21 7 مليار دولار واردات دول السوق من العالم.

صرح بذلك أحمد خالد رئيس جهاز التمثيل التجاري وأضاف أن هناك 1 2 مليار دولار صادرات بينية بين دول السوق و 1 1 مليار دولار صادرات دول السوق لدول مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعي والذي يضم 11 دولة عربية و 2 3 مليار دولار صادرات لباقي الدول العربية و 6 9 مليار دولار صادرات لدول العالم.

أما بالنسبة لواردات دول السوق فبلغت 21 7 مليار دولار منها 1 2 مليار دولار واردات بينية لدول السوق و 1 3 مليار دولار واردات لدول السوق من دول مجلس الوحدة الاقتصادية و 2 2 مليار دولار واردات من باقي الدول العربية و 17 3 مليار دولار واردات من مختلف دول العالم.

وقال أحمد خالد إنه نظراً لتوافر العديد من مقومات الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية ووفقاً لما أشار إليه



المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٧/١٩٩٧



رأى

نواة السوق العربية المشتركة

أكدت قمة طبرق بين الزعيمين مبارك والقذافي وشانج العلاقات الثنائية بين مصر وليبيا في إطار المصلحة القومية العربية المشتركة واستهل البيان الختامي لأعمال اللجنة العليا المصرية - الليبية بتأكيد حرص البلدين على تكثيف الجهود لتنفيذ برامج التكامل الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار المشترك في المجالات الزراعية خاصة امكانياتهما المتوافرة محليا من تطوير للاستثمار والاستغلال المشترك للخدمات.

كما استحدثت اللجنة العليا مزيدا من الاكليات والاساليب والاتفاقات في هذا الشأن، ومنها اتفاق التعاون في مجال التجارة والاستثمار، وتشكيل لجنة وزارية دائمة لمتابعة هذا الاتفاق مع ضرورة العمل على تطوير الاتفاقات المبرمة في مجالات الصناعة والزراعة واستصلاح الاراضي، والاسراع في تنفيذ المشروعات الاستراتيجية، وتشمل الربط الكهربائي والسكك الحديدية والطرق البرية، ومشروعات النفط والغاز، ومشروعات الدمج المشتركة للمؤسسات التعليمية والثقافية والتوطين والمياه.

هكذا أكدت قمة طبرق واعمال اللجنة العليا الروابط الاخوية بين مصر وليبيا بما يحقق المواطنة الكاملة لابناء البلدين في إطار ليمانتهما بالمصلحة القومية العربية المشتركة، وأهمية التكامل المصري - الليبي كمبادرة ونواة للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

وتعزى لكل هذا جاء تأكيد مصر وليبيا ضرورة تفعيل المؤسسات العربية والاتفاقات المعقودة في إطارها وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية كهدف منشود لمواجهة متغيرات العصر وتحقيقا لطموحات الانسان العربي.



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٦/ ١٥

مصر وليبيا .. نواة للسوق العربية المشتركة

الاقتصادية العربية .
كما اتفق الجانبان على استكمال
الدراسات الفنية لدرائيب النقط
والغاز ، وكذلك الاستثمار الليبي في
المشروع الحضارى في الوادى
الجديد .

وأكدت اللجنة على ادانتها للارهاب
بكلية صوره واشكاله ، بما يمثله من
خطورة على أمن الافراد ومصالح
الشعوب واستقرار المجتمعات .

واكد الجانبان ضرورة تنفيذ جميع
المشروعات التى تم الاتفاق عليها في
الاجتماعات التى عقدت في البلدين
مؤخرا ، كما اكدا على ضرورة العمل
على تطوير الاتفاقيات المبرمة بين
البلدين لتطوير العلاقات بينهما بما
يحق المواطنة الكاملة لأبناء البلدين ،
وتحرير التجارة من كل القيود
والمعوقات لتشكيل ليبيا ومصر نواة
للسوق العربية المشتركة ، والوحدة

أكدت مصر وليبيا على تحقيق
التكامل الاقتصادى والاجتماعى ،
والاستثمار المشترك في المجال
الزراعى .

جاء ذلك في البيان القتامى لاعمال
اللجنة العليا المشتركة بين البلدين ،
والتي استغرقت يومين ، ورأسها من
الجانب المصرى الرئيس حسنى
مبارك ، ومن الجانب الليبى العقيد
معمر القذافى قائد الثورة الليبية .



المصدر : أكتوير

التاريخ : ١٠ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قمة مبارك - القذافي والطريق إلى السوق العربية المشتركة



□ جاءت القمة المصرية - الليبية بين الزعيمين حسني مبارك والأخ العقيد معمر القذافي لتضيف لبنة جديدة في كيان العمل العربي المشتركة وكخطوة مهمة على طريق قيام السوق العربية المشتركة التي يدعو إليها الرئيس مبارك .

فالالتقاءات التي تم توقيعها بين البلدين خلال اجتماعات اللجنة العليا المصرية - الليبية تمثل نواة مهمة لتعاون عربي أوسع وأشمل .

ويأتي اتفاق التجارة الحرة المصري - الليبي يأتي كخطوة جديدة مهمة على طريق السوق العربية المشتركة التي يدعو إليها الرئيس حسني مبارك .. خاصة أنها تتزامن مع

المفاوضات التي تجريها مصر مع عدد من الدول العربية الأخرى من بينها المغرب ، وتونس ، وسوريا ، والكويت بالإضافة للاتفاق الذي تم توقيع مع الأردن لإقامة مناطق تجارة حرة بين مصر وهذه الدول . وهذه المناطق ستساعد على إقامة السوق العربية المشتركة على أسس واقعية وموضوعية تقضي على السليبات التي أخرت ظهورها على مدى السنوات الأربع الماضية ..

ويستهدف الاتفاق المصري - الليبي دعم التبادل التجاري بين البلدين ، وإقامة عدد من المشروعات الصناعية المشتركة في إطار اتحاد جمركي مصري ليبي يفتح المجال - كما أكد كمال الجنزوري رئيس الوزراء - لاتحاد جمركي عربي يفتح مع دعوة الرئيس مبارك لقيام السوق العربية المشتركة مع تنمية

المواصلات البحرية والبرية بين البلدين بما يساعد على سهولة نقل السلع والبضائع ويشجع الاستثمار المشترك بين الجانبين .

وبالإضافة للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المهمة التي تم توقيعها بين البلدين تحت الرعاية مبارك والقذافي آخر تطورات عملية السلام والمبادرة المصرية لإقصادها ، والجهود التي تبذلها الدبلوماسية المصرية بقيادة الرئيس مبارك بهدف مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على تجاوز الخلافات والعودة إلى مائدة المفاوضات .

كما تطرقت المحادثات بين الزعيمين إلى الأزمة بين ليبيا والدول العربية المعروفة باسم « لوكيربي » .



المصدر : الأهراس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٧



رأي المصارفة

بقلم
مطفى كامل براء

السوق العربية !! والوحدة السياسية !!

قام الرئيس محمد حسني مبارك بعدة زيارات مكثفة للدول العربية الشقيقة بهدف احياء السوق العربية المشتركة التي هي الدعامة الاساسية لربط المصالح العربية الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الاشقاء العرب وازالة العقبات التي تعترض حركة رؤوس الاموال العربية سواء في الاستثمار او في مجال التجارة..



ان انشاء المناطق التجارية الحرة بين الدول العربية يعتبر من اهم الوسائل لتنمية التجارة بين الاشقاء العرب وان ما حققه الرئيس مبارك في زيارته المكوكية سواء لسوريا او المغرب او الشقيقة ليبيا انما يعتبر الدعامة الاولى لحياء السوق العربية المشتركة وتوسيع نطاقها لتصبح بعد ذلك السوق العربية الموحدة في القاعدة المادية للربط السياسي بين الاشقاء العرب. ان زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وسوريا وبين مصر والمغرب العربي واخيرا -وليس اخرا- مع الشقيقة ليبيا قد بدت اثارها واضحة في ربط مصر مع الجماهيرية العربية الليبية سواء باحياء فكرة انشاء الخط الحديدي بين الشقيقتين ليبيا ومصر وانشاء منطقة التجارة الحرة بين البلدين يعتبر الدعامة الاولى في توسيع نطاق السوق المصرية والسوق الليبية مما يسهل انشاء الصناعات الكبيرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في زيادة الانتاج في كل من القطرين الشقيقتين. ولاشك ان الجهود المكوكية المكثفة للرئيس مبارك من اجل احياء السوق العربية المشتركة ستظهر اثارها قريبا في دعم الاقتصاد العربي وربط المصالح العربية برباط اقتصادي مادي ينعكس على زيادة الانتاج وزيادة حجم التجارة مما سوف يؤدي الى رفع مستوى معيشة المواطن العربي بصفة عامة وهذا بدوره سيؤثر ايجابا على الترابط السياسي ويدعم الموقف العربي والجهود المكثفة التي تبذل من اجل دفع مسيرة السلام. تحية للرئيس مبارك وتحية للرئيس الاسد وتحية للملك الحسين الثاني واخيرا -وليس اخرا- تحية للاخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية وزعيم الوحدة العربية.



المصدر : الأناضول

التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والبيانات الصحفية والمعلومات

أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية : نتائج قمة مبارك والقذافي وجاءت مبهمة عن طموحات الأمة العربية لتحرير التجارة وتعزيز الاستثمارات المشتركة بداية للتكتل الاقتصادي الواحد

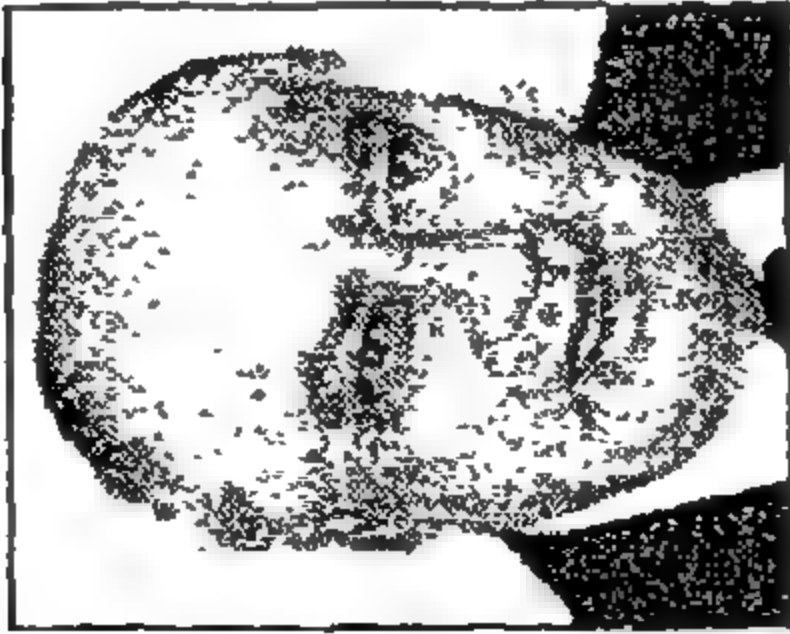
كتب بدر الدين أدهم :

أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن خطوات الرئيس حسني مبارك لإقامة التعاون العربي - الواسع تستهدف قيام التكتل الاقتصادي العربي الواحد وقال أن الدعوة التي فودتها القمة العربية الشاملة لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى يمكن أن تتحقق بقيام المناطق الحرة الثانية بين الإتحاد العرب .
وقال أنه لا بد من توسيع قاعدة السوق العربية المشتركة لتشمل كل الدول العربية بدلاً من ٧ دول فقط تمهيداً لتوحيد القوانين المشجعة لتوسيع قاعدة التجارة البينية ولتقليل الاعتماد على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية بشكل فردي . وقال أنه لا بد من قيام السوق الموسعة

وأكد الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة

الاقتصادية العربية على أهمية قرارات القمة المصرية الليبية وقررت اعتماداً وقال أن نتائج هذه القمة سوف يشعر بها المواطن العربي وتعود عليه بالفائدة والخير ليس في كلا البلدين فقط وإنما في معظم الدول العربية وأضاف أن البيان الختامي الصادر عن القمة جاء مبهماً عن طموحات الأمة العربية في إقامة السوق العربية المشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية .

وأضاف أنه من الضروري العمل على استئناف تطبيق أحكام قرارات السوق العربية المشتركة القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية للوصول إلى السوق العربية المشتركة التي تضم كافة الدول العربية وذلك بهدف تحرير التجارة العربية تحريراً كاملاً وتعزيز الاستثمار في المشروعات التكاملية وتكوين التكتل الاقتصادي العربي القادر على التعامل مع المستجدات على الساحة الدولية وهي بداية حقيقية للتكتل الاقتصادي الواحد .



د. حسن إبراهيم



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٦/١٩٩٧

موسى: سوق عربية مشتركة بين دول إعلان دمشق التحرك المصري المقبل يتوقف على تجاوب إسرائيل

المنشود. وأوضح وزير الخارجية، أن عملية السلام في الشرق الأوسط تواجه مشكلات عميقة بسبب سياسة الاستيطان الإسرائيلي في القدس والأراضي العربية المحتلة وقال إنه ليست لديه أية معلومات بشأن اعتزام إسرائيل تجميد بناء المستوطنات

وقال السيد عمرو موسى - في حديثه - إنه بحث مع السيدة تانسو شيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية، مسألة دخول القوات التركية إلى شمال العراق. مشيراً إلى أنه أكد مجدداً موقف مصر الرفض لدخول هذه القوات إلى أراضي دولة عربية مستقلة

وفي حديث لإذاعة صوت العرب أكد وزير الخارجية أن التحرك المصري القادم في عملية السلام . يتوقف على مدى التجاوب الإسرائيلي مع مطلب وقف الاستيطان . ووصف السيد عمرو موسى المصادمات الحالية بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة، بأنها نتيجة حتمية لسياسة الاستيطان الإسرائيلي

أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية، أن دول إعلان دمشق سوف تتخذ المبادرة بشأن إقامة سوق عربية مشتركة فيما بينها، مما يفتح الباب أمام انضمام دول أخرى إلى هذه السوق، خاصة أن إقامتها أصبحت الآن مطلب الرئيسى والعاجل للدول العربية في عصر التكنلوجيات الاقتصادية، وسوف يجتمع وزراء خارجية دول الإعلان الثماني في دمشق يوم ٢٨ يونيو الحالي، وهذه الدول هي: مصر، وسوريا، والسعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وسلطنة عمان

وقال موسى - في حديث خاص لمراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط في أنقرة أمس - إن رئاسة الرئيس حسنى مبارك للجان العربية المشتركة مع الدول العربية، سوف تسهم بشكل كبير في تحقيق السوق العربية المشتركة، مشيراً إلى أن رئاسته للجان المصرية المشتركة مع كل من المغرب وليبيا وسوريا، قد أعطت دفعة كبيرة لتحقيق التعاون الاقتصادي



المصدر: الأخبـار

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة.. لا تبدأ من الصفر!!



بقلم الدكتور:
صليب
بطرس

الثالثة. ومع قيام السوق تختفى القيود الكمية والإدارية والرسوم الجمركية بالنسبة للتبادل السلمي بالإضافة إلى حركة عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل بكافة أنواعه). وتكون لبلاد السوق تعريف جمركية واحدة تطبقها البلاد المنضمة للسوق تجاه العالم الخارجي. والمثل المشهور ما كان يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة وأصبح مرحلة «الاتحاد الأوروبي». والمثل الأقرب السوق العربية المشتركة.

ويتلو ذلك المرحلة الرابعة: الاتحاد الاقتصادي والخامسة الاندماج الاقتصادي الكامل الذي ينتهي بتوحيد السياسات الاقتصادية والتنسيقية والضريبية للدول الأعضاء بحيث تصبح اقتصادياتها وكأنها اقتصاد واحد.

تسيطر عليه سلطة عليا -suprana-tional ترجمتها حسب أحد المعاجم «فوقومية» أو «فوقطرية». وفي يد هذه السلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المندمجة كلها وتكون قرارات هذه السلطة ملزمة لكافة الأعضاء. والمرحلة بهذه المثابة لم يعد يفصلها عن الوحدة السياسية إلا بضع خطوات معدودات.

ان الدروس الجادة، إذا القى نظرة على قرول السوق العربية المشتركة الصادر تنفيذاً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية والتي دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦٤، تظهر ان هذه السوق قائمة من الناحية القانونية، وبالإضافة وضعت لها أطرها واضحة المعالم ورسم لها أسلوب عملها وسارت في التنفيذ شوطاً طويلاً للغاية وانضمت إليها ثمانى دول عربية هي: مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وأخيراً فلسطين من بين إحدى عشرة دولة انضمت إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية. والدول الثلاث التي لم تنضم هي: الإمارات والسودان والصومال. والمعروف ان الدول الأعضاء في الجامعة العربية يبلغ عددها إحدى وعشرين دولة. والواقع ان السوق العربية تعتبر المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي. وهذا مدخل من المقرر ان كانت

والخدمات بين بلاد المنطقة تدريجياً حتى تزول هذه القيود كلية ولا يكون للمنطقة ككل تعريف جمركية موحدة ومثلها الاتحاد الأوروبي للتبادل الحر (افتا) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (لافتا).

والاتحاد الجمركي ثانياً الحلقات وطبقاً لاتفاقية الجات يعني قيام اتحاد جمركي بين بلدين أو أكثر الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية بينها مع التزام هذه الدول بتعريف جمركية على السلع المستوردة فقط من بلاد خارج الاتحاد.

ومثل الاتحاد الجمركي اللبناني السوري الذي كان قائماً بين البلدين وانقضى سنة ١٩٥٠ (أما تحت أية ظروف حدث هذا فموضوعه مقال آخر).

ومثل آخر يدل على رغبة صادقة من الحكومات لتحقيق مصالح الشعوب كما تراها وهو الاتحاد الجمركي لبلاد البنلوكس ويتكون هذا الاسم من الحروف الأولى لكل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج. ولهذا الاتحاد تاريخ عريق بدأ في يولييه ١٩٢١ وحتى احتوته السوق الأوروبية المشتركة.

أما السوق المشتركة فتتمثل المرحلة

يخطئ بعض المعنيين بالسوق العربية المشتركة عندما يستخدمون عبارة «إنشاء السوق» وهم يقصدون تحريكها أو كسر جمودها ورفع عجلتها إلى الأمام وما إلى ذلك من العبارات الأكثر ملاءمة أو الأصح تعبيراً عما يقصدون إليه.

فالواقع ان هذه السوق قائمة قانوناً وفعلًا لأنه سبق ان انشئت بموجب قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٦٤ المعروف بالقرار رقم ١٧ (وثيقة ١٧ د/٢٠/٦٠). فيكون انن قد انقضى على إنشاء هذه السوق ثلث قرن من الزمان. ثم نصحو بعد هذه الحقبة ونطالب برفع وقع لعملاً ولكن طواه النسيان. وكان مجهودات ضخمة وأكرر ضخمة عبر هذه المدة لم تبذل.

ان اية سوق مشتركة لا تعدو ان تكون الحلقة الثالثة من خمس حلقات استقر اقتصاديو التكامل عليها (يرجع إلى كلمتين بيلا بالاسا).

وأولى هذه المراحل منطقة التجارة الحرة وفيها تتفق الدول على تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الإدارية المفروضة على حركة تبادل السلع



المصدر : الأخصيار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٦

تلقى فيه نهائيا الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية مع حلول اول يناير سنة ١٩٧٠. اما الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى على المنتجات الصناعية فقد اتفق على ان تلغى نهائيا مع حلول اول يناير ١٩٧٥. وكذلك الحال مع القيود الادارية والكمية ودون دخول في التفصيلات اعدت العدة لان تكون السوق - باعتبارها المدخل التجارى للوحدة الاقتصادية العربية - قد استكملت خطواتها في اول يناير ١٩٧٥. وقد عمل القائمون على امور التكامل الاقتصادي العربي ان يقرن هذا المدخل باقامة قاعدة انتاجية قوية ومتزايدة النمو في ارجاء الوطن العربي وذلك من خلال ما اطلق عليه المدخل الانتاجى او الصناعى فقد وضع لهم ان نمو التبادل التجارى بين البلاد العربية لا يتحقق على نحو فعال الا اذا كان هناك انتاج متزايد كما وكيفا ومتعدد الانواع ومن هنا برزت اهمية التشريعات المشتركة اداة لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم عمد القائمون على العمل العربي التكاملى الى «المشروع المشترك» ويختص بالصناعات الجديدة والاتحادات النوعية ويختص بالصناعات القائمة فعلا. واعدت العدة للاهتمام بمجالات تكاملية اخرى تتمثل في موضوعين احدهما تنسيق خطط التنمية عبر اقطار الوطن العربي مع تنسيق السياسات والانظمة والاخر عن طريق تنسيق الموقف العربى تجاه الاقتصاد الدولى.

ان الاستجابة الى الدعوة لعقد اتفاقيات مناطق حرة ثنائية بين بلدان الوطن العربى، انما تعنى تكريس ضياع ما يقرب من ثلث قرن فوات منذ انشاء السوق العربية المشتركة في اغسطس ١٩٦٤ او ما يزيد على نصف قرن انقضى منذ انشاء جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥. لقد نادى اقتصاديو التكامل بإمكان الدول ان تتخطى مرحلة او اكثر من المراحل الخمس التى تكررت آنفا دون حرج. فلماذا اذن لا تبدأ الدول العربية من حيث انتهت اليه السوق؟! والواقع ان ما انجزته هذه السوق ضخم للغاية. وحرام ان نهديه نحن العرب اذا كنا من الجانبين حقيقة. وأمامنا مثل الجدية الحقة في السوق الاوروبية المشتركة. وثمة سؤال اخير يطرح: لماذا هذا الاخفاق حيث نجح الآخرون؟ ونرجى الاجابة الى مقال قائم.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمود التهامي

منذ نصف قرن وأنا اسمع كما يسمع غيري عن الأمة العربية الواحدة ، وعن وحدة الهدف تارة ، وعن وحدة الصف تارة أخرى .. ومع كل تلك الشعارات ، ومع التجارب الوجدانية التي لم يقدر لها النجاح ، ظل المواطن ، العربي ، يتيمًا بلا أب يرعاه ، ولا أمة تحتويه ، ظل المواطن طريد هذه الدولة أو تلك إذا حدثت مشكلة سياسية مفتعلة بين بعض عواصم الدول العربية ، وضاعت الحقوق ، وضاعت الكرامة الإنسانية ، ولا أقول العربية أو القومية .

ولكن لم يحالف أيا منها النجاح مطلقا ، ولم يكن له أبدا فرصة النجاح نظرا لتجاهل الحقائق العملية والنفسية معا .

ويمكن قبول صيغة الاشقاء في حالة ما إذا اقتضت على المعنويات والمجاملات ، وربما يصل الأمر إلى حسن المعاملة والجوار ، ولكن اقتسام المنافع المادية بين هؤلاء ، الاشقاء افتراضا ، له قواعد أخرى لا ينبغي تجاهلها .

ولذلك لم يكن غريبا أنه مع نمو حجم التجارة الدولية الهائلة ، لم يكن غريبا الا يزيد حجم التبادل التجاري بين الدول الناطقة بالعربية على ٨٪ فقط من حجم تجارتها الدولية ، وابن الباقي ، مع دول وتكتلات دولية أخرى . والسؤال هنا لماذا ؟ السنا اشقاء ؟ السنا أبناء أمة واحدة ؟

والإجابة هنا ان مسألة الاشقاء هذه ، وإبناء الأمة الواحدة تلك مختلفة تماما عن مسألة التجارة وتبادل المنافع ، وان هذه نفرة ، وتلك نفرة كما يقولون ،

ومع كل ذلك فالحلم بكيان عربي عملاق لا يزال يداعب عقول وأفئدة البعض ، ويظنون ان بالإمكان تحقيق ذلك الحلم ، وخاصة بعد ان اتجه العالم إلى التكتلات ، وأصبحت النماذج التكاملية هي وحدها القادرة على المنافسة في سوق جبارة تطحن الصغار ، ولا تترك لهم حتى الفتات .

والواقع ان تكوين الكيان العملاق بين الدول العربية له فرصة النجاح افضل بكثير من الصيغة البديلة ، وهي الصيغة الشرق اوسطية ، بشرط اساسي هو ان نبدا من النقطة الصحيحة .

وبديهي انك إذا دخلت في طريق خطأ فلن تصل إلى ما تريده على الإطلاق ، والصواب ان تعود فتسلك الطريق الصحيح من اوله .

وقد حاول بعض القوميين الوجدويين من المفكرين ، ومن الساسة فرض التجارب الوجدانية على الدول العربية ، وارتفعت شعارات كثيرة في اوقات مختلفة ،



المصدر : روز اليوسف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٦

الاشتراكيين او ان بريطانيا يحكمها الآن العمال ، او ان دولة اخرى تعاني من أزمة وزارية .

المهم انهم يجلسون على مائدة المباحثات بصفة دورية يمثلون المواطن الأوروبي في مختلف البلدان الأوروبية المشتركة في الوحدة الأوروبية ، ويبحثون في كيفية تدفق السلع والخدمات دون عوائق ، وتنظيم المنافسة فيما بينهم ، وكل ذلك في النهاية يصب في مصلحة المواطن الأوروبي .

اما مسألة السيادة والكرامة والاستقلال الوطني لكل دولة فهي مسألة مقررة سلفا وفي خلفية كل الاحداث وليست مطروحة للمناقشة في أي سياق .

ونحن في المنطقة العربية نحلم بان تكون لنا سوق ناطقة باللغة العربية يتم فيها تبادل السلع والخدمات وإنشاء صناعات متكاملة وأنشطة تعود بالنفع على كافة الشعوب ، نطلع إلى اليوم الذي تكون فيه للمواطن في الدول العربية حرية التنقل بين البلاد العربية .. كما يحدث بالنسبة للمواطن في أوروبا الموحدة ، نحلم بان نزرع الضغينة المختلفة خلف الاحضان المفتوحة ، والمرارة المستكنة في الأعماق قبل وبعد القبلات امام الكاميرات .

السوق المشتركة تبدأ بتعاون اقتصادي يعتمد على الصبر والثقة .. اما الصبر فقد صبرنا كثيرا ، ولا يزال نصبر ، وسوف نصبر إلى ما شاء الله ، واما الثقة فتلك هي المعضلة بين القيادات في الدول العربية ، ويعود انعدامها إلى اسباب تاريخية قديمة وحديثة ، وإلى المغالطة في تأسيس العلاقات العربية المشتركة .

إن التبادل التجاري والاستثماري بين الدول العربية وتفضيل الخبرات المشتركة والخامات المشتركة وفقا لقواعد واضحة واتفاقيات منصفة سيخلق الثقة ويضاعف فرص العمل في كل الدول والمصلحة كافة الشعوب التي تحتاج إلى هذه الفرص بالتأكيد ، لأنه حتى الدول البترولية العربية الآن أصبحت تعاني من مشكلة بطالة من نوع ما ، ولن يمكن حلها باستمرار توزيع دخول

والصحيح ان كل « شقيق ، يلجأ ويتجه إلى الجانب الأكثر ربحية وراحة في نفس الوقت ، الذي لا يسبب له صداعا بسبب مسألة الاشقاء هذه .

وقد اشرت اكثر من مرة .. ورغم ان كلامي في هذا الموضوع يغضب القوميين والوحدويين ، إلا ان الصيغة خاطئة ، ولا يمكن ان تنتج إلا خطأ ، وان الاستمرار فيها لن يكون له اثر ، تماما كما ان النفخ في زهرة حمراء

لا يمكن ان يشعلها نارا ، ولو نفخت فيها لمئة عام متصلة ، فهي لا يمكن ان تشتعل لكونها حمراء كجمرة النار المختلفة تحت الرماد .

واعتقد ان الدعم المصري لفكرة إنشاء سوق عربية مشتركة على اساس اقتصادية ووفق الخطوات العلمية المدروسة في هذا الشأن ، هو الطريق الصحيح لبناء كيان عربي يتكون من الدول العربية ذات المصالح المشتركة ،

وبالتالي يخلق هدفا مشتركا يترتب عليه زيادة في التقارب يخلقها تبادل المصالح واقتسام المنافع .

وبناء السوق العربية المشتركة مسألة ليست سهلة ولا ميسورة كما يتصور البعض ، فهي في حاجة إلى المبادرة والمبادرة واستيعاب الأساس الجديد والصحيح الذي يمكن معه ان تنجح الفكرة .

والفكرة قديمة سبقت ظهور السوق الأوروبية ، ولكن السوق الأوروبية نجحت وتحولت إلى صيغة وحدوية أكثر تقدما وتطورا ، وتعطى نموذجا جيدا ، فليست هناك زعامة ولا هيمنة ولا محاولة للسيطرة ، ولا اندماج بين القوميات ، ولا محو لشخصية أي دولة من الدول ، وإنما هي تعاون على نطاق واسع يجنى ثماره الفلاح الأوروبي والصانع الأوروبي والعامل الأوروبي والمسافر الأوروبي .

وحيث يجلس قادة أوروبا او وزراء خارجيتها او وزراء التجارة والاقتصاد بها ، فإنهم لا يتباوسون ويقولون نحن اشقاء وابناء الامة الأوروبية العريقة ، وإنما يطرحون افكارا عملية تتسق مع قواعد السوق الاقتصادية ويحاولون التوفيق بين المصالح والتقريب بين المنافع ، ولا يهمهم في ذلك ان فرنسا حكومتها آلت إلى



المصدر : روز اليوسف

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٧

متناقضة بطبيعتها مع ازدياد اعداد المنتفعين بها والمتطلعين إليها ، وإنما الحل هو في خلق فرص العمل في كل مكان وإعطاء الأولوية لبناء السوق العربية المشتركة ، وتهيئة المناخ المناسب لها بإبعادها عن أي خلافات أو مشاحنات سياسية تظهر وتختفي دون مناسبة . ■

محمود التهامي



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٧

الجمهورية تقول

خطوات على طريق التكامل الاقتصادي العربي

×× تلقى الرئيس حسنى مبارك أمس تقريراً من د.كمال الجنزورى رئيس الوزراء عن القمة الأولى لمجموعة الدول الثمانية الإسلامية النامية أمس الأول.. رئيس الوزراء أكد هدف المجموعة فى دعم العلاقات الاقتصادية كنموذج رصيده ٨٠٠ مليون نسمة وحجم تجارة يزيد على ٤٠٠ مليار دولار سنوياً اكتشفت الدول الثمانية أن ١٪ فقط من هذا المبلغ يتداول بينها.

×× هل تستطيع أن تربط هذه الخطة الإيجابية بما تحاول مصر وسوريا تحقيقه بإقامة سوق عربية مشتركة كخطوة على طريق التكامل الاقتصادي العربى.. المراقبون يؤكدون أن الربط طبعى وموجود ليس فقط لأن خطوات التنمية الاقتصادية هى الأسلوب المناسب لمواجهة المتغيرات العالمية والتمشى مع متطلبات النظام العالمى الجديد ولكن لأن الاستثمارات وجذبها أصبحت هى القضية الأولى التى يتنافس عليها التكتلات الإقليمية والعالمية بعد أن سقطت الحواجز والأسوار والأنظمة الاقتصادية.. وبات العالم كله قرية مفتوحة الأبواب أمام منافسة شرسة لا يستطيع البقاء فيها إلا الأقوى والأذكى والأكثر علماً ودراية بخطط المستقبل.

×× ومن هنا تأتى الوثيقة المصرية السورية التى تأخذ شكل مبادرة جديدة ستعرض على دول إعلان دمشق فى اجتماعها بالعاصمة السورية قرب نهاية الشهر الحالى.. لتبحث كما أكد عمرو موسى وزير الخارجية إعلان سوق عربية مشتركة فيما بينها (مصر وسوريا والسعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان) تكون نواة للسوق الكبيرة التى تضم الدول العربية جميعاً.. باعتبارها تأخرت طويلاً.. رغم أنها مطلب رئيسى وملح فى عصر التكتلات الاقتصادية.

×× وهذا النوعى بالمصلحة العربية العليا.. تنطلق منه استراتيجية السياسة المصرية فى مجال التعاون العربى منذ تولى الرئيس حسنى مبارك المسئولية.. وذلك باعتماد أسلوب اللجان المشتركة.. التى تم مؤخراً تطوير أسلوب عملها بأن تولى الرئيس حسنى مبارك نفسه رئاسة الجانب المصرى.. وبالمقابل رئيس الدولة العربية المقابلة.. وقد ساهمت اللجان بقدر كبير فى مصب الفكرة التى حان الوقت كى تتحول إلى نهر يفيض بالخير والعمل المشترك.. هو السوق العربية المشتركة.



المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/٧/١٩٩٧

١ العرب.. والسوق المشتركة

ليس من اللائق أبداً ألا تكون للعرب حتى الآن سوق مشتركة تجمع نحو مائتي مليون شخص بينهم تاريخ مشترك وحضارة واحدة ويتنظرون مستقبل واحد ولديهم من تنوع الامكانيات وضخامتها ما يجعل الوطن العربي أغنى مناطق العالم على الإطلاق.

لقد تسابقت دول عديدة خلال السنوات الماضية لعقد تجمعات إقليمية ودولية متفاوتة الحجم متباينة الأغراض ومع بداية النصف الثاني من التسعينات صار المجتمع الدولي عبارة عن وحدات وتكتلات اقتصادية يشارك فيها الجميع حتى الدول الكبرى التي قد يظن البعض انها مكتفية بذاتها وليست بحاجة للآخرين للمحافظة على معدلات نموها الاقتصادي المرتفعة أو لضمان استمرار انتعاشها الاقتصادي.

فالولايات المتحدة مثلاً واليابان أيضاً ودول أخرى في حجمها اقتصاديا وسياسيا أعضاء في تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية متفاوتة القيمة، ودول أوروبا نفسها التي خاضت ضد بعضها البعض أشنع حربين شهدتهما العالم في التاريخ الحديث صارت الآن - معا - سوقاً واحدة مشتركة وتحاول أن تقف في مواجهة مساعي قوى أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان للفوز بنصيب الأسد من حركة الاقتصاد العالمي.

وحتى مناطق إقليمية أصغر في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا برزت فيها تكتلات جديدة، وصارت الدولة الواحدة عضوة في عدة تكتلات في نفس الوقت.

حدث كل ذلك بينما بقيت الدول العربية على حالها تفرقتها السياسة ولا يجمعها الاقتصاد. فلا هي صارت وحدة سياسية واحدة ولا بلغت مستوى من التفاهم السياسي المشترك المتميز، ولا هي أصبحت ماردا اقتصاديا يمكن النظر اليه بقدر كبير من التقدير والاحترام، فهي مازالت كما هي قوى متفرقة لا تعتمد في اقتصادها إلا على المواد الخام في الأغلب الأعم ودورها الرئيسي في الاقتصاد العالمي غير توريد هذه المواد الخام هو كونها تمثل سوقاً هائلة لسلع ومنتجات الآخرين، ورغم أنه يتوافر لديها من الامكانيات ما يجعلها في وزن أضخم التكتلات الدولية.

والمؤسف أن أحداً في للعالم العربي لم يتحرك جدياً في اتجاه سوق عربية مشتركة رغم أن مثل هذه السوق كانت سوقاً تقيد الجميع ليس اقتصاديا فحسب، بل ربما سياسيا أيضاً، فالمصالح الاقتصادية هي وحدها القادرة على تسوية أعقد الأزمات السياسية، وقد كان بمقدور مثل تلك السوق لو تم تأسيسها أن تمنع أزمات عربية عديدة من حجم الغزو العراقي للكويت، وعلى الأقل كانت مثل هذه السوق ستوفر أجواء ومناخات يمكن في إطارها تعظيم العمل العربي المشترك على مختلف الأصعدة بما يمنع الأزمات من أي نوع.

ولذلك، نعتقد أن المساعي المصرية المكثفة التي تبذلها القاهرة في هذا الصدد منذ فترة تتطوى على أهمية قصوى لأنها تعيد تذكير العرب بأنه من الممكن أن يضعوا أيديهم معا لتشكيل سوق واحدة يتبادل في إطارها الجميع الامتيازات والمصالح الأمر الذي يمكن أن تمثل نقلة نوعية وكمية هائلة في تاريخ العمل العربي المشترك وهو ما سيكون له مردود هام على صعيد تعزيز ودعم المواقف العربية في عملية السلام.

ويزكركم ذلك كله، بأن السوق العربية المشتركة هي البديل الأفضل والأكثر فعالية لخيارات أخرى تلوح في الأفق وتتطوى على مخاطر شديدة بالنسبة للعرب الذين من الأفضل لهم تكثيف التعاون بينهم بدلا من فتح أبوابهم أمام آخرين يريدون الهيمنة على كل شيء في المنطقة إن لم يكن من باب السياسة والحرب فمن باب الاقتصاد والسلام الوهمي الذي يريدونه بشروطهم الخاصة.

المحرر



المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

ثلاثيات السوق العربية المشتركة

مصر.. ليبيا.. والسودان

حسننا فعل الرئيس مبارك بذهابه إلى ليبيا مع رئيس الوزراء وأعضاء حكومته في هذه الظروف الدولية الدقيقة التي أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية على حقيقتها المنحازة انحيازاً أعمى لإسرائيل والصهيونية العالمية، ضاربة عرض الحائط بكل أصول العدالة والشرعية الدولية وحقوق الشعوب ومقدساتها.. بل متجاوزة ذلك كله إلى الكيد لنا (ولا كيد النسا) بقرارها «البايخ» السخيف الصادر عن مجلس النواب الأسبوع الماضي ينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الشرقية وصد مائة مليون دولار لإنعام هذه العملية والتصديق على قرار إسرائيل الظالم بامتياز القدس عاصمة أبدية

لها وحدها.. ياسلام ولا بلطجة النازية الألمانية مع النمسا عام ١٩٣٨ وتشيكوسلوفاكيا وبولندا عام ١٩٣٩، والتي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن أمريكا تريد إشعال نار حرب أخرى في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل المتحالفة معها استراتيجياً.

بقلم:

د. الشافعي بشير *

المهم.. أننا وصلنا إلى نقطة التقاء.. ولو نسبية.. بين المعارضة والرئيس إذ كنا نحذر دائماً من انحياز أمريكا لإسرائيل، وننبه إلى أنها ستستخدم المعونة الأمريكية للضغط علينا لصالح إسرائيل أيضاً ولو على أشلاء كرامتنا الوطنية ومقدساتنا الدينية وانتمائنا القومي.. وهذا هي الأيام قد أظهرت صحة توقعاتنا.. كما أظهرت الأيام صحة نداءاتنا منذ عام ١٩٦٤ وهو عام إنشاء السوق العربية المشتركة، والتي كانت مقفلة بالأمل الكبير لولا هزيمة ٥ من يونيو ١٩٦٧، وتمزق الصف العربي، في الوقت الذي زاد فيه التضامن الأوروبي في ظل سوقها المشتركة المنشأة باتفاقية روما ١٩٥٧ ووصولها في أواخر هذا القرن إلى قمة قوتها وتفرقها على أمريكا واليابان وأي تكتل آخر في العالم.. بينما نحن نعاني من تمزق الصف العربي وتفرقه وتشتته رغم المخاطر الهائلة التي نواجهها.. وأخيراً ذلك التحالف الشيطاني الأمريكي - الإسرائيلي على الكيد لنا في موضوع القدس استخفافاً بمشاعرنا ومشاعر الأمة الإسلامية كلها.

إذن.. فنحن نؤيد تماماً خطى الرئيس مبارك والدكتور الجنزوري في زيارة ليبيا الأخيرة.. ونرحب تماماً بما ورد في البيان الختامي للزيارة، والذي يركز على أن تصبح ليبيا ومصر نواة للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.. تلك خطوة عظيمة في الطريق الصحيح.. والأصح أن يضم السودان إلى الدولتين الجارتين لتصبح دول الجوار الثلاث في السوق العربية المشتركة.. مصر - ليبيا - السودان.. إذ كان الجوار الجغرافي بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وبليجيكا وهولندا ولكسمبورج من أكبر العوامل المساعدة على نجاح



المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٧

السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٥٨.. ذلك أن سهولة المواصلات الأرضية تعمل على سرعة تحقيق التكامل الاقتصادي والمنطقة الجمركية الواحدة التي تقوم عليها الأسواق المشتركة.. ومادامنا نريد نواة لسوق عربية مشتركة من دول الجوار ليبيا ومصر.. فلنضم إليها السودان لتكون أول ثلاثية في السوق العربية الشاملة.. ونقصد ثلاثية المغرب وتونس والجزائر.. وهي موجودة بارتباطاتها التاريخية الماضية والأوروبية الحالية. وثلاثية السعودية والكويت وإمارات الخليج.. وهي موجودة فعلا. وثلاثية سوريا والعراق والأردن المتصلة أرضيا، ومن السهل وجودها.. وعندما تدعم هذه الثلاثيات في إطار التكامل الاقتصادي العربي، فإنه يسهل الربط بينها لقيام السوق العربية المشتركة الشاملة الفعالة، وليست المسطورة على الورق منذ عام ١٩٦٤ والتي شلتها خلافات الحكومات العربية.

فهل يدرس مجلس وزرائنا هذا الاقتراح في جلسته القادمة ضمن المقترحات المعروضة عليه؟

نرجو ذلك.. ولهم أن يرتفع فوق مشاكل الماضي مع السودان بالذات ولصالحه وصالحنا وصالح مشروع السوق العربية المشتركة. والله الموفق

* أستاذ بكلية الحقوق جامعة المنصورة
المحامى بالنقض والإدارية العليا



المصدر: السعالم اليسوم

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٧

في الشهر الأخير تزايدت المطالبة بإنشاء السوق العربية المشتركة وجاء ذلك على لسان السادة الملوك والرؤساء وفي توصيات أكثر من هيئة عربية كما أدرج في جدول أعمال دول اعلان دمشق.

بعد أكثر من أربعين عاما

تحركت التوائم الثلاثة للعمل العربي المشترك



يحيى
المصري

تجميد مبادئ رأتها جامعة الدول العربية تتفق مع الأهداف التي انشئت من أجلها. وهو ما حدث بالنسبة للسوق العربية المشتركة التي يسمونها في الوقت الحاضر «السوق العربية المشتركة المصغرة» حيث أن خروجها من جامعة الدول العربية كان يمكن أن يختلف إيجابا عن المسار الذي خرجت به من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ولا نعرف حتى الآن لماذا تغيرت في العام الماضي المطالبة بالسوق العربية المشتركة وانكشفت إلى منطقة التجارة العربية الحرة التي طالب بها مؤتمر القمة العربي المنعقد في العام الماضي. وهو ما أدى إلى توجيه الاجتماعات العربية التالية لمؤتمر القمة إلى تحديد المطالبة بمنطقة التجارة العربية الحرة وأعمال المطالبة بالسوق العربية المشتركة، علما بأن المنطقة الحرة التي تم الموافقة على تنفيذها منذ شهور وما زالت دون تنفيذ حتى الآن هي خطوة على طريق السوق العربية المشتركة. بل وعلى طريق السوق الموحدة أو الوحدة الاقتصادية العربية التي مضى على رفع شعارها ما يقرب من أربعين سنة. على أن شعار السوق المشتركة ظهر من جديد ويقو قوة خلال الشهر الحالي حيث طالب بإنشائها الرئيس حسني مبارك في أكثر من حديث له باعتبارها البنية الأساسية للكتلة الاقتصادية العربية التي تضمن الرفاهية لكل أبناء الشعب العربي، كما تؤدي إلى إقامة المشروعات الاقتصادية العربية الكبرى التي تؤدي بدورها إلى وحدة اقتصادية عربية تضيق لكل الدول العربية ولا تقتصر من أي منها. وهو ما

التوائم لابد أن تتشابه. ولكنها في بعض الأحيان تختلف، والخلاف قد يكون ضئيلا وقد يكون عميقا، ولكن في جميع الحالات فإنها تنتمي إلى أم واحدة وأب واحد، والتوائم الثلاثة التي اقصدها هي الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة، وهي التي أسفر عنها العمل العربي المشترك تحت قيادة جامعة الدول العربية. ولكنها مازالت بعيدة عن التنفيذ العملي بالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على التفكير فيها.

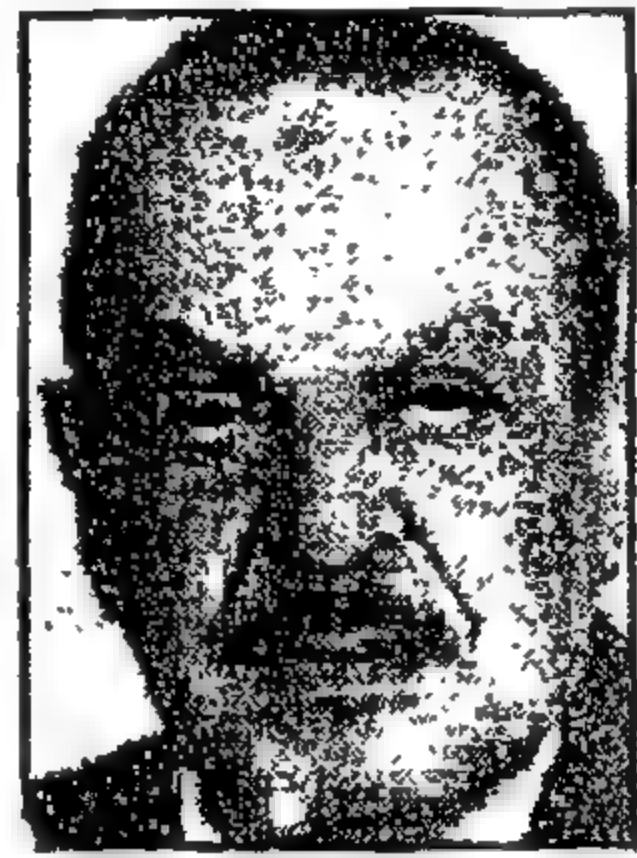
لا أريد من ذلك أن انتقد جامعة الدول العربية فلقد ظلمها الذين خططوا لقيامها واستبعدوا فكرة إنشاء دولة عربية موحدة تحت مسمى «الولايات العربية المتحدة» كان يمكن أن تكون اليوم في ضخامة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي قوتها الاقتصادية، خاصة بعد الاكتشافات البترولية العديدة التي بلغت خلال عام 1995 «18,4» مليون برميل يوميا أو ما يوازي 27,6 في المئة بالنسبة لإنتاج البترول الخام في العالم، كما بلغت نسبة احتياطياتها من البترول المؤكد إلى الاحتياطي العالمي 61,7 في المئة، بينما تصل مساحتها الشاسعة إلى 1,4 مليار هكتار أي حوالي 14 مليون كيلومتر مربع وهو ما يوازي 10,2 في المئة من المساحة الكلية للعالم.

لقد كانت جامعة الدول العربية تسير في طريق تحقيق إنجازاتها الاقتصادية عندما قررت في عام 1957 إنشاء وحدة اقتصادية عربية تقوم على الأسس التالية لجميع أبناء الدول العربية.

- 1 - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
 - 2 - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
 - 3 - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
 - 4 - حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.
 - 5 - حقوق التملك والإيصال والأرض.
- ولكن عندما وافقت جامعة الدول العربية على إنشاء مجلس مستقل للوحدة الاقتصادية العربية بدأت تخرج عن المسار الطبيعي للعمل العربي المشترك، لأنها لا تقوم حسب ميثاقها بالتخطيط فقط وإنما تقوم بالتخطيط والإشراف والمتابعة، كما أن قراراتها ملزمة لمن يقبلها، أما في حالة وجود خلاف يتم اللجوء إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف وتكون قرارات المجلس نافذة وملزمة، لأن المجلس يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء وطالما وافق المجلس على المبادئ الواردة في الاتفاقيات الجماعية فإن من يمتنع عن التنفيذ يمكن إخراجها من العضوية لأن امتناعه يمكن أن يؤدي إلى



لا مقاطعة.. مع السوق العربية المشتركة..!!



بقلم:

عدلى المولد

أكدت إحصائيات
الأمم المتحدة أن
مقاطعة العراق
تسببت في مجاعة
كانت نتيجتها
مضاعفة وفيات
«٨٠٠» ألف طفل
خلال ٨ سنوات
وهذه المأساة
الاجتماعية
والغذائية

وجهت إليه ازيارة تركيا احتجاجا على غزو
تركيا لشمال العراق.. وهكذا اثبت مبارك أنه
جدير بقيادة الأمة العربية وليس مصر
والقضية الفلسطينية فقط خصوصا وقد
ظهرت نوايا اليهود في الكونجرس الامريكى
اليهودى باتخاذ قراره بان القدس عاصمة
اسرائيل..

وهكذا ظهرت أمريكا على حقيقتها.. وكما قلنا
ان كليتتون مسير وليس بمخير وانه يريد
الاستمرار فى كرسي الرئاسة.. وانه يعمل
من خلال اليهود فى الكونجرس وايضا فى
السلطة وهم ناخبه واصحاب الفضل عليه
وقد ظهرت نواياه على لسان يهود
الكونجرس والدليل انه لم يتحرك ولم
يصرح بما يخالف قرار تهويد القدس.. ولم
يعترض على تصريح رئيس مجلس النواب
الامريكى الذى اتهم الفلسطينيين بالنازية
وهذا قرار يعلن عن فجر يهود الكونجرس
وبجاحتهم.. ويدعو العرب إلى سرعة لم
الشمل وتناسى الخلافات وإعلان الوحدة
العربية الكاملة الشاملة وضم العراق وليبيا
وايران ودول الخليج التى تناست مشكورة
حرب الخليج.. وحاول بعضها الحصول على
الترخيص الأمريكانى للتصالح مع العراق
ولكن أمريكا أعلنت رأيها فى تحفظ بان
الوقت لم يحن بعد.. والوقت الذى تنتظره
أمريكا هو اذلال العراق والقضاء على
الشعب العراقى الذى لا بد ان تقف الدول
العربية مساندة له فى محنته وبعد فهذه
التطورات السريعة فى السياسات العربية
والاجنبية تستدعى تصافر الجهود للم الشمل
وإعلان الوحدة العربية سياسيا واقتصاديا
ووقوف العرب والافارقة ضد طغيان أمريكا
الذى حل محل الاحتلال البريطانى .

والدوائية مقصود بها تدهور الشعب العراقى
والجيش العراقى ولكن العراق وجدت
الطريق بإعادة المشاركة بينها وبين سوريا
وسافر الوفد العراقى إلى سوريا عبر الحدود
المشتركة وكان الاتفاق على تنفيذ السوق
العربية المشتركة التى نادى بها مبارك بها
ونفذها مسبقا بين مصر وليبيا التى تسعى
إلى أن تفتح الطريق التجارى بينها وبين
دول وسط افريقيا وتحقق الاشتراك بين
السوق العربية المشتركة وبلاد وسط افريقيا
الاسلامية وكانت زيارة مبارك لليبيا لتأييد
شقيقه القذافى بادرة ناجحة لتحقيق السوق
المصرية الليبية المشتركة ويبدو أن تخطيط
مبارك لجمع شمل الأمة العربية اقتصاديا
تمهيدا لجمع وحدتها سياسيا كان تخطيطا
ناجحا ظهرت بوادره فى جمع شمل العراق
وسوريا.. وقالت M.B.C أن الوحده
التجارية بين سوريا والعراق عبر الحدود
المشتركة تمهد للوحدة العربية ولا شك ان
هذا التخطيط يحد من المقاطعة التى فرضها
مجلس الامن الأمريكى على العراق وليبيا
وقد أكد مبارك حرصه على وحدة الأمة
العربية الاسلاميه بان رفض الدعوة التى



المصدر: المصالح السيسوم

التاريخ: ١٧/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية المشتركة كأساس لنظام اقتصادي عربي متكامل قادر على التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية وحماية المصالح الاقتصادية العربية المشتركة. وكانت هذه التوصية تعبيراً عما ورد بكلمات رؤساء الوفود العربية خلال فترة انعقاد المؤتمر بالقاهرة، كما كانت تعبيراً عما ورد في كلمة الرئيس حسني مبارك إلى المؤتمر، وفي كلمة أيضاً في الاحتفال بعيد الإعلاميين والتي ذكر فيها أن الأرضية أصبحت مهيأة لقيام السوق العربية المشتركة.

كما جاءت المباحثات المصرية - السورية التي جرت بالقاهرة منذ أيام لتؤكد على أهمية إنشاء السوق العربية المشتركة، حيث تم الاتفاق على قيام مصر وسوريا بأعداد وثيقة خاصة تتعلق بإقامة السوق وعرضها على جميع الدول العربية تمهيداً لمرحلة جديدة من العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهي الوثيقة التي تتضمن الإطار العام لخطوات التحرك العربي. بينما لاكتفى بالشعارات والتمهيدات مثلما كان الوضع في المباحثات الثنائية والجماعية السابقة. وأرجو أن يتم عرض الوثيقة في اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الخامسة والستين والذي يبحث أيضاً إنشاء السوق العربية المشتركة، كما يناقش قرارات المؤتمر البرلماني العربي السابع وفي مقدستها إنشاء السوق.

إن الدوائيم الثلاثة المدخلية في الشكل واللون يتغير أو تندمج في مصدورها الموحد وبالسعة اللازمة وعن طريق العمل العربي الجاد، سواء تم ذلك تحت راية جامعة الدول العربية أو غيرها وهو ما يؤدي فعلاً إلى رفاهية الشعب العربي بأكمله واسترداد موارده الاقتصادية من الخارج ووقفه ضد العدو الإسرائيلي الذي يشهر بنا ويضحك علينا تمهيداً لاستيلائه على ثروات بلادنا وامكانياتها وتحويلنا إلى عبيد وكتبة مثلما كان يعمل الاستعمار في القرون الوسطى.

لقد أصدر مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي عدداً من التوصيات الحيوية التي تشعرنا أننا على أبواب مرحلة جديدة من الانطلاق والوعي والعمل بأساليب جديدة لصالح الأمة العربية، وكانت السوق العربية المشتركة من أهم التوصيات التي أصدرها المؤتمر لأنها ستكون البداية القوية للمرحلة القادمة التي ستؤهلنا للدفاع عن حقوقنا بالوسائل المشروعة التي أصبح الاقتصاد من أولوياتها. ويظل التنفيذ العاجل أمارة لدى الملوك والرؤساء العرب ولدى جامعة الدول العربية التي يتعين أن توحد العمل العربي المشترك لكي تبدأ المرحلة الجديدة بمفهوم موحد وعن طريق جهاز تنفيذ واحد.

سعت إليه الدول العربية عندما أقامت السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت في عام 1993 إلى سوق أوروبية موحدة تعمل على تحقيق نفس الأهداف التي قررتها الدول العربية عندما وافقت على الوحدة الاقتصادية العربية والتي لم يتم منها إلا إنشاء المجلس التنفيذي الذي أضاف كل التعديلات للعمل العربي المشترك بعد أن تم تجزئته وتشتيته بين منظمات متعددة نتيجة لإنشاء هذا المجلس.

وجاء مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي المنعقد منذ أيام بالقاهرة ليؤكد على أهمية إنشاء السوق العربية المشتركة حيث دعا المؤتمر إلى الإسراع وتوسيع السوق



المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٨

رأى

الأمن العربى والسوق المشتركة

السوق العربية المشتركة هي حلم الأمة شعوباً وسياسيين ومثقفين في الماضي وفي الحاضر. خاصة مع توفر كثير من العوامل التي تجعل منه فرضية ممكنة التحقيق. لكن الأوضاع والعلاقات العربية التي دلنا ما يصيبها تغيرات مفاجئة غير عقلانية. حالت دون أن تقوم أي قائمة لأي مشروع وحدة عربية حتى على مستوى العلاقات الثنائية والأمتة كثيرة: مصر مع سوريا وكذلك مع ليبيا، ومجلس التعاون العربي (مصر - العراق - اليمن - اليمن) أو مصر والسودان، وكذلك مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي صحيح ان هناك في التوجه العام استمرارية وقوة نسبية، لكن دائماً ما تقوم الخلافات على الحدود بين هذه الدول. وحتى ميثاق الجامعة العربية لا يعطى بالترام كاف. ويوضح ذلك كله ان هناك خلافات بين الدول العربية تكمن وراءها نواتر ليس من صالحها الوحدة العربية.

وبناءً على الأمن العربى ومن بعده السوق العربية المشتركة، لن يقوم إلا على مرتكزات أساسية أهمها على سبيل الأولوية

أولاً: تنقية المشكلات العربية المترابكة من الماضي. وإغلاق الروافد التي تغذى الشقاق العربى الذى جعل التكتلات الاقتصادية العالمية التي لا تحسب مصالح للأمة العربية في التوقيع لها على أي اتفاقات تناسب مصالح هذه التكتلات ولا تناسبنا نحن العرب ثانياً: حل مشكلات الحدود على أساس الاعتراف بالمصالح المتبادلة والمشاركة مع الأخذ في الاعتبار العوامل التاريخية للتدخل الحدودى والاممية الاستراتيجية لنقطة الخلاف الحدودى لكلا الطرفين

ثالثاً: إقامة محكمة عدل عربية قوية بأحكامها وأعضائها ونظم عملها لها صلاحيات التحول المباشر للقادة العرب بمعنى أن يحول الموضوع الذي صدر فيه الحكم إلى رئيس آخر قمة عربية للتوقيع، ويصبح قراراً للنفاد بدعم من القادة العرب وفرض العقوبات على الدول التي تماطل في التنفيذ.

رابعاً: إقامة محكمة تجارية عربية عاجلة الأحكام لفض المنازعات التجارية بين الدول والمؤسسات والهيئات العربية وإصدار الفتاوى والتشريعات التي تنظم المعاملات التجارية والأنس القانونية لأي معاملات تجارية ومساعدة وإبداء الرأي والنصح لأي مؤسسة عربية لها مشكلات تجارية دولية

خامساً: وهذه خاصة بموضوع السوق العربية المشتركة. الدعوة إلى مؤتمر شعبي سياسي لكانيمى تشارك فيه كل الجهات ويتم الإعداد له بشكل جيد لاقتراح إطار ونظام واسلوب عمل هذه السوق والمعاملات بين دوله، والعالم الخارجى. وإن يكون هذا النظام المقترح اختيارياً مرناً قابلاً لأن يتطور بما يناسب المصالح الخاصة والمشتركة.

سادساً: أن يقوم الاعلام العربى بدوره في تلمصيل وتنمية اقتناع الشعوب العربية بأنها أصبحت أمام مشروع قومي عربى هو المخرج لها في عالم التكتلات الاقتصادية والسياسية.

إننا في حاجة إلى تغيير الواقع العربى بحيث يتحول إلى وحدة وإلى قوة اقتصادية وبقا إلى قوة سياسية.

فريدها سوقاً اقتصادية عربية نستطيع فرض مايتفق مع مصالحها في التجارة العالمية فريدها قوة عربية نستطيع فرض السلام الذى نريده

ابراهيم السيد النجار

بمكتب بوزارة التجارة والتموين



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعاون الاقتصادي العربي: المبادئ والتحديات (٣)

دكتور حلمي نمر

نقيب التجاريين

ثانياً: مبدأ المصلحة المشتركة: لابد أن تشعر كل دولة من الدول العربية أن هناك فائدة ملموسة تعود على أفراد الشعب والقوى الاجتماعية من هذا التعاون الاقتصادي. والمصلحة المشتركة يجب أن تقوم على أساس إجمالي المشروعات في الأجل الطويل، ولا يجوز أن تقوم على أساس كل مشروع على حده وفي الأجل القصير كما أن هذه المصلحة المشتركة تعني تحقيق عدالة نسبية ليس فقط في توزيع المنافع ولكن أيضاً في تحمل التضحيات إن وجدت.

ثالثاً: مبدأ الإجماع والتوافق: قرارات التعاون الاقتصادي يجب أن تكتسب الإجماع والتوافق بين جميع الدول العربية حتى تتماشى مع فكرة الواقعية في تنفيذ القرارات دون تباطؤ.

رابعاً: احترام الشخصية الذاتية للدول: وهذا يعني أنه عند تحقيق التعاون الاقتصادي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول المختلفة. ومعنى ذلك احترام الشخصية الاعتبارية لكل دولة بمعنى أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها في الأمور التي

تري أنها جزء من نظام عام أو جزء من نظام اجتماعي أو في الأمور التي ترى أن ظروفها الاقتصادية السائدة لا تسمح لها باتخاذ قرار معين.

التحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي العربي

لعلنا فيما يلي نعدد المشاكل أو التحديات التي قد تقف عقبة في سبيل تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وجنى ثماره، مع الإشارة إلى الوسائل المختلفة لعلاج هذه المشاكل أو التحديات.

في البداية لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية. وكثيراً ما تأثرت علاقات التعاون الاقتصادي العربي بالتقلبات السياسية الناتجة عن بعض الأحداث المحلية أو الدولية. ولاتشك أن الرغبة في تحقيق تعاون اقتصادي عربي يتطلب توافر إرادة سياسية موحدة، وفكر سياسي موحد، وأهداف سياسية موحدة بين القيادات السياسية في الدول العربية.

كما تعاني الدول العربية مشاكل اقتصادية متعددة منها عجز الموازنات العامة وعجز موازين المدفوعات، وتراجع في معدلات الإنتاج وانخفاض إنتاجية العامل، وتزايد في معدلات البطالة والتضخم، وعدم استقرار المناخ الاستثماري نتيجة الصراعات والحروب في المنطقة وتعثر مسيرة السلام. وكل هذه المشاكل تتطلب أن تقوم كل دولة عربية باتخاذ إجراءات لإصلاح مسارها الاقتصادي الوطني، حتى يمكن تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي دون أن يواجه مشاكل تعوق نجاحه.

أصبح التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة في ظل المتغيرات المحلية في الوطن العربي. وفي ظل الاتجاه العالمي نحو إيجاد تجمعات اقتصادية قادرة على المنافسة مع التكتلات الأخرى. وهذا التعاون يهدف في المقام الأول إلى تحقيق

التنمية الاقتصادية بصورة جماعية لصالح المواطن العربي ونأمل أن يؤدي إلى توطيد العلاقات والمواقف السياسية تجاه الأحداث الدولية.

وفي مقالاتنا التي نشرت في الأسابيع السابقة طرحنا موضوع الاتجاه نحو إنشاء سوق عربية مشتركة كأحدى صور التعاون الاقتصادي العربي وأشرنا إلى أن تحقيق التكامل التجاري يعتبر خطوة مبكرة في الوقت الحالي وأنه سيواجه تحديات من الصعب التغلب عليها في المدة القصيرة نتيجة للمشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية. ولقد رأينا أن البديل المتمثل في نموذج التكامل الاستثماري الذي يساعد على إصلاح مسار اقتصاديات الدول الأعضاء وبالتالي بناء اقتصاد سليم يمهد الطريق نحو تحقيق التكامل التجاري الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء السوق العربية المشتركة على أسس سليمة ودون عقبات أو تحديات تعوق نجاحها.

وعلى ذلك فإن التنسيق والتعاون بين الدول العربية في مشروعات استثمارية طبقاً لمبدأ التخصص وتوافر عناصر الإنتاج لكل مشروع يمثل نقطة البداية في التعاون الاقتصادي العربي. ويجب أن تتزامن مع هذا الاتجاه صور أخرى من التعاون الاقتصادي مثل إنشاء مناطق تجارة حرة في بعض الدول وما يرتبط بها من تخفيض القيود الجمركية والإدارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات في هذه المناطق. وبالإضافة إلى ذلك يجب توسيع نظام الصفقات المتكافئة لبعض أنواع السلع والخدمات كما أن زيادة الاهتمام بتوسيع نظام اللجان العليا الثنائية بين بعض الدول العربية يؤدي إلى تدعيم التعاون الاقتصادي العربي في مجال الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وفي تقديرنا أن التعاون الاقتصادي العربي بصورة مختلفة التي أشرنا إليها سابقاً يخضع لمبادئ حاكمة كما أنه قد يواجه مشاكل أو تحديات يجب أن نبحث لها عن حل حتى نتلاشى أي عقبات تعوق نجاح هذا التعاون العربي وجنى ثماره.

المبادئ العامة التي تحكم مشروعات التعاون الاقتصادي العربي:

تتمثل المبادئ التي يجب أن تحكم مشروعات التعاون بين الدول العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لصالح المواطن العربي في الآتي:

أولاً: مبدأ التدرج في تنفيذ المشروعات الاقتصادية وذلك بتسويق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول المختلفة. وهذا المبدأ يعني الواقعية في التنفيذ. كما أنه يعني أيضاً أن يكون العمل التكاملي تراكمياً وله صفة الاستمرارية ويأخذ طريقه نحو التنفيذ العملي والتدرج مما يتطلب وضع برنامج زمني محدد يحقق الأهداف المرجوة من هذا التكامل.



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٧

والتحدى الثالث يتمثل في أن كثيرا ما تعرضت محاولات التعاون الاقتصادي العربي إلى الفشل نتيجة الترهل الإداري وزيادة القيود وتعقد الأنظمة والإجراءات الإدارية المرتبطة بالتشريعات واللوائح التي تنظم العمل الإداري في هذه الدول العربية لذلك لابد من التخلص من البيروقراطية واللوائح الإدارية الجامدة وهذا الأمر يتطلب وقتا طويلا، ولكن لابد من اتباع سياسة التدرج في تحرير القوانين من النصوص الجامدة أو وضع لوائح جديدة تحكم مشروعات التعاون الاقتصادي. كما أن حل المشاكل الإدارية يتطلب اعتناق مبدأ انقاص جانب من السيادة الوطنية لصالح مؤسسات التكامل حتى يكون لقرارات التعاون صفة الزامية

أما التحدي الرابع فيرجع إلى اختلاف النظم أو السياسات الاقتصادية. ولكن نتيجة التغيرات المحلية والدولية والاتجاه نحو التحرير الاقتصادي في كثير من الدول العربية، فسوف يتم في وقت غير بعيد توحيد الأنظمة الاقتصادية وسيطرة القطاع الخاص على أوجه الأنشطة المختلفة. وهذا التطور المأمول سيفتح الطريق نحو تشجيع التعاون الاقتصادي العربي بين وحدات القطاع الخاص. أما التحدي الخامس فيتمثل في اختلاف عملات الدول العربية وتباين أسعار الصرف وتغير هذه الأسعار بشكل مستمر. ولكن هناك أكثر من علاج لهذه المشكلة منها الاتفاق على تثبيت أسعار الصرف لفترة طويلة نسبيا بالنسبة لمشروعات التعاون، أو إنشاء صندوق موازنة لتسوية فروق الصرف، أو استخدام ترتيبات المقاصة الثنائية والجماعية لتسوية المدفوعات، أو الاتفاق على تسوية جزء من عمليات التبادل التجاري بالعملات المحلية. وهناك مشكلة توفير مصادر التمويل اللازمة لمشروعات التعاون الاستثماري وفي هذا المجال يمكن الاتفاق على تطبيق مبدأ التخصيص لكل دولة طبقا لتوافر عناصر الإنتاج فيها مما يخفف أعباء التمويل على موازنات هذه الدول. كما أن عملية التكامل تؤدي إلى ظاهرة الإنتاج الكبير واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة مما يخفض من تكاليف الإنتاج، وبالتالي يوفر مصادر التمويل ويمكن أيضا التفكير في إنشاء صندوق للتمويل تساهم فيه الدول الأعضاء. ويمكن أيضا اللجوء إلى القروض الأجنبية كمصدر للتمويل ولاشك أن التجمع العربي سيمثل قوة تفاوضية ممتازة للحصول على القروض الأجنبية بأفضل الشروط. وأخيرا قد يواجه التعاون الاقتصادي العربي مشكلة تفاوت درجات النمو الاقتصادي بين الدول العربية. ويمكن إنشاء مجموعة من الصناديق الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية التي تتكفل بمساعدة الدولة الأقل تقدما داخل التنظيم التكامل.



المصدر : آخر ساعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٧

حلم السوق العربية المنشورية

هل يرى النور

تحقيق يكتبه : أسامة عجاج

هل تصدق : بعد أكثر من ٣٠ عاماً، حجم التبادل التجاري العربي لا يتجاوز ٨ بالمائة

• آفة الاقتصاد ، خلاقات السياسة..

كثيرة هي مشروعات التعاون الاقتصادي العربي، أجهضتها أزمة سياسية والنماذج عديدة، أكثر من أن تحصي على مدى التاريخ القريب آخرها الغزو العراقي للكويت، حيث مازال الاقتصاد العربي كله - وليس الخليج - يدفع الثمن - الخسائر وصلت إلى ٦٠٠ مليار دولار كانت كفيلة بانتعاش اقتصادي عربي، وعودة ٢ مليون من ٣,٥ مليون عامل عربي في دول الخليج شكلوا أزمة أخرى في بلادهم .

• شهدت الأونة الأخيرة محاولة للفصل بين السياسة والاقتصاد، أو بمعنى آخر جعل السياسة قاطرة للتعاون الاقتصادي تفيد في خلق مصالح مشتركة، تكون حافزاً لمخع خلاقات السياسة ولهذا نشطت فكرة السوق العربية المشتركة من جديد، وكانت البداية منذ عام تقريباً في ٢٣ يونيو الماضي دعا القادة العرب في بيانهم الختامي لقمة القاهرة إلى «تفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك»، وتنفيذ القرارات الصادرة عنها، وكلف القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة العربية بوضع تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة تتيح للأمة العربية خدمة مصالحها الاقتصادية العليا. والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين، في النظام الاقتصادي العالمي» هذا ما جاء في البيان الختامي للقمة .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٧

اهتمام شعبي

• ودارت العجلة العربية في نفس الاتجاه ..
في المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي.
والذي انعقد في مايو الماضي بالقاهرة جرت مناقشات أكثر تفصيلية لقضية التعاون الاقتصادي، والذي شكل محورا مهما من محاورين أساسيين للمؤتمر. وفي النهاية اتفق رؤساء البرلمانات، وهم يشكلون ويمثلون الشعوب العربية على ضرورة العمل على انجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاسراع في تحقيق البرنامج التنفيذي، وضرورة منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة المصغرة، والمبادرة إلى تفعيل وتعميق السوق المصغرة الحالية القائمة تحت مظلة هذه الاتفاقية وتوسيع نطاق المشاركة فيها، تحقيقا للتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية كمدخل حيوي وأساسي للتكامل، والانتقال به نحو إقامة الاتحاد الجمركي تنفيذا لقرارات المجلس الصادرة في هذا الشأن، وصولا إلى مرحلة السوق المشتركة الكاملة، بحيث تكون السوق الحالية نواة للسوق المشتركة الموسعة. واعتبار هذا التطور والتفعيل طريقا يؤدي إلى دعم الاقتصاد القومي وتكثيف وتنويع الإنتاج العربي، ووضع خطة عمل واضحة المعالم، وجدول زمني لمدد محددة للاسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة، واصدار ما يلزم من تشريعات جديدة وتطوير وتفعيل التشريعات القائمة.

ما سبق يمثل خطة عمل، وتوجها جديدا تقوده البرلمانات العربية وكشفت عن مكان يخفى عن كثير من الجهات، أن هناك سوقا عربية قائمة مصغرة، مع ضرورة العمل لتوسيعها، وهذه قضية سنتناولها بالتفصيل فيما بعد، ما يهمنا أن الاهتمام بالسوق العربية المشتركة لم يفتقر، وتلك أحد العيوب العربية المستديمة.. الحماس الزائد، الذي يؤدي إلى فتور عجيب .

مؤتمر اقتصادي عربي

• وفي إطار جولة أخيرة قام بها عبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري حافظ الأسد لعدد من دول الخليج كان محورها الدعوة إلى مقاطعة المؤتمر الاقتصادي الذي سينعقد في قطر في نهاية هذا العام، خاصة مع مشاركة إسرائيل فيه، واعتبر خدام أن المؤتمر

الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد يكون مناقضا لقرارات القمة العربية في القاهرة، ولأننا لسنا في زمن عربي يحتمل الخلاف، أو الصدام بين التزام قطر بعقد المؤتمر بعد الإعلان عن استضافتها له منذ مؤتمر القاهرة الأخير، وبين الظروف الجديدة والتعنت الإسرائيلي الذي ظهر مع تولى نتنياهو الحكم في إسرائيل والمازق الذي تعيشه عملية السلام، والذي يجعل من مشاركة إسرائيل في المؤتمر عملا غير مستحب أو مرغوب فيه، فقد كان من الضروري البحث عن البديل خاصة وأن إلغاء مؤتمر الدوحة قد يبدو صعبا، وكان هذا البديل في دعوة سوريا إلى مؤتمر اقتصادي عربي. وعرض عبدالحليم خدام الفكرة في زيارته الأخيرة للقاهرة حيث تم الاتفاق على اعداد ورقة مشتركة لامكانية إقامة السوق العربية المشتركة، وعرضها على بقية الدول العربية .

إذن نحن أمام محاولة جادة، أهم ما يميزها أنها لها صفة الديمومة والاستمرار في البحث عن صيغة جديدة للتعاون الاقتصادي العربي، نقول ذلك لأننا أمام حقيقة غريبة أن مشروعات التعاون الاقتصادي العربي قديمة بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهور التكتل الأوروبي في عام ١٩٤٧، والتفاصيل تكشفها ورقة الشعبة البرلمانية المصرية التي قدمت إلى المؤتمر السابع لاتحاد البرلمانيين العرب وإذا أردنا المزيد فنقول حسب ما جاء في الورقة .

تعاون قديم ولكن

بدأت الدول العربية أولى صور التعاون الاقتصادي فيما بينها في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الثرانزيت بين دول الجامعة العربية، كأول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية استجابة لتوصيات وزراء الاقتصاد والمال العرب في مؤتمرهم الأول في بيروت ١٩٥٢، وقد أصبحت الاتفاقية نافذة بالفعل في ديسمبر من نفس العام، بعد تصديق ثلاث دول عليها - هي مصر والأردن ولبنان، كما صدقت عليها خلال عام ١٩٥٤ السعودية وسوريا والعراق، والكويت في عام ١٩٦٢، وقد نصت الاتفاقية على إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية عن رسوم الاستيراد الجمركية وتخفيض تلك الرسوم على عدد من السلع الصناعية بنسبة



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٧

نسبة التجارة البينية العربية لا تتجاوز نسبة من ٨٦ بالمائة في حجم التجارة الإجمالية .

اتفاق في القمة

واتخذت الجهود العربية منحى مختلفا بعد قمة القاهرة في يونيو الماضي، حيث قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة، إصدار برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الذي يستهدف إقامة مشروع المنطقة على مدى عشر سنوات اعتبارا من يناير ١٩٩٨ بواقع نسبة ١٠ بالمائة إعفاء من الرسوم كل عام، وصدر قرار آخر من مجلس الوحدة الاقتصادية في اجتماعه في ديسمبر ١٩٩٦ بتفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق الدعوة إلى التزام الدول الأطراف فيها بالتحرير الكامل للتبادل التجاري فيما بينها طبقا لأحكام السوق ودعوة الدول الأخرى الأعضاء في المجلس، للانضمام إلى السوق وفتح الباب أمام كافة الدول العربية الأخرى، غير المنضمة لاتفاقية الوحدة للمشاركة في السوق، عن طريق آلية جديدة للانتساب إليها بمقتضى بروتوكول خاص يعقد مع كل دولة على حدة دون الانضمام إلى اتفاقية الوحدة

ونعود إلى قضية السوق العربية المشتركة. لنقول إن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي يشرف على تنفيذها مجلس الوحدة الاقتصادية تضم ١١ دولة عربية، الأردن والامارات والسودان وسوريا والصومال والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن وفلسطين، أما اتفاقية الوحدة فتضم ٧ دول فقط ودخلت حيز التنفيذ عام ٦٤، وهي التي وافقت على الاتفاقية التي أقرت عام ١٩٥٧ أما الدول الأربع التي لم تنضم هي الامارات، السودان والصومال وفلسطين .

سوق عربية قديمة

ويبدو الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية متفائلا ومؤكدا على نجاح السوق العربية المشتركة، ويذكر في ورقة قدمها إلى المؤتمر العام التاسع لاتحاد المحامين العرب والذي انعقد منذ اسبوعين فقط في تونس، أن الدول السبع تمثل ٢٨.٦ بالمائة من الناتج الاقتصادي العربي، وهي ٢٠٤ ملايين دولار، ٤٧ بالمائة من عدد السكان، حيث يبلغ عددهم ١١٩.٢ مليون نسمة،

٢٥ بالمائة بشرط أن يكون منشؤها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة - إلا أن الاتفاقية فتحت باب التعديل السنوي لهذه السلع الأمر الذي جعل التعديلات تتلاحق عليها، مما أفقد الاتفاقية مضمونها .

وما زالت المحاولات مستمرة للبحث عن صيغة للتعاون العربي في أغسطس ١٩٦٤ - والكلام مازال في ورقة الشعبة البرلمانية المصرية - أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية استنادا إلى الصلاحيات التي أعطتها له اتفاقية الوحدة الاقتصادية قرارا بإنشاء السوق العربية المشتركة الذي يربط في ديباجته بين تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المستمرة، وقد تمثلت أهم الأسس الاقتصادية التي أقرت كأهداف للسوق العربية، في حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحق الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية تبادل البضائع وحرية تجارة الترانزيت .

وفي ٢٧ فبراير ١٩٨١ تم إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين دول الجامعة، والتي كانت تمثل خطوة أكثر تقدما من اتفاقيتي ١٩٥٣، وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصادي عربي متحرر ومتطور ومترابط ومتوازن، وتعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية تضع التبادل التجاري في الإطار السليم كمدخل من مداخل التكامل الانمائي، وترجم المبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقتا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي، اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة في نوفمبر ١٩٨٠ ولم تفلج الجهود السابقة دون عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية التي بلغ عددها حوالي ١٢٢ اتفاقية، ورغم هذا الكم الكبير فإن الأثر الناتج عن تدفق الصادرات العربية ظل محدودا للغاية .

ومع كل هذه التجارب والقرارات إلا أن النجاح ظل محدودا، مثلا حجم التجارة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي لم يتجاوز ٦ بالمائة، وهو حجم متساوٍ إذا تمت مقارنته بالكتل الأوروبي ودول الاتحاد المغاربي لم تتجاوز النسبة ٤ بالمائة، بينما



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٧

٢٢ دولة، أي أن عضويتها لا تتجاوز ثلث الدول العربية بالإضافة إلى توقف هذه التجربة التكاملية العربية في منتصف الطريق، سواء من حيث نطاق العضوية أو مستوى الفعالية، يضيف : إذا كانت السوق قد اشتملت في جوهرها على إقامة منطقة تجارة حرة تركز على التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء لجميع المنتجات ذات المنشأ الوطني في كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والقيود غير الجمركية فإن مؤشر قيمة

التجارة البينية بين الدول السبع الأعضاء بالسوق يشير إلى مدى ضآلة الاستفادة من هذه السوق، حيث اقتصرت على ٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ بنسبة لم تتجاوز ١٩,٨ بالمائة من إجمالي التجارة البينية العربية، ووارداتها نحو ٣,١ مليار بنسبة ٢١,٩ بالمائة من إجمالي التجارة العربية.

التكامل على مراحل

ويتفق كل الخبراء على تحديد مراحل التكامل الاقتصادي في خمسة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق العربية المشتركة وبعدها الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي، ولأن المطروح هو الدعوة إلى البدء في سوق موسعة، فينتقد الدكتور حسن إبراهيم أن تكون البداية من نقطة الصفر، وهو ما يتنبأه البعض، فهذا يعني ضياع سنوات طويلة من العمل الذي تحقق من قبل في السوق الحالية وبالمثل فإن انتظار سنوات طويلة قادمة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وهي التي تم إقرارها في نطاق للجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تبدأ من عام ١٩٩٨، ويجب أن تمر بفترة طويلة أخرى قد تستغرق ١٠ سنوات للتوصل إلى إقامة اتحاد جمركي عربي، وهو ما يمثل المرحلة الثانية من التكامل بتوحيد التعريفات والتشريعات الجمركية، ويظل الانتهاء من ذلك اقتصادياً وفتحاً وعلمياً قبل الانتقال إلى مرحلة السوق العربية المشتركة وهي المرحلة الثالثة في سلم التكامل الاقتصادي، والذي سوف يستغرق سنوات طويلة أخرى لأرساء قواعدها، وقد تكون هذه الفترات أطول بكثير إذا أضفنا إليها بالضرورة سنوات، كما حدث في ظل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، والتي ظلت في حالة جمود ١٥ عاماً، واستغرق التفاوض عاماً

٦٤ بالمائة من الإنتاج الزراعي والصيد والغابات بقيمة ٤٤,٣ مليار دولار بنسبة ١٥,٨ بالمائة والصناعات التحويلية بنسبة ٢٠,٩ مليار دولار بنسبة ٢٧,٦ بالمائة من الإجمالي العربي، لإصداراتها تصل إلى ١٩,٤ مليار بنسبة ١٣,٧ بالمائة من الإجمالي ووارداتها ٢٨ مليار بنسبة ٢١,٩ بالمائة، وقد زادت الصادرات البينية للدول الأعضاء في السوق، بنسبة ١٣,٩ بالمائة خلال عشر سنوات من التنفيذ في ٧٠-٨٠، واستمرت تحقق بعض النمو مطلقاً ونسبياً عام ١٩٩٤، ورغم التباطؤ في تطبيق قواعد السوق، ومعوقات الالتزام الكامل بأحكامها في الدول الأطراف.

ويؤكد الدكتور حسن إبراهيم أن أكثر من نصف تجارة دول السوق السبعة يتم فيما بينها وتصل ٥٣,٨ بالمائة، أما النسبة الباقية ٤٦,٢ بالمائة مع باقي الدول العربية الأخرى، وهذا يؤكد المستوى الجيد والقابل للنمو في الاعتماد التجاري المتبادل فيما بينها.

خلاف حول نجاح السوق

ولا يشارك الكثيرون الدكتور حسن إبراهيم تفاؤله وحديثه عن نجاح تجربة السوق العربية المحدودة، لدرجة وصلت بالوفد البرلماني السوري في ورقته التي قدمها للمؤتمر الأخير أن يتحفظ حتى على التسمية، ويقول أنها «منطقة تجارة حرة عربية مصغرة»، وليس سوقاً مشتركة، مستندين في ذلك إلى أن أهداف قيام السوق بين الدول السبع، والجداول الملحق به والتي تناولت مسألة التدفقات السلعية بين الدول الأعضاء بتجميد الرسوم الجمركية، ثم التخفيض والاعفاءات وصولاً إلى حالة الإعفاء الكامل والذي كان من المفروض أن يتم عامين ٦٩-٧١، كل ذلك يؤكد أنها منطقة تجارة حرة. وما زالت الانتقادات مستمرة لتجربة السوق العربية المشتركة المصغرة - ويقول عمر عبدالله كامل في ورقة قدمت إلى ندوة السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والتي انعقدت في القاهرة في أبريل ١٩٩٦ ويقول «إنها محدودة العضوية ٧ دول بين



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتعلق أيضا بالشراسة الأوروبية المتوسطة ورغم وجود ايجابيات في هذه الشراكة إلا أن ذلك لا ينفي عيوبها عديدة فيها، منها أن الاتفاقيات ستكون جماعية من الطرف الأوروبي، وفردية من الجانب العربي، مع كل دولة على حدة، والرابع حمائي تجاري يتعلق بقواعد ومتطلبات اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد العربي، والخامس يتعلق بمجموعة الضغوط التي تنامت خلال التسعينات بشكل خاص والمتصلة بمقولات ومسام تدفع إلى اتجاهات العولمة بفتح المجالات للاستثمار الأجنبي دون ضوابط أمنية واقتصادية واندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة الخارجية وأسواق النقد الأجنبي والاصلاح الهيكلي الذي يراى به الالغاء شبه التام لدور القطاع العام، والآخر اعلامي تحذيري وتبشيري بضرورة التصدي للخطر الذي يمثله المشروع الأوسطي وضرورة توفير الإرادة العربية للصمود والتصدي لها وتعدد المزايا التي ستحصل عليها الدول العربية من جراء التكتل الاقتصادي وهي التي ركزت عليها المغرب والورقة التي تقدمت بها إلى مؤتمر البرلمانين، وفي ذلك الحصول على أفضل مزايا تنافسية في إطار المعاملات التبادلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى وتشكيل قوة ضغط ومساومة التعاون الاقليمي الداخلي بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة عربية. توسيع مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة ينتج ترسيخ الأموال العربية في استثمارات عربية مع جذب الاستثمارات العربية الخارجية للداخل عبر اقامة سوق مال عربية ومشروعات عربية مشتركة بتوفير مصادر التمويل الدولية لمساعدة الدول العربية على اتخاذ قراراتها الاقتصادية باستقلالية أكبر، ضمان حد أدنى من الصادرات العربية المتبادلة في مجال العمالة والسلع والخدمات .

وهكذا هذه قراءة في مشروع طالما كان حلما لكل العرب قادة وشعوب، أن الأوان ليرى النور، لنعيش في ظله مع الواقع، خاصة وأن التحدي المفروض على العرب شعاره «نكون أو لا نكون» في عالم لم يعد يعترف بالضعفاء. ولا بالكيانات الصغيرة، فما بالك في منطقة تمثل أهمية استراتيجية مضعفة، مرتبطة بامكانياتها كمصدر مهم من مصادر الطاقة، وكسوق أكثر أهمية، ومعها تزداد التحديات والأطماع .

ونصف العام للاتفاق على البرنامج التنفيذي لها، لكي يقام في إطارها مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويعني انتظار هذه الفترات اضافة سنوات طويلة أخرى للوقت الضائع العربي حتى الآن لبناء المشروع الاقتصادي القومي الشامل في وقت لا تحتمل فيه المصالح العربية العليا والتطورات الدولية والاقليمية المزيد من الانتظار وتبديد الوقت الثمين. والعجز عن المواجهة العربية للأوضاع والتغيرات الاقتصادية القطرية والقومية والخارجية وضرورة التعامل العربي معها من موقع الثقل الجماعي والعربي المنسق .

هل يبدأ التعاون الاقتصادي من نقطة الصفر

فوائد التكامل الاقتصادي

وبعد هل لنا أن نسعى إلى بداية جديدة بفكر جديد للنظر إلى فكرة السوق العربية المشتركة دون أعمال ماتم تحقيقه من مراحل مهمة سابقة طوال تاريخ التعاون الاقتصادي العربي الجماعي من خلال دول السوق السبعة، أو الثنائي من خلال عشرات اللجان العليا المشتركة بين كافة الدول المشتركة التي تراعى قضية التعاون في كافة المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية والتنمية، ويبدو أنه من الطبيعي أن نبحث عن الدوافع المهمة باتجاه الانتهاء السريع من قضية السوق المشتركة، ولو أنها مرحلة وسطية للوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية . وتتعدد الدوافع وتكشف عن الرؤية البنائية التي طرحت على الاتحاد البرلماني تركز بالأساس حول هذه القضية، وتتحدث عن ستة موجبات لتفعيل السوق المشتركة الأولى أدائي ذاتي فالتجارب العملية برهنت على أن بناء مجموعة من الاقتصادات في منطقة تتمتع بقدر من المزايا والموارد والتطلعات المشتركة يظل أداؤها الاقتصادي أقل بكثير وأكثر ضعفا وأكثر تعرضا للهزات مما لو اجتمعت ضمن صيغ للتعاون، والموجب الثاني يتعلق بمخاطر السوق الشرق أوسطية، والثالث

المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق مصري - سوري على إقامة السوق العربية المشتركة أمرىكا لا تستطيع تجاهل موقف موحد للعرب ينطلق من مصالحهم السياسية والاقتصادية

دمشق - من إبراهيم نافع:
أكد السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري اتفاق مصر وسوريا على إقامة السوق العربية المشتركة، وأشار إلى أنه تم الاتفاق بين الرئيسين حسني مبارك وحافظ الأسد في قمة شرم الشيخ الأخيرة على العمل لإقامة السوق العربية المشتركة، وأشار في لقائه مع أعضاء المكتب الدائم لاتحاد الصحفيين العرب وحرار أجراه مع الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام ورئيس الاتحاد في دمشق أسس - إلى أنه ليس - في لقاءاته مع القادة العرب - أبركا لأهمية التكتل الاقتصادي لبناء قاعدة اقتصادية عربية، وأضاف أنه تم إعداد وثيقة مصرية - سورية للسوق العربية المشتركة سيتم عرضها

على اجتماع دول إعلان دمشق وأعرب خدام عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة لا تستطيع تجاهل الموقف العربي الموحد لم انطلاق من مصالح العرب السياسية والاقتصادية، كما طالب بتجاوز العوائق إلى صياغة التعاون والموس، مشيراً إلى أنه ليست هناك دولة عربية تستطيع بمفردها تحقيق النمو والتقدم وفي إشارة إلى المشاركة بين الدول العربية للتوسيط وأوروبا قال إنه ليس من المعقول أن تتم المشاركة بين بلد عربي وآخر عبر المشاركة الأوروبية، ورحب نائب الرئيس السوري بالتصريحات التي أدلى بها السيد عمرو موسى في تركيا، حول الحلف التركي - الإسرائيلي، مشيراً إلى ضرورة قيام حلف مضاد.



عبد الحليم خدام



المصدر: ... الحسبيسي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٩

السوق العربية المشتركة خيار عربي لا مفر منه...

فاروق البربر *

■ لا يحتاج الانسان العربي الى جهد كبير، بل الى اي جهد، لإدراك ان المستقبل العربي واحد، ازدهاراً وفقرًا، تقدماً وتخلّفاً، تماماً كما هو التاريخ العربي واحد بدوره.

ومن الطبيعي ان هذا الانسان العربي يدرك في الوقت نفسه، ان «الشرق اوسطية» التي صاغها رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شمعون بيريز في كتابه «الشرق الاوسط الجديد» لا تختلف في قليل او كثير عن «متوسطية» حاول الاتحاد الاوروبي وضع صيغة محددة لها خلال مؤتمر برشلونة للعام ١٩٩٥ ثم من خلال مؤتمر مالطا للعام ١٩٩٧، فكلاهما تسعى الى التسلل الى داخل الاقتصاديات والثروات والاسواق الاستهلاكية العربية خدمة للمخططات التي تقف وراءها: المخطط الاسرائيلي لمرحلة الاندماج في المنطقة بعد نصف قرن من العزلة الكاملة عنها، والمخطط الاوروبي لانتزاع حصة من طاقات المنطقة وقدراتها بعد الهجمة الاميركية التي هيمنت، او كادت، على هذه الطاقات والقدرات الهائلة.

ومع اقتراب القرن الحادي والعشرين وتغير موازين القوى السياسية والاقتصادية في اوروبا والشرق الاقصى بدأ الحديث - والعمل - عن التحالفات التجارية الاقليمية الكبرى ومناطق التبادل الحر واتفاقيات الشراكة بين المجموعة الاوروبية وبلدان البحر المتوسط وغيرها من دول العالم.

فها هي اوروبا توحد اقتصادياً ومالياً، وبالقريب العاجل ربما سياسياً، وها هي دول الشرق الاقصى تتكاتف، وكذلك الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهكذا بدأت الحروب التجارية العملاقة تنشط ضمن اطار مضبوط، فكانها لعبة ضخمة لها تنظيمها الخاص واطارها الخاص المتفق عليه.

وتبقى الغلبة في هذه الاتفاقات بالطبع للمجموعات الاقتصادية الكبرى، فكيف يستطيع لبنان مثلاً او غيره من الدول العربية ان يقاوض وحدة بقوة مع المجموعة الاوروبية مجتمعة، وكيف يتمكن من تحقيق المكاسب المرجوة وهو وحده في الميدان؟

ومن هنا فقد كان الطرح العربي الذي ساد في مواجهة الخطتين الاسرائيلية والاروروبية، وطبعاً في مواجهة الخطة الاميركية التي سارت في موازتهما، انما يتحدث فقط عن السوق العربية المشتركة التي طال انتظارها خصوصاً ان ارسيفات جامعة الدول العربية تحتوي على مشروعات مفصلة ومتكاملة، ومنذ زمن بعيد، لوضع هذه السوق موضع التطبيق.

كان ذلك قائماً، بل كان امراً ثابتاً لا يجادل فيه احد، حتى عندما كانت مسائل التسوية السياسية في المنطقة ايام اسحق رابين وشمعون بيريز مطروحة كاحتمال في الاقوى. ذلك ان التسوية، على افتراض احتمالاتها كما كان الوضع في الاعوام الماضية، لم تكن لتعني عربياً تفادي الاستسلام السياسي للمحتل من اجل السقوط في وهدة الاستسلام الاقتصادي - الاجتماعي - المالي لإرادة المحتل نفسه، او لإرادة اي قوة خارجية اخرى.

هذا، على الاقل، هو ما املى على الساسة ورجال الفكر والاقتصاد العرب في المرحلة الماضية اقتراح السوق العربية المشتركة في مواجهة الطرحين الآخرين غير العربيين: «الشرق اوسطية» الاسرائيلية و«المتوسطية» الاوروبية، اضافة طبعاً الى الطرح الاميركي الذي ياخذ منهما معاً ولا يتعارض معهما كلياً.

الآن، وبعد الطريق المسدود الذي وصلت اليه التسوية في المنطقة حتى بات الحديث عن موتها النهائي من نوع الحديث غير المشكوك فيه...

وبعد موقف بنيامين نتانياهو الذي يقصر التسوية مع الفلسطينيين على ٤٠ في المئة من اراضي الضفة وغزة، ويعمل بصورة يومية على تهويد القدس، ويحيط الجولان والجنوب اللبناني بأسوار تسانك من الشروط غير المقبولة...

وبعد الموقف الاميركي الحامي بشكل كامل لإسرائيل وخططها وصولاً الى تهديد لبنان بعدم التجديد للقوات الدولية في الجنوب في ما لو قررت الامم المتحدة فرض تعويضات على اسرائيل لقصفها مركز القوات الدولية في قانا...

... بعد ذلك كله، هل يجوز مجرد الظن بان مؤتمراً اقتصادياً من نوع المؤتمر المقرر في قطر الخريف المقبل، ويحضر اسرائيل بالذات، ممكن الحدوث... او ممكن العودة منه بنية فائدة على العرب؟

بل هل يمكن تصور اي اقتراح عربي، رداً على هذا الموقف السائد، غير الاقتراح السوري بوضع الية محددة للسوق العربية المشتركة بديلاً عن المشروعات الخارجية كلها؟

اما ان الاوان للخلافات السياسية التي تعصف بالدول العربية ان تتوقف، لتتصرف اقتصادياً بما تلمح علينا مصلحة المواطن العربي في كل ارجاء الوطن العربي.

هل تدفع بنا تحديات هذه الايام البانسة الى اليقظة العربية التي لا نزال ننتظرها منذ عقود؟

* وزير التعليم المهني والتقني في لبنان.



المصدر: ~~السوفيسد~~

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦/ ١٩٩٧

في الموضوع

سيكون خطأ تاريخياً بدء الإعلان عن قيام السوق العربية المشتركة بين دول إعلان دمشق الخمس، مصر وسوريا والأردن والكويت والسعودية لأسباب سياسية بحتة.

منذ بداية الخمسينات وحلم إقامة السوق العربية قائم. ولأسباب سياسية يتأجل تنفيذ الفكرة بالرغم من توافر كافة العوامل التي تدعو إلى إقامة السوق ونجاح الفكرة.

ونجحت أوروبا في تنفيذ سوقها المشتركة وقطعت فيها أشواطاً كبيرة بينهما فشل العرب، في الوقت الذي ظهرت فيه الفكرتان معاً.

ومن المفيد أن يفكر العرب في استثمار مناخ السلام المتأزم حالياً في زيادة روابط القوة فيما بينهم. وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والأقليمية والتي تحاول إسرائيل الانخراط فيها ولعب دور رئيسي فيها. ولكن من غير المفيد أن تربط ذلك بالأحوال الجارية على صعيد عملية السلام في المنطقة. فنسرع الخطى نحو الوحدة والتكامل لأسباب سياسية ثم نبطيء الحركة أو نتراجع عنها ونجمدها لأسباب سياسية مخايرة. بمعنى أن نربط مصير السوق العربية المشتركة بحالة السلام.

نتحمس للفكرة لذا واصلت إسرائيل سياساتها الاستيطانية. ونعطلها ونعوق تنفيذها إذا أبدت إسرائيل بعض اللزونة.

السوق العربية يجب أن تقوم لأسباب غير سياسية أو على الأقل أن تأتي الأسباب السياسية في ترتيب متأخر. لأن العرب غير مضمونين سياسياً. وهذا الدرس المستخلص من تجربة سنوات طويلة من العمل المشترك.

مجدى مهنا



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٦/٢٠

رفض طلب إسرائيلي الاشتراك في الربط العربي أبازة: الربط الكهربائي العربي أولى خطوات السوق المشتركة

بطريقة سلسلة والتعاون قائم بين دول المنطقة العربية وتركيا بعيداً عن إسرائيل بسبب الموقف المتعنت من قضايا السلام وأضاف أبازة أن الربط بين مصر والأردن سيفيد الدولتين اقتصادياً وذلك بتحديد الحاجة إلى تركيب محطات قوى كهربائية عالية الزمن لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية كما أن الاختلاف في حالات المناخ وفروق التوقيت وأوقات الحمل الأقصى سوف يزيد كفاءة التوليد ويقلل ساعات التشغيل والاحتياطي. وقال وزير الكهرباء أن الربط بين مصر والأردن تكلف حوالي ٨٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين وسيتم العمل به خلال ٣ أشهر ويكون جاهزاً للعمل في أكتوبر القادم مشيراً أن الشبكة المصرية أصبحت جاهزة تماماً لمشروع الربط مع دول المشرق العربي بعد انتهاء إقامة الخط الكهربائي العملاق ٥٠٠ ألف فولت في سيناء قبل موعده بـ ٤ أشهر.

كتب علاء البنا: صرح المهندس ماهر أبازة وزير الكهرباء والطاقة أن مشروع الربط الكهربائي بين أفريقيا وآسيا عن طريق الربط المصري-الأردني يعتبر أول مشروع تمهيدي للسوق العربية المشتركة والمشروعات التنموية العربية التي دعا إليها الزعماء العرب خلال الفترة الأخيرة. وقال أبازة أنه تم مد ٤ كابلات بحرية عملاقة لربط الشبكة الكهربائية المصرية بالشبكة الأردنية على عمق ٨٥٠ متراً بنحو ويطول ١٣ كيلو متراً لعبور خليج العقبة لنقل طاقة تقدر بنحو ٤٠٠ ألف كيلو فولت مبدئياً وذلك في إطار مشروع الربط الخماسي لشبكات كهرباء مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق وتركيا. وأشار وزير الكهرباء أنه على الرغم من الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول منطقة الشرق الأوسط إلا أن مشروع الربط يسير



المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢١

قبل أن «يدهس» قطار «الغات» الأسواق العربية منطقة التجارة الحرة تدعم التعاون العربي

القاهرة - كرم جبر :

وصف تقرير صدر مؤخراً في القاهرة مشروع منطقة التجارة الحرة العربية التي يجري الآن إعداد الدراسات النهائية لإقامتها، بأنها الفرصة الأخيرة لإحياء التعاون الاقتصادي العربي، ومواجهة الضغوط الاقتصادية الشرسية إقليمياً ودولياً، التي تستهدف إحلال نظام إقليمي جديد على أنقاض النظام العربي.

وحدد التقرير الذي أعدته مجموعة من الخبراء عدة أسباب يتوقف عليها نجاح منطقة التجارة الحرة العربية وأهمها:

أولاً: توافر الإرادة السياسية للدول العربية وحسن الفية لهذا المشروع الذي يتطلب قرارات صعبة وهامة وقوانين وتشريعات محلية عديدة.

ثانياً: القضاء على الإجراءات والممارسات الجمركية المعقدة، وكذلك إجراءات النقل والعبور عبر الحدود العربية، وكلها أمور لم ترد في اتفاقيات تحرير التجارة.

ثالثاً: إعادة النظر في الازدواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تعرقل بعضها البعض.

رابعاً: ضرورة انضمام جميع الدول العربية إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، التي صادقت عليها ١٦ دولة عربية فقط، وضرورة اسراع الدول الست الأخرى باتخاذ الإجراءات الدستورية للانضمام إلى الاتفاقية.

ووصف التقرير قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية الصادر في شباط (فبراير) الماضي

بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٨ بأنه خطوة عامة من أجل انقاذ وتعزيز العمل العربي المشترك... خصوصاً وأن القمة العربية التي استضافتها مصر في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ كلفت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما... وكلفت القمة الجامعة العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط اقتصادية تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا... وأن تكون منطقة التجارة الحرة العربية هي الخطوة الأولى للوصول إلى سوق عربية مشتركة.

وقال التقرير إن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لم تعد كافية كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، لأنها تفتقر إلى آلية عملية للمتابعة والتنفيذ... كما أن نصوص اتفاقية الغات قدمت استثناءات مهمة ومفيدة ولكن ليس للدول فرادى، وإنما لمناطق التجارة الحرة التي تضم تكتلات تجارية دولية، حيث لم تعد الغات تعترف بالاتفاقيات الثنائية في المجال التجاري بسبب قاعدة الدولة الأولى بالرعاية... وأي اتفاق ثنائي سوف تطبق عليه القواعد والمزايا الواردة فيه تلقائياً، وبحكم اتفاقيات الغات على جميع الدول الأعضاء في منظمات التجارة العالمية... وأصبح الخيار حتماً أمام الدول العربية، فرادى وفي مجموعها لمواجهة آثار الغات، التي ستقلص الأسواق الخارجية أمام الصناعات العربية وستفتح الأسواق العربية أمام واردات الدول الأكثر تقدماً.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢١

المنطقة الحرة.. سنة أولى «سوق عربية»



د. أحمد الجويلي:

د. أحمد الجويلي

بدأنا بالتنسيق الثنائي
وهدفنا الإستراتيجي إنشاء
منطقة تجارية عربية حرة

د. حسن ابراهيم:

التكتل الإقتصادي العربي
قضية مصير

تحقيق :
أحمد عبد الخالق



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ما زالت الدعوة المصرية والجهود المكثفة التي يبذلها الرئيس مبارك لإنشاء السوق المشتركة تجد استجابة واسعة من مختلف الدول العربية والمنظمات وعلى رأسها جامعة الدول العربية التي بدأت في التحرك السريع على كافة الأصعدة لتحقيق نفس الهدف حيث طرحت الجامعة العربية اقتراحا بالبدء العملي في إنشاء هذه السوق بخطوات متدرجة تبدأ بإنشاء منطقة «للتجارة الحرة» مع بداية يناير ١٩٩٨م وعلى مدى عشر سنوات كاملة تنخفض خلالها الجمارك بنسبة ١٠٪ وإزالة المعوقات التي ما زالت تقف حاجزا أمام التجارة والتعاون العربي.. هذه الدعوة وصفها الخبراء بأنها سنة أولى سوق عربية مشتركة تحتاج إلى دعم متواصل من الأنظمة والحكومات العربية.. وتحتاج أيضا إلى خطة استراتيجية طموحة على كافة المستويات الخاصة والعام في العالم العربي لتحقيق الحلم الذي يفتخره العرب بالسوق العربية المشتركة.

محرم العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية يؤكد أهمية إقامة المنطقة الحرة التي جاء الإعلان عنها بعد اجتماعات من خلال الجامعة العربية واللجان المشتركة على المستوى الثنائي وهو هدف يسعى إليه كافة الأقطار العربية في الوقت الحالي منذ وقت طويل وسيؤدي إلى المحافظة على المصالح العربية وزيادة نسبة حركة التجارة وستكون المناطق الحرة نواة حقيقية للسوق العربية المشتركة وتجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات

العربية والأجنبية وتقرير الترابط بين الاتحادات القومية ومنظمات العمل العربي المشترك في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وأكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتمويل أن السياسة الواضحة التي تتبعها مصر خلال المرحلة الحالية هي أن العلاقات السياسية المتميزة بينها وبين الدول العربية لابد أن تترجم إلى علاقات اقتصادية وتجارية قوية وفقا لأسس واضحة والعلاقات السياسية تحتاج إلى هذه الأسس والخيوط الدائمة والمستمرة وقد تأكد هذا النهج كثيرا في تصريحات الرئيس مبارك وتوجيهاته الذي يؤكد أن مستقبل الدول العربية يرتبط ارتباطا وثيقا بإقامة منطقة حرة عربية كخطوة طموحة نحو السوق العربية المشتركة ولهذا كانت تحركات الحكومة نحو الحكومات العربية حيث حققت إنجازات تستحق الإشادة مع دول كثيرة على المستوى الثنائي مثل المغرب وتونس والكويت والسعودية ولبنان واليمن إضافة إلى الوثيقة التي صدرت مؤخرا مع سوريا والتي ستناقش في إطار دول إعلان دمشق ولا يمتنى ذلك استبعاد الدول الأخرى وإنما خطوات التفاعل تحدث خطوة خطوة حتى تكتمل وتحدث ترتيبات نهائية للتبادل التجاري الحر ويتم إرسال فرق العمل وتشكيل اللجان الثنائية وفق استراتيجية مصرية محددة في هذا الشأن تهدف إلى إنجاز حلم المناطق الحرة وصولا إلى السوق العربية المشتركة مستقبلا.

الخيار الوحيد

يرى الخبير الاقتصادي فاروق مخلوف أن المناطق التجارية الحرة في

العالم العربي يمثل الخيار الوحيد لإيجاد كتلة اقتصادية موحدة أن منطقة التجارة العربية الحرة هي أقل درجات التكتل الإقليمي الاقتصادي حيث سيتم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بقيام هذه المنظمة العربية للتجارة الحرة بداية عام ١٩٩٨م والتي سيتم إنجازها خلال الأعوام العشرة القادمة مما سيعيد انجازا عربيا رفيع المستوى يستحق التقدير.

ويؤكد الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن المناطق الحرة العربية هي نواة حقيقية للسوق المشتركة التي طال انتظارها وسط تكتلات عالمية تحاول السيطرة الكاملة على منطقتنا وتشكل المنطقة العربية الحرة إطارا قانونيا وهيكل تنظيميا يمكن من خلالها الأسراع في إنشاء المشروعات الكبرى وزيادة التبادل التجاري والمنطقة التجارية الحرة هي أولى درجات التكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يتقل بعد فترة زمنية قدرها عشر سنوات إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم بعد سنوات

أخرى إلى مرحلة السوق العربية المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي الكامل ثم الاتحاد النقدي وهو أمر يمكن أن يستغرق من الدول العربية النصف الأول من القرن الحادي والعشرين من أجل الوصول إلى المرحلة الأخيرة علما بأن الأمر يقتصر في حالة تنفيذ مشروع المناطق الحرة الجديدة على قطاع أو مدخل واحد هو التجارة ولكن هذا الخيار يتطلب تحركا عربيا سريعا لتنفيذ هذا التحرك لابد أن يتناسب مع التحديات التي تواجه الدول العربية

وهذا الأمر متاح ويمكن على الساحة العربية حاليا.

ويشير إلى أن التحرير الفوري والكامل للتجارة المدعوم بأنشطة تكاملية أخرى للمجلس وبالتنسيق الوثيق مع الجامعة العربية والمدعوم بإدارة سياسية عربية وعزم من القطاعات المختلفة سواء حكومية أو خاصة كل ذلك يمكن أن يكون انطلاقة حقيقية نحو السوق العربية المشتركة. الدكتور عبد الرحمن السجاني الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية يرى أن إنشاء المناطق الحرة في العالم العربي سيكون النواة الحقيقية للسوق العربية المشتركة التي تسعى جميعا للوصول إليها منذ عدة سنوات كما أن أي دولة عربية لن تضار مطلقا من إنشاء مزيد من المناطق الحرة والتي ستعود حتما بالخبرات على العالم العربي كله.. هذه

المناطق مستعتمد أساسا على القيمة النسبية لأن هناك ميزات نسبية في كل دولة عربية تختلف عن الأخرى وبذلك سيصبح الإنتاج مكتملا ولن يعاني أحد من نقص في السلع.

وأشار إلى أن موافقة الدول العربية مجتمعة على إنشاء المناطق الحرة يعتبر خطوة إيجابية نحو الاتجاه الصحيح لتطبيق القواعد الأساسية للسوق الحرة وهو ما يعتبر قرارا تاريخيا يستحق تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

ويشير الدكتور عبد الرحمن السجاني إلى أن الجامعة العربية وضعت ضمن استراتيجيتها للسنوات القادمة العمل على تشجيع الأقطار العربية لإنشاء المناطق الحرة سواء على المستوى الثنائي أو الشامل أو داخل الأقطار العربية نفسها وذلك وفق جدول زمني محدد مؤكدا أن المناطق الحرة سيمهد الطريق أمام السوق العربية الشاملة كما أنها شيء ضروري لتفادي التعتير والاحباط الذي عانينا منه على مدى أكثر من أربعين سنة والفارق الآن أن عامل الوقت أصبح شديدا للتأثير فالتوقيت والتزوي يجب ألا يترجم إلى التراخي والتهاون وعدم حساب كل يوم يمر فثروة المعلومات والتكنولوجيا أصبحت تحسب الوقت بالثواني وليس بعشرات الدقائق.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢١

ووصف الدكتور عبد الرحمن السجستاني القرار الذي اتخذ مؤخراً من قبل وزراء الاقتصاد العرب بالقيام بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية بأنه قرار تاريخي ويعد خطوة أساسية نحو التكتل الاقتصادي وذلك يعد المرة الأولى التي يتم فيها إرساء قواعد ثابتة وتاريخ محدد لإنشاء تجارة حرة تضم جميع الدول العربية بلا استثناء حيث سيتم خلال هذه الفترة التنفيذ الفعلي الذي سيبدأ في شهر يناير القادم بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم المماثلة في جميع الاقطار العربية على جميع السلع العربية بنسبة موحدة قدرها ١٠٪ كخطوة أولى يعقبها تخفيض مماثل سنوياً أول يناير من كل عام حتى التحرر الكامل لكل السلع العربية.

ويتوقع الدكتور عبد الرحمن السجستاني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية مضاعفة حجم الاستثمارات العربية

والإمينة التي توجه إلى الدول العربية خلال الفترة القادمة بعد بدء اجراءات التنفيذ الفعلي لقرارات إنشاء المنطقة الحرة مشيراً إلى أن تنفيذ هذه القرارات سيؤدي لزيادة كبيرة بحجم التجارة العربية البينية بعضها ببعض نتيجة للمزايا الجمركية والضريبية التي ستتمتع بها السلع العربية بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة.

لصالح الجميع

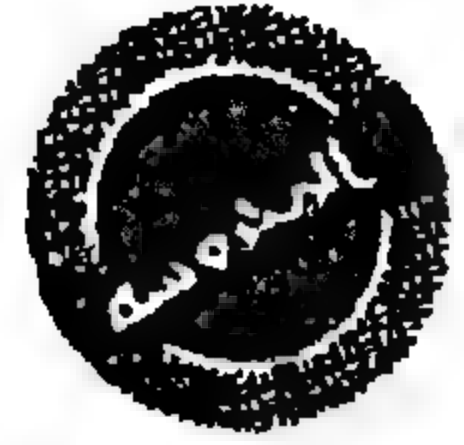
ويؤكد الدكتور أسامة أبو الليل مخبير اقتصادي، أن إنشاء منطقة تجارة عربية حرة يمثل بداية حقيقية للسوق العربية المشتركة وهذا المطلب سيضج كل دولة من الدول العربية على أن تخصص في المحاصيل أو المنتجات التي لها ميزة نسبية وهذا في صالح الدول العربية كلها. وفق التجارة ليس شجع على الاستخدام الأمثل للموارد دون أهدار للطاقات وتقليل لحجم الفاقد حيث أثبتت جميع الدراسات أن التكامل الاقتصادي العربي سيكون في صالح كل الدول العربية منها الفقيرة لأن الدول الغنية لو استثمرت في الدول الفقيرة سيكون أوفر وأقل تكلفة ولأن الموارد متوافرة في كل الدول العربية مجتمعة أما أي دولة عربية بمفردها فلا يوجد بها هذا التكامل ومطالب بضرورة إزالة جميع القيود التي تعوق الانسياب في السلع وتنسيق الخطط في مجالات التصدير والاستيراد والجمارك وإقامة للشروعات المشتركة في جميع المجالات.

وقال أن حجم التجارة البينية من الدول العربية مثل ٨٪ فقط من إجمالي حجم التجارة وأنك فهناك ضرورة قومية قصوى لإنشاء المناطق الحرة لتكون نواة ومقدمة للسوق العربية على المدى البعيد وهذا يتطلب العمل بجدية التفضيل للمنتجات العربية على

المنتجات الواردة من خارج الوطن العربي وتطوير الخدمات وتحسين قطاع الانتاج ليتناسب مع الانتاج العالمي ويمكن من المنافسة. ويؤكد عبد الستار عشرة الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية أنه رغم أن الاجراءات الجمركية المتبعة في كل الاقطار العربية تخضع إلى قواعد اقتصادية إلا أن هناك اختلافاً حاداً في التطبيق والتنفيذ وغياب التكنولوجيا الخاصة بتقدير بيانات الشحنة والقرارات الخاصة

بالبضائع وما إلى ذلك بالإضافة إلى غياب نظام تبادل البيانات الالكترونية من الجمارك اليومية وهناك أيضا بعض الانظمة الحركية التي تعوق أي نوع من أنواع المناطق الحرة مثل اشتراط استكمال كل الاجراءات الجمركية قبل السماح للبضائع بالخروج إلا بعد الوفاء بكل هذه الاجراءات الطويلة مما يؤدي إلى تعطيل خروج البضائع من المنافذ الجمركية إضافة إلى خضوع هذه البضائع للكشف الجمركي اللبيق وينسب تزيد كثيراً عن المتعارف به في دول أوروبا والتي لا تصل إلى نسبة ٥٪ من إجمالي البضائع التي تمر في المنافذ الجمركية تخضع للتفتيش والمتابعة.

وأشار إلى أن الاندماج على إنشاء مناطق حرة سيؤدي حتماً إلى إزالة كل هذه المعوقات التي تعطل التجارة بين الدول العربية وزيادة حجم التبادل التجاري إلى الحد الذي يحدث ثورة اقتصادية حقيقية في العالم العربي تنعكس على المجتمع والمواطن.



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٩٩٧

السوق المشتركة

من اللافت للانتباه ازدياد الحديث مؤخرا عن السوق العربية المشتركة التي يتردد على لسان ليس الكتاب ورجال الاعمال فحسب، بل ايضا كبار المسؤولين العرب بمن فيهم الرئيس المصري حسني مبارك، والملك حسين عاهل الاردن، ورئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. وإن يكون الكلام حول هذا الموضوع على هذا المستوى من المسؤولين فهذا كاف بحد ذاته لاثارة الاهتمام والتأمل في آن معا.

وقد كثر هذا الحديث بشكل خاص في أعقاب قرارات القمة العربية الاخيرة التي عقدت في يوليو (تموز) الماضي. إلا أن السؤال المحير الذي لم يحظ بإجابة شافية بعد هو: ما هي السوق المشتركة التي يريدان العرب الآن؟ وهل يعرفون حقا لماذا يطالبون بهذه السوق؟ هل هي دعوة لتلبية حاجة حيوية وضرورة مصيرية، أم انها دعوة للرد على طروحات أخرى من العمل الاقتصادي المشترك مثل السوق الشرق أوسطية، أو الشراكة المتوسطية مع «الاتحاد الأوروبي»؟

أي شكل من أشكال العمل للعربي المشترك، أو التنسيق المشترك ولو كان بحدوده الدنيا، سياسيا أم اقتصاديا، هو خطوة الى الامام في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ المنطقة. ومع ازدياد الدعوة للسوق المشتركة، فإن هناك دولا وهيئات عربية ترى السوق الاقتصادية الشرق أوسطية عملا اقتصاديا بحتا. وتعتبر الدعوات الراضية لها بمثابة «محاولات لتسييس الموضوع». ولذلك فإنه من الضروري ان يناقش الداعون للسوق المشتركة الاسباب التي تدعو الى اقامتها: فهل هي تلك التي حصلت على موافقة مؤتمر القمة العربية الاول في القاهرة عام 1964، أم انها شيء آخر تماما؟ بالتأكيد انها شيء آخر، إذ ان السوق المشتركة لعام 1964 طرحت على خلفية ايدولوجية ثورية كان يقودها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

كما ان حال الغرب آنذاك كان غير حالهم الآن وعلى مختلف الصعد، فقد كانت مصر وسورية قد خاضتا في عام 1958 تجربة الوحدة الاندماجية تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» والتي فشلت بعد انفصال دمشق في سبتمبر (ايلول) عام 1961.

ولعل الاساس الايدولوجي لذلك المسعى التوحيدي الاقتصادي هو الذي حال دون تحقيق اي تقدم في هذا السبيل. بمعنى آخر، الوحدة الاقتصادية العربية على اساس تلك القاعدة افرزت - وهذا رد فعل طبيعي - خصوما محليين وخصوما خارجيين، ولكن ما يزال هناك من يعتقد انه لا يمكن قيام وحدة اقتصادية، أو سوق مشتركة، من دون اساس ايدولوجي.

ومن هؤلاء المفكر الاقتصادي والاكاديمي المرموق د. جلال أمين الذي كان يتحدث في لندن مؤخرا من فوق منبر «رابطة اصدقاء جامعة الدول العربية». ويسوق للتدليل على ذلك ان المفكر الالماني المعروف فريدريك ليست كان يدعو في ثلاثينات القرن الماضي الى وحدة المانيا الاقتصادية ليس لأسباب تجارية أو اقتصادية بحتة، بل على اساس الاعتقاد الايدولوجي.. فهو يعتقد ان الوحدة الاقتصادية يجب ان تقوم تعبيراً على الشعور بالانتماء الى أمة أو قومية... الخ. ولكن لو قبل للرء كلام ليست، أو رأي أمين، فإن للتنبؤ ملاحظ كيف ان الرأسماليات الأوروبية المتنافسة، وبينها الرأسمالية الالمانية، خاضت صراعا دمويا في ما بينها ودخلت في حربين عالميتين طاحنتين الحقن الدمار بأوروبا. والمعروف ان أوروبا هذه انقذت وأعيد إعمارها وفق مشروع المساعدات الأمريكية المعروف باسم «مشروع مارشال» قبل خمسين عاما نسبة الى وزير الخارجية



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

الأمريكي آنذاك جورج مارشال. ولكن ما كان يمكن لأوروبا أن تقوم وتستعيد اقتصادياتها العافية، لولا البدء بالعمل الأوروبي الموحد الذي انطلق من اتفاق القولاذ والفحم بين ألمانيا وفرنسا وتلاه الإعلان عن اتفاق ست دول أوروبية على قيام سوق مشتركة عام 1956، التي تطورت إلى «الاتحاد الأوروبي» الذي يضم 15 دولة. ومهما كان الأساس الأيديولوجي للدور الأمريكي في توحيد أوروبا، فإن تجربة العمل الأوروبي المشترك جديرة بالدراسة والاهتمام وتعلم الدروس منها. ولذلك فإن من المفيد جدا معرفة ماذا نريد من السوق المشتركة الآن. لا سيما أن معظم أنظمة الحكم العربية لم تتغير منذ الستينات. وبما أنه لا يمكن العمل لتحقيق الوحدة الاقتصادية المثلى، أو حتى المماثلة لما هو قائم في أوروبا، نعتقد أن الخطوات الأولى تكون بوضع ضوابط أفضل وقواعد أكثر متانة لضمان وصيانة حقوق وشروط علاقات التعاون العربي، وتشجيع إقامة المؤسسات الحرفية والمهنية والاهلية. ولكن الأهم من هذا وذلك أن قيام سوق مشتركة حقيقية وفق شروط هذا العصر، يتطلب توضيحات أدنية، فهل نحن جاهزون؟ ■

مصطفى كركوتي



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤/٧/١٩٩٧



ليس
الحديدي

السوق «اللامشتركة»

الأرقام تقول إن حجم التجارة العربية البينية يساوي 10٪ فقط من حجم التجارة العربية الخارجية؛ أما الاستثمار البيني فهو رقم أقل من ذلك حيث لا يساوي سوى 6٪ فقط من استثمارات العرب في الخارج والتي قدرتها بعض المصادر بـ 600 مليار دولار. ليست هذه الأرقام فعلاً «تكشف»؟

ومنذ الخمسينات والجامعة العربية تنادي بالسوق العربية المشتركة لكن الحماس لهذه الفكرة ارتفعت حرارته في الأشهر الأخيرة حيث أقيمت الندوات والمؤتمرات بل وصدرت القرارات بالفعل من القمة العربية ثم الجامعة العربية.. ثم.. ثم.. فقط!

ولم تتخذ أي دولة عربية حتى لحظة كتابتي لهذه الكلمات أية خطوة عملية لتنفيذ هذه الفكرة العبقريّة سوى مصر التي بدأت في تحريك الأمور باتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع ليبيا وتونس والأردن وسوريا كبداية للفكرة الأكبر.

أما على المستوى الجماعي ورغم إجماع دولنا العربية على أهمية منظمة التجارة الحرة وضرورتها وسط تكتلات العالم الاقتصادية. إلخ.. إلخ إلا أن الأمر لم يخرج عن مستوى حبر الورق الذي كتب به القرار.

والقرار يا سادة يقول إن يناير القادم هو موعد بداية التخفيض التدريجي للجمارك العربية البينية بنسبة 10٪ سنوياً للوصول إلى التحرير الكامل للتجارة بعد عشر سنوات. لم يتبق من الوقت سوى ستة أشهر ولم يحدث أي تغيير لا في نظم الجمارك أو النقل أو التأمين أو ضمان الصادرات أو حتى توفير المعلومات للدول المختلفة عن صادرات الدول الشقيقة!

وبينما تبذل دول كثيرة في المنطقة ومنها مصر ولبنان ومثلهما من دول الاتحاد المغربي مجهودات ضخمة في محادثاتهما مع المجموعة الأوروبية للوصول إلى اتفاقية شراكة أو تجارة حرة.. فإن ذلك الأمر لا يتكرر على المستوى العربي الجماعي بأي شكل من الأشكال. ويظل عدم توصل دول مجلس التعاون الخليجي لاتفاق جمركي موحد أحد أبرز الأدلة على اتساع هوة الفكر الاقتصادي بين الدول العربية وبعضها.

منظمة التجارة العربية الحرة أصبحت أمراً حتمياً لا مجال للتراجع عنه الآن مهما تراكمت الخلافات.

والنكتل الاقتصادي هو الطريق الوحيد ونحن مقبلون على فترة سيتم فيها إلغاء الاتفاقات الثنائية والسماح فقط بالتكتلات الجماعية طبقاً لمنظمة التجارة الحرة التي تنضم اليها دولة تلو الأخرى. السوق المشتركة إذاً يجب أن تخرج من الأدراج إلى التنفيذ.. ليس على الورق لكن على الحدود. أما ما تشهده الآن فهو مجرد مجموعة دول لا تشترك مع بعضها في أي شيء سوى في قدرتها الفائقة على إبراز الاختلاف وإعلانه!!

نقطة فاصلة: سؤال لوزارة الاقتصاد المصرية: لماذا لم تنضم مصر لاتفاقية تيسير التبادل التجاري العربي حتى الآن؟! رغم أنها التواة المؤسسة لفكرة السوق المشتركة التي تنادي بها مصر؟! مجرد سؤال!!



المصدر: الأخضر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٩

تجربة تكاملية اقتصادية مبكرة أخفقت لماذا؟

بقلم الدكتور:
صليب
بطرس



فكانت هناك حرية انتقال عوامل الانتاج من رأس مال وعمالة بجانب حرية تداول منتجات كل من البلدين وذلك بالإضافة الى حرية تداول الليرة السورية والليرة اللبنانية في كل من البلدين دون التقييد بالسعر الرسمي وجاء ذلك نتيجة ان وحدة النقد في كل من البلدين مرتبطة بالفرونك الفرنسي ويصدرها بنك سوريا ولبنان وهو بنك يخضع لتوجيهات مركزه الرئيسي الموجود في باريس وكانت هذه وحدها نقطة ضعف في بنيان هذا الاتحاد لأنها جاءت سابقة لأوانها.

والواقع كانت هناك عوامل كثيرة انتهت الى عدم استمرار هذا الاتحاد والاسراع بانقضاء ابتداء من ١٤ مارس ١٩٥٠ واصبح واضحا ان اخفاق الاتحاد الجمركي السوري اللبناني انما يرجع الى عدة اسباب تعرض الترابط بين البلدين في مسائل عديدة وفي مقدمتها المسائل السياسية الى الضعف وبخاصة في مراحل الاتحاد الاخيرة ويكمن جرم هذا الضعف في حقيقة مؤداها ان اطار الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين البلدين ايام الانتداب الفرنسي وظل قائما في حقبة الاستقلال لم تكن به ادوات تنظيمية لادارته مستقلة بعيدا عن ضغط الاستعمار وبالإضافة الى ذلك لم يكن هناك ادراك مشترك للوحدة او رغبة سياسية لاستمرارها.

تباين السياسات التجارية والصناعية والزراعية لكل من البلدين ورغبة كل منهما ان يتبع سياسة اقتصادية مغايرة تتلاءم مع مقتضياته الاقتصادية فأرادت سوريا ان تحد من الواردات لكي تحقق توازنا حقيقيا في ميزان مدفوعاتها وتحمي انتاجها الصناعي والزراعي على عكس ما كان يرمى اليه لبنان من اطلاق حرية الاستيراد رغبة منه في توسيع افق تجارته مع بلاد العالم واصبحت نتائج هذا الاختلاف اشد خطرا بعد ان توسعت الصناعات وزاد الانتاج الزراعي في كلا البلدين دون ان يكون هناك تخطيط ثنائي متسابق في ظل الاوضاع الجيدة التي يفرضها توسع الاتحاد الجمركي.

ضعف اواصر المحبة بين الشعبين السوري واللبناني نتيجة عوامل الشقاق التي بذرها الاستعمار الفرنسي بينهما ونجح على نحو ما كان يسعى اليه الاستعمار الانجليزي

صوت واحد ويزاول هذا المجلس نشاطه ستة اشهر في سوريا وستة اشهر في لبنان وتكون الرئاسة للبلد الذي ينعقد فيه ويتولى هذا المجلس الاشراف على ادارة الاتحاد الجمركي.

وطبقا لهذه الاتفاقية يتولى المجلس اعداد التشريعات الضرورية لكل الهيئات المشتركة بين البلدين ومراقبة هذه الهيئات ورسم سلطة كل منها وذلك بغية تفادي التضارب فيما بينها واعداد مشروعات الاتفاقيات التجارية والصناعية لعرضها على كل من الحكومتين لبحثها والموافقة عليها وقضت الاتفاقية ان يعد المجلس الاعلى مشروعات القوانين ويقدمها الى مجلس وزراء كل من البلدين فاذا ما اصدر البلدان قراراتهما المتفق عليها يقوم المجلس بنشرها وتنفيذها

ويظهر استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين في تلك الحقبة عن تجاوزها اطار الاتحاد الجمركي

انتهى مقال الاسبوع الماضي الى ان اعادة ترميم السوق العربية المشتركة يجب الا تبدأ من الصفر من حيث انتهت اليه ويغير ذلك نكون قد سلمنا بضياغ مجهودات ضخمة قام بها اصوليون مصريون في اقتصاديات الحركات التكاملية وهو أمر لا يجوز ان يقوم به كل من يريد الخلاص للوطن العربي.

وتتطلب الاجابة عن سؤال طرحته عن سبب اخفاقنا نحن العرب فيما نجح فيه الآخرون ان نعرض لتجربة وقعت فعلا مرت بها سوريا ولبنان عن طريق اتحاد جمركي قام بينهما خلال فترة الانتداب الفرنسي واستمر بعد حصول البلدين على الاستقلال عن فرنسا ١٩٤١.

وانشئ هذا الاتحاد بموجب اتفاقية وقعها البلدان في دمشق بتاريخ اول اكتوبر ١٩٤٢ وبموجبها أصبحت سوريا ولبنان منطقة جمركية واحدة لها تعريف واحدة وتكفل حرية نقل السلع حرية تامة دون أية رسوم أو ضرائب جمركية وعلى هذا الاساس كان لكلا البلدين ادارة جمركية واحدة تؤدي عملها في اطار خطة جمركية واحدة

وبموجب هذه الاتفاقية انشئ مجلس مشترك يسمى المجلس الاعلى للمصالح المشتركة يتألف من ثلاثة مندوبين لكل من الدولتين ولكل فريق



المصدر: الأخصار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٣

في مصر وفشل بفضل القيادة السياسية الواعية ولعل خير مثل لذلك ما قامت به لبنان سراً ويدون علم سوريا بإبرام اتفاق مالي مع فرنسا الفيت بموجبه قوة الأبراء غير المحنونة للعملة السورية في لبنان ويعنى ذلك عدم قبول الليرة السورية سداداً للدين في لبنان.

عدم ايمان القيادة السياسية في كلا البلدين بفكرة التكامل الاقتصادي وعدم اقتناع هذه القيادة بالعوائد التي يحققها التكامل وغيبة الشعب نفسه عن هذا المضمار.

القفز الى الجانب النقدي في اول مراحل الاتحاد الجمركي وذلك برغم تحذير الاكاديميين من ذلك استناداً الى أن هذا الجانب اعلى درجات التكامل وليس مكانه مرحلة الاتحاد ففي يناير ١٩٤٤ أبرمت الدولتان اتفاقية نقدية مع فرنسا حددت بمقتضاها قيمة العملاتين السورية واللبنانية بالنسبة للفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني وفي ابريل ١٩٤٤ اتفقت الدولتان مع فرنسا على انشاء هيئة مستقلة اسمها مراقبة النقد السورية اللبنانية وتتكون من ممثلين عن سوريا ولبنان وفرنسا وتصدر قراراتها بالاجماع وانيط بها الاشراف على تنظيم مراقبة النقد الاجنبي وهذا اجراء ما كان يجوز الاقدام عليه في هذه المرحلة

وجاء على لسان الرئيس اللبناني عند اعلانه قبول فض الاتحاد لقد سئلنا لماذا لا تقبلون وحدة اقتصادية ونقدية كاملة؟

ونجيب ان التنسيق الاقتصادي شيء والوحدة الاقتصادية شيء آخر. ان اقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة سيضرنا دون أن يفيد منه السوريون.

● ● ●

وكذا اخفقت المحاولة المبكرة التي قامت لتكون تواة لعمل عربي مشترك اكثر راحة في مضمار التكامل الاقتصادي ولعل هذه المحاولة لو نجحت لاصبحت شوكة لها دور في حماية فلسطين بعد ان ينضم لها الاردن والعراق لتكون المجموعة الفرعية الثالثة التي سبق أن اقترحت تكوينها في كتابي الذي صدرت اول طبعة منه في اول يناير سنة ١٩٧٦ اما الاولى فقد اقترحت ان تضم مصر وليبيا والسودان والثانية ما نفذت تحت اسم الاتحاد المغاربي والرابعة وتضم من دول الخليج والتي تحمل اسم الاتحاد الخليجي.



المصدر: الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٢

حلم لا يريد أن يتحقق اسمه:

السوق العربية

المشتركة

الحكام العرب يرفضون مبدأ

.. الكل في واحد!

للتدخل السريع في حالة حدوث
أي عدوان على أية دولة عربية أو
حدوث نزاع مسلح بين دولتين
عربيتين وبهذه الطريقة تكون قد
انشأتنا الآليات المطلوبة لدعم
السوق العربية على أن يكون
هناك مجلس للرؤساء والملوك
العرب ينعقد كل ٣ أشهر ويكون
هناك مجلس وزراء يتكون من
وزير عن كل دولة عربية.
وتكون الرئاسة بالتوالي بين
الوزراء العرب ويجتمع
اجتماعات ربع سنوية لمقابلة
تنفيذ توصيات وقرارات مجلس
الرئاسة العربي بالإضافة إلى
ذلك يتكون برلمان عربي من عشرة
أعضاء عن كل دولة عربية
ويجتمع هذا البرلمان العربي في
دورات ربع سنوية للنظر في
التعديلات التشريعية وإخراجها
إلى حيز الوجود وإزالة أية
عوائق قد تعترضها ويمكننا
الاقتداء بالسوق الأوروبية

لا مكان للعرب في عصر التكتلات!

رأينا أن هذا لا يكفي لأن الآليات
يجب أن تكون على أعلى مستوى
تنفيذه لدعم هذا السوق
بالإضافة إلى ضرورة وجود
محكمة عدل عربية للفصل في
النزاعات التي قد تنشأ بين
الأعضاء العرب وكذلك تنفيذ
اتفاقية الدفاع المشترك وذلك بأن
تخصص قوة سلام عربية مكونة
من وحدات عسكرية من كل الدول
العربية تحت قيادة موحدة وذلك

على الرغم من أن السوق
العربية المشتركة قد ولدت كحلم
كبير تغذيه آمال جياشة تملأ
قلوب المواطنين العرب إلا أن هذا
الحلم الكبير تكسر على صخور
الخلاقات السياسية.

وعن تأخر تحقيق الحلم يقول:
● مصطفى كامل مراد زعيم
حزب الأحرار إن أسباب تأخر
وجود السوق العربية المشتركة
أنها لم توجد أية اليات أو
مؤسسات تخضع القرارات التي
تصدر سواء من الرؤساء العرب
أو من مجلس الجامعة العربية
هذه الآليات لم تكن موجودة
بالقدر الكافي وبالتالي فإن
السوق العربية المشتركة تأخر
ظهورها وتأخرت فاعليتها
ويحاول الرئيس مبارك مع بعض
الرؤساء العرب في سوريا
والمغرب وليبيا إحياء هذه
السوق بإنشاء مناطق للتجارة
الحررة عن طريق الاتفاقيات
الثنائية بين الدول العربية وفي



المصدر: الأهراس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٣

المشتركة وكيف تطورت من سوق مشتركة إلى سوق موحدة وهي القدوة الأساسية والقاعدة السليمة التي تنهض عليها الوحدة السياسية.

ويؤكد الدكتور محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى أن حلم السوق العربية المشتركة سيتحقق عاجلاً أو آجلاً ونظرة لواقع التمزق العربى الذى أدى إلى أن أصبحت كل دولة مجرد جزيرة تحيط بها الأسوار العالية والمياه من كل جانب وقد وضع الحكام العرب أنفسهم فى مأزق عندما أصبحت كل مقدراتهم الخارجية تأتي من خارج الوطن العربى.

وبالتالى أصبحت شعوبهم تعيش أسيرة للاستيراد أو التصدير.

فقد أصبحت خطوط الاتصال بين الدول العربية وبعضها البعض فى حاجة إلى شبكات فعالة من الطرق البرية والبحرية والجوية تعمل بين هذه الدول لذلك لابد من إزالة كل الحواجز وإقامة المعابر والجسور التى تنهى هذه العزلة المفتعلة ويؤكد الخضيرى أن الأمة العربية تمتلك جميع مقومات التكامل والتنمية الشاملة التى ترفع من اقتصاديات الأمة العربية مثل توافر عوامل الإنتاج وكذلك الأيدي العاملة فلدينا ٢٤٠ مليون فرد يقطنون أرض الأمة العربية من بينهم مايزيد على ٨٠ مليون عامل من مختلف التخصصات ولديهم الخبرة والمعرفة والاستعداد الفيزيى لإكتساب العلم وصقل المعرفة والخبرة من خلال التدريب وبالتالي فإن الأيدي العاملة متوافرة بدرجة كبيرة وبالتالي فإنه ليس من

المنطقى الاستثمار فى استيراد الأيدي العاملة من الخارج. ويشير الدكتور الخضيرى إلى وقرة رأس المال فهناك مايزيد على ٢٠٠٠ مليار دولار أموالاً عربية سائلة ومختزنة ومكتنزة وهائلة فى الأسواق الدولية وبالتالي فهى جاهزة للاستثمار والتوظيف فى المنطقة العربية إذا ما توافرت لها الضمانات وفرص الاستثمار الجيدة. ونحن نمتلك الأرض فهناك مساحات شاسعة مترامية الأطراف من الأراضى التى تزخر بالخيرات متد إليها يد الاستغلال حتى الآن بل أن كنوزها الدفينة

لا يتم الكشف عنها إلا من خلال الصيغة إما الإدارة فهناك عشرات الآلاف من خبىراء الإدارة والمديرين الذين يمتلكهم إدارة المشروعات بكفاءة ولكن لم تلج لهم الفرصة لكي يثبتوا ذلك لأن اختصار القيادات فى الدول العربية يخضع لنظرية "RKB" السوفيتية التى تنص على عدم اختيار أى قيادة إلا إذا كان هناك ملف فساد قبل التالى يتم

اختيار العناصر السيئة التى بدورها تخلف العناصر الأسوأ وبالتالي فهى تختار العناصر بالغة السوء وبذلك فقدت المشروعات فى كثير من الدول العربية القدرة على المنافسة نتيجة الفشل الإدارى وسوء اختيار القيادات الإدارية التى نهبت المشروعات بدلا من أن تعمل على نموها.

كل هذا يحتاج لمراجعة دقيقة ووقف مع الذات من أجل الإعداد لسيناريو أو لتصوير عام ذكى رشيد لامكانيات الأمة العربية فلا بد من وضع خطة مريحة زمنيا لأحداث السوق العربية المشتركة عن طريق تكوين اتحاد جمركى ما بين الدول العربية بهدف الوصول إلى صيغة السوق العربية المشتركة ثم إلى صيغة المجتمع العربى الموحد الذى يندمج فيه إقتصاديات الدول العربية جميعها وتصبح اقتصادا واحدا محققا بذلك حلم سوق الوحدة العربية المشتركة.

تميز العرب بعدم الجدية يقول الدكتور حسن عبيد

الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى واقع الأمر كان اتفاق السوق العربية المشتركة سبق مولد العديد من الاتفاقيات منها اتفاقيات أوروبا على إنشاء سوق أوروبية مشتركة ولكن الفرق بيننا وبينهم أنهم أخذوا الموضوع بجدية وتدرج بدأ من اتحاد الفحم والصلب فى اتفاقية روما عام ١٩٥٧ إلى إتحداد جمركى ثم إلى سوق أوروبية مشتركة ثم إلى جماعة إقتصادية موحدة.

فى يناير ١٩٩٩ المقبل سوف تظهر العملة الأوروبية الموحدة. بينما نحن بدأنا باتفاقية سوق مرة واحدة وأنشأنا هيئة للسوق العربية المشتركة تتبع جامعة الدول العربية وبذلك جهود كبيرة ورسمت عدد من المشاريع المشتركة ولكن لم يخرج إلى حيز

التنفيذ إلا عدد محدود فقط من المشروعات واتفاقيات التبادل لدرجة أن التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض لا تتجيز ٨٪ فقط بينما تجارة العرب مع العربى مع أوروبا تتجيز ٩٢٪.

أى المشكلة لا تكمن فى وجود سياسات أو هيئات أو مشروعات أو دراسات بقدر وجود العزم لدى المستثمرين وكذلك بين المصدرين والمستوردين لدراسة أسواق الدول العربية على الطبيعة ومحاولة النقاد منافسة المنتجات الأجنبية. نحن الآن فى مواجهة تحديين أولهما تحدى الحسابات أى حرية التجارة فى السلع والخدمات.

ثانيهما تحدى التجمعات العالمية الكبرى سواء فى أوروبا أو أمريكا الشمالية أو آسيا اذن لابد من تجمع اقليمى وليكن تجمعا عربيا وقد بدأت بوادر تجمع اسلامى بين دول الثمانى التى عقدت بتركيا هذا الشهر بحضور الدكتور الجنزورى وذلك لتسهيل عمليات التبادل والتجارة والاستثمار ولكن الحل فى منطقتنا العربية يكمن فى

الدراسات العملية الجادة التى يجب ان تقوم بها الغرف التجارية الصناعية لأنها تجمع بين أهل الخبرة فى كل مهنة ولا بأس من اشتراك الجهات العلمية مثل الجامعات فى رسم مشاريع المستقبل ودراسة الأسواق واحتياجات السلع والخدمات وفرص التكامل.

ثانيا : التنسيق الجاد بين البورصات العربية لتكوين اتحاد بورصات لتسهيل تداول الأوراق المالية العربية داخل الأرض العربية وكذلك إنشاء هيئة استثمار عربية ترسم للمستثمر العربى خرائط الاستثمار الجاد.

خفض الجمارك على السلع العربية المنشأ

ويوضح حمدي عبدالعظيم استاذ اقتصاد وعميد أكاديمية السادات بطلان أن السوق العربية المشتركة يمكن أن تتحقق إذا ما تم تطبيق بعض السياسات المشتركة بين الدول العربية بحيث يتم تحرير انتقال السلع والخدمات بأقل رسوم وجمارك ممكنة وكذلك حرية انتقال عناصر الإنتاج سواء فى ذلك الأيدي العاملة أو رأس المال



المصدر: الأحياس سرار

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٠

تحقيق:

هدى العيسوي

قابلة للتداول هي النبتة العربية الموحدة والذي يوجد الآن في صورة دينار عربي حسابي لتسوية المدفوعات بين الدول العربية بمعرفة صندوق النقد العربي.

كذلك يمكن ان تكون هناك بورصة عربية موحدة تربط بين البورصات الموجودة في مختلف الدول العربية وتؤدي لتوسيع حجم سوق المال وتداول الأوراق المالية في مختلف البورصات مما يشجع على استثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي ويحد من التقلبات والمضاربات التي تزيد من حجم المخاطر كما يحدث بالبورصات الأجنبية كذلك يمكن ان يكون هناك شركة عربية متعددة الجنسيات تساهم في راسماتها مالها مجموعة كبيرة من الدول العربية ويعمل فيها عمالة بنسب مختلفة ومتساوية من مختلف الجنسيات العربية مع تحرير عملهم من قيود وقوانين العمل وقصاريح العمل والضمانات وغيرها.

وكذلك يمكن ان يحقق السوق العربية المشتركة اذا ماتم استخدام جانب من الموارد العربية في مشروعات التنمية تخدم مختلف الدول العربية بمعنى انه لا يوقف الاستفادة مع المشروع على دولة او دولتين وانما يستفيد منه عدد كبير من الدول العربية المتجاورة مثل مشروعات البنية الأساسية القائمة على الربط

الكهربائي، الغاز الطبيعي، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وربط شبكة الطرق العربية البرية، طرق المواصلات البحرية والنهرية والبرية بحيث يتم التعامل كما لو كانت الدول العربية دولة واحدة لا اعتبار فيها لاختلاف الجنسية وهو ما يتطلب اقامة سياسية مخصصة من جميع حكومات الدول العربية وهو لا يزال حلمنا حتى الآن نتيجة فقدان الثقة بين بعض الحكام العرب وبعضهم البعض.

وعند استقرار السياسات الاقتصادية التي تتغير بتغير الحكام في الوطن العربي مما يقلل من عنصر الايمان الذي يبحث عنه المستثمرون مما

او الموارد الطبيعية او التكنولوجيا والادارة وفي هذه الحالات يمكن ان تكون هناك افضلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول العربية بحيث تكون اولى بالرعاية من المنتجات القادمة من الدول الغربية او الأوروبية.

وكذلك لابد ان تكون هناك مشروعات مشتركة تستفيد من المزايا الموجودة بكل دولة فهناك دول لديها رأس المال ودول أخرى لديها الأيدي الماهرة العاملة، ودول لديها مساحات للزراعة، وأخرى لديها ثروة معدنية وبتروول ودول أخرى لديها قدر من العلم والتكنولوجيا

والادارة بحيث اذا ادمنت هذه الاشياء في مشروعات مشتركة فانها تستطيع ان توفي احتياجات الدول العربية من المنتجات والخدمات وبالتالي التقليل من اللواردات القادمة من الدول غير العربية.

كذلك يمكن ان تتحقق للسوق العربية المشتركة عن طريق اقامة منطقة تجارة حرة يتم فيها التصنيع من اجل التصدير وبحيث تكون خالية تماما من جميع الضرائب والرسوم والتعقيدات الادارية وقيود الرقابة المختلفة وتمتع بالعديد من الامتيازات التي تمكنها من جذب التكنولوجيا والاستثمار الاجنبي لانشاء مصانع تستطيع ان يستفيد من الامكانيات الموجودة لدى الدول العربية وتؤدي لزيادة صادرات هذه الدول الي بقية دول العالم خاصة دول اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تحتاج الى منتجات الصناعات الهندسية والتعدينية والغذائية بأسعار منافسة لأسعار السلع المنتجة بالدول الأوروبية والأمريكية.

بنك مركزي واحد

ويضيف كما يمكن ان تتحقق السوق العربية المشتركة اذا ماتم تطبيق سياسة مصرفية موحدة بحيث تكون هناك بنوك خاضعة لبنك مركزي عربي واحد ويتولى التنسيق فيها في مجالات الودائع والاستثمار والخدمات المصرفية وايضا تطوير الايدي العاملة المصرفية ومنها فروع الاموال العربية الى الخارج بحيث يمكن في المستقبل ان تكون هناك عملة عربية موحدة

يقلل من معدل الارباح العالية نتيجة صغر حجم المشروعات التي تقوم على أسس عربية وليست مشروعات مشتركة ليزيد الحجم وتقل التكاليف وتزيد القدرة على المنافسة أمام المنتجات المستوردة خاصة في ظل اتفاقية الجات التي سوف تزيد معها درجة المنافسة ويؤدي ذلك للاحساس بأهمية التكامل والتكامل العربي في سوق مشتركة خاصة ان التكتلات الاقتصادية ومايرتبط بها من مزايا مستثناه من احكام اتفاقية الجات مما جعل معظم الدول شرقا وغربا تتجه الى التكتل للصمود أمام المنافسة في ظل حرية التجارة العالمية

اذا اردنا تحقيق فاعلية السوق العربية المشتركة يجب الا تزيد معدلات الجمارك على السلع العربية التي تعتبر عربية المنشأ ولا يقل نسبة التصنيع العربي فيها عن ٤٠٪ في هذه الحالة لايزيد معدل الجمارك على ١٠٪ على الاكثر فيما بين الدول العربية وبعضها البعض وذلك وصولا الى التحرير الكامل بإلغاء الرسوم الجمركية على السلع عربية المنشأ بالإضافة الى الحد من الرسوم غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات والاستهلاك والقيمة المضافة وغيرها من الرسوم غير المباشرة الموجودة في معظم الدول العربية وغيرها.

أزمة الثقة

بين الحكومات العربية

ويشير الدكتور خليل حسن خليل الخبير الاقتصادي بمعهد الدراسات والبحوث العربية الى وجود وانتشار السوق العربية المشتركة ولكنها للأسف لم تكن لها اية فاعلية بسبب عدم وجود ارادة عربية وعدم الايمان بالتعاون الاقتصادي او السياسي فالأزمة العربية هي أزمة ثقة بين الحكومات العربية وبعضها البعض وهناك تبعية مخصصة جدا للدول الغربية الرأسمالية وهذه الروابط بقيت بين حكومات الدول العربية وحكومات الدول الاستعمارية القديمة وهي انجلترا وفرنسا ثم انتقلت التبعية الآن للدولة الرأسمالية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٣

أما الدول العربية ممثلة في حكوماتها تتفق في الدول المتقدمة ولا تثق بنفس الدرجة في الحكومات الشقيقة كما يسمونها ولذلك فلن تنجح السوق العربية المشتركة ولن تنجح محاولات أقل من ذلك وهي منطقة التجارة الحرة وهي الخاصة بازاحة العوائق الجمركية لأنه ما لم توجد ارادة اقتصادية أو سياسية فلن توجد أية مشروعات عربية مشتركة ولا أية تنظيمات أو اتفاقيات حول الرسوم والحواجز الجمركية.

وهذا الحديث لا ينفي أهمية الاتفاق الاقتصادي بين الدول العربية على قيام جبهة عربية اقتصادية موحدة تدافع عن الحقوق العربية والاتحاد الأوروبي مثال واضح على ذلك فهذا الاتحاد يمثل كل أنواع التكامل الاقتصادي من منطقة تجارة حرة وسوق مشتركة ووحدة أوروبية اقتصادية كاملة وحتى الوحدة النقدية نجد لها مبعداً حديثه اتفاقية الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت) أول يناير ١٩٩٩ لتنفيذ وحدة أوروبية نقدية موحدة ولها عملة واحدة وهي اليورو.

ويؤكد اللواء طلعت مسلم الخبير الاستراتيجي على أن السوق العربية المشتركة لم تخرج للنور لعدم اتفاق الدول العربية مع بعضها البعض فإذا اتفقت دولتان عربيتان أو أكثر على بدء إنشاء سوق عربية بينهما فإن هذا سيدفع باقي الدول العربية على الانضمام لتلك السوق.

فمصر بدورها الأساسي تعمل كعنصر فعال في هذه السوق فعندما قامت الثورة كانت مصر مشغولة بتثبيت الثورة وتحقيق العدالة الاجتماعية وكان لديها أولويات تمنعها من التدخل في إنشاء سوق عربية مشتركة بمصر

بدورها الخبيث في أي أمر يخص الأزمة العربية يكون لها الدور الإيجابي والمشاركة الفعالة ولن يتحقق أي سوق عربية مشتركة دون إلغاء هذه الحواجز وهي لا تجيء من فراغ ولا تأتي بمجرد صدور قرار فلكي يتم الإلغاء فلا بد من توجيهها بين الدول العربية حتى لا يستطيع أحد استغلال التسهيلات لبلد عربي في دخول سلع محظورة دخولها لدولة أخرى.

ومبدئياً يجب البحث عن كتلة وسط عالم التجمعات وإلا كان مصيرنا الضياع في العصر القادم فلا يصلح العمل بالكتل الصغيرة والاعتماد على الكتل البسيطة فمصر وحدها لا تحقق أهداف التنمية للسوق العربية وحدها إذ لا يوجد لدينا خيارات كثيرة ولا بد أن يكون هذا التجمع عربياً لأن باقي التجمعات ستنتظر نظرة عدم تكاليف معها.



المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

خوري: السوق المشتركة أمل العرب الوحيد

وصف الأمين العام للمجلس
الاعلى اللبناني السوري نصري
خوري قيام سوق عربية
مشتركة. بأنه يشكل بارقة الأمل
الوحيدة في خضم التحديات
المصيرية العاصفة في المنطقة
والمتمثلة بالسياسة الاسرائيلية
التوسعية والعدوانية. وأكد
خوري ان التجاوب الشعبي مع
المبادرة التي أطلقها نائب
الرئيس السوري عبد الحليم
خدام بهذا الشأن يشمل كل
ال جماهير العربية مشدداً على ان
الخطر التحديات التي تواجه
العرب، ما يسمى بالمشروع
«الشرق اوسطى» الذي هو
صورة طبق الاصل عن مشروع
السلام الاسرائيلي حيث تعمل
الداوثر الصهيونية العليا منذ
السبعينيات على تنفيذه
بأساليب متنوعة.

● خير بالبنك المركزي القطري

● دول إعلان دمشق تهتك إمكانية البدء بالسوق

الدوحة: العزب الطيب طاهر



والقيود المفروضة على
التجارة البينية العربية
وتجارتها الخارجية.
وفي رأي الدكتور نبيل
حشاد أن الوصول إلى
السوق العربية المشتركة
لن يتم بين ليلة
وضحاها وإنما
سيستغرق وقتا طويلا
انطلاقا من منطقة
التجارة الحرة والتي يتم
فيها تليل الصادرات
والواردات وحول إمكانية
قيام سوق عربية مشتركة
انطلاقا من دول إعلان

د. نبيل حشاد

دمشق وهي أحد القضايا المدرجة على جدول
أعمال وزراء خارجية دول الإعلان الذي يبدأ اليوم
الأربعاء باللائقية يقول إن الاتحادات الاقتصادية
تبدأ في العادة بمجموعة من الدول ثم تأخذ في
التوسع والتمدد بعد ذلك فالإتحاد الأوروبي بدأ بست
دول وواضح الآن ١٥ دولة وفيما يتعلق بدول
إعلان دمشق وهي تتميز بوجود توافق كبير في
خصائصها الاقتصادية خاصة بعد مضي كل من
مصر وسوريا خطوات متقدمة على صعيد عملية
الإصلاح الاقتصادي وهو ما يجعل دول مجلس
التعاون الست التي تكاد تكون متقاربة تماما في
خصائصها ومفرداتها الاقتصادية وكلا من
مصر وسوريا نواة جيدة لسوق عربية مشتركة
والتي يرى الدكتور نبيل حشاد أن عوامل نجاحها
متوافرة بدرجة أكبر من نجاح ما يسمى بالسوق
الشرقية أو سبلية والتي يكتنفها الكثير من
المعضلات والتعقيدات السياسية.

غير أن الدكتور حشاد يضيف عنصرا يرى أنه
من الأهمية بمكان قبل اللؤلؤ في مرحلة السوق
المشتركة والذي يتمثل في ضرورة تطوير وتعديل
القوانين الاقتصادية وبصفة خاصة قوانين
الاستثمار كي تتسق مع التطورات الاقتصادية
الدولية والإقليمية خصوصا أن السوق العربية لا
تجذب حاليا سوى ١٪ من إجمالي حركة رأس
المال بالأسواق المالية الناشئة وبالتالي فإن تعديل
القوانين سيعمل على تطوير الأسواق المالية
العربية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور
أكبر في النشاط الاقتصادي الأمر الذي سيساهم
في جذب الاستثمار الخارجي ودعوة جزء من
الاستثمارات العربية المهاجرة.

هل ثمة ما يستدعي قيام سوق عربية مشتركة
في الوقت الراهن؟
بصيغة أخرى. هل حان أوان قيام هذه السوق
؟ للخبراء الاقتصاديين يجيبون بنعم ويترجون
مبررات موضوعية لهذه الأجوبة ومن هؤلاء الخبراء
الدكتور نبيل حشاد الخبير الاقتصادي بقطر
والذي يرى في حديث للأهرام - أن هناك أكثر من
سبب يبرر دعوة الرئيس مبارك لقيام السوق
العربية المشتركة أول هذه الأسباب بروز «العولمة» أو
الكوكبة. وكما هو معروف فإن معظم الدول العربية
أعضاء في هذه المنظمة وبالتالي مطلوب منها فتح
الحدود الأمر الذي سيعرضها لدرجة كبيرة من
المنافسة الأمر الذي يستدعي بروز كتل اقتصادية
عربية مهما تكن صيغته. منطقة تجارة حرة أو
منطقة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة.

ثاني هذه الأسباب ظهور العديد من التكتلات
الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة والتي
ستحقق أعلى استفادة على حساب الدول غير
المضمة تحت لواء أي كتلة اقتصادية.
أما السبب الثالث فيمكن في الشراكة الأوروبية
المتوسطة والتي بدأت بمؤتمر برشلونة في العام
١٩٩١ وتضم في عضويتها العديد من الدول العربية
ومن أهم أهدافها إقامة منطقة تجارة حرة.
وبالتالي فإنه من باب أولى أن يحدث قبل المضي
في ميث هذه الخطوة مع الجانب الأوروبي أن
يحدث نوع من التكتل الاقتصادي العربي تدريجيا.

ولكن إلى أي مدى يرى الدكتور نبيل حشاد أن
إمكانات ومقومات قيام السوق العربية المشتركة
متوافرة؟ يقول إن العنصر الأهم على هذا الصعيد
يتمثل في توافر الإرادة السياسية العربية والحسب
أن الدعوة التي يتبناها الرئيس مبارك بموازية ودعم
من قادة عرب آخرين تشكل البداية الحقيقية
باتجاه توفير الغطاء السياسي - وإن صح التعبير
للبدء في إحياء السوق العربية لكن الأمر - كما
يضيف - يتطلب من الدول العربية إذا كانت جادة
بالفعل. التقدم على عدد من الإجراءات التي تهدف
إلى إصلاح اقتصادياتها سواء على صعيد
الإصلاحات الهيكلية أو المؤسساتية أو على صعيد
السياسات المالية والنقدية في ذات الوقت فإن
الدول العربية مطالبة بالسعي لتقريب مؤشرات
الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بمعدلات النمو
وعجز الميزانيات وعجز ميزان المدفوعات ونسبة الدين



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٥/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• الجودة شرط من أجل تنفيذ المشروع



د. محمد الفارسي

الداخل كما ان
الدخول في عصر
الجات يستلزم من
العالم العربي ان
يكون كتلة اقتصادية
قوية من اجل
مواجهة التكتلات
العالمية. ولا يرى د.
الفارسي ان السوق
العربية ستكون
مقصورة على
التبادل السلعي فقط
وانما هي سوق
يجب ان تشمل كل

المحالات مثل السياحة والخدمات والثقافة
والتعلم، خاصة ان هناك مقومات عديدة
للتكامل العربي من الناحية الجغرافية
والطبيعية، ولكنه يستطرد قائلاً ان اقامة
تكتل اقتصادي عربي قوي يجب ان يركز
في البداية على تحقيق الاكتفاء الذاتي من
الغذاء.

ويؤكد الخبير السعودي انه اذا اردنا ان
نحقق حلم اقامة السوق فلابد ان نمهّد
الطريق من الآن عبر الالتزام بالجودة
لمنتجاتنا العربية، لأن السوق لن تفيد اذا
انعدم عنصر الجودة في منتجاتنا لأن المنتج
سيعجز عن تسويق سلعه.

ابناء الامة العربية في حاجة الآن لإقامة
السوق العربية المشتركة أكثر من أي وقت
مضى وهو الزمن الذي نشهد فيه التكتلات
الاقتصادية الدولية في مناطق العالم مثل
الوحدة الأوروبية وقوى النمر الاسيوية.
هذا ما يقوله خبير تخطيط المدن ورجل
الاعمال السعودي د. محمد سعيد الفارسي
الأمين السابق لمدينة جدة الذي يضيف قائلاً
ان مصر والسعودية تآتيا في مقدمة الدول
التي يمكن لهذه السوق ان تركز عليها
بسبب العلاقات الاقتصادية القديمة التي
ربطت بين هاتين الدولتين ولاسيما في ظل
القيادة السياسية لكل من خادم الحرمين
الشريفين والرئيس حسني مبارك، وقد
شهدت الفترة الاخيرة خطوات مكثفة لدعم
العمل الاقتصادي بين البلدين وكان آخر هذه
التحركات من خلال زيارة الأمير عبد الله بن
عبد العزيز لمصر أخيراً. ومن الممكن ان تعتبر
العلاقة بين مصر والسعودية نموذجا لباقي
الاقطار العربية بحيث تقوم كل دولتين او
اكثر بإبرام اتفاقيات مماثلة حتى يتحقق
الهدف النهائي وهو اتحاد الجميع في شكل
سوق مشتركة.

ولا تتعارض اقامة السوق المشتركة مع
اتفاقية الجات لأن الاتفاقية الدولية تنظم
تعامل العرب مع الخارج اما السوق
المشتركة فإنها تنظم التعامل على مستوى



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥/١/١٩٩٧

رجال المال والاقتصاد يجيبون:

السوق العربية المشتركة هل تخرج من دائرة المستحيل؟

لعام ١٩٦٤ حيث صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ١٧ بإنشائها لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل. واستهدفت السوق العربية تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل السلع والمنتجات وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة الأنشطة الاقتصادية وحرية التنقل واستخدام وسائل النقل والمواني والمطارات، وقد انضمت مصر إلى اتفاقية إنشاء السوق في ديسمبر ١٩٦٤. وخلال اجتماعات الدورة ٦٤ لمجلس الوحدة الاقتصادية تمت التوصية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٤ بالموافقة على تفعيل السوق العربية المشتركة ودعوة الدول الأطراف في الاتفاقية للنظر في تنفيذ جميع التزاماتها المقررة بمقتضى القرار رقم ١٧ والقرارات اللاحقة وذلك بهدف تحرير التجارة فيما بينها بالكامل.

على مدى أكثر من ٣٣ عاما ظلت فكرة إقامة سوق عربية مشتركة حلما تتغنى به الأجيال المتعاقبة ولكنه لم يخرج من دائرة الحلم إلى عالم الواقع بسبب التناقضات العديدة في عالمنا العربي التي حولت الفكرة إلى مجرد شعار لتظل جهود التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية جهودا مبعثرة لا تستند على ركائز حقيقية للنمو.

وفي الفترة الأخيرة قدم الرئيس حسني مبارك عدة مبادرات للخروج بفكرة السوق العربية المشتركة من دائرة المستحيل إلى دنيا الواقع من خلال الاتفاقيات الثنائية ومشروعات المناطق الحرة مع عدد من الدول العربية مثل المغرب وليبيا وتونس وسوريا لتكون نواة لتحقيق هذه الغاية الغالية وهي الاتفاقيات التي يجري حاليا تنويعها من خلال بدء إقامة مثل هذه السوق في البداية مع دول إعلان دمشق. وترجع فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة



المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥/٧/١٩٩٧

الورقة المصرية في اجتماعات اللاتينية تركز على قيام سوق عربية مشتركة

كتب - مجدى الحسيني:

صرحت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة بأن مشروع السوق العربية المشتركة المطروح للمناقشة أمام وزراء خارجية دول إعلان دمشق اليوم يتكسب أهمية بالغة وذلك في إطار المراك تلك الدول لأهمية وضرورة تطوير وتفعيل اليات التعاون الاقتصادي فيما بينها.

وقالت المصادر - في تصريحات خاصة للأهرام - إن الورقة المصرية التي سيتم عرضها في إطار المبادرة المصرية - السورية المشتركة على وزراء خارجية دول الإعلان تتضمن عدة خطوات مهمة من أبرزها البدء في إقامة سوق عربية مشتركة موسعة على أسس جديدة تبدأ بدول المجموعة ثم يفتح باب الانضمام إليها لباقي الدول العربية على أن تكون أولى الخطوات نحو تحقيق هذا الهدف هي البدء بمنطقة تجارة جرة عربية فعالة تحرر فيها التجارة العربية البينية بصورة فورية أو خلال مدى زمني قصير لاجتماع مختلف الآثار الإيجابية للسوق الكبيرة بعد تحريرها من العوائق والرسوم بين الدول الأطراف. ثم البناء على المدخل التجاري للتكامل الذي يهيئ الأرض للسوق العربية المشتركة مستقبلها والتي يتم وضع مشروع جديد متطور لها يراعي المتغيرات والتطورات الاقتصادية

المحلية والجماعية العربية والأقليمية والدولية التي حدثت خلال السنوات الماضية.

وأكدت الحاجة الملحة لهذا المشروع بعد اخفاق التجارب العربية السابقة للتكامل الاقتصادي وقصور المشروع الجديد لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن الوفاء بمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي، بل ومتطلبات التحرير الكامل للتجارة العربية البينية سواء في إطارها الزمنى - والذي يصل إلى عشر سنوات أو محتواها الموضوعي نتيجة افتقارها إلى قوة الدفع للتجارة بسبب استبعاد وجود جدول سلع تتمتع بالتحرير الفوري وضاعة شرائح الاعفاء السنوى وفتح الباب للتحرير من التحرير بالسماح باستثناء السلع الزراعية رقم أهميتها بالاضافة إلى ضعف بنية الاتفاقيات ذاتها.

وأشارت هذه المصادر إلى أن المبادرة المصرية السورية تهدف إلى البدء في تطبيق مشروع منطقة تجارة حرة على الفور عبر عدة مقترحات تشمل في التحرير الفوري الكامل والشامل للتجارة مع السماح باستثناءات محدودة تتم تصفيتاها خلال عامين أو ثلاث سنوات على الأكثر.. أو اتباع سياسة التحرير التدريج في فترة تتراوح ما بين عامين إلى أربعة أعوام ولايسمح فيها باستثناءات إلا لحالات فردية للضرورة القصوى مع تحرير فوري للسلع الحرة فعلا على المستوى الثنائي.

أما الخيار الأخير فهو إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية طبقا لأطار ومبادئ موحدة متفق عليها تدفع خلال فترة تتراوح ما بين ٢ إلى ٤ سنوات في إطار منطقة تجارة حرة موحدة.

وأوضحت المصادر أن المبادرة وضعت - أيضا - تصورا لمشروع واتفاقيات لسوق عربية مشتركة كبرى يركز على مآخذ بدأ بالفعل كقاعدة اقتصادية على أن يتحقق هذا المشروع في فترة تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات ويشتمل على تحرير تدريجي لممارسة النشاطات الاقتصادية والمهنية يتزامن مع ذلك البدء في خطوات إقامة اتحاد جمركي تتوحد فيه التشريعات الجمركية ويصبح بمثابة جدار جمركي خارجي لدول المجموعة على أن تصل في نهاية المطاف إلى اتحاد اقتصادي ونقدي تتوحد فيه الأنظمة والسياسات

والتشريعات الاقتصادية.

وقالت المصادر في ختام تصريحاتها - إن الورقة أكدت ضرورة الحفاظ على الهياكل والانشاقات الاقتصادية العربية المشتركة القائمة وعدم المساس بها إلى أن يتبلور ويتحقق واقع جديد أنضج منها فيتم استيعابها فيه مع العرض في كل الأحوال على أن يكون - لتطوير والهيكل الجديد في إطار وقت مثله العمل العربي المشترك في جامعة الدول العربية.



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٥

في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الجنزوري

التعاون الاقتصادي ضرورة لقيام السوق

العربية المشتركة

تطوير أساليب العمل لتحصيل فواتير التليفونات

والكهرباء ومياه الشرب

الاجتماعية التي تمت خلال لقاءات القمة بين الرئيس مبارك وعدد من الملوك والرؤساء العرب إلى جانب ما وصلت إليه اللجان العليا المشتركة بشأن قيام مناطق للتجارة الحرة على المستوى

الثاني تمهيدا لقيام السوق العربية المشتركة.

وأوضح السيد صفوت الشريف أن مصر سوف تطرح ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة خلال اجتماع دول إعلان دمشق الذي يقود اليوم.

وأضاف السيد صفوت الشريف أن مجلس الوزراء ناقش تقريرا حول زيارة السفير حسين طنطاوي وزير الدفاع لكل من فرنسا، واليونان والتي تناولت التعاون العسكري بين مصر وفرنسا، وتفعيل الاتفاقيات القائمة بين البلدين..

وتوقع بروديوكول عسكري بين البلدين.. كما ناقش المجلس تقريرا حول الأوضاع الأمنية أوضاع نقطة أجهزة الأمن ومتابعتها وضبطها لاعداد من الهاربين المتورطين في ارتكاب جرائم سابقة والصالحين منهم أحكام في قضايا إرهابية سابقة.. وكذلك الجهة والمتابعة الدقيقة لحالات العناصر الاجرامية تخفيف عناصر جديدة.

وحذر وزير الداخلية من التورط في مثل هذه التخطيطات التي تتخذ اشكالا او مسميات غير معروفة.

كما حذر الذين يحاولون اختلاق المشاكل والأزمات أو إثارة الفلبلة في الربيع المصري.

في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور جمال الجنزوري، قرر مجلس الوزراء تطوير نظم وأساليب العمل في مجال استخراج وتحصيل فواتير الخدمة التليفونية، والكهرباء ومياه الشرب، وتعلن الهيئات القائمة بتلك الخدمات في وسائل الاعلام خلال الأسبوعين القادمين عن تلك النظم والأساليب.

كما تقرر أن تبدأ فوراً الهيئة العامة للغاشات بتجهيز ٤٧٥٩ منفذا على مستوى الجمهورية لمصرف الغاشات، وزيادة عدد مكاتب البريد التي تعمل فترة مسائية ليصبح ١١٨ مكتبا.

● واستعرض مجلس الوزراء في اجتماعه - تقريرا حول السياسة الخارجية، أكد أن مصر تواصل جهودها لاتخاذ الموقف المتوازن الذي توازنه عقلية السلام، وأن تحرك مصر وجميع القادرات التي تطرحها في إطار المناقشة الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية السلام واحترام القرارات الدولية.

وأوضح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام، بأن المجلس استعرض كذلك تقريرا حول اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق خاصة بالشخصية لقيام السوق العربية المشتركة.

وأكد المجلس أن التعاون الاقتصادي من محور الدأية في التضامن العربي في عصر التكتلات الاقتصادية.

وأشار رئيس الوزراء إلى النتائج



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٥

وأشار وزير الداخلية إلى ما تم ضبطه من المتحرقين الذين يقومون بأعمال السطو أو تهديد المواطنين.. وطلب المجلس اعداد مشروع قانون بتجريم بعض الظواهر التي تهدد أمن المواطن المصري.. وأضاف وزير الاعلام أن مجلس الوزراء ناقش تقريراً حول الموقف التمويني، وأوضح الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتمويل أن توريد القمح تجاوز مليون طن بزيادة ٢٧٠ ألف طن

عن نفس الفترة من العام الماضى. وقال إن التوريد مازال مفتوحاً حتى آخر يوليو القادم.. مشيراً إلى أن فى مقدمة المحافظات التي تجاوزت الكميات المطلوبة المنيا وبنى سويف والبحيرة.. وأوضح وزير التموين أن المستهدف الوصول إلى مليونى طن من الانتاج المحلى، مؤكداً توافر الأرصدة من القمح والدقيق وجميع السلع الأساسية.. كما استعرض مجلس الوزراء تقريراً حول متابعة تطوير الجهاز الإدارى من أجل تحسين أداء الخدمات وأساليب العمل فى العديد من المواقع التي تقدم خدماتها للمواطنين.. وأضاف السيد صفوت الشريف أن مجلس الوزراء اتخذ عدداً من القرارات لتسهيل على المواطنين.. هى.. تطوير نظم وأساليب العمل فى مجال استخراج وتحصيل فواتير الخدمة التليفونية والكهرباء ومياه الشرب وتعلن الهيئات القائمة بتلك الخدمة فى وسائل الاعلام خلال الأسبوعين القادمين عن تلك النظم والأساليب التي تسهل وتيسر على المواطنين.. أن تبدأ فوراً الهيئة العامة للمعاشات بتهيئة ٤٧٥٩ منفذاً على مستوى الجمهورية وأن تتولى المحليات الاشراف والتنسيق فى تحقيق ذلك.. زيادة عدد مكاتب البريد التي تعمل فترة مسائية ليصبح ١١٨ مكتباً وأن تعلن هيئة البريد للمواطنين فى وسائل الاعلام عن مكاتب الخدمة الجديدة.. كما قرر مجلس الوزراء مد العمل بالمديريات التابعة له ليكون قسرين صباحاً ومساءً لاستقبال الطلبات وتقديم الخدمات للمواطنين فى هذا المجال.. انشاء ٦ مكاتب للسجل التجارى لخدمة المدن ذات الكثافة العالية.. مد العمل بوحدة تراخيص المورد الرئيسية

والفرعية حتى الساعة الثامنة مساءً على مستوى جميع المحافظات.. يصدر الوزير أو رؤساء الهيئات التابعة لهم قرارات بتشكيل مجموعة دائمة فى كل جهة تشرف على عملية تطوير الاداء ومايصاحبها من تعديلات.. تتولى الهيئات الخدمية بجميع الجهات السابقة تحقيق المشاركة الاملية باختيار مجموعة من المستفيدين من الخدمة تغير تباعاً لتشكيل مجلس يتولى مناقشة آثار وفاعلية التطوير مع المسؤولين.. وأضاف السيد صفوت الشريف أن مجلس الوزراء استعرض مشروع قانون ينظم اتحادات الشاغلين للعقارات المبنية سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين يكفل احلال تنظيم متكامل لاتحاد الشاغلين بدلاً من اتحاد الملاك لمعالجة القصور وحفاظاً على سلامة المباني وضمان صيانتها وحسن ادارتها وتحقيق الانتفاع الامثل بها فى الغرض الذي انشئت من أجله.. وتقرر تشكيل مجموعة عمل وزارية لدراسة المشروع ووضع المباحثات التي اثيرت فى الاعتبار وعرض تقريرها على مجلس الوزراء.. كما وافق المجلس على عدد من الاتفاقيات والمنح والقروض ومشروعات قرارات جمهورية.. ووافق المجلس على قيام الوزارات المختلفة والهيئات العامة بتخصيص نسبة من قيمة تعاقباتها مع الدول الاجنبية لتسديدها بصادرات مصرية واعطاء أولوية مثل تلك التعاقدات كما وافق على تخصيص قطعة ارض مساحتها ٤٩ فدانا بمدينة العنبر لجامعة عين شمس لانشاء التوسعات اللازمة للجامعة



المصدر: الأهرام المسائي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٥

السياحة.. بوابة العبور للسوق

العربية المشتركة

خطة لوزراء السياحة العرب للعمل

المشارك حتى عام ٢٠٠٠

للمنظمة في مسائل التعاون الاقليمي وتوفير معلومات تفصيلية عن مستوى الخدمات والتسهيلات المرتبطة بالسياحة مثل الطرق والطارات واجراءات الجوازات وخدمات المرافق الاساسية للمناطق السياحية مثل الماء والكهرباء. وقد تم الاتفاق على ان يتضمن النظام الاساسي

للمجلس الوزاري العربي للسياحة العمل على تنمية قطاع السياحة في الدول العربية لتعظيم مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والتربوية والبيئية والعمل على تنمية حركة السياحة العربية البينية وجذب مزيد من السياحة العالمية الى المنطقة العربية وان يختص المجلس باقرار خطة عمل دورية للمجلس في ضوء اهدافه وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها من خلال تشكيل الهيئات والجان اللازمة لمساعدة المجلس في تحقيق اهدافه مع تحديد اختصاصاتها واسلوب عملها ومتابعة انشطتها. كما تم الاتفاق على ان يعقد المجلس دورة عادية كل عام ويجوز له ان يعقد دورات استثنائية بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية او بناء على طلب دولة عضوة في المجلس ومرافقة اغلبية الاعضاء على ان يكون انعقاد الدورة

العادية بمقر جامعة الدول العربية خلال النصف الاول من العام ويجوز ان تجتمع في اي بلد بناء على دعوة منه وموافقة المجلس. تساعد المجلس في اعماله لجنة تنفيذية للسياحة وتضم ممثلين لجميع الدول العربية من كبار المتخصصين بالقطاعين الحكومي والخاص وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل فيجاء بين دورتي المجلس ويجوز عقد اجتماعات استثنائية لها بناء على طلب اي دولة عضوة وتتولى اللجنة اقتراح ادراج موضوعات في مشروع جدول اعمال المجلس ودراسة الموضوعات التي يحيلها اليها المجلس واعداد الدراسات الفنية التي تخدم تحقيق اهداف

وافق مجلس وزراء السياحة العرب في ختام اعماله امس على خطة عمل المجلس خلال السنوات الثلاث المقبلة والتي اقترحتها الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية.

وتتضمن خطة عمل المجلس حتى عام ٢٠٠٠ عدة محاور اساسية من بينها حصر المشروعات العربية المشتركة الحكومية والخاصة وتوجيه الانظار والجهود الى المجالات التي تستحق مضاعفة الجهد العربي المشترك لتنميتها وتجميع التشريعات العربية المتعلقة بقطاع السياحة ومحاولة توحيدها في صيغة مشتركة وتعميمها.

كما تتضمن الخطة دراسة وتقييم الاتفاقيات السياحية الثنائية العربية وتنظيم تبادل الخبرات في مجال التدريب للماملين في قطاع السياحة ورفع كفاءة الاداء واصدار نشرات احصائية عربية موحدة خاصة بالسياحة وازالة جميع العقبات امام حرية انتقال الافراد والاستثمارات بين البلاد العربية وسوف تقوم اللجنة التنفيذية للمجلس باعداد الاجراءات التنفيذية الخاصة بذلك.

وتتضمن خطة وزراء السياحة العرب أيضا توحيد المصطلحات والمفاهيم العربية في مجال السياحة بالإضافة الى اصدار دليل سياحي عربي موحد يشمل مختلف المناطق والانماط السياحية العربية ويتم تحديثه دوريا. وتركز خطة عمل المجلس حتى عام ٢٠٠٠ على تبادل الخبرات العربية في مجال الترويج والتسويق والاعلام السياحي بالإضافة الى اعداد البرامج السياحية المشتركة في الخارج.

وتتضمن الخطة كذلك اقامة علاقات تعاون بين مجلس وزراء السياحة العرب ومنظمة السياحة العالمية ولجانها الاقليمية ويتم بموجبها تبادل المعلومات والوثائق والاستفادة من الخبرة الدولية



المصدر: الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥/٦/١٩٩٧

المجلس ولها ان تستعين بالجهات المختصة لتحقيق ذلك بما في ذلك تشكيل لجان فنية مؤقتة او مصغرة والقيام بتقديم تقرير دوري عن نشاطها فيما بين دورتي المجلس.

كما يتضمن نظام العمل الاساسي لمجلس وزراء السياحة العرب ان تقوى الامانة العامة لجامعة الدول العربية - الادارة العامة - للشئون الاقتصادية مهام الامانة الفنية للمجلس مثل توجيه الدعوة لاجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية واللجان والهيئات التابعة واعداد مشاريع جدول اعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن المجلس ولجانه واقتراح مشروع خطة عمل دورية وعرضها على المجلس لاقرارها. ويحوز مجلس وزراء السياحة العرب دعوة مراقبين لحضور اجتماعاته او اجتماعات اللجنة التنفيذية على ان يعمل بهذا النظام ويكون نافذا من تاريخ موافقة مجلس جامعة الدول العربية عليه

عبدالناصر احمد



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ٢٥/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• مبارك نجح في لفت الأنظار لأهمية هذه السوق

الكويت - من تهادنى البرتقالي:

مصر وسوريا وقد سبق لهذه الدول وضع خطط اقتصادية بالغة الأهمية نظرا لما تتمتع به هذه الدول من إمكانيات تحقق التكامل فيما بينها ، وتجيء الخطوات التمهيدية لتؤكد ان الطريق ممهد لقيام هذه السوق التي ثبت الاحتياج لها في عالم التكتلات الاقتصادية.

ويقول السيد عبد الرحمن الهادي ان دول اعلان دمشق مرت بمراحل عديدة منذ الاعلان عنها وقد صادقها بعض العقبات من النواحي السياسية وغيرها ، ولكن الجوانب الاقتصادية دائما ما يحدث حولها توحيد في الرأي وتجانس بين الدول الحريصة على مستقبل شعوبها.

واشار الى نجاح التكتل في سوق البورصة حيث ضمت كلا من مصر والكويت ولبنان هذا وغيره من المؤشرات الملموسة أمور تؤكد ان الوقت اصبح مناسباً للسوق العربية المشتركة.

أكد السيد عبد الرحمن الهادي مدير عام بيت الزكاة الكويتي ان دول اعلان دمشق ستكون النواة الحقيقية التي تدعم قيام السوق العربية المشتركة التي نادى بها الرئيس مبارك، وأشار الى ان الفكرة قد نبعت من احتياجاتنا الحقيقية وقد نجح مبارك في لفت انظار جميع الدول الى أهمية مولد هذه السوق ، خاصة بعد نجاح مشروعات الخصخصة في مصر والدول العربية علاوة على ما تتمتع به مصر في الفترة الاخيرة من مناخ جيد للاستثمار، وقد وجدت هذه الفكرة تجاوبا من رئيس وزراء الكويت بالنيابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد.

واشار الى التفاهم الواضح بين الدول الثماني وهي دول الخليج اضافة الى



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

السوق العربية

يدور الحديث هذه الايام عن قامة السوق العربية المشتركة، وهي قضية ليست جديدة، وانما قديمة متجددة، صحيح ان عمر هذه الفكرة يرجع الى بداية الستينات، وبدأت معنا أوروبا الفكرة نفسها لاقامة السوق الأوروبية المشتركة، واقسمت السوق الأوروبية وحقت مصالح مهمة لشعوبها وسيتم تنويع هذه السوق باصدار عملة اوروبية موحدة يتعامل بها شعوب الاتحاد الأوروبي.

اما السوق العربية المشتركة فقد ظلت فترة طويلة في طي النسيان، وكانت الخلافات العربية واختلاف النظم السياسية والاقتصادية سببا وراء عدم احراز أى تقدم لإحياء هذه السوق.

كيف نبدا هذه السوق بطريقة عملية حتى تتحول الآمال الى حقائق وإلى واقع تستفيد منه شعوب الأمة العربية، لا يكفي فقط ان تكون الازمات التي تمر بها الأمة العربية سببا في الحديث عن قضايا لاتجد حلا، ولكن المصلحة الاقتصادية في الوقت الراهن تفرض على حكومات الدول العربية ان تتعاون اقتصاديا لمصلحة شعوبها.

ان انسياب حركة العمالة والتجارة والاستثمار بين شعوب الدول العربية من خلال هذه السوق سوف يعمل على دعم اقتصاديات كل دولة على حدة.

وعمليا يمكن ان يكون تعاون دولة عربية مع دولة اخرى ذواة لسوق عربية اذا ما تم وضع الاسس والقواعد للسوق، فهكذا بدأت السوق الأوروبية المشتركة بالتعاون بين فرنسا والمانيا، وتلى ذلك دخول بريطانيا ثم بقية الدول الأوروبية.

اليات النظام الاقتصادي العالمي التي دخلت في اطار عملة الاقتصاد من خلال الجات والمشاركة سوف تكون سببا في تيسير احياء السوق العربية المشتركة، فقد اقتربت النظم الاقتصادية في الدول العربية من بعضها، واصبح لدى الدول العربية اقتناع بالدخول في النظام الاقتصادي العالمي وبالتالي فانها مهية اكثر من أى وقت مضى لبدء احياء السوق العربية المشتركة

عبدالرحمن عقل



المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٦

السوق العربية المشتركة ضرورة ومسئولية

مع انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق لبحث إقامة السوق العربية المشتركة بين هذه الدول كقلب قاصر على جذب كل الدول العربية، فيما بعد أصبحت هناك مسؤولية تاريخية هائلة ملقاة على عاتق دول إعلان دمشق وممثليها، لأن إنجاز هذه الدول لهذا الهدف سوف يوجد تحولاً استراتيجياً تاريخياً في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وفي مسيرة تنمية وتطوير اقتصاداتها عموماً، وهو تطور سوف يحقق مصالح الدول العربية معاً ويحسن موقف كل منها في التفاعل الاقتصادي مع مختلف الدول والكتل الاقتصادية في العالم على اعتبار أن كل دولة عربية ستصبح جزءاً من كتلة أو سوق لها قوة اقتصادية كبيرة تدعم القوة التفاوضية لكل دولة عربية في علاقتها بأي دولة من دول العالم.

ورغم أن بعض الصناعات أو الزراعات أو الخدمات في هذه الدولة العربية أو تلك يمكن أن تضار عند تحرير التجارة العربية البينية بسبب انخفاض قدرتها التنافسية بالمقارنة بنظائرها في دول عربية أخرى، إلا أن هناك صناعات وزراعة وخدمات في كل دولة عربية سوف تستفيد من تحرير التجارة العربية البينية وإيجاد سوق واحدة، كما أن كفاءة تخصيص الموارد وعوامل حفز النمو والتطور الاقتصادي سوف تتزايد بشكل فارق لصالح الشعوب العربية على قدم المساواة.



المصدر : الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٧ / ١٩٩٧

الجمهورية الاسبوع
بشمال حـ
الاقتصاد والسياسة

فجأة قمة اقتصادية عربية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٦

هل نحن في حاجة إلى عقد قمة عربية اقتصادية لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي الجماعي، ودفع خطوات إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة؟ سؤال يتردد بشدة هذه الأيام.. وقد حاولنا استطلاع رأى الخبراء السياسيين والاقتصاديين حوله.. وهذه اجاباتهم.

●● قال د.عبدالرحمن السحيانى الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية: إنه فى عام ١٩٨٠ عقدت قمة عمان الاقتصادية وخرجت باستراتيجية عربية اقتصادية وبرنامج عمل وقررت اتفاقية الاستثمارات العربية.

وبالفعل هناك وجهات نظر تطرح الآن ونطالب بقمة عربية اقتصادية بمناسبة قيام المنطقة العربية للتجارة الحرة التى أقر لها برنامج فى فبراير ٩٧ لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة خلال عشر سنوات.

وسبب هذا المطلب الاحباط من التجارب الماضية والتي تجعل بعض الدول وشعوبها تشكك فى التنفيذ وفى التزام الآخرين. والظروف العربية الآن تصب فى جانب فرص النجاح فليتنا

٧٥ مليار دولار

ويرى د.عبدالرحمن السحيانى انه لابد من توفير بيئة سياسية مناسبة لانجاح التكامل الاقتصادى العربى لان السياسة دافعا قويا قبل الاقتصاد.

(ممكّن بعد سنتين)

●● ويقول د.معتصم سليمان مدير ادارة الاستثمار والتجارة بالجامعة العربية ان القمة العربية التى عقدت فى يونيو ٩٦ بالقاهرة اتخذت قرارا اقتصاديا بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باقامة منطقة تجارة عربية حرة وهناك القرار رقم ١٣١٧ الذى اتخذ فى فبراير ١٩٩٧ بالاعلان عن قيام منطقة التجارة العربية الحرة ويطبق فى يناير ٩٨ ويتم الانجاز

خلال عشر سنوات بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج بنسبة ١٠٪ سنويا. وبالتالي نجد القمة العربية السياسية قد اتخذت القرار الاقتصادى المعبر عن الارادة السياسية للدول العربية. كما ان الندوة العربية حول التجارة والاستثمار التى عقدت فى مايو الماضى وشارك فيها رجال الاعمال وخبراء الاقتصاد والمنظمات الاقتصادية وضعت اليات تنفيذية للاسراع باقامة منطقة التجارة العربية الحرة.

انظمة عربية تعمل على اساس اقتصاد السوق المفتوح. والكثير من الدول بدأت فى تطبيق الاصلاحات الهيكلية وبرامج الاصلاح النقدى والتجارى والمالى وكل هذه العوامل فى صالح المنطقة العربية للتجارة الحرة.

وهناك الآن ٧٥ تكتلا اقتصاديا على مستوى العالم اكثر من نصفها قام بعد واثنا جولات المفاوضات الاخيرة فى ارجواى حول الجات ٩٤ مما يفرض على العرب ضرورة التفكير فى

تكتلهم الاقتصادى.

وفى الماضى كنا نحاول القفز على الواقع لتحقيق سوق مشتركة خلال وقت قصير لكن السوق المشتركة لايمكن ان تتحقق فى المستقبل المتطور وانما لابد من العبور فى اتجاهها من خلال منطقة عربية للتجارة الحرة.

يضاف لمقررات النجاح وجود قاعدة عربية وخاصة من الصناعات التحويلية فقيمة الانتاج الصناعى العربى عام ٩٦ كان اكثر من ٦٠ مليار دولار والانتاج الزراعى العربى

وتقوم الامانة العامة حاليا باعداد قواعد معلومات حول الجمارك وقواعد مستأ السلع العربية وتعد اجتماعات نسبية للمدراء العاملين للجمارك

سبحة عبدالرازق

واجتماعات اللجنة للمفاوضات التجارية لوضع برنامج عملى لإنشاء القيود الادارية وغير الجمركية قبل البدء فى منطقة التجارة الحرة. ويعتقد د.معتصم سليمان أنه بعد مرور عامين من عملية التطبيق وبطورة نتائج عملية لاقامة منطقة تجارة عربية حرة يمكن النظر فى الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية او فى اجراء مراجعة لقرار قمة القاهرة.

●● ويتفق د.محمد عبداللاه رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب مع نفس الرأى تقريبا حيث يرى ضرورة تفعيل الآليات الموجودة بتشجيع الاتفاقات العربية التى تتم

على المستوى الثنائى والجماعى وعندما تبلور الصورة بشكل ملموس يمكن ان يبدأ بشكل جدى فى التفكير فى عقد قمة اقتصادية عربية لتقييم ما تم تنفيذه ودراسة الآليات الجديدة المناسبة لتابعة التنفيذ. (المستعدين فقط)



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٦ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● د. أحمد يوسف أحمد مدير معهد الدراسات العربية، يرى أن فكرة انعقاد قمة اقتصادية عربية فكرة ممتازة وتمثل الرد الطبيعي على المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط ولكن هناك عددا من الملاحظات تتعلق بهذه الفكرة من منظور السياسي في مقدمتها أن العلاقات السياسية العربية سوف تؤثر على مثل هذه القمة من منظور

شمولها لكافة الدول العربية وقدرتها على التوصل إلى صيغ مناسبة للمشكلات التي تفرض اتخاذ قرارات جادة في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وأيضا ستعترض القدرة على تطبيق أي قرارات نصل إليها. ويقدم د. أحمد يوسف البديل الذي يراه أكثر فاعلية من عقد القمة الشاملة وهو عقد قمة اقتصادية عربية للدول المقتنعة بفكرة السوق العربية المشتركة والمستعدة للبدء فوراً في اتخاذ خطوات جادة لتحقيقها حتى ولو كانت ثلاث دول.

● ويقول د. إبراهيم العيسوي استاذ الاقتصاد والمستشار بمعهد التخطيط القومي: هناك نوع من الاجتماعات الأصغر يجري في

الجامعة العربية على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية وهي اجتماعات دورية وي طرح على جدول أعمالها جميع الموضوعات والتحديات الاقتصادية التي تواجه العرب فالأمر ليس غائبا بالمرّة. وتوجد الآن ما يشبه القمة الثنائية ومحاولات للتعاون الثنائي في صورة اللجان المشتركة لكن المشكلة تكمن في افتقار الفاعلية من وراء هذه القمة على اختلاف مستوياتها وهذا ما نشعر به كعرب فلا توجد نتائج ملموسة في صدارة تعاون اقتصادي واتفاق على مشروعات محددة تجد طريقها للتنفيذ. ويرى د. إبراهيم العيسوي أن هناك شروطا للنجاح هما: ● أبراك الحاة للتعاون من جانب قيادات الدول العربية.

● توفر الإدارة السياسية لانجاح وإنجاز قرارات القمة التي تدعو للتعاون. وهذا يستلزم بلورة نوع من ثقافة التعاون العربي وهي مسئولية المنظمات غير الحكومية والعمل الأملي ومراكز الأبحاث والجمعيات الأهلية العلمية.



المصدر: المسار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٨

مصر عام ٢٠٠٠

بقلم: محمد علي إبراهيم

تسبيق ايجابي لمبارك وقابوس ..

السوق المشتركة .. فسلم العرب نرفض الضغوط .. نرفض القبول ونصر القرار

المباحثات التي بدأت اليوم بين الرئيس حسني مبارك والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان لها أكثر من دلالة وتحمل أكثر من معنى .. فالتمسيق بين مصر وسلطنة عمان لا يحتاج لتطبيق أو تحليل لأنه مستمر بلا انقطاع بين البلدين منذ قاد قابوس نهضة بلاده عام ١٩٧٠ ، وكلنا نعرف ان هذا الحاكم العربي رفض قطع العلاقات مع بلاده في قمة بغداد عام ١٩٧٩ بعد ان وقعت مصر اتفاقيات كامب ديفيد و أبرمت معاهدة السلام مع اسرائيل ، ورفض الضغوط التي مورست ضده بشجاعة وأصر على ان يكون العلم المصري مرفوعا على سفارتنا في مسقط في وقت كان هذا العلم لا يرفرف الا في مصر فقط ..

.. ايضا العلاقة الامتدادية التي تربط الزعيم حسني مبارك بالسلطان قابوس ليست في حاجة لوصف أو تكدير لانها نموذج حي وواضح لما ينبغي ان تكون عليه العلاقات العربية الاخوية ..

.. ان ما الجديد الذي يدفعنا اليوم لتناول هذه المحادثات والعلاقات الراسخة بين البلدين الشقيقين ..

.. لانها محادثات تدور في مرحلة حاسمة من مستقبل الأمة العربية ، وهي مرحلة الهوية العربية .. مرحلة ان يكون العرب او لا يكونون .. فالعالم قسم الى مجموعات وتكتلات اقتصادية ، وترجمت الدول الاوربية والاسيوية مصالحها الى اتفاقيات وتحالفات واسواق مثل «النافتا» ، «الاسيان» ، «الاتحاد الاوروبي» وغيرها وهي تنظيمات اقتصادية هدفها الاول والاخير «نفاذ الى الاسواق واحتكارها ، وطبعاً السوق العربية الكبيرة هي احد أهم هذه الاهداف بل وعلى رأس قائمتها ..

.. من هنا فان الاستراتيجية التي يعتمدها الرئيس مبارك في المرحلة الحالية التي تسبق دخولنا القرن الحادي والعشرين ، هي مرحلة ارساء دعائم سوق عربية مشتركة تنفع العرب في الأعوام القادمة وتجمع في أيديهم ثرواتهم مستفادة من كروتهم الربحية التي بنى الغرب عليها ثروات ضخمة واستثمارات هائلة وأهدرنا نحن امكانيات القوي بها وتسخيرها لخدمة ابناء الأمة العربية ..

وليس هناك أفضل من السلطان قابوس في مشاركة مصر للتخطيط والتنفيذ لبناء هذه السوق العلم والامل ، خاصة وأنه يتفق مع الرئيس مبارك في استراتيجيته ورؤيته للمستقبل التي تعتمد على تحرير الإرادة العربية والاعتماد على الذات ورفض الضغوط وركل الاحسان والصدقات .. وتغيير مفهوم المعونات الى تعاون وتشاور وتسيق ، وكلها احلام عربية أن الإوان لتحقيقها على يد الزعيمين الكبيرين ..

.. كيف نكون كعرب بهذا الثراء والأرصدة الضخمة ثم لا نستثمر في منطقتنا سوى ٨٪ من ثرواتنا ونترك الآخرين يحددون لنا كيف ومتى واين

نضع نقودنا في المكان الصحيح ..

.. ودعوني أضرب مثالين ليعرف القاريء الكريم ان الزعماء من طراز مبارك وقابوس لا يقبلون ضغوطاً أو نقاشاً في امور تتعلق بالسيادة وحرية إتخاذ القرار ..

.. فمثلا الولايات المتحدة رغم انها تحتفظ بعلاقة طيبة جدا مع مصر ، تحاول احيانا من خلال ثواب الكونجرس الخاضعين للسيطرة الصهيونية او بعض المسؤولين والوزراء الذين لا يخفون انتماءاتهم اليهودية ان تهدد بقطع المعونة السنوية التي تتلقاها مصر وقدرها ٢.١ مليار دولار وتتصور ان هذا التلويح أو التهديد سيغير من توجه القيادة السياسية المصرية او من دورها العادل في مسيرة السلام ، فنرضخ لما يريدون ونفعل ما تريد اسرائيل وأنخابها في دوائر صنع القرار الامريكي ونتخلى عن دورنا العربي .. لكن هذا لن يحدث ابدا ..

.. للرئيس مبارك يفهم العقلية الامريكية جدا ويخاطبهم بلغة يفهمونها جيدا دون ان يفقد شيئا من كرامة القرار المصري او يتنازل عن أولويات السيادة المصرية فرغم الصداقة المصرية الامريكية ، الا انه يعلمهم دائما انه لن يجرى يوم تتحرك فيه السياسة المصرية بإشارة من السيد الامريكي ..

.. في ابريل ١٩٩٥ تحدث الرئيس مبارك عن (المعونة) بمنطق واضح يتسلف هذه «اللبانة» التي ما فتوا يرددونها فقال قلت لاعضاء الكونجرس انني لم آت لبلانكم للحديث عن المعونة ، ولم آت لكي ألقى خطابا ، لكن اسألوني في كل مايعن لكم وسوف أجيب على كل ما تثيرونه ، ونتناقش حتى نصل لقناعة تامة .. وبالنسبة للمعونة التي تقدمها امريكا لمصر فقد قلت لهم ان هذا موضوع حساس ، لكن لابد ان نفهم شيئا مهما ، وهو ان هذه المعونة تعني فائدة مشتركة لكل من مصر وامريكا .. وكفى ان تعلموا ان جملة مبالغ المعونة التي تلقتها مصر من امريكا منذ اقرارها بعد معاهدة السلام هو ٣٢ مليار دولار وفي مقابل ذلك استوردت مصر من امريكا خلال نفس الفترة ما قيمته ٤٦ مليار دولار ، وهذا يعني انكم استوردتم معونتكم واكثر منها ..

.. وفي مارس ١٩٩٧ ايضا قال مبارك أمام لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الامريكي «اغلقوا ملف المساعدات من فضلكم ، فانتم تقدمونها الى مجموعة من المصريين والامريكان ولايعنيى الابقاء عليها او لغائها .. بل تعنيكم انتم لانها في مصلحتكم ١٠٠٪» !!

.. هذا المنطق الهادئ الفاذ هو سلاح مبارك امام الامريكان ، لم تمنعه «المعونة» من عدم حضور مؤتمر القمة الرباعي في واشنطن لدفع عملية السلام ، ولم تمنعه «المعونة» من انتقاد نتنياهو المستمر ووصفه بالكذاب ، ولم تمنعه المعونة من السعي بشدة لاقرار حق الفلسطينيين ومهاجمة الاسيطان ولم تفيد المساعدات الامريكية لمصر من تدعيم علاقة مصر بالصين وروسيا وفرنسا والمانيا ودول الاتحاد الاوروبي .. وهكذا عزفت امريكا ان المعونة في مصلحتها اكثر منا فهناك ٢٦ ألف خير يعملون هنا تحت ستار المعونة ويستولون على ٣٥٪ من اجمالي المعونة بينما في اسرائيل لا يتعدى عددهم اصابع اليد الواحدة .. والبركت واشنطن ان مبارك زعيم لا يتلعب مع الضغوط او تلويحات او شيء آخر ..

نفس الحال بالنسبة للسلطان قابوس الذي تأكد على مر الايام انه من نفس نوعية الزعماء والقادة الذين لا يقبلون ضغوطا او تلويحات او يدخلون في تحالفات ضد المنطقة ، فقد رفض منذ ٢٠ عاما الضغوط العربية لقطع العلاقات مع مصر وأبقى على الوشائج القوية ..



المصدر: ~~المستند~~

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٨

وعندما تكلمت مسيرة السلام في ظل حكومة بيريز السابقة ، اراد ان يشجع الفلسطينيين واختار ماخياروه في اوسلو ومريد والقاهرة ، لكن عندما تعثرت المسيرة ونكست حكومة نتنياهو على اعقابها وتعصلت ومناظلت وسوفت.. اوقف قابوس كل اجراءات السلام مع اسرائيل ملتزما بما التزم به العرب ومجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورته الـ ١٠٧ بالقاهرة .

.. اوقف قابوس اجراءات السلام مع اسرائيل ولم يؤثر ذلك على علاقته الطيبة مع الولايات المتحدة واوروبا ، اختار السلام عندما اختاره العرب والفلسطينيون ووقفه عندما لاح في الافق مايمكن ان يفصل عمان عن العرب او يفرق العرب عن عمان وهما كيان واحد ونسيج متشابك الخيوط .. ولعلني اسوق قصة لايعرفها القارئ عن قابوس ، فقد حدث ان اشترت احدى السفارات الغربية الكبرى ارضا في مسقط وشيدت فوقها مبنى السفارة الجديد ، وارادت هذه الدولة التي تحتفظ بعلاقات في منتهى القوة بالسلطنة ان ترفع علمها على الارض التي اشترتها واقامت المبنى عليها .. وكان القرار الذي اتخذه السلطان قابوس واضحا وحاسما .. «لاعلم يرفع على أرض عمانية الا العلم العماني» .. وعلى الدولة الغربية ان ترفع علمها فوق المبنى فقط.. حاولت حكومة هذه الدولة وسعت.. لكن القرار السامي للسلطان كان واضحا وصريحا ولارجعة فيه.. ولم تفسد العلاقات بين مسقط وتلك الدولة .

.. مبارك وقابوس زعيما يصلحان للقرن الحادي والعشرين ، زعيما يجيدان استخدام اوراقهما لصالح شعبيهما ويفهمان جيدا التوازنات الدولية ، لذلك فانهما اصلح من يقودان السوق العربية المشتركة في المرحلة القادمة.. وهما انسب من يعبر عن الامة العربية في عالم الغد حيث التوازنات والمصالح والتكتلات والتي اذا لم نفهمها ونستطيع التفاوض اليها بامكانياتنا وأوراقنا الراححة ، فلن نكون لنا مكان في القرن القادم .



المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



السوق المشتركة.. وقوة العرب

يكشف البيان الختامي لاجتماعات وزراء خارجية دول اعلان دمشق في مدينة اللاذقية السورية - أمس الأول عن مدى حرص الدول الثماني في اعلان دمشق على تحقيق حلم اقامة السوق المشتركة وانشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها في أحدث محاولة لتوحيد الاقتصاديات العربية منذ اعلان سوق عربية مشتركة في القاهرة عام ١٩٦٤.

والشيء المؤكد أن تعثر محادثات السلام في الشرق الأوسط والاتجاه المتنامي في العالم نحو اقامة تكتلات اقتصادية يجعلان فكرة اقامة السوق المشتركة أمرا أكثر الحاجاء، ويستفز الهمم والطاقت للتغلب على العقبات التي تعرقل تحويل هذا المشروع الكبير إلى حقيقة واقعة بعد ٣٣ عاما من التفكير الجدي فيه. وإذا شئنا الدقة فإن تحرك دول اعلان دمشق لاقامة سوق مشتركة بدءا من انشاء منطقة للتجارة الحرة، يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، خاصة إذا تمت معالجة اختلاف نظم التعريفات الجمركية والقيود على الصرف الأجنبي وحصل قطاع رجال الأعمال على مزيد من الحرية في الاستثمار والمزايا والاعفاءات الضريبية.

ومما يلفت الانتباه أن دعوة وزراء خارجية دول اعلان دمشق في البيان الختامي لاجتماعات اللاذقية تأتي في توقيت مناسب، وذلك لمواجهة تقلص حجم التبادل التجاري بين الدول العربية الذي لا يتجاوز ١٠ في المائة من إجمالي حجم التجارة العربية. واننا ننتظر أن يسفر تحرك دول اعلان دمشق الثماني عن نتائج ايجابية في هذا الاتجاه، انطلاقا من عدة حقائق وبيانات، تشير إلى أن الرغبة في التكامل الاقتصادي تعد دافعا قويا على تذليل أية عقبات وتجاوز أي عراقيل من شأنها تعطيل مسيرة التعاون الاقتصادي العربي.

ورغم أن العرب اكتفوا في الماضي بالحديث عن السوق العربية المشتركة، فإن هناك عوامل جديدة أصبحت تقربهم من بعضهم البعض، منها تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد وإدراك أن التفاوض مع التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي سيكون أسهل إذا تم من خلال تكتل عربي قوي. بل إننا نرى أن تدهور عملية السلام وجمودها نتيجة تعنت حكومة «الليكود» اليمينية في إسرائيل

بزعامة بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي يعد حافزا آخر على توحيد الصف العربي اقتصاديا، بعد أن استوعبت الدول العربية درسا بالغ الأهمية عبر العقود القليلة الماضية مفاده أن قيام تكتل يجمع الاقتصاديات العربية سيظهر لإسرائيل بعدا اقتصاديا للسلام.

ودعونا نذكر بأن القمة الاقتصادية التي استضافتها القاهرة في نوفمبر الماضي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن ورقة الاقتصاد لها نور مؤثر وفعال في عملية السلام. فقد رفضت مصر الغاء قمة القاهرة، ولكنها أجرت في الوقت نفسه مشاورات مع شركائها الأوروبيين والأمريكيين واليابانيين للأعداد لعقد القمة في مناخ مناسب، موضحة أن أي نجاح للمشروعات المشتركة المعروفة على القمة الاقتصادية، يرتبط في الأساس بمدى تحقيق تقدم جوهري ملموس في عملية السلام، يزيل الحواجز ويبني جسورا للثقة بين الأطراف العربية والإسرائيلية.

وفي اعتقادنا أنه وفقا للظروف الحالية في الشرق الأوسط، فإنه من الأفضل اقامة سوق عربية مشتركة تضم جميع الدول العربية، خاصة أن التجمع الاقتصادي العربي سيشكل قوة اقتصادية مؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية، فضلا عن كونه يحقق حلما طال انتظاره ويخطو خطوة كبيرة نحو التكامل بين اقتصاديات الدول العربية ويخفض حجم الواردات وزيادة الصادرات الخارجية وعلاج الاختلال الواضح في ميزان الصادرات والواردات على المستوى العربي.

ونحن على ثقة بأن اعطاء دول اعلان دمشق الأولوية لاقامة السوق العربية المشتركة يعد قرارا صائبا، لأن مثل هذه السوق تتناسب أكثر مع مصالح العرب وتحقق متطلباتهم وتلبى احتياجاتهم في عالم يجنح أكثر نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى ويميل إلى التعامل معها أكثر مما يفضل التعامل مع الدول بشكل منفرد.

ولاشك في أن هذه الخطوة ستضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، فمن ناحية ستكون الفائدة الكبرى في مصلحة العرب الذين يواجهون التحديات السياسية والاقتصادية وهم على مشارف قرن جديد ومن ناحية أخرى فإن تقدم التعاون الاقتصادي العربي يسمح بتقدم جهود ومساعي السلام إلى الأمام وبشكل ضغطا غير مباشر على الجانب الإسرائيلي الذي سيجد أمامه صوتا عربيا واحدا سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.



المصدر: الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٩

إن الخطوات العملية التي طرحتها كل من مصر وسوريا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول اعلان دمشق تبقى خطوة كبيرة نحو اقامة السوق العربية المشتركة. ولذا فإننا نعقد آمالا عريضة على الاجتماع المرتقب لخبراء مصر وسوريا مع خبراء من الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لبحث تنفيذ قرارات وانظمة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال مدة اقصاها سبتمبر المقبل، على أن يجتمع فريق عمل في اقرب فرصة ممكنة لاعداد مشروعات الخطوات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة، بحيث يرفع تقرير شامل وواف إلى وزراء خارجية دول اعلان دمشق في اقرب وقت ممكن.

ويقينا فإن اقامة السوق العربية المشتركة تعد خطوة في الاتجاه الصحيح وتحركا في التوقيت المناسب لتحقيق حلم عربي ممكن وملح، في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

المحرر

